دكتورة عواطف عبد الرحمن

دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة



دار الفكر العربى

دراسات فى

الصحافة المصرية المعاصرة

دكتورة عواطف عبد الرحمن

أستاذة الصحافة - جامعة القاهرة

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربى

١١ شارع جواد حسنى / القاهرة

ص ب : ١٣٠ - ت ٣٩٢٥٠٠٦

إهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى ذكرى
خالي محمد فهمي أبو زيد الذي علمني كيف
يمنحنا الانتماء للوطن شموخاً وشجاعة
لا حدود لهما . . .

عواطف عبد الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التى تتناول الاتجاهات الأساسية للصحافة المصرية ازاء بعض القضايا المعاصرة سواء على المستوى الوطنى (مصريا) أو المستوى القومى (عربيا)، مستهدفا استخلاص القوانين الجزئية التى تحكم مواقف ومعالجات الصحف للقضايا التى تشغل الرأى العام المصرى خلال الربع الأخير من القرن العشرين .

وتدور هذه الدراسات حول القضايا التالية :

١ ــ الدلالات الاجتماعية لصفحة الجريمة فى الصحافة المصرية خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات .

٢ ــ المواد الدينية فى الصحافة المصرية وعلاقتها بأحداث العنف الدينى فى السبعينيات .

٣ ــ اتجاهات الصحافة المصرية ازاء المقاومة الفلسطينية خلال الستينيات والسبعينيات .

٤ ــ **أما الدراسة الرابعة** فهى تمثل محاولة لرصد وتحليل الدور الذى تلعبه الصحافة المصرية فى تشكيل الرأى العام والوعى الاجتماعى لدى الشعب المصرى وقد تم ذلك من خلال ربط وتفسير النتائج التى كشفت عنها الدراسات الثلاث سالفة الذكر مع سواها من الدراسات المعاصرة عن الصحافة المصرية . ويسبق هذه الدراسات **مدخل تاريخى** يتناول الصحافة منذ بدء ظهورها فى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر مع مجيء الحملة الفرنسية (١٧٩٨) ويتابع النشأة الوطنية للصحافة المصرية التى يرمز لها بصدور جرنال الخديو (١٨٢٧) ثم تتوالى بعد ذلك حلقات الصحافة المصرية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . ومن خلال الرصد والتحليل للأدوار الطليعية التى اضطلعت بها الصحافة المصرية فى قيادة

الحركة الوطنية ضد الاحتــلال البريطاني والسراى وصنائعهم من أحزاب الأقلية ، ثم كأداة للتعبير عن السلطة السياسية المتمثلة فى قيــادة ثورة يوليو سواء فى فترة المد الوطنى والاجتماعى (الستينيات) أو فترة الانحسار القومى والتبعية الاقتصادية (السبعينيات) . من خلال هذا الرصد تبرز حقيقتان أساسيتان **أولهما** : ان الصحافة المصرية حفظت لنا بين صفحاتها تفاصيل المعارك الوطنية والانتفاضات الشعبية وأشــكال التآمر العديدة التى دبرتها سلطات الاحتلال والسراى ضد القوى الوطنية فكانت سجلا حافلا لتاريخ الوطن يتميز بالخصوبة والتنوع والثراء . **وثانيهما** : غياب الدراسات الوثائقيــة والتحليلية الشاملة التى تبرز الأدوار المختلفــة التى قامت بهــا الصحافة المصرية فى تاريخ مصر الحديث والمعــاصر . والواقع ان التــاريخ القومى للصحافة المصرية بأبعــاده السياســية والاجتماعية والحضارية لم يكتب بعد ولا يزال يمثل حتى اليوم حلما يتجدد جيلا بعد جيل منذ المحاولات الجادة التى بذلهــا الرواد الأوائل أمثــال ابراهيم عبده وعبد اللطيف حمزة وخليل صابات وأحمد حسين الصاوى والتى أسفرت عن اجتهادات لا يمكن تجاهلها ولكن لا يمكن الاكتفاء بهــا أو الوقوف عندها .

فاذا كان مشروع كتابة تاريخ الصحافة المصرية بالصورة اللائقة به أكاديميا ووطنيــا لا يزال يمثل أحــد الهموم المركزية التى تشغل أساتذة الصحافة والمهتمين بها فان ذلك لن يتأتى انجازه من خلال الأعمال الجزئية غير المتسقة منهجيا أو موضوعيا فهــذا المشروع الوطنى الهــام يحتاج الى فريق عمل من الباحثين الملتزمين الذين يمنحونه جهدا متواصلا وتفرغا كاملا تحت اشراف علمى ورعاية أكاديمية تدرك قيمة هــذا العمل وآثاره المستقبلية بالنسبة للأجيال القادمة .

وقد لمست من خــلال اطلاعى على نظم الدراســات الاعلاميــة فى العديد من المعاهد والكليات الاعلامية بالدول الاشتراكية والغربيــة ودول العالم الثالث مدى أهمية هــذا المشروع الذى يمثل النواة الصلبة الأولى للدراسات الاعلامية سواء فى كلية الصحافة بموسكو أو معهــد الاعلام القومى بنيودلهى أو مدرسة الصحافة بجامعة غانا أو قسم الاعلام

بجامعة لاجوس . أما فرنسا فقد أخرجت هـذا المشروع فى عدة مجلدات تحت عنوان (التاريخ القومى للصحافة فى فرنسا) استغرق اعداده عشر سنوات ونيف . هذا وتوجد بالولايات المتحدة الأمريكية عدة أقسام بالجامعات تمنح جـل عطائها للبحث فى تاريخ الصحافة الأمريكية . وقد برزت عدة اتجاهات تتناول العلاقة بين الصحافة والتاريخ فى اطار المدرسة الأمريكية للدراسات الصحفية .

ويهمنى أن أشير الى أن هناك دراستين هامتين فى هـذا الكتاب (الدلالات الاجتماعية لصفحة الجريمة فى الصحافة المصرية فى الستينيات والسبعينيات) و (المواد الدينية فى الصحافة المصرية وعلاقتها بأحداث العنف الدينى فى السبعينيات) قد تم اعدادهما من خلال العمل العلمى الجماعى الذى أتاحه لنا المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حيث قدم لنا صورا عديدة من المساندة والتعاون العلمى البناء فى مناخ تسوده روح الرفقة والزمالة الحقيقية .

أما الدراسة الخاصة باتجاهات الصحافة المصرية نحو المقاومة الفلسطينية فى الستينيات والسبعينيات فهى تشكل الفصل الأخير فى الطبعة الثانية للدراسة التى صدرت عن سلسلة عالم المعرفة — الكويت فى العام الحالى تحت عنوان (مصر وفلسطين) والتى تابعت تطور الوعى المصرى رسميا وشعبيا بالقضية الفلسطينية منذ صدور وعد بلفور ١٩١٧ مرورا بكافة الانتفاضات الوطنية التى قام بها الشعب الفلسطيني لمواجهة المخططات الصهيونية والبريطانية وانتهاء بقيام الكيان الصهيونى على الأرض العربية فى فلسطين (مايو ١٩٤٨) .

وارى لزاما على أن أعيد نشر هذا الفصل الأخير الذى يتناول موقف ثورة يوليو من القضية الفلسطينية من خلال الصحف وذلك استجابة لرغبة الكثيرين من طلابى وزملائى بمصر وسائر الوطن العربى خصوصا هؤلاء الذين لم تتح لهم فرصة الاطلاع عليها فى مصدرها الأصلى .

وأنتهز هذه المناسبة كى أحيى جميع الذين شاركوا فى خروج هذه الدراسات الى النور وفى مقدمة هؤلاء طلابى بقسم الصحافة بكلية الاعلام الذين أدين لهم بالكثير فقد تعلمت منهم بقدر ما حاولت أن أكون جسرا يصل بينهم وبين منابع الصدق والانتماء المطلق للوطن وللحقيقة والعمل على النهوض بهما معا مهما بدا ذلك صعبا أو مستحيلا .

عواطف عبد الرحمن

معروف — القاهرة — أكتوبر ١٩٨٥

مدخل تاريخي

الصحافة المصرية.. النشأة والتطور

١٧٩٨ ــ ١٩٨١

فجـــر الصـــحافة فى مصر

عرفت مصر المطبعة لأول مرة اثناء وجود الحملة الفرنسية فى الأراضى المصرية خلال ١٧٩٨ — ١٨٠١ وقد بدأت المطبعـــة باعـــداد المنشورات باللغـــة العربيـــة .

كما أضافت المطبعة شيئا جديدا لم تعرفه مطابع الشرق وانفردت به مصر أولا وهو الصحف فعرفت مصر الصحيفة فى صورتها الكاملة على الرغم من كونها صحفا غير مصرية بل كانت فرنسية ولا يربطهـــا بمصر الا مكان الصـــدور (١) .

وكانت هاتان الصـــحيفتان : « كوريبـــه دليجيبت » ، « ولايكد ايجيبسيان » . وقد اهتمت الأولى بالأخبار الخارجية والفنية والترفيهية والثقافية وصدرت بالقاهرة وحملت أنباء العاصمة والأقاليم وكان القصد منهما تعريف الفرنسيين بما كان يجرى فى البلاد خاصة بعد انقطاع الجنود الفرنسيين عن فرنسا .

أما الصحيفة الثانية فكانت صحيفة علمية تهتم بشئون مصر وما يتعلق بها من حياة اجتماعية وأدبية وثقافية (٢) .

وقد رأى مينو القائد الثالث للحملة اصـــدار صحيفة عربية تكون لسان حال الحكومة وأن يشرف عليهـــا الفرنسيون المستشرقون وبعض كبار المصريين وسميت « التنبيه » وذلك فى نوفمبر سنة ١٨٠٠ لكن الظروف التى احاطت بالحملة لم تسمح بظهور تلك الصحيفة . وبخروج الفرنسيين من مصر انتهى أجل الصحيفتين الفرنسيتين (٣) .

---

(١) ابراهيم عبده « تطور الصحافة المصرية من ١٧٩٨ حتى ١٩٨١ » سجل العرب ط ١٩٨٢ ص ص ١٣ — ٢٢ .

(٢) أحمد حسين الصاوى « فجر الصحافة فى مصر » الهيئـــة العامة للكتاب ١٩٧٥ ص ص ٧ — ١٣ .

(٣) أحمد المتولى المغازى « تطور الصحافة الفنية فى مصر » ١٧٩٨ حتى ١٩٨٤ . رسالة ماجستير ص ص ٢٩ — ٣٠ .

شهدت مصر منذ تولى محمد على عهدا جديدا وبدأت مظاهر التجديد الادارى والاقتصادى تظهر على الحياة فى مصر . وكان الوالى محمد على يرى ضرورة متابعة ما يحدث فى الأقاليم والمصالح على ان يقدم ملخص عنها فى نهاية كل شهر أو نهاية كل سنة . وكان هذا التقرير يطلق عليه اسم « جرنال » وبدأ يقدم له الجرنال كل سبعة أيام ثم صدر أمر بجواز عرضه يوميا عليه أو فى اى وقت للنظر فى الشئون المستعجلة . وكانت تطبع هذه الجرنالات بمطبعة القلعة وترفع تقارير الأقاليم الى ناظر عام يرسلها لديوان الجرنال العام لبحثها وعرضها على محمد على ويبلغ قرار الوالى الى المجالس . وكان الجرنال يصدر باللغتين العربية والتركية .

وقد تطور الجرنال من مجرد تقرير يرفع للوالى الى ان أصبح خلاصة لنشاط الحكومة وأعمال الموظفين . وبذلك يعتبر الجرنال أقدم الصحف المصرية على الاطلاق .

وقد شهد عصر محمد على كذلك تنظيما لحق التعبير والنشر بعد انشاء مطبعة بولاق لطباعة الكتب ففى سنة ١٨٢٣ اصدر أوامره بألا تطبع مطبعة بولاق كتابا خاصا باحدى الجهات أو المعاهد الا باذن منه مما جعل حق النشر مقيدا سلفا بارادة الوالى وموافقته وعلى الرغم من ذلك شهد عهد محمد على حركة فكرية تروج للمبادىء الدستورية (٤) .

ورأى محمد على ضرورة اعلام الشعب بما استحدثه من تجديدات فى أمور البلاد فقام بطبع شئون الحكومة والمحكومين فى جريدة كانت تنشر باسم « قلم الوقائع » وتناولت أخبار المجالس العليا وكان الهدف أن يرى المصريون المثل التى رسمها الوالى لسياسته العامة التى فرضها على البلاد بعد أن أصبح التاجر الأول والصانع الأول وكان هذا النظام جديدا على المصريين وكانت تحتوى على الأخبار والقضايا الهامة المتصلة بالشرع والعرف وبعض الآداب وأخبار السياسة الخارجية وشئون الدول

---

(٤) كامل زهيرى « الصحافة بين المنح والمنع » الموقف العربى ص ٣ — ١٠ .

الاجتماعيـــة . وعمـــل بهـــا كبار رجال الدولة والمفكرين وعلى راسهم رفاعة الطهطاوى .

وقد ظهرت الوقائع فى ديسمبر سنة ١٨٢٨ باللغتين العربية والتركية فى نفس العدد وتغلبت كل منهما على الأخرى فى احيان كثيرة الى أن صدرت كل منهما على حدة فى صورة منفصلة يوميا واصبحت الصحيفة ســـجلا للحكومة وصورة لنشاط المسئولين . ويلاحظ هنا ان صدور أول صحيفة بمصر كان مرتبطا بالحاكم وبنظام الحكم (٥) .

الجريدة العســكرية :

اهتمت الوقائع بالنظم العسكرية الجـديدة التى استحدثها الوالى وفتوحاته فى بلاد العرب والسودان وكريت واليونان والشـــام . ولكنها لم تحتمل تسجيل التفاصيل المتصلة بالنواحى العســكرية لذلك صدرت صحيفة سميت « بالجريدة العسكرية » طبعت بمطبعة ديوان الجهادية فى بداية حملة الشام ١٨٣٣ وكانت تصـــدر مرتين شهريا واكتفت بنشر الجرائم . وهى لم تستمر طويلا بسبب عدم استقرار الجنود خلال الحروب وتعذر نقل أخبار الحوادث التى كانت تقع فى الشـام .

وقائع كريدية :

وبعد احتـــلال جزيرة كريت صـــدرت صحيفة « وقائع كريدية » وهى صـــورة من الوقائع المصرية ولكن باللغتين التركية واليونانيـــة . وكانت تحتـــوى على أخبـــار الحكومة المصرية وحكمها فى كريت واختفت الصحيفة بعد فترة وجيزة .

جريدة التجارة والزراعة (جرنال الجمعى) : « عهد ابراهيم »

صدرت عندما تولى ابراهيم أمور البلاد واشتمل الجرنال على انباء الزراعة والتجارة (٦) .

---

(٥) ابراهيم عبده « الوقائع المصرية » المطابع الأميرية سنة ١٩٤٢ ص ١٣ .

(٦) د. سامى عزيز « مذكرات مقررة على الفرقة الثالثة قسم الصحافة » عام ١٩٨٣ ص ٥١ .

نكسة الصحافة المصرية : « عهد عباس الأول »

عهد عباس الأول : بتولى عباس الأول الحكم طرات تغيرات اساسية على المجتمع المصرى ترتبت على موقفه من سياسة سلفه فقد كان يرفض التجديد ولذلك اقصى الخبراء الأجانب والمصريين وأغلق المدارس ثم المصانع والمعامل . مما ادى الى تدهور الأوضاع الثقافية وانعكس ذلك بشدة على الصحافة فاختفت الجريدة الزراعية ولم تصدر الوقائع معظم ايام حكمه وحتى الأعداد التى صدرت لم يطبع منها سوى نسخ قليلة لكبار ضباط الجيش .

عهد سعيد : يتسم موقفه من الصحافة بعدم الاستقرار . فبعد ان اصدر اوامره بالاهتمام بالصحافة وترقية محرريها اذ به يتجاوز ما فعله عباس فقد تخلص من مطبعة بولاق واهدى الى احد اصدقائه جريدة الوقائع المصرية (عبد الرحمن رشدى) بعد أن تعطلت عاما كاملا (٧) .

ويتميز عهد سعيد بظهور أول صحيفة شبه أهلية فى مصر هى صحيفة « السلطنة » التى أصدرها اسكندر شلهوب سنة ١٨٥٧ بايعاز من السلطان لاثبات حقوق السلطان فى مصر وتقريبه من الأهالى ولمقاومة نفوذ سعيد .

النهضة الصحفية .. عهد اسماعيل ١٨٦٣ — ١٨٧٩ :

اشترى اسماعيل مطبعة بولاق من عبد الرحمن رشدى . وبدات الوقائع والصحافة المصرية عهدا جديدا . اتسم بالازدهار والنهضة (٨) .

ومن اهم ملامح عهد اسماعيل :

تولى اسماعيل ولاية مصر سنة ١٨٦٣ والبلاد فى حالة تمثل لما أصابها خلال عهدى عباس وسعيد ولكن اسماعيل تميز بالطموح السياسى وكان شديد التاثر بالنهضة الأوربية وكانت البعثات المصرية

---

(٧) أحمد متولى المغازى « رسالة ماجستير مرجع سابق » ص ٤٣ — ٤٤ .

(٨) المصدر السابق .

العلمية التى أرسلها محمد على قد أنتجت جيلا من المثقفين اضطلعوا بدور هام فى ميادين النهضة وأسهموا فى احيـاء الثقافة المصرية . ومن أبرز انجازات اسماعيل فى المجال السياسى انشـاء مجلس شـورى النواب سنة ١٨٦٦ . وكان الخديوى يهدف الى كسب طبقـة الملاك الزراعيين وكبار التجار ليدعموه فى مواجهة الأزمة المالية وللدعاية لنفسـه فى اوربا لدعم موقفه من البيوت المالية هناك . ولكن المجلس سرعان ما تطور فى طريق الاستقلال عن الخديو وطالب بعرض الميزانية عليه لمناقشتها (٩) .

ظهور الصحف الشعبية :

كان من الطبيعى ان تصدر صحف شعبية لتعبر عن مجلس شورى النواب فلا يجوز أن تعبر الصحف الرسمية عنه فصـدرت سنة ١٨٦٧ صحيفة وادى النيل والتى اصدرها عبد الله أبو السعود بايعاز من اسماعيل واستطاع نقل الصحافة المصرية من رسميتها الى اللون الشعبى فى حيـز ضيق من الحرية (١٠) واصبحت « وادى النيل » لسانا يدافع عن اسماعيل ضد صحيفة « الجوائب » الصادرة فى القسطنطينية وفى عام ١٨٦٩ أنشأ ابراهيم المويلحى وعثمان جـلال مجـلة « نزهة الأفكار » ولكنها اغلقت بعد العدد الثانى لتخوف اسماعيل من اثارتها للخواطر والقلاقل ضـده . فلم يكن اسماعيل يريد صحافة تعبر عن مصر أكثر مما يعبر عنها مجلس شورى النواب . ثم سمح لمحمد أنس بن أبى مسعود باصـدار جريدة « روضة الأخبار » سنة ١٨٧٥ وقد تكاتفت بعض العوامل للاسهام فى هذه النهضة الصحفية فى هذه الفترة بالذات وهى :

١ — هجرة بعض الصحفيين والكتاب من الشـام الى مصر خصوصـا بعد تولى السلطان عبد الحميد الذى أصدر العديد من الأوامر لتقييد حرية الصحافة . مما أدى الى هروب كثير من الصحفيين الى أوروبا وأمريكا ومصر . وقد شـجع اسماعيل من اتوا لمصر فأسـهموا فى نهضتها الصحفية (١١) .

---

(٩) فاروق أبو زيد « أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية » مدبولى ص ٤٣ .

(١٠) أحمد متولى المغازى ماجستير (مرجع سابق) ص ص ٥٣ — ٥٤ .

(١١) سامى عزيز . مرجع سابق ص ١٤ .

وهكذا وجـدت صحف شعبية تقودها عقول واقلام مصرية وصحف شعبية تقودها اقلام وعقول شامية من بينها صحيفة الأهرام التي صدرت سنة ١٨٧٦ .

٢ — الحرب بين روسيا والدولة العثمانية سنة ١٨٧٧ فازداد اقبـال الأهالى على متابعـة أخبارها وحدث بينهم جـدل حول تطورات الحرب وظهرت المجادلات بين الصحف الصادرة فى مصر والواردة من الخارج وتعتبر هذه المجادلات الصحفية فى هذا الوقت أول حدث فى تاريخ الصحافة الشعبية المصرية .

٣ — لم تحاول السلطات المصرية عرقلة هذه النهضة فشجعت الصحف على التعدد والخوض فى أمور سياسية ما كان يسمح بالخوض فيها من قبـل .

٤ — ويجب عـدم اغفال عامل هام ساعد على تلك النهضة الصحفية ونشر الوعى الفكرى وهو جمال الدين الأفغانى الذى أدرك حقيقة الشرق الضعيف والغرب القوى فاراد احياء وحدة الشرق الإسلامى وذلك على أسس سياسية وثقافية واجتماعية ووجدت دعوته صدى عميقا فى النفوس المتطلعة للحرية والتقدم .

ولقد رحبت القاهرة بجمال الدين الأفغانى فقد وجد فيه اسماعيل وسيلة كبرى للدعاية لأهدافه فى الاستقلال من تركيا بعد طرد الأفغانى منها سنة ١٨٧١ . كما كانت مصر مهيأة لقبول افكار الأفغـانى . وقد ساعد بعض ذوى المواهب على احتراف الصحافة مثـل يعقوب صنوع صاحب « أبو نظارة زرقاء » سنة ١٨٧٧ وأديب اسحق صاحب صحيفتى مصر سـنة ١٨٧٧ والتجارة سنة ١٨٧٩ . وسليم عنورى صـاحب صحيفة « مرآة الشرق » سنة ١٨٧٩ (١٢) .

---

(١٢) ابراهيم عبده « تطور الصحافة المصرية » ، مرجـع سابق ص ١٦ — ٢٠ .

هذا وصدرت فى عهد اسماعيل ٢٣ صحيفة تضمنت ما يلى :

الصحف الرسمية :

الوقائع المصرية . الجريدة العسكرية . جريدة اركان حرب الجيش المصري . مجلة يعسوب الطب . روضة المدارس ، والنحلة الحرة .

الصحف الاهلية :

وادى النيل . نزهة الافكار (١٨٦٩) — الكوكب الشرقى (١٨٧٣) الأهرام (١٨٧٦) روضة الأخبار (١٨٧٥) . ابو نظارة زرقاء (١٨٧٧) الوقت (١٨٧٧) شعاع الكوكب (١٨٧٦) — صدى الأهرام، مصر (١٨٧٧) حقيقة الأخبار (١٨٧٧) الوطن (١٨٧٧) ، البسفور ، التجارة (١٨٧٩) الكوكب المصرى (١٨٧٩) مرآة الشرق (١٨٧٩) الأسكندرية (١٨٧٨) بستان الاخبار .

وكان من نتائج هذه الظروف والملابسات أن تطورت الصحافة وانتقلت الى جو من الحرية النسبية ساعد على قيامها بمهمة الدفاع عن الشئون المصرية الدولية . وكذلك شاركت الصحف المصرية الحكومة فيما كانت تختص به نفسها من مسئوليات (١٣) .

الصحافة المصرية والثورة العرابية :

دخلت مصر مرحلة انتقال حاسمة منذ عهد اسماعيل سنة ١٨٧٩ ولا يمكن تجاهل الدور الذى لعبته الصحافة المصرية وكتاباتها عن الحكم المطلق وحكم الشورى والاعتراف بحقوق الشعوب وخصوصا صحف الراى التى قامت بدورها كأداة من أهم أدوات نشر الوعى الثقافى والسياسى وكان النقل عن الصحف الغربية ومساجلتها عاملا من عوامل يقظة الشعب المصرى وظهور صيحات المطالبة بالاصلاح الاجتماعى والسياسى (١٤) .

---

(١٣) عبد اللطيف حمزة « الصحافة المصرية فى مائة عام » ص ص ٢٨ ، ٣٠ .

(١٤) ابراهيم عبده : تاريخ الوقائع المصرية ، مرجع سابق (المقدمة) .

عهـد توفيق :

اتفق الرأى الصحفى على الاستقبال الطيب لتوفيق لدرجة ان الصحف على اختلافها دعت الى سرعة اصدار فرمان تعيينه من قبـل السلطان العثمانى . وفى بداية توليـه ترك توفيق للصحافة شـيئا من الحرية . وكان السلطان العثمانى يريد استعادة سيادته على مصر واعادتها لحظيرة الدولة العثمانية كولاية لا امتيـاز لهـا . وقد رفضت كل من انجلترا وفرنسـا ذلك حرصـا على استمرار نفوذهما فى مصر وما كان منهما الا أن ضغطا على السلطان حتى أصدر فرمان سنة ١٨٧٩ . مما جعل توفيق مدينا لهما بسبب تدخلهما لصالحه علما بانه كان قبل توليه السلطة يؤيد حركة الاصلاح الدستورى وكان عضوا فى المحفل الماسونى الذى انشاه الأفغانى سنة ١٨٧٧ مع شريف باشا ومحمد عبده (١٥) .

وقد تعهد توفيق عند توليه الحكم بتحقيق آمال الأمة فى الحكم النيابى لكن سرعان ما تراجع عن وعوده بسبب ضعفه والضغوط التى تعرض لها سواء من جانب انجلترا وفرنسا أو من جانب تركيا . وكان اول ما قام به توفيق هو طرد جمال الدين الأفغـانى من مصر حيث كان يدرك خطورته على الرأى العام المصرى . ثم ترك الوزارة بعد ذلك لرياض الذى تميز عهـده بالارهاب فقـد عطل مجلس شورى النواب واعاد نظام المراقبة الثنائية : انجلترا ، وفرنسا على مالية مصر واتسم عهده بارهاب الصحف التى اعترضت على توسيع اختصاصات الرقابة .

فأنذرت الحكومة صحيفة « مصر الفتاة » التى كانت تمثل المعارضة وكانت الصحف الأوروبية تعتبرها لسان حال حزب تركيا الفتاة لذلك صدر قرار بالغاء صدورها تماما ثم صدر انذار الى جريدتى مصر « والتجارة » لأديب اسحق ثم صدر امر بتعطيلهما نهائيا . كذلك صدر الامر بتعطيل جريدة « المحروسـة » لمدة اسبوعين .

---

(١٥) على عباس على : عبد الله النديم . رسالة ماجستير سنة ١٩٧٩ ص ص ٣٤ ـ ٣٥ .

وعملت وزارة رياض على استخدام « الوقائع المصرية » كصحيفة راى ثم صدر امر بتولى محمد عبده رئاسة تحريرها على أن تكون يومية تنافس الصحف الأخرى فى غزارة المادة .

وقد غير محمد عبده اسلوب تحريرها بحيث اصبحت تشمل شتى انواع الموضوعات الاجتماعية والأدبية .

وكان تطوير الوقائع دليل على رغبة الحكومة فى احتواء الرأى العام واجتذابه لصفها فى صراعها مع الصحف الشعبية والعمل على خلق رأى عام معتدل .

وقد تأثرت الوقائع بآراء الحكومة الى حد كبير واشتركت مع شركتى هافاس ورويتر للأنباء لموافاتها بالبرقيات السياسية والتجارية . وربطت الحكومة بين الوقائع وادارة المطبوعات عن طريق محمد عبده الذى كان رئيس تحرير الوقائع ورئيسا لقلم المطبوعات والمطابع المختصة بنشر الصحف العربية والتركية .

كذلك أصدر رياض اوامره بعدم دخول الصحف المصرية الصادرة فى الخارج وعدم توزيعها فى مصر خصوصا صحف يعقوب صنوع وأديب اسحق الصادرة فى باريس مثل : « القاهرة » و « النحلة » وهكذا أحكم رياض قبضته على الرأى العام فى ذلك الوقت بدأت تتجمع ارهاصات الثورة داخل الجيش كما شهدت تلك الفترة قيام ما سمى بجماعة حلوان وحدوث مظاهرة قصر النيل وظهور عرابى كمدافع صلب عن مطالب الجيش وتحولت جمعية حلوان الى الحزب الوطنى وتقاربت مع زعماء الجيش . وكانت الصحافة هى سبيل الوصول بينهما وقد برز تأثير عبد الله النديم فى صحيفة « التنكيت والتبكيت » وثار الضباط فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ واضطر توفيق لعزل رياض وتعيين شريف لرئاسة الوزراء وأوعز باصدار صحف تعبر عنه فأصدر معوض فريد صحيفة « البرهان » وأصدر حمزة فتح الله صحيفة « الاعتدال » وكانت « التنكيت والتبكيت » و « المفيد » لحسن الشمسى لسان الثورة العرابية . ولعبت مقالات النديم فى « الأستاذ » واتصالاته دورا هاما فى انعاش الحركة الوطنية (١٦) .

---

(١٦) على عباس على ، عبد الله النديم . مرجع سابق (رسالة ماجستير) ص ٢٥٨ ــ ٢٧٥ وراجع الفصلى ٧ ، ٨ من الرسالة .

قانون المطبوعات سنة ١٨٨١ :

اخذ توفيق يتدبر الأمور لاتخاذ ما يراه ضد الصحافة وساعدته رغبة السلطان فى وضع حد لما وصلت اليه الصحافة فى دعوتها الى الحرية .

وبدأت الحكومة فى سن القانون ضد الصحافة وورد اخطار بذلك للصحف بعدم الخروج عن حد الإعتدال وعطلت صحيفة « المفيد » أسبوعين وأنذرت « الوطن » .

ومهدت الصحف الرجعية لهذا القانون بالمطالبة بسن تشريع قاس للمطبوعات وقد تزعمت صحيفة البرهان هذه الحركة . وكان هذا اول تشريع يصدر فى مصر بشأن الصحافة ليرتب شئونها ويحدد واجباتها ويقيد حقوقها . وقد اشتمل هذا التشريع على ٢٣ مادة كانت أهمها ايداع مبلغ ١٠٠ جنيه مقابل الحصول على الترخيص وكان من حق الحكومة الامتناع من اعطاء الترخيص أو نزع الترخيص فى أى وقت تشاء كذلك حرمت ورود الصحف من الخارج وقد جعل هذا التشريع من الحكومة الخصم والحكم فى وقت واحد .

وقد صدر هذا القانون لضمان السيطرة على الموقف الذى كان يهدد بالانفجار وبعد ظهور أثر الصحافة ودورها فى الربط بين الجيش والشعب (١٧) .

صحف الثورة

وزارة البارودى :

تولى البارودى السلطة فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ وتوقعت الصحف الغاء قانون المطبوعات ولكن لم يحدث ذلك بل بالغت الحكومة فى استخدامه ضد صحف الشوام فاختفت « الأحوال » و « الأهرام » وتعطلت « المحروسة » و « مصر » كما أدى الضغط على الصحف الموالية للخديوى الى عزل حمزة فتح الله من رئاسة تحرير صحيفة « البرهان » اتبعت الصحف الموالية للثورة فصدرت « الطائف » بدلا من « التنكيت والتبكيت »

---

(١٧) سامى عزيز : مرجع سابق ص ص ٨٠ — ٨٤ .

و « المفيد » و « السفير » و « النجاح » لحسن الشمسى و « الفسطاط » لعبد الغنى المدنى وقد شارك النديم فى أحداث الثورة وتطورها وتمكنت « الطائف » من أن تنال رواجا شعبيا منقطع النظير وكذلك أصبحت الصحيفة الأولى للثورة (١٨) وحاول الخديو استخدام المنشورات ضد الثورة وقد ساعده السلطان العثمانى فى ذلك ونشرت « الجوائب » منشورا أصدره السلطان ووصف فيه عرابى بالعصيان وضرورة القضاء على الاضطراب فى مصر .

الصحافة المصرية والاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ :

على الرغم من اخفاق الثورة العرابية عسكريا ودخول الانجليز الى مصر فان يقظة الراى العام وازدياد وعيه بالأوضاع السائدة كانت قد نمت بفضل الثورة كما أن أقوال النديم ساعدت فى ايقاظ الشعور الوطنى للشعب . وكانت الصحف منذ بداية الحركة العرابية هى الوسيلة الأساسية لتوعية الجماهير .

ماذا كان موقف الاحتلال ؟

رغم التصريح الذى أدلى به دوفرين المبعوث الانجليزى والذى يقضى بضرورة (منح الصحافة الحرية التامة) فقد تم :

١ — اغلاق صحف الثورة مثل الزمان — الثغر — الطائف — النجاح .

٢ — ابعاد الصحفيين الوطنيين عن العمل فى الصحافة : فقبض على حسن الشمسى وصدر الحكم باعدام النديم لكنه اختفى وترك سعد زغلول العمل الصحفى ومنع من اصدار صحيفة باسم « العدالة » كذلك نفى محمد عبده .

٣ — مساعدة الصحف الداعية ضد الثورة والثوار وقد تمثل ذلك فى التعويض الذى دفعته السلطات الحاكمة لكل من الأهرام لأن الثورة أغلقته وللنقاش صاحب « المحروسة » .

---

(١٨) أحمد المتولى المغازى : مرجع سابق ص ٩١ .

٤ — منع دخول الصحف العرابيــة الى مصر وخاصة « أبو نظارة » و « العروة الوثقى » التى كان يصدرها الأفغــانى ومحمد عبــده فى باريس (١٩) .

قضية حرية الصــحافة :

ظل المعتمد البريطانى لورد كرومر يتجاهل أمور الصحافة فى تقاريره الى حكومته منــذ توليه سنة ١٨٨٣ وحتى سنة ١٩٠٣ وقد ترك كرومر حرية نسبية للصحافة وكان يرى أن ذلك لسببين :

١ — ان الحامية الموجودة بأرض مصر كفيلة باسكات أى اضطراب يحدث من جراء الآراء المنشورة .

٢ — من العبث سن قانون خاص بالصحف الوطنيــة ما لم يطبق على الصحف الأجنبية لأن كل صاحب جريدة وطنية يخشى طائلة القانون يمكنه نقل حقوقه وامتيازه لشخص أجنبى (٢٠) .

وقد استخدم كرومر الصحافة كأداة للارهاب واستمر العمل بقانون المطبوعات وعطلت بعض المجلات « حديقة الآداب » وصحيفة « المحروسة » وانهالت الانذارات على الصحف لأتفه الأسباب .

وقد تمثلت الصعاب التى واجهت الصحف فيما يلى :

أ — توقف الاشتراك فى أى صحيفة تشير بوجوب اجراء بعض الاصلاحات.

٢ — ارتفاع قيمة أجر البريد على الصحف .

٣ — التلويح بوضع رسم التمغة على كل نسخة من الصحيفة التى تطبع فى مصر .

٤ — كانت المصروفات السرية فى يد الحكومة سلاحا قويا .

---

(١٩) سامى عزيز : مرجع سابق ص ص ٩٠ — ١٢٢ .

(٢٠) ابراهيم عبــده : تطور الصــحافة المصرية (مرجع سابق) ص ص ١٣٣ — ١٣٨ .

٧ — منع الموظفين من مكاتبة الصحف وقد صدر قرار بمعاقبة كل شخص يساعد على نشر احدى الأوراق الديوانية بالجرائد وعدم تحديده فيتم مجازاة كل موظفي القلم بخصم ١٥ يوما .

وكانت أسطورة حرية الصحافة التى تحدث عنها كرومر ليست الا لايهام العالم الخارجى بأن الاحتلال الانجليزى فى مصر يتبع سياسة الاصلاح والحرية (٢١) .

الاحتلال يساعد على اصدار صحف موالية :

ادرك الانجليز اهمية الصحافة وتاثيرها فى الراى العام المصرى فوجدوا انه من الأفضل محاولة خلق رأى عام يهادن الاحتلال ويتبع سياسة الاتفاق والتفاهم مع السياسة البريطانية فى مصر . لذلك ساعدوا على أصدار صحف تحارب الصحف المناوئة لهم وقد ساند رجال الاحتلال صحفهم ماديا وأدبيا لضمان بقائها واتساعها فى مواجهة الصحف الوطنية.

وكان من نتائج هذه السياسة الاهتمام بصحيفة التايمز السياسية الأسبوعية وصدرت صحيفة « الاعتدال » لمحمد بيرم الخامس التونسى بعد هروبه من تونس وذهابه للآستانة ثم عودته لمصر سنة ١٨٨٤ كذلك صدرت صحيفة « الاعلام » فى ١٨٨٩ وظهرت صحيفة « المقطم » التى عملت على اقامة حوار بين المصريين والأجانب المقيمين فى البلاد .

وتعتبر صحيفة المقطم الحلقة الثالثة للانجليز فى مصر فاصحابها هم فارس نمر — يعقوب صروف وشاهين مكاريوس (٢٢) .

وقد أصدروا مجلة « المقتطف » فى مصر سنة ١٨٨٥ بعد نقلهما من بيروت ثم أصدر شاهين مكاريوس مجلة « اللطائف الأدبية » سنة ١٨٨٦ فى القاهرة ثم « المقطم » سنة ١٨٨٩ الذى اختص بالسياسة .

---

(٢١) سامى عزيز — الصحافة المصرية . مرجع سابق ص ص ٨٣ — ٨٤ .
(٢٢) تيسير أبو عرجه : جريدة المقطم وموقفها من الحركة الوطنية رسالة دكتوراه — المقدمة .

وكان الانجليز ينفقون بسخاء على المقطم مما ساعد على ظهورها في عدد كبير من الصفحات في هذا الوقت (٨ صفحات) .

وكانت المطبوعات الحكومية تطبع في مطابع المقطم ، كذلك تقارير كرومر كانت تطبع بالانجليزية والعربيـــة والفرنسية . وأصـــبح المقطم الصحيفة الرســـمية لنشر الاعلانات القضائية للمحاكم وكانت سياســتها تقـــوم على أســـاس تأييد أعمال الانجليز في مصر وتأييـــد الاســـتعمار الانجليزى عامة ومقاومة كل محاولة من جانب تركيا أو فرنســـا لانهـــاء الاحتلال الانجليزى في مصر .

كما أصدر الاحتلال صحيفة أخرى كانت لسان حاله هي « الجريدة المصرية » وهي النسخة المصرية للاجبشيان جازيت .

كذلك صدرت صحيفة « النيل » لتأييد الانجليز وكان يشرف عليهـــا حسين حسنى باشا بعد عودته من الآستانة .

بعد هزيمة العرابيين بدأت بعض الصحف تنحاز للاحتـــلال مثـــل جـــريدتى « الوطن » و « الزمان » وصـــحيفة « البرهان » وصـــحيفة « مرآة الشرق » و « الاتحاد المصرى » وكانت الأخيرة تأخذ جانب فرنسا ثم انقلبت عليها وبدأت تنحاز للانجليز .

يلاحظ أنه منذ الاحتلال الانجليزى لمصر ازداد عدد الصحف المتخصصة فظهرت المجلات العلمية والقضائية والزراعيـــة والأدبية والدينية (٢٣) . وقد وصل عدد الصحف الصادرة خلال ١٨٩٢ — ١٨٩٣ الى ١٤ مجـــلة علمية وأدبية منها : الأستاذ — الثمرة — الراوى — الرشاد — الفتى — الفتاة — المدرسة — المنتقد — المهذب — النديم — المهدى — الهلال .

ويمكن ارجاع ظاهرة انتشار المجلات المتخصصة على حساب الصحف السياسية التى حرص سلطات الاحتلال على صرف النـــاس عن الاهتمام بالأوضاع الســـائدة آنذاك أو مناقشـــة وجود الاحتلال من أســـاسه .

---

(٢٣) تيسير أحمد محمد أبو عرجة : جريدة المقطم ، رســالة دكتوراه . مرجع سابق ص ٣ — ٦ .

الصحافة المصرية والصراع بين القوى السياسية فى مصر :

اولا ـ الخديو توفيق والاحتلال :

بعد القضاء على الثورة العرابية برزت علاقة الاعتماد الكامل من جانب توفيق على سلطات الاحتلال التى تعمدت اظهاره فى صورة الحاكم الذي لا يستطيع الاستمرار فى الحكم دون مساندتهم له . ولذلك حرصت سلطات الاحتلال على القضاء على الصحف التى تحاول الدفاع عن توفيق أو تحاول خلق كيان مستقل له عن سلطة الاحتلال .

ثانيا ـ الاحتلال والقوى الوطنية :

بعد القضاء على الثورة العرابية عسكريا أدرك الانجليز أن القضاء عليها عسكريا لم يحطم الراى العام المصرى . فقد استعاد الوطنيون نشاطهم وسرعان ما تألفت الجمعيات السرية لاغتيال توفيق وازعاج سلطات الاحتلال واعتمدت على مصدرين :

١ ـ السلطنة العثمانية .

٢ ـ فرنسا .

ولقد بدأ الانجليز فى التصدى لهذه الجماعات وتولت صحيفة « البرهان » الدفاع عن وجهة نظر الإحتلال . وانضمت اليها صحيفة « الزمان » وناشدت الأهالى بالاعتدال وضرورة الابتعاد عن الضالين (٢٤) .

وعلى الرغم من تلك الدعوات الانهزامية والاستسلامية فقد استمرت حالة التذمر تسيطر على النفوس ، واستمرت صحيفة « العروة الوثقى » فى اشعال الروح الوطنية وذلك فى مواجهة الصحف المؤيدة للاحتلال التى واصلت دورها فى بث روح الاستكانة فطالبت جريدة « الزمان » بالصبر والابتعاد عن السياسة كذلك عارضت الآراء التى تطالب بالجلاء . كما

---

(٢٤) تيسير أحمد محمد أبو عرجة : جريدة المقطم . رسالة دكتوراه . مرجع سابق ص ص ٣ ـ ٦ .

عملت صحيفة « الاعلام » على نشر مقـــالات ذات عناوين جذابة للدعوة للاستكانة كذلك لجأت بعض الصحف الى استخدام الجانب الدينى مثـل جريدة « الحقيقة » اليومية السياسية (٢٥) . وبعض المجلات الأدبية مثل مجلد « الراوى » . وقد استمر الصراع الفكرى والســياسى محتدماً بين كل من صحف الاحتلال والصحف الوطنية والصحف المؤيدة لتركيا والصحف الموالية لفرنسا واستمرت مظاهر الصراع الداخلى بين الصحف المتعددة الاتجاهات مثل : « روضة الاســكندرية ، والاهرام ، والمحروســــة ، البسفور ، الاعتدال ، المقطم ، الوطن ، المؤيد » (٢٦) . وقد كان لهــذا الصراع الداخلى اثره فى التأثير على الروح الوطنية . وقد انعكس ذلك على صفحات الصحف التى اتخذ منها الوطنيون منبرا لمقاومة الاحتلال .

الانجليز يساعدون على اصدار صحف يهودية بمصر :

لقد أصدر اســـكندر كرلور اليهودى مجلة « الزراعة » التى قامت بدور كبير فى الدعاية لليهود وضرورة اقامة وطن قومى لهم وعلى الرغم من طابع المجلة شبه المتخصص فقـــد كانت تتابع أخبار اليهود ونشاطهم فى فلســطين . ومن صـــحف اليهود فى مصر التى صـــدرت فى ذلك الحين « نهضة اسرائيل » ولكنها لم تعش طويلا .

الصحافة المصرية قبل الحرب العالمية الأولى :

(الفترة الحزبية الأولى)

انتهى القرن التاسع عشر ولم يكن فى مصر من الصحف الهـــامة ســـوى « الاهـــرام » ، « المؤيـــد » ، « الوطـــن » ، « المقطـــم » ، « الهلال » ، « المقتطف » و « المنار » وكانت المؤيد قد رسخت أقدامهـــا عقب الحملة المشتركة الانجليزية المصرية لاعادة فتح السودان .

---

(٢٥) تيسير أحمدمحمد أبو عرجة : جريدة المقطم . رسـالة دكتوراه . مرجع سابق ص ص ٢٣ — ٢٤ .

(٢٦) المرجع السابق ص ص ٢٣ — ٢٤ .

وظهر مصطفى كامل كصحفى وخطابى أثناء أزمة فاشودة (التى احتلها الفرنسيون فى جنوب السودان) وتولى عباس حلمى سنة ١٨٩٢ وقد انتهت الأزمة بانسحاب الفرنسيين ورأى مصطفى كامل الا يكتفى بمهاجمة الاحتلال الانجليزى داخل مصر عن طريق الخطب والكتابة فى الصحف ونقل هجومه لأوروبا فكان يخطب فيها وينشر المقالات فى صحيفتى « الأهرام » و « المؤيد » ومنذ هذه الفترة نبعت فكرة التجمع حول الصحف وتحولت هذه التجمعات الى أحزاب .

الصحافة الحزبية :

خرجت الأحزاب من دور الصحف وذلك لأن الصحف ظلت لفترة طويلة هى الأداة الوحيدة للعمل الوطنى وتنوع الاتجاهات السياسية والدينية وكانت قبضة الاحتلال قد تراخت قليلا خلال الفترة بين عامى ١٨٩٤ — ١٩٠٨ لعدة أسباب منها أولا وجود الامتيازات وصعوبة تطبيق قانون المطبوعات على الصحف التى يملكها أو يحررها أوربيون أو أشخاص يتمتعون بحق الحماية .

ثانيا : سياسة الخلاف بين كرومر وعباس الثانى وانعكاسها على الصحافة فكان اذا استخدم الاحتلال قوانين المطبوعات ضد الصحف المعارضة للانجليز فان الخديو كان يستطيع توجيه هذه القوانين ضد الصحف الموالية للاحتلال وخاصة صحيفة « المقطم » وكانت هذه الظروف المتضاربة قد أتاحت الفرصة أمام الصحف الوطنية لتكوين رأي عام وقد كانت بمثابة نواه للأحزاب السياسية التى حملت لواء الحركة الوطنية فى تلك الفترة فظهر حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية تجسيدا لآراء جريدة المؤيد التى كان يراس تحريرها الشيخ علي يوسف كذلك كان الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل تعبيرا من صحيفة اللواء . كما عبر حزب الأمة برئاسة لطفى السيد عن اتجاهات (الجريدة) التى كانت قد سبقته الى الوجود .

ولذلك يقال أن الصحف الوطنية فى مصر كانت سابقة على وجود الأحزاب وان هذه الأحزاب قد نشأت داخل الصحف . واذا كان الحزب

الوطني قد تفوق على صحيفته فان الأحزاب الأخرى لم تتمكن من فرض وجودها بنفس القدر (٢٧) .

أهم الصحف الحزبية فى بداية القرن العشرين :

١ ــ **صحف الحزب الوطني :** يعد من أبرز الأحزاب الوطنية فى مصر وكان يمتلك واحدة من أوسع الصحف انتشارا وهى « اللواء » صدرت سنة ١٩٠٠ قبل انشاء الحزب ونجحت الصحيفة ودخلت عدة معارك ضد الاحتلال والصحف الموالية له واهتم القائمون عليها بمادتها التحريرية وكان الاهتمام الأكبر بالمقالات السياسية وهى أولى الصحف المصرية التى نشرت أخبار الحركة الوطنية وخطب زعمائها. وقد صدر الى جانبها اللواء الشهرى .

واتجه اللواء لتأييد تركيا والخلافة العثمانية كما اهتم بالتعليم الشعبى والدعوة لانشاء الجامعة المصرية .

٢ ــ **صحف بلغات أجنبية :** رأى مصطفى كامل ضرورة مخاطبة الانجليز والفرنسيين بلغاتهم فأصدر « ليتندار اجبسيان » بالفرنسية و « ذى اجبشيان ستاندرد» بالانجليزية وقد ساعدتا فى اظهار حادثة دنشواى ومخاطبة الرأى العام الأوروبى من خلال توزيع الصحيفتين على الأجانب الذين يعيشون فى الأراضى المصرية ومواجهة ما تكتبه الصحف الأجنبية التى كان يصدرها الأجانب فى مصر . وكانت الصحيفتان همزة وصل بين الحركة الوطنية المصرية والمتعاطفين معها من الانجليز أو الفرنسيين . وقد انتهت الصحيفتان بعد عامين تقريبا من صدورها (٢٨) .

---

(٢٧) خليل صابات وآخرون : حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٨ ــ ١٩٢٢ ج ١ ط ١٩٧٢ الناشر الوعى العربى . مصر . المقدمة .

(٢٨) خليل صابات مرجع سابق : تابع المقدمة .

٣ — **صحيفة ضياء الشرق :**

صدرت في القاهرة ولم تظهر فيها مبادىء الحـــزب الوطنى بوضوح وكانت تصدر مع اللواء لذلك لم تجد لها صدى وفشلت .

٤ — **صحيفة وادى النيل :**

صدرت في الاسكندرية وهى تعبر عن أفكار الحزب مع الإنفتاح على الأجانب ووقفت موقفا معتدلا من الخديوى عباس وعاشت مدة طويلة . أما الصحف التى اصدرها مؤيدو الحزب فهى :

٥ — **صحيفة الدستور :**

صدرت في القاهرة سنة ١٩٠٧ قبل انشـــاء الحزب الوطنى رسميا وكانت تعبر عن المبـــادىء التى نادى بها الحزب واصبحت احدى الصحف الرسمية بعد وفاة مصطفى كامل .

٦ — **مصر الفتـــاة :**

أصدرها عمال اللواء الذين فصـــلوا من عملهم وظلوا يؤيدون الحزب وعبـــاس الثانى وأغلقت بعد صـــدورها بثلاث ســـنوات (١٩٠٨ — ١٩١١) . أما الصحف التى لم يعلن الحزب رسميا عن قبولها في صفوفه هى :

٧ — القطر المصرى .

٨ — البلاغ المصرى (٢٩) .

ثانيا — صحف حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية :

كانت صحيفة المؤيد هى الصحيفة الوحيدة للحزب ولها أهمية كبرى في تاريخ الصحافة المصرية وأنشئت سنة ١٨٨٩ ووقفت موقف المعارضة من الاحتلال وفتحت الصـــحيفة صـــفحاتها لكثير من الكتاب الوطنيين : مصطفى كامل ، محمد عبده ، قاســـم أمين ، ســـعد زغلول . واهتمت الصحيفة بأخبار الدولة العليا ووضحت سياستها الاســـلامية واصبحت

(٢٩) يونان لبيب رزق — الحياة الحزبية في مصر ص ١٦٢ .

صحيفة المؤيد صحيفة حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية الذى تأسس سنة ١٩٠٧ ، واصدرت صحيفة اسبوعية بنفس الاسم فيها تلخيص لما تنشره المؤيد اليومية وعلى الرغم من دفاع الصحيفة عن الحزب الا انها لم تربط استمرارها بوجوده بل ظلت صحيفة فرد . وتولى على يوسف ملكيتها منذ سنة ١٨٩١ — ١٩١٢ (٣٠) .

ثالثا — لحزب الأمة :

اختلفت صحيفة الجريدة عن الصحف الأخرى فقد صدرت عن شركة من المساهمين وكان لهذا الوضع ميزات عديدة فلم تتأثر فى سياستها بتحولات جذرية بل ارتبطت بالعلاقات الشخصية وكانت الصحيفة قد صدرت ببرنامج مرسوم مما ساعدها على اتخاذ مواقف مبدئية دون تأثير من سلطة تعتدى عليها او تقلص توزيعها.كذلك ساعدت الملكية الجماعية على تحول شركتها من جمعية عمومية لصحيفة الى جمعية عمومية لحزب عندما نشأ حزب الأمة سنة ١٩٠٧ .

رابعا — صحف حزبية اخرى :

صدرت صحيفة الأحرار عن حزب الأحرار وفشل الحزب الدستورى أن تكون له صحيفة تعبر عنه كذلك فشل الحزب المصرى والأحزاب الصغرى ولم يقدر لها الاستمرار سياسيا أو صحفيا .

الصحافة المصرية بعد تغيير لكرومر :

انتهزت الصحف حادث دنشواى لمعارضة الأوضاع السيئة فى مصر تحت وطأة الاحتلال وكانت الصحف تتمتع بشىء من الحرية وإنتشرت أخبار المحاكمات فى الخارج مما دعا لعزل كرومر فى أبريل سنة ١٩٠٧ ومنذ ذلك الحين دخلت الصحافة عهدا جديدا . وكانت صحيفة (الجريدة) مظهرا للاعتدال بينما استمرت (اللواء) فى تزعم الخط الوطنى وكانت (المؤيد) تساند الخديوى عباس . وقد لاقت الصحف كثيرا من الضيق سواء المؤيدة

---

(٣٠) لاندو — الحياة النيابية والأحزاب فى مصر — ترجمة سامى الليثى — القاهرة — مدبولى — ١٩٧٢ .

للاحتلال او المعارضة لان الاسباب التى دعت الانجليز لترك جرية الصحافة انتهت بانتهاء الخصومة بين الخديو والانجليز مضافا اليها وضوح موقف فرنسا بعد الاتفاق الودى بينها وبين انجلترا سنة ١٩٠٤ ووفاة مصطفى كامل ١٩٠٨ .

ووقف المعتمد البريطانى موقف التشدد من الصحف المصرية عندما طالبت الصحف بوضع دستور للبلاد وفى سنة ١٩٠٩ صدر قرار بعودة العمل باحكام قانون المطبوعات . وسرعان ما بدات السلطات تمارس سلاح الضغط على الصحف وخاصة اللواء والعلم وانذرت الاخيرة وعطلت شهرا من سنة ١٩١٠ . ثم عطلته مرة اخرى لمدة ٣ شهور فاصدر الحزب الوطنى جريدة الشعب بدلا منها ثم عطلت صحيفة اللواء نهائيا . فاصبحت جريدة الشعب لسان حال الحزب الوطنى منذ عام ١٩١٢ (٣١) .

الصحافة المصرية والحرب العالمية الاولى

بدخول بريطانيا الحرب فى اغسطس ١٩١٤ اعلنت الاحكام العرفية وفرضت الرقابة على الصحف فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ وعمل قانون المطبوعات فى فترة لا تزيد عن عام على اغلاق معظم الصحف الوطنية فاغلقت كل من : (مصر الفتاة سنة ١٩١٢ — وادى النيل سنة ١٩١٢ — اللواء ١٩١٢ والعلم) .

وكان المحتل يوفر لصحفه الورق وتنفرد بالاخبار العسكرية عن الحرب وبطولات انجلترا وتؤكد على ضرورة معاونة بريطانيا وان تؤيد مصر الجيش البريطانى الذى يدافع عنها اذا اقتضى الامر ذلك (٣٢) .

وقد تميزت هذه الفترة من الاحتلال ١٩١٤ — ١٩١٩ بالركود التام بالنسبة للصحافة المصرية وذلك بسبب قيام الحرب العالمية فاعلان الحماية

---

(٣١) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى — الانجلو المصرية ١٩٧٠ .

(٣٢) خليل صابات : الصحافة فى ثورة ١٩١٩ — دراسة بكلية آداب جامعة القاهرة سنة ١٩٦٩ ص ٦ .

على مصر واعلان الأحكام العرفية وتوقفت فى تلك الفترة معظم الصحف المصرية وكانت المؤيد قد توقفت بالفعل وبيعت سنة ١٩١٦ ولم يبق سوى الصحف التى استطاعت مهادنة الاحتلال ومســـــايرة ظروف الحرب مثل المقطم والأهرام (٣٣) .

وانحصرت خطة الاحتــلال فى التضييق على الصــحافة الوطنيــة ومحاربتها وتشجيع الصحف المؤيدة له وتوفير الورق لها وكانت أسعاره قد ارتفعت لدرجة كبيرة بسبب ظروف الحرب وكانت تمد أعمدتهــا بالاعلانات الحكومية وتقوم بتزويدها بأخبار الدولة والتنبيه على الرقبــاء لتسهيل مهمتها فلا تتأخر فى الطبع كما يحدث مع الصحف الأخرى . وقد أثرت الرقابة فى اخراج الصحف الوطنية وتحريرها فكان الرقيب يحذف مقالات كاملة وتظهر الصحيفة وصفحاتها بيضاء لكن القارىء كان يقدر الظروف الاستثنائية ويصر على شراء الصحف (٣٤) .

ويلاحظ فى هذه الفترة أن الاهتمام قد انصــب على المضــمون دون الشكل وكان الاقبال على صحف الرأى اكبر منه على صحف الخبر وأدت الرقابة الى لجوء الصحفيين الى اسلوب التورية وأدت كذلك الى انتشار الصحف السرية والمنشورات لاذاعة ما لا تستطيع الصحف النظامية اذاعته. ولم تتمكن السلطات من وقف انتشارها ومن أبرز الصحف التى صـــدرت فى هذه الفترة صحيفة السفور . وقد ظلت الأحكام العرفية قائمة ومطبقة على الصحف المصرية حتى بداية ثورة سنة ١٩١٩ (٣٥) .

وتوالت أحداث الحرب العالمية الاولى وتكبدت مصر خسائر فادحة حيث أخذت انجلترا تلوح بالاستقلال فى ســـــبيل مساعدتها فى الحرب .

---

(٣٣) عواطف عبد الرحمن : دراسات فى الصحافة المصرية والعربيــة (القاهرة سنة ١٩٨١) ص ٢٢٠ .

(٣٤) خليل صابات وآخرون : حرية الصحافة فى مصر — القاهرة سنة ١٩٧٤ — ص ١٢٣ .

(٣٥) نجوى كامل عبد الرحيم : محمود عزمى صحفيا ماجستير باعلام القاهرة ص ص ٩ — ١٠ .

وكادت الصحف أن تصبح نشرات رسمية أو شبه رسمية لا تذكر ألا ما يوافق عليه الرقيب (٣٦) .

وفى ٢٠ أكتوبر ١٩١٨ صدر مرسوم بتشجيع المصريين على التطوع لخدمة السلطات العسكرية مما أثار الضيق لدى الشعب لكن الرقابة حالت دون ظهور مشاعر الضيق على صفحات الصحف (٣٧) .

مرحلة ما بعد الحرب :

انتهت الحرب فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٨ وهب الشعب المصرى للمطالبة بالاستقلال واخذت تلك المطالبة الشكل السلمى من طريق خطب الزعماء وعلى راسهم سعد زغلول حيث كان وكيلا منتخبا للجمعية التشريعية مما كان يضفى عليه نوعا من الرياسة والتصدر . وكانت الصحف فى ذلك الوقت تحت وطأة الرقابة لا تستطيع نشر تلك الخطب واكتفت بالتلميح .

وعندما طلب ٣ من الزعماء الوطنيين فى ١٣ نوفمبر وعلى رأسهم سعد زغلول السفر الى لندن لعرض قضية بلادهم ورفضت السلطة العسكرية هذا الطلب لم تستطع الصحف المصرية ان تفعل شيئا لأن سيف الرقابة كان مسلطا على رقابها .

ويتكون الوفد المصرى الذى يقرر السفر نيابة عن الأمة . ولكن السلطة العسكرية ترفض السماح له بالسفر فتصدر النشرات متضمنة كل التطورات ويؤدى الاتصال الشخصى مفعوله الذى قضى على الرقابة وفى ذلك الوقت كانت روح الثورة تسرى فى كل مكان وقامت الاضرابات والمظاهرات وانتشرت فى الاقاليم .

وفى يوم ٧ مارس سنة ١٩١٩ اتخذت السلطة العسكرية قرار

---

(٣٦) مؤسسة الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ — ص ٣٩٨ .

(٣٧) خليل صابات وآخرون : حرية الصحافة — مرجع سابق — ص ٣٢٨ — ٣٢٠ .

بالقبض على سعد زغلول وجماعة من رفاقه . وكان ذلك هو الشرر الذى اشعل طاقات الثورة المكبوتة فهب الشعب كله للمطالبة بالافراج عن سعد — والمطالبة بالاستقلال — والمطالبة بالدستور (٣٨) .

الصحافة المصرية وثورة سنة ١٩١٩

بمعرفة نبأ اعتقال سعد زغلول هب الشعب كله فى ثورة عارمة واشارت الصحف الوطنية للنبأ فى أماكن غير ظاهرة . فحاولت جريدة « وادى النيل » تهدئة الشعور الوطنى . واخذت « الأهرام » ترد على مزاعم الانجليز بوصف الثائرين بالتطرف (٣٩) .

أما « الأهالى » فضربت المثل كصحيفة وطنية أظهرت التأييد للثورة وتعرضت للتعطيل والالغاء (٤٠) .

وقد تزعمت كل من « الأهرام » ، « النظام » ، « مصر » ، « الأفكار » ، وجهة نظر انصار سعد . وقد حظيت هذه الصحف بأرفع مكانة . وتدهورت صحيفة « المقطم » لمرتبة الصمت التام أما « الوطن » فقد اتجهت الى أنه خير وسيلة لتسوية مشاكل مصر الدستورية هى المفاوضات المباشرة الودية بين الشعبين المصرى والبريطانى (٤١) .

ولكى تهدىء السلطات مناخ مصر العام وتأخذ فرصتها فى التفكير

---

(٣٨) خليل صابات : دراسة (الصحافة فى ثورة ١٩١٩) مرجع سابق ص ١٨ .

(٣٩) عبد اللطيف حمزة : ادب المقالة الصحفية . مرجع سابق نقلا عن مقال عبد القادر حمزة ص ١٠٦ .

(٤٠) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ مصر القومى سنة ١٩١٤ — سنة ١٩٢١ جـ ٢ ص ٤٢ وحتى ٤٥ .

(٤١) مؤسسة الأهرام : مرجع سابق ص ص ٣٨٤ وحتى ٣٨٥ .

فى الأزمة قررت فى ١٥ مايو ١٩١٩ ارسال لجنة لتحقيق أسباب الاضطرابات وهى لجنة ملنر .

ونشرت صحيفة « النظام » احتجاجا على تلك اللجنــة واستمرت فى نشر الاحتجاجات وطالبت بلجنة دولية وبسط الاحتلال بعض الحرية للصحافة المصرية للتعرف على اتجاهات الرأى العــام المصرى فانتهزت كل من « الأهرام » و « الأهالى » تلك الفرصة لنشر المقالات التى تطالب بالاستقلال وجلاء القوات الأجنبية .. تمت المقاطعــة التامة بين الأمة واللجنة ولم تكتف الصحف الوطنية بمهاجمة الانجليز بل عملت على حفظ الروح المعنوية عند الشعب . ثم يعود الاحتلال الى التضييق على الصحف بأكثر من ذى قبل فتصدر ادارة المطبوعات بلاغا يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٩ يحتوى على تهديد الصحف بالتعطيل بمقتضى الأحكام العرفية اذا نشرت آراء سياسية ما لم يصدق عليها الرقيب . وخلال شهر فبراير لم يبــق فى الساحة الا جريدة « الأفكار » وكانت كل الدلائل تشــير لقرب اعادة الرقابة وقد احتج عليهــا أصحاب الصحف لكنهم منعــوا من نشر ذلك أو الاشارة اليه (٤٢) .

اعادة الرقابة على الصحف :

وبعد ٣ شهور عاد ملنر وفى نفس اليوم ٦ مارس سنة ١٩٢٠ عادت الرقابة من جديد على الصحف الوطنية . وردت « الأهرام » وهى صحيفة معتدلة فى مقال عن حرية الصحافة فندت فيه مزاعم الرقابة .

ولكن هناك صحف تمسكت بالرقابة مثل « المقطم ، مصر ، الأفكار » ومن بينها صحف لا يمكن التشكك فى وطنيتها « النظــام » فقد طلبت من السلطات الانجليزية ابقــاء الرقابة لخوفها من أن تصبح رقيبــة على نفســها (٤٣) .

(٤٢) خليل صابات : دراسة (مرجع سابق) ص ١١ .
(٤٣) خليــل صابات وآخرون : حرية الصحافة (مرجع ســابق) ص ٣٤٥ .

واجتمع مديرو الصحف وقرروا حجب صحفهم ٣ أيام من ٦ مارس احتجاجا على اعادة الرقابة . وتنفيذا لهذا القرار باعادة الرقابة فان الصحف لم تعد تنشر الا ما يأذن به الرقيب وصارت الصحف تصدر وفيها فراغات بيضاء وكان القارىء يقدر ذلك ويقبل على الشراء .

الغـــاء الرقابة :

وعندما فشلت المفاوضات بين سعد وملنر ودبت الخلافات بين أعضاء الوفد بالاضافة الى قيام بعض أعمال العنف والتذمر عندئذ حاولت حكومة عدلى اجراء مفاوضات باسمها لكنها فشلت لاصرار الأمة على المفاوضة باسم الوفد (٤٤) .

ولذلك الغيت الرقابة فى ١٥ مايو سنة ١٩٢١ وكان الغرض من ذلك التخفيف من حـدة تيار السخط الشعبى وكان الالغـاء لا يمنع المراقبة الحقيقيـة واجراءات التعطيل التى كانت تمارسـها وزارة الداخليـة ضد الصحف الوطنية .

نفى سعد زغلول ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ :

وكان لهذا القرار أثره العميق لدى القطاعات المختلفة من الشعب واجتمعت هيئـات الوفد وقدمت بعض المطالب الوطنيـة عطلت بسببها الصحف التى نشرتها وهى : (الأخبـار ، المحروسة ، النظام ، الأمة) ثم عادت مرة أخرى الى الصدور .

وتتابع تعطيل الصحف وصدور تعليمات تقيد حريتها ونادى أعضاء الوفد بالجهاد ورأت انجلترا اصرار الشعب على الاستقلال فما كان من السلطة العسكرية الا أن اضطرت الى الافراج عن سعد واخوانه وبدأت فى الرضوخ لبعض مطالبهم فى شىء من الحذر والحيطة (٤٥) .

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ :

يمثل التصريح نقطة تحول هامة فى حياة مصر السياسية فقد اعقب

---

(٤٤) مؤسسة الأهرام (مرجع سابق) ص ٤٣٦ .

(٤٥) خليـل صابات وآخرون : حرية الصحافة (مرجع سـابق) ص ص ٣٤٩ ، ٣٥٣ .

مرحلة كفاح شعبى تجاوزت السنوات الثلاث وترتبت عليــه نتائج هامة نعل من أهمها هو استكمال مظاهر الاستقلال والغاء الحماية وان كان الغاء الحماية لم يحقق الاستقلال التام الذى تطلع له الشعب (٤٦) .

وقد أتاح هذا الاستقلال للراسمالية المصرية فرصة للنمو والتنفس انسياسى والمشاركه فى الحكم وقد استهدفت بريطانيا من هذا التصريح شــغل المصريين بالأحوال الداخلية والخلافات الحزبيـــة حتى تتمكن من السيطرة على الموقف . وعمل الاحتلال البريطانى على دعم نفوذه والنظام الملكى وحماية الأوضـاع الاجتماعية والطبقية السائدة من خلال قانونين :

الأول رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ عدل من جريمة التطاول على الحكومة الخديوية الى التطاول على الملكية ورمع عقوبة التطاول الى ٥ سنوات .

والثانى رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ زاد من الحد الأقصى لجريمة التحريض على كراهية الحكومة من سنتين الى ٥ سنوات حبس ويطبق على جرائم نشر الأفكار المغايرة لمبادىء الدستور الأساسية وكان الغرض من هذين القانونين ايجاد تشريع جديد يحل محل الأحكام العسكرية عند الغائها (٤٧) .

دســــتور سنة ١٩٢٣ :

قصر الدستور الحريات السياسية على الطبقة البورجوازية وخاصة الشرائح العليا منها . فقد حرص الدستور على تكريس سلطة كبار الملاك السياسية والاجتماعية كما كان يهدف الى تدعيم النظام الملكى .

أما حرية الصحافة فقد استغرقت المادة الخاصة بها عدة جلسات فقد وافقت اللجنـــة بالاجماع على نص المادة ١٣ وصياغتها على النحو التـــــالى :

« حرية الرأى مكفولة ولكل انسان حق الاعراب من فكره بالقول

---

(٤٦) عواطف عبد الرحمن : دراسات فى الصحافة المصرية والعربية (مرجع سابق) ص ٦ — ٨ .

(٤٧) نجوى كامل عبد الرحيم كامل : محمود عزمى صحفيا لماجستير (مرجع سابق) ص ص ١٢ — ١٣ .

أو الكتابة أو التصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون » ولكن اللجنة الاستشارية التى كلفت بفحص مشروع الدستور اضافت المادة الرابعة عشرة التى أصبحت فى المشروع النهائى للدستور المادة ١٥ ونصت المادة ١٥ (أنه قد يجوز انذار الصحف وتعطيلها أو انذارها اداريا اذا اقتضت الضرورة ذلك لحماية النظام الاجتماعى) . ولا شك أن ادراج هذا النص كان الهدف منه محاربة النشاط الاشتراكى والشيوعى الذى بدأ يعبر عن نفسه منذ ثورة ١٩ وقد وجه أمين الرافعى نقدا شديدا للدستور وكان وقتها رئيسا لتحرير الأخبار وذلك بسبب تضييق الدستور على حرية الصحافة واعتبره منافيا لهذه الحرية وكذلك محمد حسين هيكل كتب فى جريدة السياسة معترضا على هذا النص الدستورى (الذى يفترض سوء استخدام الحق بالالتجاء لتعطيل الصحف فى غير ما وضع له النص) (٤٨) . أما الحزب الشيوعى المصرى فقد أصدر بيانا يطعن فيه فى الدستور ويعلن احتجاجه على هذه النصوص التى تؤكد الطبيعة الأتوقراطية للدستور (٤٩) .

العوامل التى اثرت فى الصحف المصرية فى فترة ما بين الحربين :

١ — ظهور الأحزاب السياسية الجديدة :

شهدت مصر أول حياة حزبية فى تاريخها فى العهد البريطانى خاصة خلال السنوات السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى اى منذ ١٩٠٧ — ١٩١٤ وقد تعرض تطور الأحزاب السياسية فى مصر لعدة مؤثرات تمثلت فى ضغوط الاحتلال ومؤامرات القصر ونشاط الجمعيات السرية والهيئات الدينية (٥٠) .

وبدلا من ان تنشىء الأحزاب صحفا ناطقة باسمها انشأت الصحف أحزابا كتجسيد مادى لآرائها :

---

(٤٨) السياسة ١١ مايو ، ٥ يونيو ١٩٢٣ .
(٤٩) الأهرام أول مايو ١٩٢٣ .
(٥٠) يونان رزق : الحياة الحزبية فى مصر مرجع سابق ص ١١٢ .

— فالحزب الوطنى انشاه مصطفى كامل مؤسس اللواء .

— حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية كان يرأسه صاحب المؤيد .

— حزب الأمة خرج من الجريدة (لطفى السيد) .

وبنشوب الحرب العالمية الأولى انتهى دور هذه الأحزاب ولم يبق سوى بعض امتدادات الحزب الوطنى وقد صفى واختفت قيادته بخروج محمد فريد من مصر . ولم يكن على المسرح السياسى سوى عناصر حزب الأمة واعضاء الجمعية التشريعية (٥١) .

وفى تلك الفترة وجدت بعض الصحف الوطنية التى أظهرت التأييد للثورة مع التحفظ وظلت فى صف القضية خاصة وانها كانت مجبرة على مسايرة التيار الوطنى « الأهرام ، الأهالى » كذلك وجدت صحف مخالفة لاتجاهات الوفد مثل « الأفكار — لسان حال الحزب الوطنى » وكانت تتطلع للتاثير على الراى العام . لكن الجماهير التفت حول الوفد . كذلك كانت هناك « المقطم » التى تمثل وجهة نظر الاحتلال البريطانى (٥٢).

وبين عامى ١٩١٨ — ١٩٢٤ كانت مهمة الوفد الأساسية هى النضال من أجل الاستقلال التام وتحقيق الوحدة الوطنية وسميت هذه المهمة باسم الاتحاد المقدس . وقد نجح الوفد فى مهمته بالدعاية والمثابرة ودقة التنظيم . وقد كان الوفد شديد الاهتمام بالراى العام حريصا على كسبه وتوجيهه للالتفاف حول القضية الوطنية . وكانت الصحافة هى الوسيلة الوحيدة والمباشرة للتاثير على الراى العام (٥٣) .

لكن سرعان ما انقسمت الآراء داخل الوفد وكان الانقسام يتمثل فى سلسلة انسلاخات خرجت من قيادة الوفد .

---

(٥١) عواطف عبد الرحمن : مرجع سابق ص ص ٨ — ١٤ .
(٥٢) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ص ١٠٩ .
(٥٣) لاندو : الحيـــاة النيابية والأحزاب فى مصر ١٨٦٦ — ١٩٥٢ ص ص ٦٣ — ٧٨ .

٢ — طبيعة الحركة الوطنية فى تلك المرحلة :

تميزت الفترة الواقعة بين ثورة ١٩١٩ ومعاهدة ١٩٣٦ بتخلف الحركة الوطنية فى المضمون والأسلوب وانعزالها عن الحركة الجماهيرية التى لعبت دورا أساسيا فى ثورة ١٩١٩ . ولقد تمثلت المكاسب الرئيسية للثورة فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى أتاح للبورجوازية المصرية نوعا من المشاركة السياسية فى الحكم .

ولكن كان من الواضح أن ما قدمه تصريح فبراير ١٩٢٢ أو معاهدة ١٩٣٦ لم يكن استقلالا حقيقيا بل مساومة من جانب البورجوازية المصرية مع الاستعمار الانجليزى لذلك اتسمت الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين بسمة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لموقف البورجوازية المصرية واتجاهاتها ونعنى بها الصراع بين أجنحة البورجوازية المختلفة حول السلطة . كما أن خروج العمال والفلاحين من معسكر الثورة أثر على مسار الحركة الوطنية المصرية فقد انتهى بها الى حركة سياسية أسلوبها فى تحقيق الاستقلال هو أسلوب المساومة مع الاحتلال . كذلك من الأسباب التى أدت الى تحول الحركة الوطنية ضد الانجليز الى حركة سياسية دستور ١٩٢٣ وما أدى اليه من نزاع بين الوفد وهو قيادة الحركة الوطنية والقوى السياسية الأخرى فقد اضطر الوفد فى فترة ما بين الحربين العالميتين الى أن يخوض معركة الدستور ضد القوى المنسلخة منه والتى وضعت نفسها فى خدمة السراى والاحتلال فلم يستطع الوفد أن يتفرغ لقضية النضال من أجل الاستقلال كما بدا فى ثورة ١٩١٩ .

وانحصرت جهود الوفد فى السعى لحل القضية الوطنية فى اطار التفاهم المباشر والثنائى مع انجلترا وحدها وقد التزم الوفد بهذا الخط حتى تم توقيع معاهدة ١٩٣٦ (٥٤) .

وقد انعكست هذه الأوضاع على الحياة الاجتماعية والسياسية بشكل عام وعلى الصحافة باعتبارها ظاهرة اجتماعية تعكس حال المجتمع

---

(٥٤) انظر : محمد أنيس وحراز — مصدر سابق ص ١٩٧ .

الذي تعيش فيه ، وقد سايرت الصحافة الحركة الوطنية فى مدها وجزرها وأصبح دورها محكوما بدور هذه الحركة ولما كانت القوى البورجوازية واقعيا وتاريخيا هى التى لعبت الدور الإساسى فى الحركة الوطنية المصرية لذلك فان المطالب التى عبرت عنها الصحافة هى مطالب هذه الفئات فى الحرية والإستقلال أى ما يسمى بالمسألة الوطنية والتى كانت تمثل فى تلك المرحلة مطلبا جماهيريا ملحا لذلك ارتبطت الصحافة فى هذه الناحية بالحركة الجماهيرية ولكن بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وانحسار المد الثورى واقتناع البورجوازية بالمكاسب التى حصلت عليها نتيجة لثورة ١٩١٩ انعكس كل ذلك على الصحافة ومواقفها من القضية الوطنية وانفصلت عن جموع الشعب ولم تعد تعبر عن مطالبه الحقيقية فى التحرر والعدالة الاجتماعية بل ركزت جهودها فى متابعة المعارك الحزبية وتطورات الصراع بين القوى الرئيسية الثلاث التى كانت تدور حولها الحياة السياسية المصرية وقتئذ وهى الوفد والسراى والاحتلال ولما كانت البورجوازية فى حاجة الى دعم الجماهير لها فى فترات الاعتداء على الحياة النيابية وزيادة الضغط الاستعمارى عليها لذلك لم تنقطع علاقة الصحافة بالجماهير تماما بل كانت تحاول الصحف الحزبية التقرب من هذه الجماهير ومحاولة التعبير عن بعض مشكلاتها مما أضفى طابعا شعبيا على بعض هذه الصحف وخاصة التى ارتبطت بالوفد بحكم أنه كان القوة الوطنية الأساسية فى ذلك الوقت .

وان كان ذلك لا ينفى أن هذه الفترة قد شهدت بعض الصحف التى تهتم بالقضايا الاجتماعية ومشكلات الجماهير مثل صحف اليسار المصرى الماركسى أبرزها (شبرا ــ الحساب) ولكن هذه المحاولات لم تعمر طويلا (٥٥) .

ورغم أن الطابع العام لصحافة هذه الفترة هو الطابع الوطنى

---

(٥٥) انظر خليل صابات : الصحافة حرفة رسالة (مصدر سابق) ص ٣٢٧ .

فى اطار الخط السياسى للوفد ولكن كانت هناك صحف تتبنى موقفا وطنيا أكثر ثورية من صحف الوفد اذ كانت تدعو الى البحث عن أساليب جديدة لمقاومة الاحتلال وعدم الركون الى التمسك بالمفاوضات وحدها كوسيلة لحل القضية الوطنية وكانت صحيفة الأخبار تتزعم هذا الاتجاه وخاصة أمين الرافعى الذى كان أقرب الى اتجاهات الحزب الوطنى ولكنه لم يكن مرتبطا بسياسته ارتباطا كبيرا وخاصة أن الحزب كان قد فقد قيادته للحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الأولى ولم تعد أفكاره ونظرياته تلقى استجابة جماهيرية فى فترة ما بين الحربين العالميتين ولكن الرافعى كان يتميز بالنزاهة والتجرد من الهوى الشخصى والاخلاص المطلق للقضية الوطنية (٥٦) .

٢ ـ التشريعات والقيود القانونية :

لقد ظل العمل بقانون المطبوعات ساريا حتى نشوب الحرب العالمية الأولى حيث أعلنت الحماية والأحكام العرفية وفرضت رقابة شديدة على الصحف التى تعرضت لضروب متعددة من التقييد والتضييق والتعطيل والالغاء وأصبحت الصحف تصدر وبها مساحات خالية بسبب حذف الرقيب لمقالاتها (٥٧) .

وظلت الأحكام العرفية مطبقة على الصحافة الى أن تم الغاؤها فى ٥ يونيو ١٩٢٣ حيث عاد العمل بقانون المطبوعات الى أن أصبح الدستور نافذ المفعول منذ اجتماع البرلمان فى ١٥ مارس ١٩٢٤ . وقد نصت المادة الخامسة عشرة من الباب الثانى من الدستور (على أن الصحافة حرة فى حدود القانون وعلى أن الرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف او وقفها أو الغاءها بالطريق الادارى محظور أيضا) ولكنه أضاف تحفظا هاما هو (الا اذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى) .

---

(٥٦) انظر ابراهيم عبده : مصدر سابق ص ٢٤٠ .

(٥٧) مركز الوثائق والبحوث التاريخية ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩ ص ٥٤ .

وعلى الرغم من هذه السلطة التى خولها الدستور للادارة ، فقد استمتعت الصحافة بحقها فى التعبير عن الرأى فى الفترة التى طبق فيها الدستور ولم تلجأ الحكومات الى المنع الادارى وان لم يمنعها هذا من اللجوء الى القضاء ورفع القضايا على بعض الصحف التى تجاوزت حدود النقد المباح طبقا لقانون العقوبات وحينما رأت الحكومة ان القضاء غير كاف وانه لابد من اجراء سريع تتخذه حيال الصحف المعارضه فانها اعتدت على حرية الصحافة فى اطار اعتدائها على الحياة النيابية وتعطيلها الدستور أو الغائه ولم يحدث هذا الا فى فترات الانقلاب على الحياة الدستورية واقامة الحكم الدكتاتورى ففى عهد محمد محمود مثلا صدر أمر ملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ينص على تعطيل الجزء الأخير من المادة ١٥ من الدستور (٥٨) ثم صدر قرار من مجلس الوزراء بعد ذلك ينص على احياء المادة ١٣ من قانون المطبوعات والعمل بها على أن يكون الوقف والالغاء بأمر من مجلس الوزراء (٥٩) .

وهكذا اكتملت المؤامرة وتم وأد الحياة النيابية وتعطيل حرية الصحافة وتحددت ملامح الصراع السياسى والاجتماعى بين القصر وكبار ملاك الأراضى وممثليهم من الأحرار الدستوريين وبين القوى الديمقراطية الوطنية وعلى رأسها الوفد .

وعلى الرغم من كل أسباب التضييق والضغط على الحريات التى اصطنعتها حكومة محمد محمود فان مقاومة الشعب لم تضعف وكانت الصحافة رمزا لهذه المقاومة ولهذا نالها كثير من الأذى من الحكومة التى الغت رخص نحو مائة صحيفة وأنذرت وعطلت عدة صحف من صحف المعارضة فعطلت البلاد وروز اليوسف أربعة اشهر ووادى النيل تعطيلا نهائيا وأنذرت الأهرام والحرية Liberte وكوكب الشرق ثم عطلت نهائيا الوطن والأفكار وكوكب الشرق وروز اليوسف (٦٠) .

---

(٥٨) الأهرام ١٩٢٨/٧/٢١ .

(٥٩) السياسة ١٩٢٩/٤/٩ .

(٦٠) الرافعى : فى عقاب الثورة جـ ٢ ص ٨٢ .

وعلى الرغم مما لاقته الصحافة فى عهد محمد محمود من صنوف الارهاب والتعطيل والانذار فانها لم تتعاون مع النظام بل ساهمت فى كشف حقيقة النظام وتعبئة الرأى العام ضده ، وساهمت فى انهاء هذا الحكم ولكن بعد عودة الحياة النيابية وتولى الوفد للحكم سرعان ما تآمر القصر مع سلطات الاحتلال تمهيدا لاقامة حكم ديكتاتورى جديد وهكذا جاء حكم اسماعيل صدقى لمواجهة الجماهير بالحديد والنار . وقد الغيت معظم مكاسب الحركة الوطنية فى صراعها ضد الاحتلال فالغى دستور ١٩٢٣ واستبدل به دستور ١٩٣٠ وقد تضمن مادة جديدة رقم ١٥٣ نصت على جواز تعطيل الصحف بقرار من محكمة الاستئناف بناء على طلب النيابة العامة لحماية النظام الذى قرره الدستور من الكراهية (٦١) وقد تضمن البيان الذى صدر مع الدستور بالتعديلات التى ادخلت عليه المبررات والأسباب الداعية الى ذلك وحمل الصحف مسئولية الأوضاع الشاذة التى أراد فرضها على البلاد واعتبر أن طائفة من الصحف المصرية هى التى تبوء بتبعية استمرار المحنة التى ابتليت بها البلاد فى وحدتها وهى المسئولة عن كثير من فساد الآداب العامة ومن تسميم العقول وحشو الأذهان بمختلف الأوهام والمفتريات (٦٢) .

ولما رأى أن المحاكمات القضائية غير كافية للحد من حرية الصحافة لجأ الى ما أسماه المنع والوقاية للحد من حرية الصحافة عن طريق التعطيل متذرعا بحجة حماية الدور الذى يكون فيه الدستور غضا فتيا ثم تطورت هذه العقوبة فى القوانين التى صدرت بعد ذلك الى حد الالغاء التام وقد استخدمت هذه الوسيلة اسوا استخدام فعطلت الصحف بالعشرات وكانت قرارات التعطيل تتوالى كالسيل المنهمر . وقد لجأ صدقى الى تعطيل معظم الصحف المناصرة للوفد فاصدر فى ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ قرارا بتعطيل البلاغ وكوكب الشرق واليوم تعطيلا نهائيا لأن ما نشرته

---

(٦١) الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٢ ص ٨٢ .

(٦٢) رياض شمس : حرية الرأى — مصدر سابق ص ٥٧٤ .

هـذه الصحف من شأنه ان يعرض النظـام الاجتماعى فى مصر للخطر الشديد بما يحرك نفوس الغوغاء ويثير شهواتهم ويشجعهم هم وكل من له سلطان عليهم أن يعيثوا فى البلاد فســادا . واســتند الى المــادة ١٥ من الدستور وقد احتجت السياسة رغم مناصرتها لحكومة صــدقى على هـذا التعطيل واعتبرته تعسفا واضحا وتأويلا خاطئا لنص الدستور ودافعت عن حق هذه الصحف المعبرة عن الوفد أن تواصل التعبير عنه كحزب سياسى (ولابد للأحزاب السياسية أن تتنفس فى معنى من المعانى فاذا عدمت الى ذلك سبيلا صريحا فانها تلجأ بلا ريبه الى سبيل الخفاء والظــلام (٦٣) .

ورفضت السياســة الالتجاء الى الطريق الادارى وطالبت بتحكيم القضاء وقد لجأ أصحاب الصحف المعطلة الى الاتفاق مع اصحاب الصحف التى لم يكن لها اى لون سياسى ولم تكن منتظمة فى صدورها واصدروها حاملة لأفكارهم السياسية ومهاجمة الحكومة واتجاهاتها لكن هذه الصحف نالها ما نال الصحف الوفدية فكانت قرارات التعطيل تصدر تباعا لدرجة أن عدد الصحف والمجلات التى تم تعطيلها مع قرب نهاية عام ١٩٣٠ بلــغ حوالى عشرين جريدة يومية وخمسين او ستين مجلة اسبوعية (٦٤) .

وكانت بعض الصحف لا تصدر سوى مرة واحــدة فقط كما كانت الحكومة تصدر قرارات التعطيل ولا تبلغها الا بعــد أن يتم طبع العدد لكى تكون الخسارة فادحة (٦٥) وقد واجهت الصــحافة الوفديه حــكم اسماعيل صدقى مواجهة شجاعة وتحاملت بكل الطرق من أجل أن تتاح لها فرصة الصدور وقد خاض الصحفيون فى هذه المرحلة معارك شرسة ضد الحكومة والادارة والبوليس مما دفع الحكومة الى اصدار مزيد من القوانين التى تستهدف الحد من حرية الصحافة والتضييق عليهــا بكل الوسائل.

---

(٦٣) انظر السياسة ١٩٣٠/٨/٦ .
(٦٤) المساء ١٩٣٠/١٢/١٤ .
(٦٥) المساء ١٩٣٠/١٠/١١ .

المشروعة وغير المشروعة وقد شملت القوانين التى صدرت تعديل قانون المطبوعات وذلك من اجل (وضـــع الضوابط والزواجر الكافية لحمـــاية النظـــام العام والآداب من الفوضى التى لا شك أن تلك الحرية « حرية الصحافة » محدثتها) (٦٦) .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف رات الحكومة تعديل قانون العقوبات وقد أرادت الحكومة بهـــذا أن تضع الصحافة بين شقى الرحى قانون المطبوعات وهو الذى يعيد تنظيم اصدار الصحف من جديد ويضع شروطا غاية فى القسوة والتعسف من ناحية وقانون العقوبات الذى كان يتعقب كل ما تنشره الصحف ويحاسبها على كل صـــغيرة وكبيرة حتى لو كانت عبارة فى سياق مقال من ناحية أخرى .

وقد صدر قانون المطبـــوعات (قانون رقم ٢٩٨ فى ١٨ يونيـــو سنة ١٩٣١) وقد وضع قيودا كثيرة على اصدار الصحف مثل تقديم تأمين المطبوعات وليس هو القانون الوحيد الذى اصدرته حكومة صدقى للحـــد من حرية الصحافة ولكن أصـــدرت قوانين آخرى لتعـــديل مواد قانون العقوبات فيما يختص بجرائم النشر مثـــل القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ والقانون رقم ٣٦ ولم يكتف بما كان يحويه قانون العقـــوبات من جرائم النشر بل عمـــد الى اضافة حالات جديدة ومضاعفة العقوبة والغرامة وبالفعل فقد تضمن قانون العقوبات الذى صدر سنة ١٩٣٢ التوســـع فى فرض عقوبة تعطيل الصحيفة أو الغائها وقد اضافت وزارة الحقانيـــة أنه (لكى يكون الجزاء كافيا لتحقيق الغرض المقصود منه يجب الا يقتصر على عقاب رئيس التحرير وغيره من المسئولين بل يجب ان يتناول الأداة التى مكنتهم من ارتكاب الجريمة . وهى الجريدة . تلك الأداة لما لهـــا من الأنتشار والذيوع وهى التى تجعل للجريمة شأنا خاصا واثرا بالغا) (٦٧) .

---

(٦٦) انظر رياض شمس : مصدر سابق ص ٥٦٤ .
(٦٧) البـــلاغ ١٩٣٥/١/٨ .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل عمدت حكومة اسماعيل صدقى الى بعث قانون المطبوعات الذي كان قد استبعد بعد صدور دستور ١٩٢٣ واحيت جميع البنود المسمومة (٦٨) .

ومن أبرز جرائم النشر التى استخدمها صدقى فى هذا الصدد جريمة استخدام عبارات من شأنها تعريض نظام الحكم فى القطر المصرى للكراهية أو الازدراء أو أن تشكك فى صحته أو سلطانه او نشر أخبار كاذبة لهذا الشأن (٦٩) . ولم تستسلم الصحافة ازاء اجراءات التعسف والارهاب التى اتخذت ضدها ، فقد تقدمت الصحف بمذكرة الى وزارة الحقانية لتنفيذ قانون ١٩٣٢ وتشير الى المبالغة التى لا تستند الى مبررات قانونية او واقعية فى الحد من حرية الصحافة بحيث تتناقض مع ما يجيزه الدستور وأنه ليس هناك جديد على الاطلاق لتبرير هذا التشريع الذى لا يجد سندا من الواقع . وقد اثرت هذه القوانين والتشريعات الجائرة على الصحافة وقيدت حركتها واضعفت مقدرتها على القيام برسالتها ودفعتها حينا من الزمن الى مهاوى المهاترات والانشغال بأمور هامشية حتى تضمن لنفسها البقاء والاستمرار وان كان ذلك لا يعنى استمرار هذه الأوضاع اذ ما أن بدأت حركة الارهاب تنحسر حتى سارعت الصحافة الى النهوض من كبوتها وشاركت سائر القوى الوطنية فى معركة القضاء على حكم صدقى وشيئا فشيئا بدأت تستعيد حرياتها المهدرة وخاصة بعد عودة دستور ١٩٢٣ فى عهد وزارة توفيق نسيم فى نهاية عام ١٩٣٥ ثم تدخل البلاد مرحلة جديدة بعد تكوين الجبهة الوطنية من الوفد والأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد وبعض المستقلين وعودة الوفد الى الحكم وبدء التفاوض مع بريطانيا من اجل عقد معاهدة ١٩٣٦ التى فرضتها الظروف الدولية آنذاك (٧٠) .

---

(٦٨) الجهاد السياسية ، الأهرام ١٩٣٢/١/٣ .

(٦٩) انظر : الجهاد ١٩٣٢/١/٣ .

(٧٠) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩ : (مصدر سابق) ص ٥٩ .

٤ ــ الضغوط الاقتصادية والسياسية :

تعددت أساليب الضغط التى تمارسها الحكومات ضد المعارضة اثناء فترات الارهاب وكانت تزداد هذه الفترات أثناء الاعتداء على الحيـــاة النيابية وتعطيل الدستور .

وكانت الأساليب المستخدمة فى الضغط الاقتصادى تتمثل فى عدة أنواع رئيسية هى :

١ ــ المصاريف السرية .

٢ ــ الاعلانات .

٣ ــ الاشتراكات .

وكانت المصاريف السرية عبارة عن رشـــــاوى مقنعة للصحفيين أما الاعلانات فقـد كانت وسيلة مقنعة للضـغط . كذلك استخدمت الاشتراكات من اجل التاثير على الصحفيين وشراء الصحفيين ونلاحظ أن ابرز العوامل التى أثرت فى الصحافة المصرية فى فترة ما بين الحربين هى ارتباط الصحف بالأحزاب وتاثيراته الايجابية والسلبية بالنسبة للصحافة والراى العام (٧١) :

الفن التحريرى وتطوره :

عملت الصحافة على معاداة الاحتلال وقد أدى ذلك الى غلبـة فن المقال وتقهقر الخبر وقد وصفت تلك الصحف بأنها صحف شخصية حيث أصــبح صـــاحب المقال هو البطل لدى القراء . وكان للأحداث اثرها فى تطور فن المقال الصحفى . واعتمد المقـــال على المباشرة والســـــهولة والوضوح والاهتمام بالمعانى وظهر نوع جديد من المقالات عرف باســـــم المقالة الخبرية .

الفن الاخراجى والطباعة :

حدث تطور كبير فى آلات الطباعة واستخدام اللينوتيب والانترتيب بدلا من الجمع اليدوى واستخدمت بعض الصحف آلات الروتاتيف لضمان

---

(٧١) خليل صابات وآخرون : حرية الصحافة (مرجـــع ســـابق) ص ٣٤٩ .

السرعة والعدد الكبير من النسخ وزاد الاهتمام بالعناوين نتيجة للصراع السياسى وأصبح المانشيت من المعالم التى تظهر من وقت لآخر واحتلت كذلك الصور الفوتوغرافية مكانا هاما فى الصحافة اليومية (٧٢) .

الصحافة المصرية خلال حقبة الأربعينات :

بقيام الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ أعلنت الأحكام العرفية وفرضت الرقابة على الصحف والبريد . وقد شهدت هذه الفترة اختفاء بعض الصحف كما شهدت ظهور بعض المجلات الأدبية والثقافية مثل مجلة الثقافة (١٩٣٩) والكاتب المصرى (١٩٤٤) وقبل نهاية الحرب صدر العدد الأول من جريدة أخبار اليوم الأسبوعية (نوفمبر ١٩٤٤) . وفى نفس العام أصدر حزب الكتلة المنشق عن الوفد صحيفة الكتلة . وكذلك صدرت بعض الصحف اليسارية مثل الفجر والضمير لسان حال منظمة العمال والفلاحين وذلك خلال الفترة من ١٩٤٥ — ١٩٤٦ . كما كانت صحيفة الجماهير لسان حال الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى المعروفة باسم (حدتو) وقد صدر العدد الأول منها فى أبريل ١٩٤٦ وعندما توقفت الحرب العالمية الثانية فى مايو ١٩٤٥ صدرت فى الفترة التالية لانتهاء الحرب عدة صحف يومية وأسبوعية جديدة مثل الزمان المسائية وبنت النيل المجلة النسائية الشهرية وصوت الأمة اليومية الناطقة بلسان الطليعة الوفدية وصحيفة الأساس لسان حال السعديين ، وفى ١٣ مايو ١٩٤٨ أعلنت الأحكام العرفية بسبب دخول مصر حرب فلسطين وتعيين النقراشى رئيس الوزراء حاكما عسكريا فى ١٥ مايو ١٩٤٨ . وكان مقررا الغاء الأحكام العرفية بعد سنة من تاريخ فرضها ولكن اغتيال النقراشى ساعد على مدها عاما آخر وقد تعرضت الصحافة المصرية فى تلك الفترة للاضطهاد والتنكيل حيث صودر عدد كبير من الصحف لمخالفتها للتعليمات وحرم كثير من الصحفيين من الكتابة وقدم بعض رؤساء التحرير للنيابة مثال (جريدة الكتلة الوفدية) .

---

(٧٢) عبد اللطيف حمزة : أدب المقالة الصحفية جـ ٨ (مرجع سابق) ص ١١٩ .

وعندما بدات الصحافة تستانف مسارها الصحيح ظهرت محاولات جديدة لتكبيلها حيث تقـــدم أحـد النواب الوفديين بمشروع قانون يبيح للسلطات الادارية تعطيل الصحف أو الغاءها بالطريق الادارى وذلك فى شهر يوليو سنة ١٩٥١ وقد لاقى المشروع معارضة شديدة داخل مجلس النواب واعلن مجلس نقابة الصحفيين تاليف لجنة لمراجعة قانون المطبوعات ومحاولة تعديله مع عدم اقرار المشروعات المقترحة ونتيجة لهذه المعارضة اضطر النائب أن يسحب المشروع .

الأوضاع الاعلامية فى ظل ثورة يوليو
١٩٥٢ — ١٩٨١

ان محاولة اســتطلاع الأدوار المختلفة التى قامت بها الصــحافة المصرية للتعبير عن اتجاهات الراى العام المصرى منذ قيام ثورة يوليــو ١٩٥٢ مرورا بفترتى عبد الناصر والسادات يستلزم منا تحديد الخط العام للدولة فى المجــال الاعلامى اى ما يعرف بالنظرية الاعلاميــة للمجتمــع المصرى .

وفيما يتعلق بتحديد النظرية الاعلامية التى تحكم المجتمــع المصرى تبرز أمامنا مقولة ولبور شرام عالم الاعلام الأمريكى الشهير الذى يرى أنه ليس هناك نظرية للدولة وأخرى لوسائل الاعلام بل هناك أيديولوجيــة واحدة تحدد الخط العام للدولة ولوســـــائل الاعلام . فاذا كان النظام السياسى يعكس حكم الطبقة التى تملك وســائل الانتاج الأســاســية فى المجتمع وتســيطر بالتالى على وسائل التعبير السياسى والنظام التعليمى والثقافى فان الاعلام يأتى كتجسيد واضح لهذا البناء الاقتصادى والسياسى ولا شك أن هناك أيديولوجية واحدة تحدد الخط السياسى والاقتصــادى والاجتماعى للدولة ، كما تحدد موقف الدولة من الاعلام ودوره ووظائفه التى تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة بهدف تحقيق وحماية مصالح وقيم وأهداف الطبقة التى تحــكم والتى تســيطر بالتالى على وســائل التعبير الاعلامى .

واذا سلمنا بوجود نظرية واحدة تحدد الخط الفكرى والســياسى

للدولة ولوســـــائل الاعلام التى تعبر عنها فان هذا يعنى ضرورة التزام وســـــائل الاعلام المصرية بالقضايا التى يتمحور حولها الخط الفــكرى والسياسى للدولة ، ولا شك أن هذا الاطار النظرى الذى يحدد علاقة الدولة بوسائل الاعلام من الناحية الأيديولوجية والسياسية يعد بمثابة مدخل ضرورى لتناول العلاقة الفعلية بين الاعلام والسلطة السياسية فى مصر والتى تتمثل فى ملكية وسائل الاعلام ومدى تدخل الدولة فى توجيــه المضــامين الاعلامية وأهدافها . وهنا تبرز أهمية تتبع جذور العــلاقة الخاصة التى تربط قيادة ثورة يوليو بوسائل الاعلام المصرية والتى ترجع الى قانون تأميم الصحف فى مايو ١٩٦٠ وقد صــدر هذا القــانون ضمن مجموعة قوانين التأميم الأولى لبعض المشروعات الاقتصادية الهــامة وقد شملت فى الدفعة الأولى تأميم جميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسى (الاتحاد القومى آنذاك) ولم يكن ذلك مجرد مصادفة بل كشف عن ادراك القيادة السياسية للثورة لأهمية السيطرة على ادوات تشــــكيل الرأى العام . وقد جاء صدور قانون تنظيم الصحافة فى مايو ١٩٦٠ كى يحــدد اطار العمل والملكية وعلاقة الصحف بالسلطة السياسية .

وسيتم تناول تلك الفترة من خلال مرحلتين :

المرحلة الأولى : وهى تتناول الفترة الناصرية منذ قيام ثورة يوليــو وحتى وفاة عبد الناصر ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ .

المرحلة الثانية : وتتناول الفترة الساداتية منذ سنة ١٩٧٠ وحتى اكتوبر ١٩٨١ .

وتختلف المرحلة الأولى عنها فى المرحلة الثانية من حيث : الاوضـــاع السياسية فى مصر وبالتالى انعكاساتها على السياســـة الاعلامية وعلاقة الصحافة بالسلطة السياســـية وما تعرضت له الصحافة من فترات مد وجذر .

فبالنسبة للمرحلة الأولى يتم تناولها على الاسس التالية :

١ — الأوضاع السياسية فى مصر خلال تلك الفترة منذ قيام الثورة وحتى سنة ١٩٧٠ .

٢ — التشريعات الاعلامية التى كانت تحكم الصـــحافة خلال تلك الفترة وتقوم بتنظيم اصدار الصحف وتنظيم ممارسة العمل الصحفى وتحدد نمط الملكية وحجم الحرية المتاحة للصحافة واسلوب التمويل .

اولا : الملامح العامة للأوضاع فى مصر فى الفترة الممتدة من يوليـــو ســـنة ١٩٥٢ وحتى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ :

وتتلخص تلك الملامح فى :

١ — غياب الأيديولوجية :

وتتمثل فى عدم وجود نظرية سياسية متكاملة بل بدأت الثورة بمجموعة شعارات تمثلت فى مبادئها الستة .

وربما يرجع غياب هذه الأيديولوجية الى ان حركة الضـــباط الأحرار لم تعبر عن تنظيم ســـياسى موحد بل ضمت بين صفوفها عناصر مختلفة فكريا وأيديولوجيا وان كان هناك اتفاق مبدئى بينهم على القضية الوطنية (٧٣) .

٢ — الاتجاه الى تركيز الســـلطة فى يد عبد الناصر وغياب المعارضـــة السياسية .

٣ — بروز دور الضباط ومندوبى القيادة العامة للقوات المسلحة فى الحياة المدنية . فقـــد بدأ الضباط يدخلون العمل الصـــحفى — ورأس بعضـــهم تحرير مجـــلة « التحرير » وكان أنور الســـادات مديرا

---

(٧٣) محمد كرم عبد اللطيف شلبى — رســـالة دكتوراه — « صحافة ثورة يوليو موقف صحافة الثورة من قضية الديمقراطية فى الفترة من سنة ١٩٥٢ وحتى سنة ١٩٦٠ » مقدمة الى كلية الاعلام ، جامعة القـــاهرة سنة ١٩٨٠ ص ٣ نقلا عن : فؤاد مطر بصراحة عن عبد الناصر حوار مع محمد حسنين هيكل ، الناشر دار القضايا ببيروت ، سنة ١٩٧٥ ص ١٢٠ .

عاما لدار التحرير للطبع والنشر ومشرفا عاما على جريدة الجمهورية .

٤ — صدور القوانين والاجراءات الاشتراكية .

٥ — وبعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ : زيادة الاتجاه العدائى الواضح ضد الولايات المتحدة وبعض دول الغرب مقابل تنامى اتجاه الصداقة مع الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية .

الاتجاه الى تقنين الثورة والانتقال بها من مرحلة الشرعية الثورية الى مرحلة الشرعية الدستورية (٧٤) .

ثانيا : التشريعات الاعلامية التى كانت تحكم الصحافة خلال تلك الفترة وتقوم بتنظيم اصدار الصحف وتنظيم ممارسات العمل الصحفى وتحدد نمط الملكية وحجم الحرية المتاحة للصحافة واسلوب التمويل خلال تلك الفترة :

« بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ استمر تنظيم الصحافة خاضعا لأحكام قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ ونظرا لفرض الرقابة على الصحف وبسبب التغيرات الاجتماعية التى احدثتها الثورة ، لم تعد الحاجة ماسة الى ادخال أى تعديل على نظام الصحافة (٥٧) .

وقد تحددت الملامح العامة للخريطة الصحفية فى مصر خلال الفترة الأولى من الثورة (١٩٩٥٢ — ١٩٥٤) فيما يلى :

١ — الصحافة تدور فى دائرة يرسمها لها النظام تتسع وتضيق كيفما يشاء هذا النظام .

٢ — التوجيه فى الصحافة يتم من خلال :
— الرقابة بأشكالها المختلفة .

---

(٧٤) ليلى عبد المجيد — رسالة دكتوراه — « السياسة الاعلامية فى مصر من يوليو ١٩٥٢ وحتى مايو ١٩٧١ مقدمة الى كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٨٢ . ص ٢١٠ .

(٧٥) جمال العطيفى : محاضرات فى التشريعات الاعلامية الباب الأول : تنظيم اصدار الصحف وتداولها — كلية الاعلام — ١٩٧٧ ص ٢٠ — ٢١ .

— الاعتماد على الصلات والعلاقات الشخصية مع بعض الصحفيين .

٣ — استمرار السماح بالملكية الفردية الخاصة بالصحف .

٤ — اصدار صحف جديدة ناطقة باسم الثورة .

٥ — تعطيل الصحف ومصادرتها وسحب ترخيص بعضها بالطريق الاداري.

٦ — الاستيلاء على بعض دور الصحف ، ووقف أو حظر نشاط بعضها .

٧ — انشاء وزارة للارشاد القومى .

نمط ملكية الصحف واصول تمويلها :

كان نمط الملكية السائد فى الصحافة هو الملكية الخاصة . فكانت كل من دار الهلال والأهرام شركة مساهمة وعدد المساهمين فيها لا يخرج عن نطاق أفراد العائلة التى كانت تمتلك المنشاة الفردية (آل زيدان فى دار الهلال ، آل تقلا فى الأهرام) .

كما كانت أخبار اليوم المملوكة للأخوين مصطفى أمين وعلى أمين هى الدار الصحفية الوحيدة التى أقامت شركة ذات مسئولية محددة هى شركة اعلانات الأخبار ، شركة مطابع الأخبار . كما كانت كل من روز اليوسف والمصرى والبلاغ منشآت فردية تملك الأولى عائلة فاطمة اليوسف والثانية عائلة أبو الفتح والأخيرة عائلة عبد القادر حمزة . الى جانب ذلك كانت هناك الصحف الحزبية ، وهى صحف خاصة غير تجارية تديرها أحزاب سياسية ، وتوقفت هذه الصحف بعد الغاء الأحزاب فى يناير سنة ١٩٥٣ (٧٦) .

الصحف الناطقة باسم الثورة :

أصدرت قيادة ثورة يوليو مجموعة من الصحف الجديدة كى تعبر عن اتجاهاتها فصدرت مجلة التحرير (سبتمبر ١٩٥٢) كمجلة نصف شهرية عن ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة وتوقفت عن الصدور ١٩٥٩ بعد أن توالى عليها العديد من رؤساء التحرير مثل حلمى سلام وقاسم جودة وعبد العزيز صادق ، أما جريدة الجمهورية فقد صدرت عن هيئة

---

(٧٦)ليلى عبد المجيد : مصدر سابق ص ٢١٣ .

التحرير (ديسمبر ١٩٥٣) وكان يرأس تحريرها حسين فهمى وفى يناير ١٩٥٤ صدرت مجلة الثورة عن منظمات الشباب وكان شعارها (لا شرقية ولا غربية) وتوقفت سنة ١٩٥٦ . وفى يوليو ١٩٥٨ صدرت مجلة بنساء الوطن الشهرية وكانت تدعو الى الاقتصاد الحر ونشر الثقافة الغربية وقد توقفت نهائيا عام ١٩٦٦ ، وقد استمرت الثورة فى سياسة اصدار صحف خاصة بها فأصدرت صحيفة الشعب فى يونيو ١٩٥٦ ثم أدمجتها فى صحيفة الجمهورية عام ١٩٥٩ . وفى اكتوبر ١٩٥٦ أصدرت صحيفة المساء لتكون منبرا للاشتراكية . وفى مارس ١٩٥٩ تم اعتقال عدد كبير من كتابها ومحرريها من الصحفيين وأساتذة الجامعات اليساريين .

ومما يجدر ذكره أن عبد الناصر كان حريصا على متابعة الصحف بدقة وتوجيهها فى بعض الأحيان وكان يعد نفسه مسئولا عن هذه الصحف مسئولية كاملة من حيث : تحريرها ، ادارتها وتعيين رؤساء تحريرها والمسئولين الاداريين فيها وكان تعيين رؤساء التحرير أو المسئولين عن هذه الصحف من الضباط يخضع أساسا لعامل الثقة ولا مانع من مراعاة الخبرة السابقة فى العمل للصحفى ولكنها لم تكن شرطا أساسيا على أى حال ذلك أن الضباط الذين كان يعينهم عبد الناصر كانت مهمتهم الأساسية هى المسئولية السياسية أصلا ومن هنا فقد بدت صحافة الثورة فى مظهرها العام وكأنها صحافة الضباط .

أما عزل هؤلاء الضباط أو ابعادهم عن العمل الصحفى فقد كان يحدث دائما بسبب الخلاف مع عبد الناصر أو الانحراف عن السياسة التى يريدها للصحف ولا شك فان هذه التغييرات والتقلبات الدائمة بين قيادات العمل فى صحافة الثورة كانت كفيلة بخلق حالة من عدم الاستقرار فى هذه الصحف (٧٧) .

---

(٧٧) كرم شلبى ، مرجع سابق ص ١٥٩ نقلا عن فاروق أبو زيد : ازمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية — مكتبة مدبولى — القاهرة سنة ١٩٧٦ ص ٩١ ، ١٠٠ .

علاقة الصحافة بالسلطة السياسية فى الفترة من ١٩٥٤ وحتى صدور قانون تنظيم الصحافة سنة ١٩٦٠ :

كان الدستور الذى سارعت ثورة يوليو باعلان احترامها وتقديرها له هو دستور سنة ١٩٢٣ الذى كان مليئا بالثغرات والذى كان يتعرض لنقد عنيف فى الصحافة المصرية الوطنية عقب صدوره فى ١٩٢٣/٤/١٩ .

وقد استمر العمل بهذا الدستور حتى أعلن جمال عبد الناصر عن دستور جديد ينظم سلطة الدولة على نحو مستقر فى ١٩٥٦/١/١٦ .

فعندما انتهت أزمة مارس سنة ١٩٥٤ كانت الثورة قد انتهت من تصفية القوى السياسية المناوئة لها واعلنت حل مجلس نقابة الصحفيين كما أدانت بعض الصحفيين واتهمتهم بأنهم كانوا يحصلون على مصاريف سرية من بعض الأحزاب وظلت الرقابة مفروضة على الصحف المصرية منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٥٦ .

التشريعات الاعلامية (١٩٥٤ — ١٩٦٠)

١ — الرقابة :

الرقابة السابقة على النشر :

رفعت الرقابة عن الصحف جزئيا فى مايو ١٩٥٥ وطلب الرئيس عبد الناصر من كل صاحب رأى وفكر أن يتكلم ويشارك فى تحديد شكل نظام الحكم فى الفترة القادمة (٧٨) .

وفى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ جاء الدستور المؤقت ينص فى المادة ٤٥ منه على كفالة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقا لمصالح الشعب وفى حدود القانون وفى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٦ عقب جلاء القوات البريطانية عن مصر أوقف العمل بالقانون العسكرى وألغيت الرقابة على الصحف وبدأت البلاد تستعد للانتخابات الجديدة وأعلن عبد الناصر فى خطابه فى

---

(٧٨) ليلى عبد المجيد : مرجع سابق ص ٢٢٢ .

المؤتمر الشعبي بمناسبة الجلاء « انهاء الأحكام العرفية وأن تستخدم حرية الصحافة في سبيل المحافظة على سيادة الشعب وتحقيق أهدافه » .

وعندما وقع العدوان الثلاثي في أكتوبر سنة ١٩٥٦ أعلنت حالة الطوارىء وعادت الرقابة من جديد . كما صدر قرار من رئيس الجمهورية رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ — في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ بحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وأفرادها بأى طريقة من طرق النشر الا بعد الحصول مقدما على موافقة كتابية من القيادة العسكرية للقوات المسلحة . وألغيت الرقابة من جديد في ٤ يناير ١٩٥٧ وإن ظلت مفروضة على نشر التحركات العسكرية وبعض المسائل المتصلة بالأمن القومي .

الرقابة على برقيات المراسلين الأجانب :

كانت الرقابة على الصحف والبرقيات الخارجية قد ألغيت في ٤ يناير سنة ١٩٥٧ الا أن الرقابة عادت من جديد في ١٣ ابريل سنة ١٩٥٧ على الارسال الاذاعي الخارجي .

فرض الرقابة باستخدام مسميات وتعبيرات غامضة أو مطاطة :

كان قانون الطوارىء رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ومن قبله قانون الأحكام العرفية يجيز لرئيس الجمهورية عند اعلان حالة الطوارىء اتخاذ تدابير منها ما يتعلق بمراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق أماكن طبعها وذلك كلما تعرض الأمن والنظام العام في أراضي الجمهورية أو في منطقة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء وتخضع هذه السلطة الاستثنائية في ممارستها لرقابة القضاء الاداري (٧٩) .

---

(٧٩) جمال الدين العطيفي : محاضرات في التشريعات الاعلامية : ص ٥٣ ، ٥٤ كلية الاعلام ١٩٧٨ .

اصدار تعليمات او توجيهات حكومية :

كان عبد الناصر يتصل بصفة شخصية ببعض الصحفيين و الاذاعيين وينقل اليهم بعض توجيهاته او يبدى ملاحظات فى بعض ما ينشر على صفحاتها خصوصا ما يتعلق بصحف الثورة . وعندما أنشأت الحكومة فى يناير ١٩٥٧ مكتبا للرقابة على المطبوعات فى وزارة الارشاد القومى لم يعين هذا المكتب رقباء على الصحف ، ولم يكن يصدر تعليمات بل كان مديره يدعو رؤساء تحرير الصحف من وقت لآخر ويقدم لهم بعض النصائح الخاصة بمعالجة موضوعات أو أحداث معينة (٨٠) .

قانون تنظيم الصحافة مايو ١٩٦٠ :

وقد صدر هذا القانون ضمن مجموعة قوانين التأميم الأولى لبعض المشروعات الاقتصادية الهامة وقد شملت فى الدفعة الأولى تأميم جميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسى (الاتحاد القومى آنذاك) ولم يكن ذلك مجرد مصادفة بل كشف عن ادراك القيادة السياسية للثورة لأهمية السيطرة على أدوات تشكيل الرأى العام . وقد جاء صدور قانون تنظيم الصحافة فى مايو ١٩٦٠ كى يحدد اطار العمل والملكية وعلاقة الصحف بالسلطة السياسية اذ نص على تبعية الصحف للاتحاد القومى سواء من ناحية الملكية أو تراخيص الصدور واشتراط عضوية الصحفيين للاتحاد القومى وكذلك العلاقة الادارية والقانونية (يعين لكل مجلس ادارة رئيس وعضو منتدب أو أكثر ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومى مباشرة جميع التصرفات القانونية) وقد أوضحت المذكرة التفسيرية الخاصة بقانون تنظيم الصحافة المبررات التى دفعت الحكومة الى اصدار هذا القانون اذ ترى أن (ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى والسياسى أمر لا مناص منه فى مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعا ديمقراطيا اشتراكيا تعاونيا ...) اذ كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الأهداف الرئيسية للثورة باعتباره أحد الطرق لاقامة ديمقراطية حقة فان هذا يستتبعه بالتالى ألا تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه

---

(٨٠) انظر ليلى عبد المجيد ص ٢٢٨ وكرم شلبى ص ١٦٢ مصدران سابقان .

لأن هذه السيطرة تشكل تناقضا كبيرا مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه *

والواقع أن الرئيس عبد الناصر قد أدرك فى وقت مبكر خطورة الدور الذى تقوم به وسائل الاعلام وخصوصا الصحف فى تشكيل وتعبئة الرأى العام فضلا عن قدراتها الهائلة فى تضليله وخداعه خاصة اذا ما وقعت تحت سيطرة قوى معادية لمصالح الفئات الشعبية . وقد طرح عبد الناصر تصوره الكامل للدور الذى ينبغى على الصحافة المصرية أن تضطلع بأدائه وذلك فى الاجتماع الذى عقده مع رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف مايو ١٩٦٠ ، ويعتبر هذا الحديث بمثابة وثيقة أساسية تحدد رؤية القيادة السياسية للثورة لدور الصحافة وعلاقتها بالسلطة السياسية فى دولة نامية مثل مصر . ويحوى حديث عبد الناصر نقدا حادا للدور الذى كانت تقوم به الصحافة فى مجتمع ما قبل الثورة سواء فى تركيزها على الشرائح العليا لمجتمع العاصمة واهتمامها بكل ما هو هامشى وغير بناء فى حياة الطبقات العليا (مجتمعات النوادى) مع اهمالها المتعمد لمشاكل وهموم الطبقات المنتجة فى الشعب المصرى وخصوصا الفلاحين والعمال والفئات الصغيرة من الطبقة المتوسطة (٨١) وقد هاجم الرئيس عبد الناصر صحافة الاثارة التى يتركز اهتمامها فى نشر وترويج أخبار العنف والجنس وشتى مظاهر الانحلال والتفكك والانهيار الخلقى والفكرى كذلك ندد بمحاولات التشكيك فى السياسة الاقتصادية للثورة التى كانت تقوم بها الصحف المصرية فى ذلك الوقت (لما نيجى نقول ان احنا عايزين نخلق المجتمع الاشتراكى بحيث يكون فيه قطاع عام نبص نلاقى مقالة تقول بيعوا القطاع العام .. بيعوا الأسهم .. مفيش داعى أبدا للمؤسسة الاقتصادية أسمى الكلام ده ايه .. أسميه انحراف طبعا) وقد كان لابد لحكومة الثورة أن تتحكم فى مصادر الأخبار الخارجية وخصوصا أنها كانت تعتمد تماما حتى ذلك الوقت على وكالات الأنباء الغربية فى تغطية الأحداث العالمية وقد برزت أمام القيادة السياسية

---

* ادارة المطبوعات — الهيئة العامة للاستعلامات — القاهرة ١٩٦١ .

(٨١) عواطف عبد الرحمن : أوضاع الصحافة المصرية فى ظل ثورة يوليو — بيروت ١٩٨٠ ص ٩ .

لثورة يوليو ضرورة انشاء وكالة انباء وطنية وقد تم بالفعل انشاء وكالة انباء الشرق الأوسط سنة ١٩٥٧ .

وبالنسبة لدور الصحف التى آلت ملكيتها للاتحاد القومى فقد أضيف اليها دار التحرير التى انشاتها الثورة أصلا كما أضيف اليها عام ١٩٦٣ دار المعارف والحقت بمؤسسة الأهدام أما شركة الاعلانات المصرية وشركة التوزيع المتحدة فقد الحقت بمؤسسة دار التحرير ١٩٦٧ . كما آلت ملكية الجمعية التعاونية للطبع والنشر ١٩٦٩ للاتحاد الاشتراكى وأنشئت لهـا مؤسسة تسمى دار التعاون للطبع والنشر . وقد تم تشكيل مجالس ادارات المؤسسات الصحفية فى نفس يوم صدور القانون وقد صدر قرار جمهورى فى ديسمبر ١٩٦٣ بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ١٩٥٦ لعام ١٩٦٠ الخاص بتنظيم الصحافة وينص التعديل على تعويض أصحاب الصحف المؤممة . ثم أفتى مجلس الدولة أن الصحف لم تؤمم وانها ليست مؤسسات عامة وأن قانون تنظيم الصحافة قد نص على أن تئول ملكيتها الى الاتحاد القومى وحددت الفتوى صفة الاتحاد القومى بانه لا يدخل فى عداد الأشخاص العامة بل هو هيئة شعبية يقوم المواطنون بتكوينهـا للدفاع عن الأهداف التى قامت من أجلها الثورة * .

وفى ٩ يونيو ١٩٦٥ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى العربى قرارا بأن يتولى د. عبد القادر حاتم بوصفه عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى اعطاء تراخيص اصدار الصحف عن الاتحاد الاشتراكى العربى وكان الدكتور حاتم فى ذلك الوقت نائبا لرئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومى .

وفيما يتعلق بتنفيذ نصوص القانون (رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠) واقعيا فان النص الخاص بتعويض أصحاب الصحف التى آلت ملكيتها للتنظيم السياسى لم ينفذ كما أن النص الخاص باشتراط موافقة التنظيم السياسى عند تعيين العاملين بالصحافة لم يطبق اطلاقا وحدد ظروف التعيين احتياج المؤسسات الصحفية نفسها وما تضمنه قانون نقابة الصحفيين من شروط مهنية .

---

* الأهرام ٢٠ ديسمبر ١٩٦٣ .

وقد اشـــار الميثاق الوطنى الصـــادر فى مايو ١٩٦٢ الى ان ملكية الشعب للصحافة التى تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذى اكد لها فى الوقت نفسه استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم قد انتزع للشـــعب أعظم أدوات حرية الراى وكفل أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

« ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها هذا الاتحـــاد الممثل لقوى الشعب العاملة قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها » .

وانشىء فى سنة ١٩٦٣ مكتب لتنظيم شئون الصحافة فى الاتحـــاد الاشتراكى العربى لبحث شئون الصحافة المختلفة .

ولما كان قانون تنظيم الصحافة قد نص على أن تنشأ مؤســـسات خاصة لادارة الصحف التى آلت ملكيتها للاتحاد القومى (التنظيم السياسى القائم آنذاك) فقد صدر فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ قرار رئيس الجمهورية بشأن تنظيم عمل المؤسسات الصحفية واختصاصاتها واسلوبها .

وعلى الرغم من تأكيد النظام الحاكم على حرية الصحافة والتعبـــير فقد قام ببعض الممارسات غير الديمقراطية مع الصحافة والصحفيين من ذلك اعفاء فكرى اباظة فى اغسطس ١٩٦١ من رئاســـة مجلس ادارة مؤسسة دار الهلال ورئاسة تحرير (المصور) بسبب مقال نشره فى مجلة المصور فى ١٧ اغسطس ١٩٦١ طالب فيه الدول الكبرى بانشاء اتحـــاد فيدرالى بين الدول العربيـــة على أن تندمج فلســـطين بأسرها فى هذه المجموعة ، وتشمل اسرائيل ولم يعد فكرى أباظه الى عمله الا فى ابريل ١٩٦٢ ، بعد أن نشر فى الأهرام مقالا يعتذر فيه عن مقاله السابق (٨٢) .

كما تم نقل الصحفيين من عملهم الى مؤسسات القطاع العام للعمل فى ادارات العلاقات العامة بها خلال السنوات من ١٩٦٤ — ١٩٦٦ بحجة

---

(٨٢) انظر : المسح الشامل للمجتمع المصرى — المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — القاهرة ١٩٨٥ — ص ٩٩٢ — ٩٩٨ .

ان المؤسسات الصحفية تاخذ حكم المؤسسات العامة وأن النقل منها الى الجهاز الادارى للدولة جائز .

وشهدت الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٧ العديد من التغييرات فى الهياكل الادارية والتحريرية فى بعض المؤسسات الصحفية المختلفة مما خلق نوعا من عدم الاستقرار فى هذه المؤسسات وحدثت تغييرات كثيرة فى رؤساء التحرير وأحدث كل هذا ارتباكا فى عمل المؤسسات الصحفية واحدث خلافات بين المحررين والسياسيين الذين تولوا مناصب الاشراف عليها اذ كان بعض هؤلاء يتدخلون فى التحرير .

وفى تلك الفترة أيضا انشأت الأهرام واخبار اليوم مؤسسة باسم « الصحافة العربية المتحدة » يتعاونان من خلالها على القيام بعدد من المشروعات الصحفية الجديدة للاسهام فى التقدم الصحفى والوصول بمستوى المهنة الى مقاييس التقدم العالمى وذلك فى الوقت الذى كان صدر فيه قرار من رئيس الاتحاد الاشتراكى بأن يتولى محمد حسنين هيكل رئاسة مجلس ادارة مؤسستى أخبار اليوم والأهرام معا . بعد أن استقال خالد محيى الدين من منصبه كرئيس لمجلس ادارة اخبار اليوم . وكانت الأهرام المؤسسة الصحفية الوحيدة التى تمتعت بالاستقرار بفضل العلاقة الطيبة والوثيقة التى كانت تربط رئيس تحريرها محمد حسنين هيكل بالرئيس جمال عبد الناصر ونظرا لهذا الوضع الخاص التى تمتعت به هذه الصحيفة ، استطاعت أن تناقش أحيانا بعض القضايا التى كان من الصعب على صحف أخرى مناقشتها . فلم يكن عبد الناصر يضيق بما يكتب فى الأهرام .

وخلال تلك الفترة كذلك تم الافراج عن المتهمين بالشيوعية المعتقلين فى الواحات وأتاح لهم النظام العمل فى المؤسسات الصحفية والثقافية مقتنعا بأن المجتمع المصرى قد وصل بتجربته الذاتية ونضجه السياسى الى الحد الذى يجعله قادرا على مناقشة كل فكر .. وقامت الأحزاب الشيوعية المصرية بعد ذلك بحل نفسها وتقدم اعضاؤها كأفراد يطلبون

الانضمام الى الاتحاد الاشتراكى . وأتاح هذا التغيير للماركسيين فرصة اللقاء مع الجماهير على صفحات الصحف بحرية أوسع .

وفى ٢١ يوليو ١٩٦٥ القى القبض على مصطفى أمين بتهمة التخابر مع دولة أجنبية فى زمن الحرب وجريمة تهريب النقد الى الخارج . وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة . وقد أفرج عنه افراجا صحيا فى فبراير ١٩٧٤ (٨٣) .

ويمكن القول بأن الصحافة حتى هزيمة يونيو ١٩٦٧ ظلت خاضعة للاتجاهات السلطوية ملتزمة بالسياسة العامة للدولة تؤيد ما يتخذه النظام من اجراءات واختفت أو كادت فى السنتين الأخيرتين (١٩٦٥ — ١٩٦٧) المعارضة حتى فى مناقشة تفاصيل السياسة العامة او أساليب التطبيق . واشتركت الصحف فى المعارك التى خاضها النظام الحاكم وخاصة ضد ما سمي بالحلف الاسلامى .

الفترة من يونيو عام ١٩٦٧ حتى سبتمبر ١٩٧٠ :

لقد اثرت ظروف حرب يونيو ١٩٦٧ على الصحافة فاعيد فرض الرقابة على الصحف بعد ان كانت قد الغيت فى مارس ١٩٦٤ . ومن جهة أخرى اضطرت الصحف توفيرا للنقد الأجنبى الذى يحتاجه الوطن فى ظروف الحرب وللزيادة الضخمة فى كميات المطبوع من الصحف أن تخفض عدد صفحاتها الى أربع فقط . واستمر ذلك حتى ٢٢ يونيو ١٩٦٧ حيث عادت الصحف تصدر فى ثماني صفحات .

وقد سمحت السلطة بعد الهزيمة بقدر أكبر من حرية التعبير عن الرأى كشكل من أشكال التنفيس وحتى لا يحدث الانفجار نتيجة الشعور بالمرارة ووجه الكتاب النقد للبناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى ولم تسلم من النقد ناحية من نواحي الحياة . وارتفعت بعض الأصوات تطالب بمحاسبة المسئولين عن الهزيمة وضرورة اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

---

(٨٣) انظر — المسح الشامل للمجتمع المصرى مصدر سابق ص ص ٩٩٩ — ١٠٠٠ .

واستجابة لشعار التغيير الذى رفعته القيادة السياسية اعلن الرئيس عبد الناصر فى ٣٠ مارس ١٩٦٨ بيانا حدد فيه المعالم المهمة التى يمكن الاهتداء بها فى عملية التغيير . وجاء فى البيان ضرورة أن ينص الدستور الدائم المزمع وضعه على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية . وأن تتوافر كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأى والبحث العلمى والصحافة .

وثارت مناقشات حول هذا البيان أكدت على اهمية النقد والنقد الذاتى وحق الصحافة فى أن تنقد أى موقع من مواقع العمل . وتتناول تصرفات الحكومة بالتعليق والنقد . وتسلط رقابتها على الأجهزة التنفيذية والقطاع العام دون أن ينظر الى ذلك على أنه تجريح شخصى . كما اثيرت قضية التناقض بين الصحافة واجهزة التنظيم السياسى وطرحت فكرة انشاء مجلس أعلى للصحافة فى الاتحاد الاشتراكى يشرف على الصحف ويهيمن عليها . وكان رأى اصحاب هذا الاقتراح أن يحقق هذا المجلس عدالة أكبر فى توزيع الأخبار والاعلانات وأرباح الصحف بحيث تدعم الصحف التى تكسب للصحف التى تكسد . وعارضت بعض الآراء هذا الاتجاه . وكان من بين قرارات المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى فى ٢١ سبتمبر ١٩٦٨ قرار بدراسة أوضاع الصحافة ووضع تنظيم جديد لها يؤكد ملكية الشعب لها ويضعها فى خدمة الرأى العام الحر والنقد البناء لتحقيق أهداف المجتمع (٨٤) .

وفى ١٧ سبتمبر ١٩٧٠ صدر قانون جديد لنقابة الصحفيين نص على حماية حرية الصحافة والدفاع عن الصحفيين خلال ممارستهم لمهنتهم فلا يجوز القبض على عضو من اعضاء النقابة أو حبسه احتياطيا لما ينسب له بسبب ممارسة المهنة ولا يجوز استجوابه أو التحقيق معه الا بمعرفة أعضاء النيابة العامة وبحضور النقيب أو رئيس النقابة الفرعية .

---

(٨٤) المصدر السابق ص ١٠٠ .

الصحافة المصرية خلال الحقبة الساداتية :

لقد ثارت عقب أحداث ١٤ و ١٥ مايو ١٩٧١ مناقشات واسعة حول قوانين الحريات وتقرر اعادة انتخابات مجالس النقابات المهنية ومن بينها نقابة الصحفيين وعرض على الجمعية العمومية للصحفيين التى عقدت فى ١١ يونيو ١٩٧١ ميثاق شرف العمل الصحفى الذى تضمن ٢٢ بندا فى آداب المهنة .

وفى ديسمبر ١٩٧١ صدر الدستور المصرى الدائم ونصت مادته الثانية والأربعون على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وانذارها أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور . ويجوز استثناء فى حالة الطوارىء أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى وذلك كله وفقا للقانون . ونصت مادته السابعة والأربعون على أن حرية الرأى مكفولة ولكل انسان حق التعبير فى حدود القانون ، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى . وفى ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين وطالبت برفع الرقابة عن الصحف فورا الا فيما يتعلق بالشئون العسكرية وقالت أنه ثبت لها أن الرقابة قد تجاوزت شئون الأمن القومى لغير هذا الغرض .

وقد جرت مناقشات واسعة حول موضوع الرقابة على الصحف فى مجلس الشعب ونقابة الصحفيين . وفى ٢٦ ديسمبر ١٩٧٢ وافقت لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب على اقتراح بمشروع قانون مقدم من الدكتور محمود القاضى عضو المجلس ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض أية رقابة عليها الا بموافقة مجلس الشعب . وفيما يتصل بالأنباء العسكرية والأمن القومى فقط وفى حالة اعلان حالة الطوارىء أو فى زمن الحرب .

واتخذ الرئيس السادات اجراء برفع كل القيود التى كانت مفروضة على سفر الصحفيين المصريين للخارج وتقرر فى ٢٧ يونيــو ١٩٧١ توفير جميع التسهيلات اللازمة لهم عند السفر . ومنح تأشيرة الدخول والخروج للصحفيين الأجانب من مطار القاهرة .

غير أنه فى ٣ فبراير ١٩٧٣ تقرر اسقاط عضوية عدد من الصحفيين من الاتحاد الاشتراكى وبالتالى حرموا من العمــل فى الصحافة وصدرت بعد هذا التاريخ بأربعة أيام قائمة ثانية . وشكلت نقابة الصحفيين لجنة خاصة لدراسة هــذه القضية خرجت منها بأن القرار ينطوى على عقوبة لا يجوز توقيعها دون أن يسبقها اتهام وتحقيق ودفاع . وان قرار سحب ترخيص العمل الصحفى اجراء لا سند له من القانون لكن فى ٢٨ سبتمبر عاد الرئيس فأصدر قرارا بعودة جميع المبعدين والمفصولين الى أعمالهم وفى فبراير ١٩٧٤ رفعت الرقابة عن الصحافة وخول رؤســاء التحرير مسئولية الاشراف على النشر كاملة لكن فى الواقع ان ما ألغى هو الرقابة المباشرة على الصحف .

ويمكن القول ان الفترة من أوائل ١٩٧٥ وحتى مارس ١٩٧٦ شهدت انفراجة فى حرية التعبير ودارت خلالها مناقشات واسعة حول القضايا والموضوعات التى كانت مطروحة وقتها الا أن هذه المناقشات اثارت بعض المشاكل بين الصحافة والنظام الحاكم مما أدى لانتكاسة هــذه الانفراجة وقد وجه الرئيس اللوم للصحافة متهما اياها ببلبلة الرأى العــام .

هذا وقد تعرض بعض صحفيى مؤسسة دار التحرير للنقل الاجبارى لمؤسسات اخرى بقرار من رئيس الاتحاد الاشتراكى الذى لا يملك سلطة اصدار قرارات تلغى أو تحول العلاقة القانونية بين الصحفى والمؤسسة الصحفية .

وفى مايو ١٩٧٥ تشكل المجلس الأعلى للصحافة وفى يوم ٢٨ مارس ١٩٧٦ اصدر الرئيس قرارا بأعادة تشكيل مجالس ادارات الصحف وعلى اثر هذه التغييرات خفتت لحد كبير المناقشات الواســـعة وحرية الحوار التي شهدتها الفترة التالية لرفع الرقابة عن الصحف .

الصحافة الحزبية :

فى شهرى اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٦ شهدت البلاد انتخابات مجلس الشعب التى تمت على أساس التنظيمات السياسية الثلاثة التى تحولت الى أحزاب ودارت المناقشة حول الصحافة والأحزاب وما اذا كانت الصحف الموجودة ستؤول للأحزاب أم تظل قومية وتصدر الأحزاب صحفا خاصة بها ، وكان رأى المجلس الأعلى للصحافة أن تبقى الصحف القومية كما هى على أن تفسح صفحاتها للأحزاب وأن تصدر الأحزاب الحالية صحفا اسبوعية على أن يكون رئيس الحزب مسئولا مع رئيس تحرير صحيفة الحزب عما ينشر بها وصرح الأمين الأول للجنة المركزية بأن الاتحاد الاشتراكى سيقوم بتمويل عمليات الطباعة وتقديم حصص من الورق للصحف الحزبية . أما مصاريف التحرير فتتحملها الأحزاب .

وفى ٢ يوليو ١٩٧٧ صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية فأجاز تأسيس احزاب جديدة بشروط ليست هينة وأجاز لكل حزب اصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه بلا حاجة الى اذن أو ترخيص وأصدر حزب الأحرار الاشتراكيين العدد الأول من صحيفته الأسبوعية (الأحرار) فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ . وفى أول فبراير صدر العدد الأول من صحيفة الأهالى لسان حال حزب التجمع الوطنى الوحدوى وفى مايو ١٩٧٨ صدرت صحيفة مصر لسان حال حزب مصر وفى أغسطس ١٩٧٨ أعلن عن قيام الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة السادات وانضم اليه حزب مصر انضماما جماعيا عدا قلة أصرت على استمرار الحزب ولم تصدر جريدة مصر بعد ذلك الا عددا واحدا هو عدد ٥ سبتمبر ١٩٧٨ وتشكلت خريطة الصحافة الحزبية على النحو التالى :

مصر : صحيفة حزب مصر العربى الاشتراكى الذى تحول الى الحزب الوطنى الديمقراطى .

الأحرار : صحيفة حزب الأحرار الاشتراكيين .

الأهالى : صحيفة حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

وكانت صحيفة اليسار فى نظر السادات تحث على الصراع الطبقى

وتهدد السلام الاجتماعى مما دعا النيابة العامة الى مصادرة عدة أعداد منها والمطالبة بتعطيلها لعدة أعداد متتالية .

أما صحيفة حزب العمل التى اشترك الرئيس نفسه فى توقيع البيان التأسيسى لحزبها فقد ظلت تصدر بانتظام حتى العدد ١٢٢ حتى قررت السلطة ايقافها فى أغسطس ١٩٨١ .

ونتيجة للتغيرات التى طرأت على أوضاع الصحافة فلقد رأت السلطة ضرورة اجراء تعديلات على قانون المطبوعات وقد تم اعداد مشروع القانون فى عام ١٩٧٧ ولكنه قوبل بالاعتراض الشديد من قبـل الصحفيين حيث أن القيود التى فرضها كانت شديدة .

وطالب مجلس نقابة الصحفيين بارجاء تقـديم المشروع للسلطة التشريعية حتى يتم بحثه وتم الاستجابة لطلب النقابة فى أبريل ١٩٧٨ (٨٥) .

وفى ٢١ مايو ١٩٧٨ صدر قرار يدعو للاستفتاء على عدة مبادىء لحماية الوحدة الوطنية ومن بينها مبدأ خاص بالصحافة ينص على كونها سلطة رابعـــة .

وفى اغسطس ٧٩ تم تشكيل لجنة تنظيم الصحافة وتحويلها لسلطة دستورية رابعة أطلق عليها لجنة تقنين الصحافة ضمت ٢٣ عضوا وقدمت اللجنة مشروع قانون للصحافة يتكون من ٤٦ مادة ومشروع ميثاق صحفى ومذكرة لتعديل قانون النقابة غير أن المشروع أهمل وشرعت لجنة خاصة شكلها مجلس الشعب فى ١٨ يوليو ٧٩ فى اعـــداد مشروع قانون كامل للصـــحافة .

(ب) فترة ما بعد صدور قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٠ من حيث القانون وموقف السلطة السياسية :

ناقش المكتب السياسى للحزب الوطنى فى ٥ يوليو ١٩٨٠ مشروع قانون تنظيم سلطة الصـحافة ووافق عليـــه وناقشـــه مجلس الوزراء

---

(٨٥) على الدين هلال وآخرون ــ المصدر السابق ص ١٦٠ ــ ١٦٥ .

فى ٦ يوليو ١٩٨٠ وناقشته الهيئة البرلمانية للحزب فى ٧ يوليو ١٩٨٠ قبل احالته لمجلس الشعب الذى وافق عليه فى ١٠ يوليو ١٩٨٠ بعد تعديل مادتين عن تعريف الصحافة القومية وجواز نقل الصحيفة وتم تعديل المادة ١٥ فى القانون الخاصة بحظر اصدار الصحف على الذين يعتنقون مبادىء تنطوى على انكار للشرائع السماوية وكان هناك خلافات حول تحديد سن التقاعد للصحفيين .

وصدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة مكونا من ٥٦ مادة فى ٥ أبواب هى :

١ — سلطة الصحافة وحقوق الصحفيين وواجباتهم .

٢ — اصدار الصحف وملكيتها .

٣ — الصحف القوميــة .

٤ — المجلس الأعلى للصحافة .

٥ — أحكام انتقاليــة .

وقررت لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى الذى تشكل فى نوفمبر ١٩٨٠ عقد اجتماع فى أول ديسمبر لمناقشة اللائحة التنفيذية لقانون الصحافة دون انتظار تشكيل المجلس الأعلى للصحافة . مما أثار الصحفيين وتقدم النقيب بمذكرة تضمنت رأى النقابة فى عدم دستورية مشروع اللائحة مشيرة الى أنه تضمن نصوصا بعيدة عن روح القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ وعن روح مهنة الصحافة وحريتها واستقلالها . ورفضها مجلس النقابة تماما وكان الاعتراض على :

١ — تحديد سن الاحالة للمعاش .

٢ — الاذن بالعمل فى صحف أو وسائل اعلام غير مصرية .

٣ — النقل من العمل أو داخله .

٤ — تحميل الصحفيين بواجبات مجال تحديدها الأمثل هو الدستور .

وفى يناير ١٩٨١ أعلن مجلس الشورى عن نية اجراء تعديلات جديدة

على اللائحة وكان مجلس الشعب قد ناقش فى أبريل ١٩٨٠ مشروع قانون حماية القيم من العيب وقد أعلنت نقابة الصحفيين رفضها لذلك القانون (٨٦) .

الملامح العامة لعلاقة الصحافة بالسلطة السياسية فى الفترة الساداتية :

تتجسد علاقة الصحافة المصرية بالسلطة السياسية كأقوى وأوضح ما تكون فى ظل التغيرات الجوهرية التى طرأت على الواقع الاقتصادى والتوجه السياسى والبنية الاجتماعية للمجتمع المصرى فى الفترة الساداتية . وخصوصا بعد صدور مجموعة القرارات والاجراءات التى تمثل انعطافة أساسية فى المسار الاقتصادى والسياسى لثورة يوليو . اذ يلاحظ أن مجمل المواقف السياسية والاقتصادية التى تمثلت فى الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفييتى والعدول عن الاجراءات الاشتراكية واعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى كان لها وقعها المباشر فى المجال الاعلامى وخصوصا الصحافة . وقد شهدت هذه الفترة صدور عدة قرارات تلخص بدقة التغيرات السلبية والايجابية التى طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة فى مصر وأبرز هذه القرارات قرار الغاء الرقابة على الصحف الذى صدر فى فبراير ١٩٧٤ وكان صدوره يمثل نهاية مرحلة من المناقشات فى مجلس الشعب بدأت منذ يونيو ١٩٧٢ . ومن المعروف أن الرقابة كانت مفروضة على الصحافة منذ اعلان الأحكام العرفية مع وقوع العدوان الاسرائيلى على البلاد العربية فى ٥ يونيو ١٩٦٧ . وقد وافقت لجنة الاعتراضات بمجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٧٢ على مشروع القانون الذى قدمه الدكتور محمود القاضى الذى ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض أية رقابة عليها الا بموافقة مجلس الشعب . كما ينص المشروع على بعض الضمانات المهنية التى تتعلق بعدم جواز نقل الصحفيين الى مهن أخرى أو منعهم من مزاولة أعمالهم فى حدود قانون نقابة الصحفيين . وكانت نقابة الصحفيين قد سبق أن وافقت على قرار بشأن رفع الرقابة على الصحف فيما عدا الأخبار العسكرية . وذلك استجابة للرأى العام الصحفى وحثا للرئيس السادات على تحقيق الوعد الذى أعلنه

---

(٨٦) المصدر السابق ص ١٧٢ — ١٧٧ .

بخصوص رفع الرقابة عن الصحف فور اقرار ميثاق الشرف الصحفى .
وقد صدر قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة فى الاشراف على ما تنشره الصحف وذلك فى ٩ فبراير ١٩٧٤ ، مع مراعاة خضوع الأخبار العسكرية للرقابة .
ولم تكد بضعة أسابيع تمر ، حتى صدر قرار بالغاء الرقابة المفروضة على برقيات الصحفيين الأجانب . ولكن لم يمض أقل من شهر حتى بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش المحدود من الحرية الذى منحته للصحف . اذ أبدى السادات تبرمه الشديد مما أسماه سوء استغلال الصحافة للحرية وأعرب عن استيائه فى عدة خطب وتصريحات . وقد دفعه ذلك الى التفكير فى انشاء مجلس أعلى للصحافة لتنظيم المهنة علاوة على وضع ميثاق شرف يسترشد به العاملون فى الصحافة وقد عبر السادات عن موقفه هذا فى حديث نشرته جريدة الجمهورية فى اكتوبر ١٩٧٥ :

(ان الصحافة بعد الحرية انطلقت تعدد الأخطاء حتى خيل لمن يقرأ الصحف بعد الغاء الرقابة عليها أن كل شىء فى مصر خطأ وفاسد ومرتبك وان الحياة لم تعد تطاق وأن ملايين المصريين ثائرون على هذه الأوضاع فلم يعد باقيا الا أن تقوم ثورة تصحيح الأوضاع) وقد بدات العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تتازم حتى بلغت مداها فى مارس ١٩٧٦ عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف ونبهه الى سوء استخدامها للحرية مشيرا الى ما نشرته أخبار اليوم حول الرئيس الراحل عبد الناصر . وأوضح السادات الفروق بين النقد البناء ودوامة المهاترات الرخيصة التى انحدرت اليها بعض الصحف المصرية كما اكد اصراره على حرية الصحافة مهما تعددت الممارسات الخاطئة ولكنه أصدر قرارا بتشكيل مجالس ادارات الصحف فى مارس ١٩٧٦ . وكان الرئيس السادات قد أصدر قرارا فى مارس ١٩٧٥ بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الأمين العام للاتحاد الاشتراكى وعضوية بعض رجال الاعلام والشخصيات العامة . وقد نص القرار على أن تؤول الى العاملين فى المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد الاشتراكى ٤٩٪ من ملكية هذه المؤسسات كما حدد القرار

اختصاصات المجلس الأعلى ويمكن تلخيصها فى الاشراف على انضباط العمل داخل المؤسسات الصحفية ووضع ميثاق الشرف واصدار تراخيص الصحف والعمل فى الصحافة للصحفيين . وفى يوليو ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومى العام الثالث ميثاق الشرف الصحفى وهو يتضمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التى يجب أن يلتزم بها العاملون فى الصحافة كما يتضمن ميثاق الشرف الصحفى أصوليات التعامل المهنى وتشير الى مشاركة المحررين لرئيس التحرير وفى مسئولية ما ينشره .

والواقع أن القرارين الأخيرين الخاصين بانشاء مجلس أعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفى ليسا أكثر من قيود تنظيمية رأت السلطة السياسية ضرورة اصدارها لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعد اللعبة السياسية أو الالتزام الاقتصادى والأيديولوجى للسلطة وقد عززت هذا الموقف ببعض الاجراءات التى لم تصدر بشأنها قرارات رسمية ولكنها حققت نتائج تتفق مع المسار العام للنظام السياسى دون ضجيج اعلامى . ويتضح هذا من تصفية الكوادر اليسارية فى الصحف المصرية .

وابرز مثال طرد الكادر الصحفى لمجلة الكاتب فى ١٩٧٤ . وتحويل مجلة الطليعة اليسارية الى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريرى على مختلف الأقسام فى صحيفة الأهرام اليومية . وذلك فى مارس ١٩٧٧ . هذا علاوة على التغييرات التى أحدثتها السلطة والتى تتمثل فى اقصاء رؤساء تحرير ومجالس ادارات بعض الصحف مثل المصور وروز اليوسف واستبدال آخرين بهم يلتزمون بالخط الفكرى والأيديولوجى للسلطة السياسية القائمة . وقد تم ذلك فى اطار تصور النظام الحاكم لدور الصحافة ورسالتها . اذ كان السادات يؤمن بضرورة اعادة تنظيمها على أنها سلطة رابعة من سلطات النظام السياسى . وقد عمدت السلطة السياسية فى السبعينيات الى تعزيز دائرة نفوذها واحكام سيطرتها على الصحافة باصدار مجموعة من القوانين والتشريعات تهدف الى حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وتجريم نشر واذاعة الأخبار فى الخارج ، متى كان ذلك من شأنه الاضرار بالمصالح القومية العليا . وقد صدرت هذه القوانين تحت أسماء مختلفة بداية من عام ١٩٧٢ حتى ١٩٨١ وأبرزها قانون حماية

الوحدة الوطنية (١٩٧٢) وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى (١٩٧٨) ثم قانون حماية القيم من العيب (أبريل ١٩٨٠) وقد نصت هذه القوانين على مجموعة من العقوبات السياسية والأدبيـــة والحرمان من القيام بأعمال لها تأثير فى تكوين الرأى العام أو تربية النشء وقد كان قانون سلطة الصحافة رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٠ هو خاتمـــة هــذه القوانين وقد أسند الى مجلس الشورى مسئولية التعبير عن السـيادة الشعبية فى مجال الصحافة وممارسة حقوق الملكية بالنســبة للصحف القوميـــة .
وقد عززت السلطة السياسية فى السبعينيات هذه التشريعات بمجموعة من الممارسات تجسدت كأوضح ما يكون فى مواقفها من صحف المعارضة وخصوصا صحيفة الأهالى لســان حال حزب التجمع الوطنى التقـدمى الوحدوى وما تعرضت له من مصادرات وملاحقات انتهت بتوقفها بعد عدة أشهر من صدورها (ولم تستأنف الصدور الا بعد انتهاء حكم السادات) وكذلك موقف السلطة الساداتية من جريدة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى . حيث قامت بسحب ترخيص الصحيفة نهائيا فى سبتمبر ١٩٨١ .
هذا وقد بلغت الأزمة بين حكم السادات وصحف المعارضة المصرية ذروتها فى سبتمبر ١٩٨١ . وكانت بمثابة جزء من الأزمة الشاملة لنظام السادات وصدامه مع كافة القوى الوطنية والديمقراطية والتى تمثلت فى اعتقـــال عدد كبير من الصحفيين وفصلهم من أعمالهم . ضمن سائر الفئات من المثقفين وأساتذة الجامعات وقوى المعارضة .

مراجـــــع المدخـــل

اولا — بحـوث غـير منشـورة :

١ — احمد المتولى المغازى : تطور الصحافة الفنية فى مصر منذ نشأتها وتطورها ١٧٩٨ — ١٩٢٤ ماجستير ١٩٧٢ — آداب القاهرة .

٢ — تيسير احمـد محمد ابو عرجة : جريدة المقطم ودورها فى الدعاية للاحتلال الانجليزى — ماجستير — اعلام القاهرة ١٩٧٨ . جريدة المقطم موقفها من الحركة الوطنية — دكتوراه ١٩٨٠ — اعلام القاهرة .

٣ — خليل صابات : الصحافة فى ثورة ١٩١٩ : دراسة مجلة كلية آداب القاهرة سنة ١٩٦٩ .

٤ — على عباس على : عبـد الله النـديم — ماجستير سنة ١٩٧٩ — اعـلام القـاهرة .

٥ — ليلى عبد المجيد : السياسة الاعلامية فى مصر سنة ١٩٥٢ — ١٩٧١ دكتوراه اعلام — جامعة القاهرة ١٩٨٢ .

٦ — مهـا الطرابيشى : دور الصحافة فى التمهيد لثورة يوليو — دكتوراه سنة ١٩٧٩ — اعلام جامعة القـاهرة .

٧ — نجـوى كامل عبد الرحيم كامل : محمود عزمى صحفيا — ماجستير سنة ١٩٨١ — اعلام جامعة القـاهرة .

ثانيـا — الكتب :

١ — ابراهيم عبده : الأهرام فى مائة عام — سجل العرب ، القـاهرة سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية — المطابع الأميرية ، بولاق سنة ١٩٤٢ تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ — ١٩٨١ ، مؤسسة سجل العرب ط ٤ سنة ١٩٨٢ . روزاليوسف سـيرة وصحيفة ، سجل العرب سنة ١٩٥٥ .

٢ — احمد حسين الصاوى : فجر الصحافة فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥

٣ — خليل صابات وآخرون : حرية الصحافة فى مصر ، الوعى العربى ، القاهرة سنة ١٩٧٢ .

٤ — سامى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال البريطانى ، دار الكتاب العربى ، سنة ١٩٦٨ .

٥ — صليب بطرس : الصحافة المصرية فى عقدين ، المركز العربى للصحافة (١٩٨١) .

٦ — عبد الرحمن الرافعى : تاريخ مصر القومى (١٩١٤ — ١٩٢١) ، القاهرة سنة ١٩٤٨ (الجزء الثاني) .

٧ — عبد العظيم رمضان : الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ المأمون للنشر ١٩٨١ .

٨ — صبري أبو المجد : أمين الرافعى : ط ١ ، ١٩٧١ (مصر : كتابات الجمهورية العدد ٢٣ ، ١٩٧١) .

٩ — عبد اللطيف جمزة : أدب المقالة الصحفية — دار الفكر العربى سنة ١٩٥٠ .

١٠— علي الدين هلال : تجربة الديمقراطية فى مصر — المركز العربى للبحث والنشر .

١١— عواطف عبد الرحمن : دراسات فى الصحافة المصرية والعربية ، العربى للنشر ، القاهرة سنة ١٩٨١ .

١٢— فاروق أبو زيد : أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية ، مكتبة مدبولى (بدون تاريخ) .

١٣— كامل زهيرى : الصحافة بين المنح والمنع ، الموقف العربى ، يوليو ١٩٨٠ .

١٤— لاندو : الحياة النيابية والحزبية فى مصر ١٨٦٦ — ١٩٥٢ ترجمة سامى الليثى — مكتبة مدبولى — القاهرة ١٩٧٤ .

١٥— محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ — الأنجلو سنة ١٩٦٣ .

١٦— محمود نجيب أبو الليل : الصحافة الفرنسية فى مصر منذ نشأتها وحتى الثورة العرابية — القاهرة ١٩٥٣ .

ثالثاً — دراسات غير منشورة :

مؤسسة الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ (القاهرة سنة ١٩٦٩) .

الفصل الأول

الدلالات الاجتماعية لصفحة الجريمة في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات

مقـــــدمة :

رغم تعدد وجهات النظر والتيارات الاجتماعية والقانونية الخاصة بمسالة نشر أنباء الجريمة فى الصحف ، الا أننا نلحظ أنها تصب جميعا فى تيارين رئيسيين تفصلهما اختلافات جذرية أولهما التيار الذى ينادى بضرورة التوسع فى نشر هذه الأنباء فى حين يرى الآخر تضييق نطاقه وتقييده بل يذهب بعض المتطرفين من أصحاب هذا الرأى الى المناداة بحظر نشر مثل هذه الأنباء . وبين هذين التيارين تيار التوسع وتيار التقييد تنقسم المدارس الصحفية الحديثة . وعندما نتناول بالتفصيل رؤية كل تيار من هذه التيارات نلاحظ ان أصحاب التيار الأول الذى ينادى بالتوسع فى نشر أخبار الجريمة دون ضوابط أخلاقية أو قانونية يستندون الى فلسفة مفادها أن نشر انباء الجريمة يعتبر رادعا لانه يحمل النذير بان الجريمة لا تفيد . ذلك أن تكرار نشر أخبار القبض والمحاكمات والأحكام الرادعة فى الصحف يوما بعد يوم يحدث بعض التأثير فى النفوس التى تميل الى الاجرام . كما ان نشر انباء الجرائم يساعد من غير شك فى القبض على مرتكبيها وتداول أوصافهم الشخصية على نطاق واسع مما قد يعرضهم لجيش من المتطوعين للقبض عليهم ويعرقل تحركاتهم اذا كانوا هاربين .

وتنتمى الى هذا التيار الصحافة الأمريكية بمختلف قطاعاتها فهى نرى أن من حقها أن تنشر ما تشاء عن المتهم وماضيه الاجرامى وحياته الخاصة

---

* بحث تم اعداده بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بهيئة مشكلة من كل من السادة الأساتذة الدكتور احمد المجدوب مستشارا والدكتورة عواطف عبد الرحمن مشرفة والدكتورة ليلى عبد المجيد مقررة وعضوية كل من الاساتذة أشرف صالح ، سمير حسني ، ميرفت شعيب ، فؤاد السعيد ، عادل أبو الحسن الشاذلي .

سواء فى شكل صور ووثائق حتى بعد صدور الحكم فى القضية . كما تؤمن الصحافة الأمريكية بانه ليس من العيب ان توجد الجريمة فى المجتمع ولكن العيب هو الا تطول يد العدالة المذنب مهما كان مركزه . وان هذا هو المبدأ الذى يجب ان نلتزم به فى نشر انباء الجريمة . والواقع ان انباء الجريمة وخصوصا اشكالها المتطرفة تغطيها وسائل الاعلام تغطية شاملة فى معظم المجتمعات الغربية وليس ثمة شىء جديد فى هذا الصدد ولا فى اسلوب كيفية التقديم ، اللهم الا بعض الاختلافات فى اساليب العرض حيث اصبحت اقل اثارة فى بعض الصحف عنها فى صحف أخرى . ولقد كتب عالم الاجتماع الأمريكى مرشال كلادينارد فى موضوع (الجريدة والجريمة) يقول « اضطلعت الصحافة بتشجيع الجريمة وتمجيدها بوجه عام بسبب ضخامة بنودها الاخبارية وتجاوزها الحيز المخصص فى الجرائد للجريمة من حيث حجمه ومقدار الوقاية التى تتخذ بناء على قصص الجريمة التى تعرض صورة مذهلة لانحلال الأخلاق فى مجتمعنا . ومن المرجح مع الاستمرار فى ابراز الجريمة أن تكون للصحف أهمية فى أن تخلق انساق ثقافية مركزة على الجريمة ونتيجة لذلك تبدو الجريمة غالبا أكثر حدوثا مما هى فى الواقع (١) .

ويعزز هذا القول وجود بعض الدراسات التى أجريت منذ بضع سنوات فى الولايات المتحدة الأمريكية واوضحت أن تقديرات الجمهور لكمية الجريمة ونمطها فى المجتمع تنسب الى التقارير الصحفية أكبر مما تنسب الى الخريطة الواقعية للجريمة كما هى ثابتة فى محاضر الشرطة وملفات القضاء — واذا كانت وسائل الاعلام تشكل صور العالم المتاحة لنا فهى تختار وتنظم وتؤكد وتعرف وتسهب وهى تنقل المعانى ووجهات النظر ، وتربط بعض الجماعات ببعض أنماط القيم والسلوك وتخلق اللهفة وتجيز أو تبرر الحالة الراهنة والنظم السائدة فى الرقابة الاجتماعية وبالتالى

---

(١) جيمس هالوران : الاعلام الجماهيرى عرض من أعراض العنف أم سبب من اسبابه — ترجمة أحمد رضا — المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية — اليونسكو — أكتوبر وديسمبر ١٩٧٩ — ص ١٢١ .

فان هذه الصور قد تشكل معتقداتنا واساليب حياتنا اليومية . فاذا كانت وسائل الاعلام تملك تلك القدرة الهائلة على تشـكيل اتجاهات الجماهير والتأثير فى أنماط السلوك السائدة فاننا يجب الا نتجاهل الحقيقة الهامة وهى أن وسائل الاعلام لا تعمل فى عزلة بل تعمل فى داخل اطار اجتماعى واقتصادى وثقافى محدد تتفاعل مع مختلف تعبيراته ومرتكزاته الأخرى . ومن الأسباب التى تدعو وسائل الاعلام لتصوير المواقف بالكيفية التى تتبعها أنها تعمـل فى نطاق نظام اجتماعى اقتصادى لابد فيـه من كسب القراء والاحتفاظ بهم ، ومن هنا يصبح نشر الجريمـة والظواهر المتصلة بهـا أمرا حيويا للغاية فى هـذا الخصوص . ومن الأسباب الداعية للتركيز على الحوادث فى الصحافة الغربية ما يسمى بتواتر الشر ، فالحوادث تفوز بالأولوية فى النشر عند مقارنتها بالأحداث الأخرى التى تتسم بالنمو والتطور البطىء ، فالمظاهرة مثـلا حادث ملائم للنشر فى حين أن حركة سياسية تتطور على مدى عدة سنوات لا يكون لها التواتر المطلوب . فالقيم التى أرستها الصحافة الغربية أصبحت جزءا لا يتجزأ من مهمة الصحافة كتعبير عن النظام الاجتماعى والاقتصادى السائد فى تلك الدول . فمهما كانت المثل العليا المطلوبة فان اعداد القراء والمسـتمعين والمشاهدين واقتصاديات الاعلان لها دور هام فى تشكيل هذه القيم والأخبار التى تعبر عنها .

وهناك بعض اختلافات داخل المدرسة الغربية فيما يتعلق بنشر أنباء الجريمة ، فنلاحظ أن المدرسة الانجليزية تتبنى الاتجاه الثانى الذى ينادى بالحد من نشر أنباء الجرائم فى الصحف ، وهم يستندون الى أن موجات الاجرام يصاحبها دائما توسع الصحف فى نشر انباء الجرائم وانه من الممكن تضييق نطاق موجات الاجرام والاقلال منها بالحـد من نشر أنباء الجرائم فى الصحف ، فضلا عن أن بعض أنواع النشر يفسد سير العدالة الجنائية ويسىء الى قيمة الأعمال والاجراءات التى يترتب عليها الحكم . كما يرى أصحاب هذا الاتجاه ان التوسع فى النشر قد يتعارض مع توفير محاكمة عادلة للمتهم . والصحف الانجليزية بصفة عامة تتبنى هذا الاتجاه الذى يرمى الى الحد من حرية الصحف فى نشر أنباء الجريمـة — فانه منذ بدء مطاردة المتهم حتى وقت القبض عليه وخلال المحاكمة والى أن ينطق القاضى

بالحكم يجب أن تغلق الشفاه ، ويجب أن تخلو أعمدة الصحف من ذكر أية تفاصيل يمكن أن تضر أو تؤثر فى الدعوى — بل ان أحكام المحاكم هناك مستقرة على انه لا يجوز ان ينشر فى الفترة بين صدور الحكم بالادانة وبين الاستئناف أية معلومات قد تصل الى سمع القضاة الذين سينظرون الدعوى فى الاستئناف مما يحتمل معه أن يؤثر فى عدالتهم أو تقديرهم السليم للدعوى المعروضة أمامهم . فالدعوى لا تعتبر منتهية ونشر أية معلومات غير دقيقة يعد اهانة للمحكمة .

ومن الملحوظ أن وسائل الاعلام الغربية وخصوصا الصحف تركز دائما على الجوانب السلبية فى الجرائم ، ولا شك انها تؤدى بذلك وظيفة ايجابية فتعمل كأداة للرقابة الاجتماعية والحفاظ على الوضع الراهن ، وتعتبر الوظيفة ايجابية من وجهة النظام القائم وليس بالضرورة من وجهة سائر فئات المجتمع التى تسعى للتغيير .

فمن الواضح أن الجرائم ونشر أنبائها فى الصحف يؤديان وظائف اجتماعية معينة رغم ان هذه الوظائف تختلف من بلد الى آخر كما تختلف طبيعة الجرائم ومدى التوسع فى نشر أنبائها من عدمه .

ويشير فيكو بيتلا العالم الفنلندى الى هذه النقطة فى الدراسة التى أجراها عن العنف والجريمة فى وسائل الاعلام الأمريكية والسوفيتية (١) فيرى أن الصحف فى كلا البلدين تنشر انباء الجريمة ولكن فى قرائن مختلفة كما أنها تؤدى وظائف مختلفة . فالاتحاد السوفيتى يقدم فى الغالب أخبار الجريمة فى قرائن تاريخية واجتماعية وجماعية ، فى حين أن الصحف الأمريكية تركز على الجرائم الفردية التى كثيرا ما ترتبط بالنجاح والمآثر الشخصية ، ومن بين الأهداف الرئيسية للصحف الأمريكية خلق الاثارة واجتذاب القراء ومحاولة الاحتفاظ بهم فى نظام تنافس شديد يستهدف الربح . أما فى الاتحاد السوفييتى فأهدافها غالبا ما تكون دعائية وتعليمية .

---

(١) هالوران — مصدر سابق ص ١٢٧ .

ويؤكد بيتلا على الاختـــلاف الجوهرى بين انماط الجرائم وموقف الصحافة من نشر انبائهـــا فى المجتمعات الاشتراكية عنهـــا فى المجتمعات الراسمالية ، ولكنه يرى أن نشر انبـــاء الجرائم فى الصحف يؤدى بطرق مختلفة فى البلدين الى تعزيز النظام القائم ، وعلى هذا المستوى فان دور الصحافة هو خدمة النظام وتدعيمه ، ويقودنا هذا الى التطرق الى مناقشة حق الصحفى ومسئوليته فى نشر أنبـــاء الجريمـــة وخصوصا أن نصوص القوانين فى مختلف الأنظمة سواء الراسمالية او الاشتراكية تجيز للصحف نشر ما يجرى فى المحاكمات القضائية ولكنها لم تجز نشر انباء التحقيقات ، ولذلك فان الصحفى يتعرض للمسئولية الجنائية فى حالة قيامه بنشر الأنباء والحوادث المثيرة بقصد تملق رغبات الجمهور وارضـــاء حب استطلاعه مما يترتب عليه ايذاء الأشخاص الذين تتناولهم هذه الأخبار . وتلتزم بهذا الموقف كل من المحاكم الفرنسية والانجليزية والسويسرية . أما بالنسبة لمصر فان قانون العقوبات المصرى يمنح الصحفى الحق فى نشر مجريات القضايا على أساس أن ممارسة هـــذا الحق لا تبدأ الا ببداية المحاكمة باعتبار أن هـــذا الحق صورة علانية المحاكمة ، اما قبـــل بدء المحاكمة فالصحفى كغيره من الأفراد يتعرض للمسئولية الجنائيـــة اذا ذكر وقائع تتضمن قذفا أو سبا ، ولا يعفيه من المسئولية أن تكون الوقائع صحيحة . ولكن من الملحوظ أن الصحف المصرية قد دابت على نشر انبـــاء الجرائم قبل المحاكمة ولم تتعرض للمسئولية الجنائية . هذا وقد استحدث خصيصا نص المادة ١٨٧ ع لمعالجة تدخل الصحف فى سير تحقيق القضايا الجنائية واقحامها نفسها على أعمال الشرطة والنيابة والمحاكم ؛ ولكن هذا النص منذ أن وضع سنة ١٩٣١ الى الآن لم يطبق .

ولو أن هـــذا النص قد استخدم فى حق احدى الصحف فى الحالات الحادة التى تدخلت فيها هذه الصحف فى سير العدالة الجنائية لكان لذلك أثره الايجابى ، ولساعد على انشاء تقاليد صحفية سليمة فى نشر انبـــاء الجريمـــة .

الخطــوات المنهجيـــة :

الهــدف من الدراســـة :

تهــدف هــذه الدراسة الى تحديد الملامح العامة لانماط الجريمة فى المجتمع المصرى من خلال تحليل مضمون ما ينشر فى الصحف اليوميـــة مع العمل على ابراز علاقة ذلك بالواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى انسائد . ومن خلال المقارنة بين صفحة الحوادث فى الســتينيات وتلك فى السبعينيات يمكننا التوصل الى رســم اطار شــامل لانواع الجرائم التى سادت فى الفترتين وفرضت نفســها على صفحات الجرائد المصرية مع مراعاة اجراء مقــارنة بين ما نشرته الصحف فى صــفحة الحوادث وما تضمنته الخريطة الواقعية للجريمة فى مصر خلال الحقبتين السالفتين .

فروض الدراســـة :

فى ضـــوء تحـــديد الاهـــداف الأساسية للدراسة تنبثق مجموعة من التساؤلات يمكن صياغتها على شكل فروض استطلاعية سوف تقودنا الاجابة عليها الى طرح بعض الفروض السببية عن علاقة الجريمة فى مصر بالواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ، ومدى انعكاس ذلك على الصحافة خــلال فترتى الدراسة .

وتنحصر الفروض الاستطلاعية فيما يلى :

الفــرض الأول :

هل تتطابق صفحة الحوادث فى الصحف اليومية مع الخريطة الواقعية للجرائم فى المجتمع المصرى المعاصر ؟ والى اى مدى يمارس حارس البوابة الاعلامية دوره فى حظر نشر الجرائم التى تفتقر الى دلالات تربوية لجماهير القــــراء .

الفــرض الثــانى :

ما هى انواع الجرائم التى تستأثر باهتمام الصحافة المصرية خــلال فترتي الدراسة ومدي تطابق ذلك مع الخريطة الواقعية للجريمة فى مصر .

الفــرض الثــالث :

الى أى مدى يلتزم محررو صفحات الحوادث بالأصول والاعتبارات القانونية فى نشر الأحكام القضائية والحرص على حماية حق المتهم فى عدم التعرض للتشهير .

أما الفروض السببية فيمكن تلخيصها على النحو التـالى :

الفــرض الأول :

لماذا تختلف أنماط الجرائم التى تنشرها الصحف المصرية فىالسبعينيات (جرائم مستحدثة) عن تلك التى سادت صفحات الحوادث فى الستينيات (جرائم تقليدية) ؟ والاجابة على هذا التساؤل ستحدد صحة أو خطأ التالى : (تختلف أنماط الجرائم التى تنشرها الصحف المصرية فى السبعينيات عن تلك التى سادت فى الستينيات بسبب تغير المسار الاقتصادى للمجتمع المصرى والذى تجسد فى الغاء سياسة التحول الى الاشتراكية التى كانت سائدة فى مرحلة الستينيات وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ ،

الفــرض الثــانى :

لماذا تتعمد معظم الصحف المصرية اتخاذ مواقف معادية للمتهم تصل احيانا الى حد التشهير به والحاق الضرر بمستقبله ومصالحه والاجابة على هذا السؤال ستحدد صحة أو خطأ الفرض التالى : (لوحظ ان معظم الصحف المصرية تتعمد اتخاذ مواقف غير متعاطفة مع المتهم من خلال اغفال نشر وجهـات نظر الدفاع كاملة أو بترها وتزييفها بالاضافة الى نشر الأحكام قبل التصديق عليها فى صورتها النهائية) .

نوع الدراســة :

نظرا لعدم وجود دراسات سابقة فى هــذا الموضوع فقد اتسمت هــذه الدراسة بالطابع الاستكشافى فى المرحلة الاولى حيث تم تجميــع أكبر قدر من المعلومات سواء من المواد الاعلامية المنشورة فى صفحات الحوادث فى الصحف المصرية أو من خلال اللقاءات التى تمت مع مسئولى صفحات الحوادث فى تلك الصحف .

أما المرحلة الثانية من الدراسة فقد تم الاستعانة بالمادة العلمية التي تم جمعها في المرحلة الاستطلاعية في توصيف خصائص ومميزات صفحات الحوادث وتحديد أبعاد القضايا والأحداث التي تكرر نشرها . وقد اعتمدنا في المرحلة الوصفية للدراسة على التحليل الكمي والكيفي للبيانات .

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على منهجين رئيسيين فرضتهما طبيعة الدراسة وحجم ونوع البيانات المطلوبة ، وهما منهج المسح الاعلامي بشقيه الوصفي والتفسيري ثم المنهج المقارن وذلك لاكتشاف علاقات التشابه والاختلاف بين مواقف الصحف المختلفة في الفترة الزمنية الواحدة وكذلك خلال الفترتين الزمنيتين اللتين خضعت لهما الدراسة .

ادوات البحث :

اعتمد البحث على عدة أساليب لجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها نوجزها فيما يلي :

١ — أسلوب الملاحظة المسحية في جمع المادة الصحفية وذلك في المرحلة الاستطلاعية للبحث حيث قام فريق الباحثين بمسح صفحات الحوادث في الصحف المصرية — محل الدراسة — خلال سنتي (١٩٦٥ ، ١٩٧٧) وذلك بهدف التعرف على الشكل العام لهذه الصفحات والتعرف على القضايا والموضوعات التي عالجتها خاصة بمادة الجريمة مما يساعد في بلورة الفروض الاستطلاعية للدراسة وتدعيم استمارة تحليل المضمون وتحديد أسلوب اختيار العينة وحجمها المناسب .

٢ — أسلوب المقابلة الشخصية المقننة مع عدد من محرري صفحات الجريمة في الصحافة المصرية لاستكمال البيانات الخاصة بسياسة النشر والاعتبارات التي تراعى عند نشر مادة الجريمة والممنوعات والمسموحات .

أجرت هيئة البحث عدة لقاءات مع كل من الأساتذة ابراهيم عمر رئيس قسم الحوادث بجريدة الأهرام ومحمد زعزع رئيس قسم الحوادث

بجريدة الأخبار ومهجة دسوقى المحررة بقسم الحوادث بجريدة الأخبـار أيضا وعلاء الوكيل المسئول عن صفحة الحوادث فى جريدة الجمهورية .

٣ — تحليل مضمون عينة من المواد المنشورة فى صفحات الحوادث فى الصحف المصرية ، ولم تقتصر الدراسة على التحليـل الكمى فقط . بل سعت الى الجمع بين التحليـل الكمى والكيفى حتى يمكن الاستفادة من مزايا كل من الأسلوبين وتجنب عيوبهما .

وتم اختيار العينة على النحو التالى :

— عينة الصحف : أختيرت الصحف اليومية الصباحية وهى :

الأهرام والأخبار والجمهورية والصحيفة اليومية المسائية الوحيدة وهى جريدة المساء .

— العينة الزمنية : ولما كان البحث يستهدف مقـارنة بين المعالجة الصحفية لمادة الجريمة فى الستينيات والسبعينيات فقد حرصت هيئة البحث على أن يتم تحليل عينة من الستينيات هى سنة ١٩٦٥ وذلك لأنها تجىء بعد صدور قوانين يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ بفترة كافية تسمح بظهور تأثير هذه القرارات التى استهدفت التحول الاشتراكى — اذا كان هنـاك تأثير — على معالجة الصحف لمادة الجريمة وعلى نوعية الجرائم وأشكالها.

وبالنسبة للسبعينيات فقد أختيرت سنة ١٩٧٧ أى بعد أن أصبحت سياسة الانفتـاح الاقتصـادي سياسة رسمية للدولة منذ سنة ١٩٧٤ مما يعطى وقتا كافيا أيضا لظهور مدى تأثير ذلك على المعالجة الصحفية لمـادة الجريمـة .

وقد تحددت هذه العينة الزمنية فى هذا الاطار فى ضوء منظور أجتماعى اقتصادى سياسى يفترض أن التغييرات الاجتماعية الاقتصادية السياسية

قد تركت أثرها بالضرورة على أنماط الجرائم التى سادت كل فترة .

وبعد أن حددنا عامى ١٩٦٥ و ١٩٧٧ كعامين للدراسة قمنا باختيار عينة بنائية من كل سنة من هذه السنوات يقوم على أساس تمثيل كل أيام الأسبوع فى العينة وكل الأسابيع فى السنة على النحو التالى :

بالنسبة لعينة ١٩٦٥ :

السبت من الأسبوع الأول من يناير ١٩٦٥ .

الأحد من الأسبوع الثانى من يناير ١٩٦٥ .

الاثنين من الأسبوع الثالث من يناير ١٩٦٥ .

الثلاثاء من الأسبوع الرابع من يناير ١٩٦٥ .

الأربعاء من الأسبوع الأول من فبراير ١٩٦٥ .

الخميس من الأسبوع الثانى من فبراير ١٩٦٥ .

الجمعة من الأسبوع الثالث من فبراير ١٩٦٥ .

السبت من الأسبوع الرابع من فبراير ١٩٦٥ .

وهكذا

ونفس الطريقة بالنسبة لعينة ١٩٧٧ :

السبت من الأسبوع الأول من يناير ١٩٧٧ .

الأحد من الأسبوع الثانى من يناير ١٩٧٧ .

الاثنين من الأسبوع الثالث من يناير ١٩٧٧ .

وهكذا

وبهذه الطريقة فقد تم تحليل ٥٢ عددا كل سنة فى كل صحيفة أى ١٠٤ أعداد فى كل صحيفة فى السنتين بذا بلغ حجم العينة ٤١٦ عددا .

اجراءات تصميم استمارة تحليل المضمون :

١ — قام فريق البحث — كما سبقت الاشارة — بدراسة استطلاعية مسحية لصفحات الجريمة فى الصحف الأربع خلال عامى الدراسة أمكن من خلالها التعرف على ما عالجته هذه الصفحات من جرائم وحصرها لكى تتضمنها الاستمارة وحتى لا ترد قضية لا تجد فئة تصنف تحتها .

٢ — تم تحديد فئات التحليل فى ثلاثة جداول هى :

(أ) فئات الشكل وتشمل الصفحة التى نشرت بها مادة الجريمة

والموقع فى الصفحة والمساحة التى تشغلها مادة الجريمة وطريقة العرض والابراز من حيث استخدام العناصر التيبوغرافية من عناوين وصــور ، وقوالب التحرير الصحفى المستخدمة فى معالجة مادة الجريمــة (خبر — موضوع — مقال ...) وأسلوب التعبير اى الطريقــة التى استخدمتها الصحيفة فى سبيل ايصال مضمون المادة الى القراء من خلال تقديم الحقائق المجردة أم المبالغة والتضخيم أم التعبير المبتور ، واخــيرا نوع الصياغة ايجابية أم سلبية .

(ب) فئــات المضمون وتشمل مصدر مادة لجريمــة اى المصادر التى تستقى منهــا الصحف وقائع الجرائم هل هى المصادر الرســمية أم الشهود أم المتهمون أم المحررون انفسهم أم مصادر أخرى ، وتحــديد اتجاه مصدر المضمون (مع او المحررون المنهم مع أو ضد السلطة — متوازن) فئــة القضايا وانقسمت الى أربع فئات رئيسية تحت كل منهــا مجموعة من الفئات الفرعية ، وهذه الفئات الرئيسية هى جرائم تقليدية ، جرائم مستحدثة ، أحكام قضائية ، حوادث طبيعية ، وتضمن هذا الجدول أيضا تحديد مكان ارتكاب الجريمة (القاهرة بأحيائها الشعبية وغير الشعبية ، الوجه البحرى والوجه القبلى ريفا ومدنا ، خارج مصر ...) وأخــيرا اندلالات الاجتماعية لمادة الجريمــة — انقسمت الى قيم اجتماعية سلبية وايجابية ، علاقات اجتماعية (على مستوى الأسرة ، العمل ، المجتمع ، السلطة ...) عادات اجتماعية .

(جـ) فئات الجمهور وانقسمت الى الأفراد حيث تم تحديدهم من حيث السن بفئاته الفرعية (أحداث — شباب — كبار — شيوخ ...) الجنس (رجل — امراة) ، المستوى التعليمى (أمى — يقرا ويكتب — تعليم اقل من المتوسط — تعليم متوسط — تعليم عال — دراسات عليا ...) المهن، الى جانب الأفراد كان هناك الجماعات كمرتكبين للجرائم والمجهولون .

٣ — وقام فريق البحث بعد ذلك بتعريف كل فئة من هذه الفئات التى تضمنتها الجداول الثلاثة تعريفا واضحا فى دليل التعريفات الاجرائية .

٤ ــ اجراءات الصــدق والثبــات :

صــدق التحليــل :

والمقصود به التأكد من أن أسلوب القياس يقيس فعــلا ما يفترض أنه يقيسه ويتم هذا عن طريق تحديد فئات التحليل بدقة وتعريفها تعريفا واضحا وعرض استمارة التحليل على بعض الخبراء للتأكد من أنها تقيس فعــلا ما يفترض أنهــا وضعت لقياسه وقد اكتفت هيئة البحث بعرض الاستمارة على الأستاذ الدكتور / أحمد المجدوب مستشار البحث الذى راجع فئات القضايا واقترح تعديل بعضها وحذف البعض الآخر وهو ما قامت به هيئة البحث أيضا .

ثبــات التحليــل :

ويقصد به أنه عندما يكرر تحليل نفس المادة الاعلامية لأكثر من مرة نحصل فى كل مرة على النتائج نفسها سواء تم ذلك فى مراحل زمنية مختلفة أو قام به عدة باحثين .

وقد اعتبرت هيئــة البحث نفسها هيئة محكمين وتم اختيار عينة من المادة المراد تحليلها (مادة الجريمة فى الصحف) وقام كل باحث بتحليل نفس العينــة وتحققت نسبة ثبــات معقولة اذ اتسقت نتائج التحليــل بين كل الباحثين بنسبة ٧٠٪ وهى نسبة اعتبرتها هيئة البحث معقولة .

والى جانب ذلك ـــ وعلى ضوء هذه التجربة ـــ تم اجراء تعديلات ثانية فى استمارة التحليل .

٥ ـــ تم اختيار وحــدة الموضوع وحــدة للقياس .

٦ ـــ استخدم أسلوب الترميز فى ملء استمارة تحليل المضمون .

وبعد الانتهاء من ملء الاستمارات تمت مراجعتها وتفريغها فى جداول تكرارية .

٧ ـــ واتبع فى أسلوب التعامل الاحصائى مع هذه البيانات الى جانب ذكر تكرارات كل فئة من فئات التحليل ترجمة هذه التكرارات الى نسب مئوية .

تمهيـــــد

الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والاعلامى فى مصر فى الستينيات والسبعينيات

تتفق معظم الدراسات والبحوث التى أجريت عن ثورة يوليو وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الواقع المصرى المعاصر بأن مجموعة الضباط الأحرار التى كانت تمثل القيادة الفكرية والسياسية والعلمية للثورة لم تكن تملك تصورا نظريا أو فلسفة اجتماعية محددة وانما بدأوا بالممارسة المباشرة ملتزمين منهج التجربة والخطأ ، ومن هنا كانت أسبقية حركة الواقع على حركة الفـــكر .

ولذلك فان التطور الفكرى والسياسى لثورة يوليو تبلور من خـــلال الممارسات العملية . ولم ينبثق عن التزام أيديولوجى سابق . وقد اعترف الرئيس الراحل جمال عبد النـــاصر بأن قادة حركة الجيش لم يكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يفعلوه عندما وجدوا أنفسهم فجأة فى مقـــاعد السلطة ، والواقع أن النخبـــة العسكرية الحاكمة كانت تتكون من خليط من الانتماءات الفكرية والسياسية التى كانت نتاجا طبيعيا لمرحلة الأربعينيات والتى كانت تتراوح ما بين الاتجاه الاسلامى والاتجاه الماركسى وان كانوا جميعا ينحدرون من الشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة ، وقد انعكس هـــذا الخليط الفكرى المتباين على الممارسات السياسية لمجلس قيـــادة الثورة وخصوصا فى المرحلة الأولى للثورة (١٩٥٢ — ١٩٥٤) وأسفر عن عديد من الخلافات والتصفيات . واذا كنا نؤمن بأن التطور الفكرى والأيديولوجى للنخبـــة الحاكمة فى مصر لا يمكن تناوله بمعزل عن مسار المجتمع المصرى فى مختلف قطاعاته المادية والثقافية لذلك فاننا سوف نلتزم باطار تحليلى نتناول من خلاله التغيرات السياسية والاقتصادية والاعلامية التى طرأت على الواقع المصرى بفعل ممارسات النخبة الحاكمة خلال الفترة التى نعنى بدراســــنها وهى تتمثل فى مرحلتين أولاهما المرحلة الناصرية التى بدأت ببداية ثورة يوليو ١٩٥٢ وانتهت فى سبتمبر ١٩٧٠ والمرحلة الثانية وتتمثل فى النظام الساداتى التى بدأت بنهاية ١٩٧٠ .

ويتحدد اسلوب تناولنا للفترتين على اساس رصد الممارسات السياسية والاقتصادية والاعلامية التى تم انجازها فى كل مرحلة ثم نعقبها بتحليل يبرز العلاقات التفاعلية بين مكونات الواقع الاجتماعى المصرى والتغيرات التى شهدها فى المجالات التى سبق ذكرها — أو بمعنى آخر تحليل التغيرات التى طرأت على البنية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية للمجتمع المصرى بفعل الممارسات التى تمت فى المجالات السالفة .

فيما يتعلق بالفترة الناصرية يمكننا أن نميز بين مرحلتين رئيسيتين كانت أولاهما مقدمة للثانية بل يمكن القول أن المرحلة الأولى اشتملت على ارهاصات واضحة كانت بمثابة المدخل الحتمى للمرحلة الثانية التى تلتها . وترتبط المرحلتان بالتطور الذى طرأ على التكوين الفكرى للرئيس عبد الناصر فالمسافة الزمنية التى تفصل بين صدور الوثيقة السياسية الأولى لثورة يوليو وهى (فلسفة الثورة) والوثيقة الثانية للثورة التى تمثلت فى الميثاق تمثل الفاصل الزمنى بين المرحلتين ، ولا شك أن هناك فوارق جوهرية بين مضمون الوثيقتين ، فاذا كانت الوثيقة الأولى تشتمل على الملامح العامة لأحلام عبد الناصر وخواطره فى المسألة الوطنية والاجتماعية فان الوثيقة الثانية تحمل صياغة محددة وحاسمة للخط السياسى والفكرى الذى تبناه عبد الناصر والذى يفصح عن انحيازه الكامل لفكر ومصالح الطبقات الشعبية فى مصر ويمكننا أن نطلق على المرحلة الأولى من الفترة الناصرية المرحلة التجريبية وهى تمتد من ١٩٥٤ — ١٩٦١ .

أما المرحلة الثانية ونطلق عليها مرحلة التحول الى الاشتراكية وتبدأ بقوانين يوليو ١٩٦١ حتى وفاة عبد الناصر ١٩٧٠ . والواقع أن هذا التقسيم لم يتم بناء على التغير الفكرى الذى طرأ على قيادة السلطة السياسية للثورة فحسب بل يدخل فى الاعتبار بنفس القدر من الأهمية العامل الاقتصادى والواقع أن البنية الاقتصادية للمجتمع المصرى لم تشهد تحولا جذريا الا بعد صدور قرارات يوليو ١٩٦١ .

وفى المرحلة الأولى : المرحلة التجريبية :

تتسم هذه المرحلة بعدة سمات طرحت نفسها على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والاعلامى على النحو التالى :

اولا ــ من الناحية السياسية :

١ ــ تم الغــاء الأحزاب السياسية ومنع قيام أحزاب جديدة وحل جماعة الاخوان المسلمين ونشوء هيئة التحرير (يناير ١٩٥٣) ــ فرض الرقابة على الصحافة وحل مجلس نقابة الصحفيين ــ بروز جمال عبد الناصر باعتباره الرمز الرئاسى للنظام . استمرار المبادىء الستة المعروفة كمنهج سياسى للثورة ــ صدور الدستور المؤقت فى فبراير ١٩٥٣ . وقد أطلقت مواد الدستور يد قائد الثورة فى اتخاذ ما يراه لازما لحمايتها وتعيين الوزراء وعزلهم وتخويل مجلس الوزراء السلطتين التشريعية والتنفيذية معــا ، وتشكيل مؤتمر عام من مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة يتولى رسم السياسة العامة للدولة الى جانب مادة تقرر استقلال السلطة القضائية . هذا وقد تبلور برنامج هيئة التحــرير فى الشــــعار التالى (الاتحـــاد ــ النظام ــ العمل) وخلال هذه الفترة بدأت تبرز النواة الأساسية لفــكر عبد الناصر السياسى والتى تطورت فيما بعد وأصبحت تمثل المحور الرئيسى للأيديولوجية الناصرية ، اذ بدأ يربط فى خطبــه بين قضيتى الديمقراطية والعدل الاجتماعى . وقد شهدت هذه الفترة نهاية مرحلة الانتقال وصدور الدستور الجديد فى يناير ١٩٥٦ واعلان قيام الاتحاد القومى بدلا من هيئة التحرير . وقد لخص عبد الناصر الهدف من قيام الاتحاد القومى بتأكيده على الدور البناء الذى سيقوم به الاتحاد القومى فى صيانة الوحدة الوطنية للبلد وانه (بمثابة اطار وطنى يضم كل ابناء الشعب ما عدا العنــاصر الرجعية والانتهازية وعملاء الاستعمار الذين سيطروا على الشعب من قبل وثبتت خيانتهم له) . وقد كان عبد النــاصر يؤمن بأن السبب الرئيسى فى تجارب الفشل التى شهدها الواقع السياسى المصرى يرجع الى الخلافات وانعدام توافر شروط تحقيق الوحدة الوطنية بين فئات الشعب وطبقاته المختلفة وتجمع كتابات هــذه الفترة على تأكيد خصوصية وتفرد تجربة الاتحاد القومى ، وقد يكون ابرز ما كتب فى هذا الصدد رأى محمد حسنين هيكل الذى حدد الاتحاد القومى بأنه (تنظيم شعبى على مستوى الأمة كلها ويجمع جهودها على أساس من الدعوة والمشاركة الواعية ، انه تنظيم يوفر الاطار للعمل الاقتصادى والتغيير الاجتماعى فى نطاق السلامة الوطنية) .

وقد جاء دستور ١٩٥٦ كى يؤكد على نفس المضمون اى التضامن الاجتماعى وضرورة التوفيق بين الطبقات وضبط الصراعات بينها ، وقد نص الدستور على انشاء مجلس نيابى هو مجلس الأمـــة الذى يملك رئيس الجمهورية سلطة حله ، كذلك لا يمكن الترشيح لمجلس الأمة الا عن طريق الاتحاد القومى . وهنا يبرز استيعاب السلطة التشريعية والتنفيذية لصالح سلطة رئيس الجمهورية ، وبعد اعلان الوحدة مع سوريا ١٩٥٨ ألغى الدستور السابق واعلن عن دستور جديد مارس ١٩٥٨ ثم جرى تعطيله بعد انفصال سوريا ١٩٦١ . وتتسم هذه المرحلة بالمركزية الشديدة فى بناء اجهزة الدولة حتى قمـــة الهرم الســـياسى ممثـــلا فى رئيس الجمهورية ، وقد تركزت كل السلطات فى يد الرئيس ولايجاد سند دستورى يسوغ ذلك كان مبدأ الاستفتاء العام على شخص رئيس الجمهورية ، وقد تبنى النظام المصرى الأسلوب الرئاسى مع اضافة ثلاثة اعتبارات خاصة اولها — أن الرئيس يتم اختياره بالاستفتاء وليس بالانتخاب — ثانيا : أن الرئيس يملك حـــل البرلمان — ثالثا : من حق الرئيس دستوريا رئاســـة التنظيم الشعبى . وقد شهدت مصر فى تلك المرحلة ١١ تعديلا وزاريا منها ٦ تغيرات وزارية فى الفترة من ٢٢ يوليو ١٩٥٢ الى ١٧ ابريل ١٩٥٤ أما التعديلات الأخرى فقد جرت فى الأعوام ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ . واذا تجاوزنا الحديث عن السلطات والتنظيمات السياسية والدستورية للثورة وحاولنا الاقتراب من مؤشرات الاستقرار السياسى فى تلك المرحلة نلاحظ انهـــا قد شهدت عدة صدامات بين الثورة ومعارضيها — اولها : مظاهرة عمال النسيج فى اغسطس ١٩٥٢ مما أدى الى القبض على ٥٢٧ عاملا وجرى تنفيذ حكم الاعدام فى عدد من قادة هذه المظاهرات ، وفى اكتوبر ١٩٥٢ استخدم بعض ملاك الأراضى فى الصعيد أدوات العنف المسلح لمنع تطبيق قانون الاصلاح الزراعى وتم تقديمهم للمحاكمة ، وفى يناير ١٩٥٤ تم حل جماعة الاخوان المسلمين واعقب ذلك مظاهرات فى الجامعة واشتباكات مع قوات الأمن وترتب على ذلك اغـــلاق الجامعـــات فى مارس ١٩٥٤ ، أما فى الفترة التى تلت ذلك فقد نجحت الثورة فى عزل القوى والاتجاهات السياسية المعارضة لهـــا بعـــد اعتقـــال العناصر النشطة من الاخوان والشيوعيين والوفديين فى اعوام ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ .

ثانيـا — من الناحية الاقتصادية والاجتماعية :

كان من أبرز سمات النظام الاقتصادى قبل الثورة سوء توزيع الدخول بين الأفراد سواء فى القطاع الزراعى الذى كان يمثل وقتئذ المجال الرئيسى للاقتصاد المصرى أو فى مجال المال والأعمال . وقد أصدرت الثورة عدة قرارات تهدف الى تحقيق العدالة فى توزيع الثروة الوطنية . وكانت أولى الخطوات فى هذا الصدد صدور قانون الاصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ بهدف تقليل سلطات كبار الملاك وتصحيح سوء التوزيع فى الملكية الزراعية ، وقد تحددت ملكية الأرض تدريجيا بعدة قوانين فى ١٩٥٢ (٢٠٠ فدان) وفى ١٩٦٠ (١٠٠ فدان) ، ١٩٦٣ (نزع ملكية اراضى الأجانب) ، ١٩٦٩ (٥٠ فدانا) . وقد سجلت تلك الفترة (١٩٥٥ — ١٩٦٠) زيادة واضحة فى الانتـاج الزراعى بلغت (١٩٪) بمعـدل زيادة سنوى قدره ٣ر٥٪ وهو أعلى معدل نمو وصل اليه الانتاج الزراعى فى تلك الفترة . ولا شك أن ذلك يرجع فى الأساس الى استقرار الحيازات الزراعية التى ترتبت على قانون الاصلاح الزراعى الذى حـدد الايجارات الزراعيـة وأعطى المستأجر الزراعى استقرارا ساعده على زيادة الانتاج ، كما زادت فى هذه الفترة التسهيلات الائتمانية للزراع عن طريق بنـك التسليف الزراعى والتعاونى وازداد أيضا عدد الجمعيات التعاونية والتسهيلات التى قدمتها للفلاحين ، وقد كان لقانون الاصلاح الزراعى الذى صدر فى سبتمبر ١٩٥٢ هدف أساسى هو توجيـه جزء كبير من الاستثمارات التى كانت تخصص لشراء الأراضى الى الاستثمار فى الصناعة ، وفيما يتعلق بقطاع التصنيع فان الاقتصاد القومى كان يمثل اقتصاد المشروع الخاص أو المشروع الفردى حيث كان يقوم باتخاذ القرارات الاقتصادية الأفراد المنتجون مع الاحتفاظ للحكومة بالدور التقليدى فى الحياة الاقتصادية ، وبالرغم من احتفاظ حكومة الثورة بهذا الدور التقليدى فى النشاط الاقتصادى ولكنها قامت فى السنوات الأولى للثورة بتقـديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لتشجيع القطـاع الخاص للتوسع فى الاستثمارات الصناعية واتخذت الحكومة عدة خطوات هامة فى هذا الشأن مثل زيادة التعريفة الجمركية على الواردات المنافسة واعفـاء المشروعات الصناعية الجديدة من الضريبـة لمدة سبع سنوات ولقد أسس فى هذه الفترة مجلس الانتاج القومى الذى قام بوضع خطـة

اقتصـــادية وجهت اغلب استثماراتها الى الانشطة التقليدية للحكومة ، وقد كان الدور الرئيسى لهذا المجلس هو مساعدة القطاع الخاص وتقديم التسهيلات اللازمة له ، ولكن كانت استجابة القطاع الخاص غير متوقعة فقد انخفض راس مال الشركات المساهمة التى تكونت من ١٩٥٢ — ١٩٥٦ بالمقارنة الى الفترة السابقة (١٩٤٥ — ١٩٥٢) ووجهت معظم الاستثمارات الخاصة الى قطاع المبانى وانخفض معدل النمو الصناعى فى تلك الفترة الى ٦ر٥٪ سنويا . وقد ادى هـــذا الموقف من جانب القطـــاع الخاص الى تغـــير جوهرى فى موقف الحكومة اذ تاكدت من عجز القطاع الخاص عن القيـــام بمسئولية التنمية الاقتصادية وبدأت تشرع فى اتخاذ مواقف اكثر ايجابية فى النشاط الاقتصادى ، وهكذا شهدت الفترة من ١٩٥٦ـــ١٩٦٠ تغيرا جوهريا فى دور الحكومة فى المجال الاقتصادى . فقد قرر دســـتور ١٩٥٦ أن التنمية الاقتصادية لابد أن تتم وفق خطة موضوعة . وفى أعقاب حرب السويس (نوفمبر ١٩٥٦) مصرت جميع المصارف وشركات التأمين الأجنبية وفى يناير ١٩٥٧ انشئت المؤسسة الاقتصادية وعهد اليها بادارة أموال الحكومة فى الشركات والمؤسسات المختلفة . وقد تبعت لها فى وقت انشائها ٣١ شركة مساهمة كانت تمثل حوالى ١/٣ الانتاج الصناعى و ٢٠٪ من العمالة فى القطاع الصناعى المنظم . وقد شهدت الفترة من ١٩٥٧ — ١٩٦٠ أول برنامج صناعى فى مصر وضعته وزارة الصناعة وكان يهدف الى زيادة معدل الانتاج الصناعى من ٧٪ سنويا الى ١٦٪ مستهدفا احداث تغير جذرى فى هيكل الاقتصاد القومى ، وبالرغم من اتساع دور الحكومة فى تلك الفترة وازدياد نطاق القطاع العام ولكن ظل الاطار الرئيسى للاقتصاد القومى فى دائرة المشروع الفردى. وخصوصا أن الحكومة كانت قد احتفظت بجزء هام فى قطاع التصنيع للقطاع الخاص كى يقوم به وخاصة فى مجال الصناعات الاستهلاكية بينما احتفظت لنفســـها بالمشروعات الأساسية التى لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها . وقد ظل مسلك القطاع الخاص على ما هو عليه اذ اقتصرت معظم استثماراته على قطاع المبانى (ارتفعت من ٤٠ مليونا ١٩٥٤ الى ٥٩ مليونا ١٩٥٨) مما دفع الحكومة الى التدخل للحد من تلك الاستثمارات القاصرة على قطاع المبانى، واتخذت عدة قرارات اهمها القانون الذى صدر ١٩٥٩ والذى يمنع توزيع أرباح الشركات الزائدة

عن ١٠٪ عن معدل سنة ١٩٥٨ كما يجبر الشركات المساهمة على الاستثمار فى السندات الحكومية من الأرباح الصناعية بما يوازى ٥٪ . وقد اسفر تدخل الحكومة الجزئى فى مشروعات التنميـــة الاقتصادية فى تلك المرحلة عن ارتفاع معدل نمو الدخل القومى اذ بلغ ٦٪ وهى نسبة لم تتحقق من قبل كما أن معدل الانتاج الصناعى وصل الى حوالى ٨٪ سنويا فضلا عن المعدل الزراعى وكان قد بلغ ٣ر٥٪ سنويا كما سبق أن اشرنا ، وقد كان لهـــذه المعـــدلات المرتفعـــة تأثيرها الايجابى على سياسة الحكومة الاقتصادية فى المرحلة التالية .

والواقع أنه فى السنوات الأولى للثورة شغلت القيـــادة السياسية قضيتين أساسيتين كان لهما تأثيرهما على السياسة الاقتصادية أولاهما : قضية التحرر الوطنى التى تحققت على مرحلتين الأولى اتفاقية الجلاء ١٩٥٤ والثانية الانتصار فى معركة السويس والقضـــاء على العـــدوان الثلاثى (١٩٥٦) ، اما القضية الثانيـــة : فقد كانت تنحصر فى تصفية القـــوى السياسية التقليدية واقامة التنظيم الســـياسى الذى يبلور فكر الثـــورة ومنهجها فى الحكم ، وقد أدى الانشـــغال بهاتين القضيتين الى تأجيل اتخاذ قرارات حاسمة فى المجال الاقتصادى مما تسبب فى اضـــفاء طابع التردد وعدم الوضوح فى السياسة الاقتصادية للثورة فى تلك المرحلة . كما أن النظام الاقتصادى الحر ظل السمة الرئيسية الغالبة على الاقتصاد القومى كما سبق أن أشرنا ، وقد ظل هذا الوضع سائدا طوال السنوات الأربع الأول للثورة تأكدت خلالها القيادة السياسية من عجز القطاع الخاص عن القيام بمهامه فى تطوير الاقتصاد القومى والنهوض به ، ومن هنا بدأ يتزايد تدريجيا تدخل الدولة فى شئون الاقتصاد القومى ، وقد تواكب هـــذا مع صدور النظام الأساسى للاتحاد القومى (نوفمبر ١٩٥٧) عندما اعلن لأول مرة فى تاريخ مصر المعاصر انه يهدف لاقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى متحرر من الاستغلال السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، وقد كانت هذه الفترة بداية حقيقية للتوسع الاقتصادى الذى شهدته مصر لأول مرة فى القرن العشرين ، فعلاوة على انشاء وزارة الصناعة وصـــدور قانون التنظيم الصناعى الذى أطلق يدها فى التوسع الصناعى السريع ، بدأت الحكومة

سلسلة اجراءات تهدف الى توسيع قاعدة المستفيدين من الطبقات الشعبية فى مجال الاسكان (صدور قانون تحديد ايجارات المساكن ٢٥٪ عام ١٩٥٨) ومجال السلع الاستهلاكية الأساسية والمعمرة والائتمان والاقراض الاستهلاكى ، ويبرز هنا اهتمام الحكومة بالعمل على اشباع حاجات الطبقات المتوسطة والصغيرة واعطاء أولوية للصناعات الاستهلاكية والخدمات ، وقد تم فى تلك المرحلة أيضا انشاء مؤسستى التأمين والادخار (١٩٥٥) وقد تحولتا فيما بعد الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، وفى ١٩٥٦ أنشئت صناديق التأمين والمعاشات بوصفها قنوات لفرض نوع من الادخار على كل من الموظف والهيئة التى يعمل بها .

واذا كانت سنة ١٩٦٠ تمثل بداية التدخل الواعى المقصود من جانب الدولة فى الاقتصاد باعداد الخطة العشرية لمضاعفة الدخل القومى (١٩٦٠ — ١٩٧٠) فان هذه السنة ترمز أيضا الى بداية التحول الكيفى فى العلاقات الاقتصادية وانتقال معظم الملكية الى الدولة بعد قرارات التأميم ، وقد كانت البداية فبراير ١٩٦٠ حينما أعلن تأميم البنك الأهلى وبنك مصر ، ثم تلتها بعض شركات النقل وبعض بيوت تصدير القطن وجميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسى .

ثالثا — النواحى الاعلامية والثقافية والتعليمية :

لقد صحبت كل هذه الاجراءات فى المجالين السياسى والاقتصادى تغيرات هامة فى المجال الاعلامى والثقافى سواء فى مجال التوجيه الاعلامى من خلال الصحف والاذاعات أو فى مجال الثقافة القومية والجماهيرية ، وقد تواكب ازدياد تدخل الدولة فى تخطيط وتوجيه الاقتصاد القومى مع بدء تدخلها الفعلى فى السيطرة على وسائل التوجيه الاعلامى والثقافى ، فقد نشأت وزارة الثقافة والارشاد القومى لأول مرة فى تاريخ مصر فى نفس العام الذى نشأت فيه وزارة الصناعة (١٩٥٧) وكلتاهما ترمز الى معنى واحد هو تزايد تدخل الدولة فى توجيه الاقتصاد القومى والثقافة القومية لصالح الطبقات المتوسطة والصغيرة .

كذلك صدرت قوانين التأميم الاولى لبعض المشروعات الاقتصادية

الهامة فى عام ١٩٦٠ وقد شملت فى الدفعة الأولى تأميم جميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسى (الاتحاد القومى آنذاك) ولم يكن ذلك مجرد مصادفة بل كشف عن ادراك عميق من جانب القيادة السياسية للثورة لأهمية السيطرة على أدوات تشكيل الراى العام ، ومن هنا جاء صدور قانون تنظيم الصحافة فى مايو ١٩٦٠ ، وقد حدد هذا القانون اطار العمل والملكية وعلاقة الصحف بالسلطة السياسية ، اذ نص على تبعية الصحف للاتحاد القومى سواء من ناحية الملكية أو تراخيص الصدور أو اشتراط عضوية الصحفيين للاتحاد القومى ، وكذلك العلاقة الادارية والقانونية (يعين لكل مجلس ادارة رئيس وعضو منتدب أو أكثر ويتولى المجلس نيابة عن الأتحاد القومى مباشرة جميع التصرفات القانونية) .

وقد أوضحت المذكرة التفسيرية الخاصة بقانون تنظيم الصحافة المبررات التى دفعت الحكومة الى اصدار هذا القانون اذ ترى أن (ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى والسياسى أمر لا مناص منه فى مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعا ديمقراطيا اشتراكيا تعاونيا ... واذ كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الأهداف الرئيسية للثورة باعتباره أحد الطرق القوية لاقامة ديمقراطية حقة فان هذا يستتبعه بالتالى ألا تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه لأن هذه السيطرة تشكل تناقضا كبيرا مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه) .

ولا تكتفى المذكرة بابراز ضرورة سيطرة الدولة على وسائل الاعلام من ناحيـــة الملكية ضمانا لعدم انحرافها وتأكيدا لحق الشعب فى المعرفة والاعلام من خلال أدوات وأجهزة اعلامية لا تعاديه ولا تتبنى عقائد وأفكارا مضادة لمصالحه بل تشير المذكرة التفسيرية الى ضرورة التبعية السياسية والفكرية من جانب الصحف للتنظيم السياسى ، اذ ترى أن الصحافة جزء من التنظيم الشعبى ، وهى سلطة توجيه ومشاركة فعالة فى بناء المجتمع شأنها فى ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومى ومجلس الأمة .

والواقع أن عبد الناصر قد أدرك فى وقت مبكر خطورة الدور الذى

تقوم به وسائل الاعلام وخصوصا الصحف فى تشكيل وتعبئة الراى العام فضلا عن قدراتها الهائلة فى تضليله وخداعه وخاصة اذا ما وقعت تحت سيطرة قوى معادية لمصالح الفئات الشعبية ، وقد طرح عبد الناصر تصوره الكامل للدور الذى ينبغى على الصحافة المصرية أن تضطلع بأدائه وذلك فى الاجتماع الذى عقده مع رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف فى مايو ١٩٦٠ . ويعتبر هذا الحديث بمثابة وثيقة أساسية تحدد رؤية القيادة السياسية للثورة لدور الصحافة وعلاقتها بالسلطة السياسية فى دولة نامية مثل مصر . ويحوى حديث عبد الناصر نقدا حادا للدور الذى كانت تقوم به الصحافة فى مجتمع ما قبل الثورة سواء فى تركيزها على الشرائح العليا لمجتمع العاصمة واهتمامها بكل ما هو هامشى وغير بناء فى حياة الطبقات العليا (مجتمعات النوادى) مع اهمالها المتعمد لمشاكل وهموم الطبقات المنتجة فى الشعب المصرى وخصوصا الفلاحين والعمال والفئات الصغيرة من الطبقة المتوسطة ، وقد هاجم الرئيس عبد الناصر صحافة الاثارة التى يتركز اهتمامها فى نشر وترويج أخبار العنف الجنسى وشتى مظاهر الانحلال والتفكك والانهيار الخلقى والفكرى ، كذلك ندد بمحاولات التشكيك فى السياسة الاقتصادية للثورة التى كانت تقوم بها الصحف المصرية فى ذلك الوقت (لما نيجى نقول ان احنا عايزين نخلق المجتمع الاشتراكى بحيث يكون فيه قطاع عام نبص نلاقى مقالة تقول بيعوا القطاع العام .. بيعوا الأسهم .. مفيش داعى أبدا للمؤسسة الاقتصادية .. أسمى الكلام ده ايه .. أسميه انحراف طبعا) . وقد كان لابد لحكومة الثورة أن تتحكم فى مصادر الأخبار الخارجية وخصوصا انها كانت تعتمد حتى ذلك الوقت على وكالات الأنباء الغربية فى تغطية هذا الجانب، ولكن بعد التغير الذى طرأ على اتجاه الثورة السياسى والاقتصادى بعد حرب السويس برزت ضرورة انشاء وكالة أنباء وطنية وقد تم انشاء وكالة أنباء الشرق الأوسط ١٩٥٦ ، ولم يقتصر اهتمام حكومة الثورة فى تلك المرحلة على انشاء وزارة الثقافة والارشاد القومى وتأميم الصحف بل ارتبط بذلك انشاء عدد من الأجهزة المتخصصة فى عملية التعبئة ونخص منها قصور الثقافة الجماهيرية التى جرى تعميمها فى جميع محافظات الجمهورية ، والهيئة العامة للاستعلامات وما كانت تختص به المناطق الريفية خصوصا

أجهزة الارشاد والأفلام السينمائية ثم المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب وأخيرا تأميم قطاع السينما والمسرح . وكذلك ادركت حكومة الثورة اهمية الدور الذى تلعبه الاذاعة فى مجتمع تصل فيه الأمية أكثر من ٧٠٪ ولذلك تقرر انشاء محطات اذاعية جديدة (صوت العرب — الشرق الأوسط — الشعب) — وزاد عدد الاذاعات من اثنتين فقط عام ١٩٥٢ الى احدى عشرة اذاعة . وارتفعت ساعات الارسال من ١٥ ساعة الى ١٥٩ ساعة يوميا . كما شهدت مصر دخول الارسال التليفزيونى فى يوليو ١٩٦٠ . ونظرا لحيوية وخطورة الدور الذى يمكن أن يؤديه التليفزيون فقد جرى تزويد المدن والقرى التى دخلتها الكهرباء بأجهزة تليفزيون حكومية تعرضها فى الميادين العامة .

وفى مجال نشر الثقافة قامت الثورة بتطوير خدمات دار الكتب وفروعها كما خصصت الاعتمادات اللازمة لتمويل مشروع الألف كتاب بهدف تزويد المكتبة العربية بالمراجع الأساسية اللازمة لأى نهضة ثقافية بالاضافة الى عدة سلاسل للثقافة الشعبية بسعر رخيص ، كذلك شهدت هذه الفترة انشاء الكونسرفتوار وأوركسترا القاهرة السيمفونى ومدرسة الباليه والكورال وانشاء المتاحف القومية مع اقامة مراكز الفنون التشكيلية ومراكز احياء الحرف والفنون التلقائية مثل فنون خان الخليلى ، وقد صحب ذلك رعاية الفنون الناشئة وتشجيعها مثل المسرح الغنائى ومسرح العرائس وفرق الرقص التعبيرى والرقص الشعبى .

أما فى مجال التعليم فقد حرصت حكومة الثورة على انتهاج سياسة ذات شقين ، أولاهما : تهدف الى ديمقراطية التعليم . وكان أبرز ملامحها مجانية التعليم فى جميع المراحل وتحقيق مشاركة طلابية نسبية فى ادارة الشئون الطلابية من خلال الاتحادات الطلابية .

وثانيهما : المضمون الاجتماعى للتعليم وقد تمثل فى العمل على تعديل مناهج التعليم والتربية والفلسفة وخاصة فى الكليات النظرية ، وقد استتبع ذلك ادخال ما سمى بالمقررات القومية فى جميع مراحل التعليم الجامعى وادخال مادة التربية القومية فى مراحل التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى ، هـذا مع العمل على تطوير مناهج التاريخ وبالذات فى مراحـل التعليم غير الجامعى فى محاولة لاعادة كتابة التاريخ المصرى والعربى على حقيقته .

المرحلة الثانية من الفترة الناصرية التي نطلق عليها مرحلة التحول الاشتراكى ١٩٦١ ـ ١٩٧٠

تمثل هذه المرحلة بداية بروز الوجه الأيديولوجي الحقيقي لثورة يوليو الذى كشفت عنـه بشكل نهائى اجراءات يوليو التاريخية سنة ١٩٦١ ، وبهذه الاجراءات حسمت القضية التى اثيرت فى أعقاب حرب السويس : أى الطريقين تختار الثورة ؟ طريق التطور الرسـمالى أم طريق التطور الاشتراكى وبصدور قوانين التأميم تبنت الثورة طريق التطور الاشتراكى وحسمت صراعها الطويل مع البورجوازية الصناعية التى اتخذت موقفا سلبيا من الثورة باصرارها على عدم المشاركة فى انجاز المهام التى أوكلتها اليها السلطة السياسية وهو تنفيذ ٢٥٪ من برامج الخطة الخمسية سنويا مقابل اضطلاع القطاع العام بـ ٧٥٪ وقد صاحبت قرارات التأميم وضرب البورجوازية الكبيرة فى المدن ضربة ثانية لكبار ملاك الأراضى الزراعيـة فى الريف حيث صدر قانون الاصلاح الزراعى الثانى الذى يخفض الحد الأعلى للملكية الفردية من ٢٠٠ فدان الى ١٠٠ فدان فقط ، مما ترتب عليه مزيد من توزيع الدخل والثروة الوطنية لصالح صغار الملاك والمزارعين ، وفى أعقاب سبتمبر ١٩٦١ بعد الانفصال السورى قدم عبد الناصر أول نقد رسمى لمفهوم الاتحاد القومى ونظامه وأعلن عن خطة جديدة لاعادة تنظيم الحياة السياسية فى مصر وكان ثمرتهـا المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى عقد فى مايو ١٩٦٢ ، وفى أول اجتماع قدم عبد الناصر مشروعا للميثاق تم قبوله بعد مناقشته دون تعـديل فى المضمون . وقد كان عبد الناصر حريصا على وجود وثيقة تحدد الخط الأيديولوجي للثورة واعتقد أن غياب هذه الوثيقة كانت احـدى الثغرات الرئيسية فى نظام الاتحاد القومى ، ومن هنا فان الميثاق جاء كوثيقة أيديولوجية هامة لسد هـذا الفراغ ، وفى أعقاب اقرار الميثاق الوطنى نشأ الاتحاد الاشتراكى الذى قام على أساس صيغة تحالف قوى الشعب العاملة ، وقد جاء الاتحاد الاشتراكى فى ظل وجود وثيقة فكرية وهي الميثاق وفى ظل وجود تحديد واضح للقوى

المشاركة فى الاتحاد الاشتراكى بأنها (العمال والفلاحون والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية) . واستبعد الميثاق كبار الملاك وكبار الراسمالية والعناصر المعادية للثورة من حق المشاركة فى الحياة السياسية ، ولقد وصف الاتحاد الاشتراكى بأنه ليس حزبا ولا جبهة وانما هو سلطة سياسية تعلو السلطات الثلاث المعروفة فى كل المجتمعات باعتباره ممثلا لتحالف قوى الشعب العاملة .

أما فى المجال الاقتصادى فقد اتسع نطاق التأميم من واقع التجربة ذاتها ، وأصبح القطاع العام يسيطر على أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه تمثل ٨٠٪ من الاستثمارات الصناعية والتجارية ، ومن خلال التأميم والتخطيط والتعاون وفرض حد أقصى لملكية الأرض سيطرت الثورة على جميع وسائل الانتاج ، وأصبح البنيان الاقتصادى للبلاد يشتمل على ثلاثة قطاعات أساسية : القطاع العام والقطاع التعاونى والقطاع الخاص ، ويحكم كلا منها قوانين اقتصادية متميزة ، والواقع أن التحولات الجذرية فى الوضع الطبقى لنعمال والفلاحين والحقوق الاجتماعية والسياسية التى تقررت لهم وبخاصة اشتراك العمال فى مجالس الادارة وابعاد أعيان الريف عن ادارة الجمعيات التعاونية واقرار التأمينات الاجتماعية والتأمين ضد البطالة والتعليم المجانى وفتح باب الترقى أمام الجنود وتمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ فى المجالس النيابية كل تلك المؤشرات تؤكد أن السياق العام لتلك المرحلة كان يمثل تحولا فعليا نحو الاشتراكية .

الأوضاع الاعلامية اثناء مرحلة التحول الاشتراكى

ان التحولات الاجتماعيــة التى أحدثتهــا قوانين يوليـــو ١٩٦١ وتجسدت سياسيا فى التنظيم الجـديد الذى اطلق عليــه اسم الاتحاد الاشتراكى العربى كما تبلورت فكريا فى ابرز وثائق الثورة وهى الميثــاق الوطنى طرحت آثارها على الواقع الاعلامى فى مصر فى تلك المرحـلة ، ويمكن رصد الآثار على النحو التالى :

١ — أكد الميثاق ملكية الدولة لوسائل الاعلام وعلى الأخص الصحف ، وكانت هذه الملكية تحققت منذ مايو ١٩٦٠ بعد صدور قانون تنظيم الصحافة الذى أكد أيضا فى نفس الوقت استقلال الصحافة عن الأجهزة الادارية .

٢ — ركز الميثـاق الوطنى على المضمون الاجتماعى للديمقراطية وانطلق من ذلك الى حرية الصــحافة مبرزا علاقتها بالوثيقة بالأوضــاع الاقتصادية والاجتماعيــة السائدة ، وأنهــا ليست ســوى تعبير دقيق عن المصالح المتحكمة فى الأوضاع الاقتصادية ، وهنا يصر الميثاق على تحديد العناصر التى تملك حق استخدام أدوات ووسائل الاعلام للتعبير عن آرائها بأنهــا تحالف قوى الشعب العاملة التى يتكون منها الاتحاد الاشتراكى وذلك تطبيقا للقاعدة (كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب) .

٣ — استنادا للتحديد السابق الذى أشار اليــه الميثــاق حرية الصحافة والمستفيدين بها تم تحديد الاطار العام للنقد والنقد الذاتى والحدود المسموح بها والفئات المصرح لها بممارسة هذا الحق كما اشير الى المخاطر التى تهدد حرية النقد ، فقد أوضح الميثاق أن العناصر الرجعية هم الأعداء التقليديون للثورة وتتشكل منهم القوى الرئيسية المعادية لحرية الصحافة بالمفهوم الشعبى الذى أكدته جميع مواثيق الثورة (ان النقد والنقد الذاتى من أهم ضمانات الحرية ولقد كان أخطر ما يعرقل حرية النقد والنقد الذاتى فى المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية اليها) .

وقد شهدت هذه المرحلة صدور قانون المؤسسات الصحفية فى مارس ١٩٦٤ وكان يركز على الأطر التنظيمية والقانونيــة للمؤسسات الصحفية

وخصوصا ما يتعلق بأوضاع العاملين فيهــا من محررين وموظفين وعمال وتحديد سلطات ومسئوليات رؤساء مجالس ادارتها سواء ما يتعلق بادارة شئونها الداخلية أو أنشطتها الخاصة بالنشر والاعلان والطباعة والتوزيع ، ويمنح هذا القانون رؤساء المؤسسات الصحفية سلطات مطلقة فى ادارتها ومباشرة مصالحها المختلفة والتى أشرنا اليها آنفا .

وتؤكد جميــع المواثيق والتصريحات التى صــدرت من الرئيس عبد الناصر خلال الستينيات على حقيقة أساسية هى حرص الثورة على ضمان حرية الصحافة بالمفهوم الذى حدده الميثاق ، كما تنفى وجود الرقابة على الصحف ، فقد أكد الرئيس عبد الناصر فى فبراير ١٩٦٥ (أنه ليست هناك رقابة على الاطلاق وأنه يرجو أن تتسع جميع الصدور للنقد البناء وأن الاتحاد الاشتراكى يضع خطا مبدئيا واحدا أمام الصحافة وهو الالتزام بالميثاق وعلى أساسه لابد من اتاحة الفرص لكل صاحب رأى كى يبديه وأنه لابد من قبول تنوع الآراء واختلافها باختلاف الاجتهادات بشرط الا يكون هناك صدام مع المبادىء الأساسية للثورة . بمعنى أنه لا ينبغى المطالبة بعودة الرجعية مثلا أو المطالبة بالانحياز لكتلة من الكتل) وكذلك كانت هناك تأكيدات دائمة من جانب السلطة السياسية بعدم وجود رقابة على الصحف ففى أغسطس ١٩٦٦ أكد الرئيس عبد الناصر أنه لا توجد رقابة على الصحف وان رئيس التحرير هو المسئول (واننا لم نؤمم الصحف بل ملكناها للاتحاد الاشتراكى) وهذا يعنى انعدام الرقابة الرسمية على الصحف ، ولكن ليس معنى ذلك أنها ألغيت أو اختفت بل أصبحت رقابة ذاتية يقوم بها رئيس التحرير ، وفى مجال تنظيم علاقة القيادة السياسية للثورة بالصحف صدرت عدة قرارات تنظيمية تستهدف تحديد صلاحيات وسلطات رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية ، وأبرزها ذلك القرار الذى صدر عام ١٩٦٦ ويشترط ضرورة ابلاغ قرارات رؤساء مجالس ادارات الصحف الى وزير الدولة وفى حالة عدم اعتراضه عليها خلال أسبوعين تصبح نافذة . وهذا لاشك انه يشكل قيدا واضحا على سلطات رؤساء مجالس الادارات رغم ما جاء فى قانون المؤسسات الصحفية الذى صدر فى مارس ١٩٦٤ والذى يمنح رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية سلطات واســعة .

ومن القيود الخفية التى فرضتها الثورة على حرية الصحافة والمؤسسات الصحفية ذلك الشرط الخاص بتعيين رؤســاء مجالس ادارات الصحف واعضائها بقرارات من اللجنــة التنفيذية العليــا للاتحاد الاشتراكى ، وقد شكلت أمانة للصحافة تابعــة للاتحاد الاشتراكى كانت تضم رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية ولكن نشاطها لم يســتمر الا بضعة أشــــهر .

المرحلة الثانية من ثورة يوليو (نظام السادات ١٩٧٠ ــ ١٩٧٧)

برحيل الرئيس عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ تبدأ مرحلة جــديدة من تاريخ مصر تختلف اختلافا نوعيا عن المرحلة الناصرية ، رغم أن السلطة السياسية فى البلاد قد تزعمها رئيس جديد من رفاق عبد الناصر وينتمى الى نفس الشريحة الطبقية التى ينتمى اليها عبد الناصر وهى الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة بكل ولاءاتها المزدوجة . وببداية الحقبة الثانية من ثورة يوليو يشهد المجتمع المصرى توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية من نوع مختلف ، ويشهد أيضا بداية مراجعة شاملة للسياسة الناصرية . وعندما تولى الرئيس السادات الحكم بدأ بطرح منهجه تدريجيا وخصوصا بعــد أن تمكن من التخلص من خصومه السياسيين فى مايو ١٩٧١ . وقد تجمعت وجهات نظر الرئيس السادات السياسية والاقتصادية فى مجموعة من الوثائق مثل دستور ١٩٧١ وبرنامج العمل الوطنى (١٩٧٢) وورقة أكتوبر ١٩٧٤ ومن الناحيــة السياسية أبدى الســـادات اعتراضه الأساسى على نظام الحزب الواحد فى ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى اغسطس ١٩٧٤ وكذا فى ورقة أكتوبر التى تضمنت بشكل تفصيلى رؤية السادات لمستقبل مصر سنة ٢٠٠٠ وطالبت بأن يكون التنظيم السياسى بوتقة تنصهر فيها الأفكار المعارضـــة وتتبلور الاتجاهات المعبرة عن القاعدة الشعبية العريضة . وكان هـــذا تطورا فتح الباب لما سمى بالمنابر السياسية ثم التنظيمات السياسية وأدى ذلك الى سلسلة من التطورات انتهت باصــدار قانون الأحزاب فى مايو ١٩٧٧ الذى يقبل مبدأ التعدد الحزبى فى اطار قيود معينة خلال مدة المجلس البرلمانى الحالى (١٩٧٦ ــ ١٩٨١) . والواقع أن هذه التغيرات العميقة التى طرأت على البنية السياسية بدأت من الناحية العملية

فى يوليو ١٩٧٥ رغم ورودها من الناحية النظرية فى المواثيق السياسية التى صدرت منذ مايو ١٩٧١ . وقد تمثلت بدايتها الفعلية فى طرح قضية المنابر وتشكيل لجنة مستقبل العمل السياسى فى مصر فى يناير ١٩٧٦ لدراسة المنابر ودورها فى دعم الديمقراطية ، وقد تبلورت المناقشات فى اللجنة فى أربعة اتجاهات رئيسية ، وكان الاتجاه الغالب منها هو الذى ينادى بضرورة تطوير الاتحاد الاشتراكى واقامة منابر ثابتة داخله على أن يكون عددها ثلاثة منابر . وفى مارس ١٩٧٦ نشأت التنظيمات السياسية الثلاثة : تنظيم مصر العربى الاشتراكى ويمثل الوسط وتنظيم الأحرار الاشتراكيين ويمثل اليمين أما التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فهو يمثل اليسار . وقد أعلنت التنظيمات الثلاثة التزامها بمبادىء الحل الاشتراكى والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية . وقد خاضت هذه التنظيمات انتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٧٦ على أساس برامج سياسية محددة ، وتقدم كل تنظيم بقائمة مرشحيه كما فضل البعض التقدم بصفتهم مستقلين . وفى ١٢ نوفمبر ١٩٧٦ أعلن السادات فى الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب الجديد تحول التنظيمات الى أحزاب وقد استلزم هذا التحول اجراء بعض التعديلات التشريعية مثل الغاء النص الوارد فى قانون حل الأحزاب الخاص بحظر انشاء أحزاب سياسية وأجراء بعض التعديلات فى قانون الوحدة الوطنية . وقد أعلن السادات التزامه ببعض القيم الليبرالية مثل سيادة القانون واستقلال القضاء ودور المؤسسات وحرية المواطنين ، كما أعلن انتهاء مرحلة الشرعية الثورية والانتقال الى مرحلة الشرعية الدستورية . وقد شهدت الفترة التى بدأت بعام ١٩٧٦ صدور الصحف الحزبية الثلاثة صحيفة (مصر) تمثل الوسط (حزب مصر العربى الاشتراكى) وهو الحزب الذى كان يفترض أنه يمثل الأغلبية ويتولى زمام السلطة السياسية أما صحيفتا المعارضة فهما تتمثلان فى صحيفة (الأحرار) لسان حال حزب الأحرار الاشتراكيين الذى يمثل اليمين وصحيفة (الأهالى) وتنطق بلسان حزب التجمع الوطنى الذى يمثل اليسار . ولا شك أن هذه التطورات قد أثارت عدة تساؤلات عن مدى جذرية التغيرات التى طرأت على الواقع المادى للمجتمع المصرى والتى دفعت السادات الى الانتقال من التنظيم الواحد وصيغة التحالف الى الصيغة التعددية

وخصوصا ان صيغة التحالف كانت تعبر عن واقع اجتماعى واقتصادى ونسق من القيم والاتجاهات كان قد تشكل بفعل القوانين والاجراءات التى اتخذت أثناء العهد الناصرى (مثل قانون الاصلاح الزراعى ومنح العمال حقوقا لم يحصلوا عليها من قبل) . ولذلك فان الحديث عن الشمولية فى المرحلة الناصرية يتناول قضية الديمقراطية من جانب واحد هو الجانب السياسى (حرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية الكلام ... الخ) وهذا يتضمن اغفالا واضحا للديمقراطية الاجتماعية والتحدى الذى يواجهه المجتمع المصرى باعتباره جزءا من العالم الثالث ، وهو : كيف يمكن خلق صيغة تجمع بين وجهى الديمقراطية الوجه السياسى والوجه الاجتماعى . ويقودنا هذا الى الحديث عن السياسة الاقتصادية التى أعرب السادات عن اقتناعه بها ، وبدأ يرسى أسسها كبديل للسياسة الناصرية فى هذا المجال .

فقد بدأ السادات منذ توليه السلطة بطرح تصوراته فى المجال الاقتصادى وهى تشكل فى مجموعها موقفا يختلف مع السياسة الاشتراكية التى التزمت بها حكومة الثورة فى الستينيات وتدعو الى اطلاق المجال أمام القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار العربى والأجنبى استنادا الى أن الاتجاه الاشتراكى كان سببا فى الكوارث الاقتصادية التى مرت بها البلاد . والواقع أن السادات لم يعبر عن رؤيته الذاتية فحسب بل تهيأت الظروف لتحقيق هذه الرؤية فى ظل غياب المؤسسات الشعبية القادرة على حماية تراث التجربة الاشتراكية . وقد كانت رؤية السادات تعبر عن أمل الشرائح العليا من البورجوازية المصرية وكانت قد افصحت عن نفسها على استحياء بعد حرب يونيو ١٩٦٧ فى شكل دعوات غير محددة تعمل على التشكيك فى كفاءة القطاع العام واهمية الاستعانة برأس المال الخاص الأجنبى ثم المحلى . وقد ظلت لسنوات تخشى الاعلان عن نفسها حتى تهيأت الظروف فى ابريل ١٩٧٣ فارتفعت الدعوة . ولكن لم يقدر للانفتاح أن يوضع موضع التطبيق الا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأتيح له أن يكون سياسة عامة ترسى قواعد الاقتصاد الحر فى مصر ـ وقد أعلن لأول مرة عن هدف الانفتاح الاقتصادى لتطوير الاقتصاد القومى فى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب

فى ابريل ١٩٧٣ ، واعلنت الحكومة وقتئذ عن عزمها على تشجيع راس المال العربى والأجنبى للمساهمة فى مشروعات الاسكان الفاخر وفوق المتوسط واستيراد مواد البناء والمهمات اللازمة لهذا الاسكان ـ وقد تجددت المحاولة بشكل اكثر وضوحا بعد حرب أكتوبر ففى رد لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب على مشروع الميزانية لعام ١٩٧٤ دعت الى بيع ٤٩٪ من أسهم شركات القطاع العام الى رأس المال الخاص العربى والمصرى . كما انتهت الى ضرورة اعادة فتح البورصة وخلق سوق للأوراق المالية تكون حرة فى تداول الأسهم ثم جاءت ورقة أكتوبر فدشنت مرحلة الانفتاح الاقتصادى وهيأت المناخ لصدور قانون جديد للاستثمار الأجنبى فى يونيو ١٩٧٤ . ويمثل قانون الاستثمار الأجنبى بداية مرحلة التنفيذ لسياسة الانفتاح الاقتصادى اذ بمقتضى هـذا القانون اصبحت جميع المجالات مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبى : التصنيع الخفيف والثقيل والسياحة والنقل واستصلاح الأراضى واستزراعها وتنمية الثروة الحيوانية والمائية والاسكان والبنوك وشركات التأمين ، وهذه كلها على سبيل المثال لا الحصر ، وتدفقت بالفعل مئات المشروعات على البلاد من قبل اصدار القانون وحتى منتصف فبراير ١٩٧٤ كانت هيئة استثمار المال الأجنبى قد تلقت عروضا لـ ٢٢٣ مشروعا لم تقبل منها سوى ٥٦ مشروعا برأسمال يبلغ ١٣٥ مليون جنيه . أما بعد صدور القانون فقد شهدت البلاد نوعا من الغزو الخارجى تمثل فى مشروعات عديدة وافقت عليها الهيئة واعتمدت عليها الخطة الانتقالية حتى نهاية عام ١٩٧٥ . وباسم تشجيع الاستثمار الأجنبى سارعت الرأسمالية المحليـة بالمطالبة بمجموعة من المطالب مثل انشاء شركات مساهمة سريعة العائد وبيع الأوراق المالية والأسهم لبعض شركات القطاع العام الناجحة لتحريك بورصة الأوراق المالية والغاء الرقابة على النقد الأجنبى واباحة الاستيراد دون قيود للقطاع الخاص . الخلاصة أنهـا طالبت بمنح القطاع الخاص نفس امتيازات القطاع العام . وبالفعل ومن أجل تهيئة المـناخ المطلوب للاستثمار الأجنبى تمت تصفية الحراسات وصدر قانون التوكيلات الأجنبية الذى يبيـح اعادة الوكالات التجارية اى القطاع الخاص . وقد تتابعت فيما بين شهرى يونيو ١٩٧٤ ويوليو ١٩٧٥ القوانين والقرارات التى تضع سياسة الانفتاح فى حيز التطبيق بدءا بقانون استثمار المال العربى والأجنبى

انتهاء بقانون الغاء المؤسسات العامة . وقد تضمنت سياسة الانفتاح الاقتصادى بعض الاجراءات الخاصة بالقطاع الزراعى مثل السماح ببيع الأراضى المستصلحة بالمزاد باستثناء الأراضى المؤجرة للفلاحين التى تقرر تمليكها لهم . كما صدر قانون بتعديل العلاقة بين الملاك والمستأجرين للأراضى الزراعية تقرر فيه رفع القيمة الايجارية للفدان من سبعة أمثال الضريبة القديمة الى سبعة أمثال الضريبة الحالية وهى أعلى كثيرا عن الأولى ، وتقرر ايضا حق المالك فى طرد المستأجر اذا تأخر عن دفع الايجار بعد شهرين من نهاية السنة الزراعية . ولا شك أن هذه التعديلات تحمل أضرارا بالغة لصغار المستأجرين وعددهم لا يقل عن مليون ونصف مليون فلاح يعيشون على استئجار ٢ر٥ مليون فدان تمثل ٤٣٪ من جملة الأراضى الزراعية . ومن الواضح أن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد أدخلت تعديلات جوهرية على المقومات الأساسية للاقتصاد المصرى ، وبالذات الملكية الزراعية والملكية العامة والخطة الشاملة للتنمية . كما أن كل هذه التعديلات سواء فى الريف أو المدن تصطدم بما نصت عليه مواثيق يوليو سواء الميثاق أو الدستور الدائم أو حتى ورقة أكتوبر ، فقد جاء فى الدستور أن الأساس الاقتصادى لمصر هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات . ونص الدستور على سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وتوجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة .

أوضاع الصحافة فى ظل سياسة الانفتاح :

تتجسد علاقة الصحافة المصرية بالسلطة السياسية كأقوى وأوضح ما تكون فى ظل التغييرات الجوهرية التى طرأت على الواقع الاقتصادى والتوجه السياسى والبنية الاجتماعية للمجتمع المصرى ، وخصوصا بعد صدور مجموعة القرارات والاجراءات التى تمثل انعطافة أساسية فى المسار الاقتصادى والسياسى لثورة يوليو . اذ يلاحظ أن مجمل المواقف السياسية والاقتصادية التى تمثلت فى الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفيتى والعدول عن الاجراءات الاشتراكية واعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى كان لها وقعها المباشر فى المجال الاعلامى وخصوصا الصحافة . وقد شهدت هذه الفترة صدور عدة قرارات تلخص بدقة التغيرات السلبية والايجابية

التى طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة فى مصر . وابرز هذه القرارات الغاء الرقابة على الصحف الذى صدر فى فبراير ١٩٧٤ ، وكان صدوره يمثل نهاية مرحلة من المناقشات فى مجلس الشعب بدأت منذ يونيو ١٩٧٢ . ومن المعروف ان الرقابة كانت مفروضة على الصحافة منذ اعلان الأحكام العرفية مع وقوع العدوان الاسرائيلى على البلاد العربية فى ٥ يونيو ١٩٦٧ . وقد وافقت لجنة الاعتراضات بمجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٧٢ على مشروع القانون الذى قدمه الدكتور محمود القاضى الذى ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض رقابة عليها الا بموافقة مجلس الشعب ، كما ينص المشروع على بعض الضمانات المهنية التى تتعلق بعدم جواز نقل الصحفيين الى مهن أخرى أو منعهم من مزاولة أعمالهم فى حدود قانون نقابة الصحفيين . وكانت نقابة الصحفيين قد سبق أن وافقت على قرار بشأن رفع الرقابة على الصحف فيما عدا الأخبار العسكرية ، وذلك استجابة للرأى العام الصحفى وحثا للرئيس السادات على تحقيق الوعد الذى أعلنه بخصوص رفع الرقابة على الصحف فور اقرار ميثاق الشرف الصحفى . وقد صدر قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة فى الاشراف على ما تنشره الصحف وذلك فى ٩ فبراير ١٩٧٤ مع مراعاة خضوع الأخبار العسكرية للرقابة . ولم يكد يمر بضعة أسابيع حتى صدر قرار بالغاء الرقابة المفروضة على برقيات الصحفيين الأجانب . ولكن لم يمض أقل من شهر حتى شكا الرئيس السادات مما أسماه سوء استغلال الصحافة للحرية وأعرب عن استيائه فى عدة خطب وتصريحات ، وقد دفعه ذلك الى التفكير فى انشاء مجلس أعلى للصحافة لتنظيم المهنة ، علاوة على وضع ميثاق شرف يسترشد به العاملون فى الصحافة . وقد غير السادات من موقفه هذا فى حديث نشرته جريدة الجمهورية فى أكتوبر ١٩٧٥ (ان الصحافة بعـد الحرية انطلقت تعدد الأخطاء حتى خيل لمن يقرأ الصحف بعد الغاء الرقابة عليها أن كل شىء فى مصر خطأ وفاسد ومرتبك وأن الحياة لم تعد تطاق وأن ملايين المصريين ثائرون على هذه الأوضاع فلم يعد باقيا الا أن تقوم ثورة تصحح الأوضاع) . وقد بدأت العـلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تتأزم حتى بلغت مداها فى مارس ١٩٧٦ عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف ونبه الى سوء استخدامها للحرية مشيرا الى ما نشرته أخبار اليوم حول

الرئيس الراحل عبد الناصر . وأوضح السادات الفروق بين النقد البناء ودوامة المهاترات الرخيصة التى انحدرت اليها بعض الصحف المصرية كما أكد اصراره على حرية الصحافة مهما تعددت الممارسات الخاطئة ، ولكنه أصدر قرارا بتشكيل مجالس ادارات الصحف فى مارس ١٩٧٦ . وكان الرئيس السادات قد أصدر قرارات فى مارس ١٩٧٥ بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الأمين العام للاتحاد الاشتراكى وعضوية بعض رجال الأعلام والشخصيات العامة . وقد نص القرار على أن تئول الى العاملين فى المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد الاشتراكى ٤٩٪ من ملكية هذه المؤسسات كما حدد القرار اختصاصات المجلس الأعلى ويمكن تلخيصها فى الاشراف على انضباط العمل داخل المؤسسات الصحفيه ووضع ميثاق الشرف الصحفى واصدار تراخيص الصحف والعمل فى الصحافة للصحفيين . وفى يوليو ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومى العام الثالث ميثاق الشرف الصحفى وهو يتضمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التى يجب أن يلتزم بها العاملون فى الصحافة . كما يتضمن ميثاق الشرف الصحفى أصوليات التعامل المهنى وتشير الى مشاركة المحررين لرئيس التحرير فى مسئولية ما ينشره ، والواقع ان القرارين بين الأخيرين الخاصين بانشاء مجلس أعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفى ليسوا أكثر من قيود تنظيمية رأت السلطة السياسية ضرورة اصدارها لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعد اللعبة السياسية أو الالتزام الاقتصادى الأيديولوجى للسلطة ، وقد عززت هذا الموقف ببعض الاجراءات التى لم تصدر بشأنها قرارات رسمية ولكنها حققت نتائج تتفق مع المسار العام للنظام السياسى دون ضجيج اعلامى ، ويتضح هذا من تصفية الكوادر اليسارية فى الصحف المصرية وأبرز مثال طرد الكادر الصحفى لمجلة الكاتب فى ١٩٧٤ ، وتحويل مجلة الطليعة اليسارية الى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريرى على مختلف الأقسام فى صحيفة الأهرام اليومية وذلك فى مارس ١٩٧٧ .

هذا علاوة على التغيرات التى احدثتها السلطة والتى تتمثل فى اقصاء رؤساء تحرير ومجالس ادارات بعض الصحف مثل المصور وروز اليوسف واستبدالهم بآخرين يلتزمون بالخط الفكرى والأيديولوجى للسلطة السياسية الحاليــة .

المبـــــحث الأول

خريطة الجريمة فى مصر فى ضوء الاحصاءات الرسمية

لقد بذلت المحاولات فى كثير من الدول لتحديد نسبة الجرائم أو تحديد نسبة بعضها الى اجمالى ما يرتكب من جرائم ، واسـفرت بعض هـذه المحاولات عن نتائج لا يمكن التعويل عليها كثيرا أو الاطمئنان اليها لما يكتنف هذه الجرائم من ظروف تحول دون التعرف على ما يقع منهـا . من ذلك ما قيل من أن نسبة ما يدخل من الجرائم الجنسية فى دائرة الظلام لا يقل عن نسبة ما يصل منها الى علم الشرطة ان لم يكن يزيد ، وكذلك الحال بالنسبة لجرائم الرشوة ، وخاصة فى المجتمعات التى تشيع فيهـا هذه الظـاهرة .

وكيفما كان الأمر فان البـاحث فى الظواهر الاجراميـة ، فضـلا عن المنوط به وضع خريطة للجريمة يجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار وجود نسبة لا يمكن تحديدها من الجرائم المسماة اصطلاحا (الجرائم الخفية) فلا يستسلم بسهولة لاغراء الأرقام المعلنة ويبنى نتائج دراسته عليهـا وحدها لما فى ذلك من خطر الوقوع فى شراك التضليل ، بما ينطوى عليه ذلك من الاستسلام لوهم شبيه بالوهم الذى يصيب المريض بداء عضال حين يظن أنه قد عوفى لمجرد قدرته على الكلام او حتى مجرد التقاط الانفاس .

ولعل ذلك يبدو لنا بوضوح بالنسبة لمظاهر الرشوة التى تستشرى فى جسد مجتمعنا كما يستشرى الداء العضـــال فى جسم المصاب به ، ومع ذلك فاننا لا نكاد نجـد انعكاسا صحيحا لهـا فى بياناتنا الاحصائية حيث ان عدد جرائم الرشوة لم يزد فى اقصاه على ١٢٨ جناية سنة ١٩٦٦ ، انخفض الى ٨٦ جناية سنة ١٩٧٦ ، فأين هذا من الواقع الذى نعيشـه . اننا لو قلنا ان نسبة ما يقع من جرائم الرشوة ويظل فى دائرة الظل يبلغ أضعاف أضعاف هذا الرقم لما كنا مبالغين أو متجاوزين الحقيقة بأى حال .

وكذلك بالنسبة لجرائم الفسق وهتك العرض التى لم يتجاوز عددها

١٥٩ جناية سنة ١٩٧٥ ، بينما انخفض عـــددها عن ذلك كثيرا فى بعض السنوات فبلغ ١٠٦ جنايات سنة ١٩٧٢ .

وفضلا عن هذا العامل ، وهو بدون شك خارج عن سلطان الشرطة ، توجد عوامل أخرى تتدخل بالتأثير فى البيـــانات الاحصائية وليس هناك ادنى ريب فى خضوعها لسلطان الشرطة وسوف نكتفى بذكر عاملين منها ، العامل الأول : يرجع الى الظروف التى يعمل فيها رجال الشرطة من جانب، ويرجع من جانب آخر الى دافع شخصى يتمثل فى الرغبة فى الظهور بمظهر النشاط والجدية واليقظة ، وبصفة عامة القيام بالواجب على خير وجه . اما العامل الثانى : وهو ان لم يكن مرتبط الصلة بالعامل الأول ، الا انه يتميز عنه بارتباطه ببعض النظم أو الحوافز التى تستحدث أحيانا فاذا بها تؤدى الى نتيجة عكس المقصود بها .

ففى الستينيات استحدثت وزارة الداخلية حافزا أطلقت عليه اسم « درع الأمن » تمنحه الى القسم الذى يسجل اقل عدد من الجرائم خلال السنة المنقضية ، فكان رجال الشرطة فى الأقسام والمراكز يتبارون فيما بينهم لتسجيل اقل عدد من الجرائم التى تقع فى دوائر اختصاصهم ، باعتبـــار أن ذلك يكفل لهم الحصول على هذا الدرع . فكان من نتيجة ذلك أن تضاعف عدد الجرائم واختل الأمن وضاعت الحقوق فى حين أن الاحصاءات كانت تعطى دلالة عكسية على طول الخط .

واذا كان درع الأمن قد الغى منذ سنوات ، فان ذلك لا يعنى أن المشكلة قد انتهت ، فلا تزال الظروف التى يعمل فيها رجال الشرطة كما هى ، وبالذات بالنسبة للوسائل التى تمكنهم من القيام بواجباتهم ، والتى كثيرا ما يتعللون بنقصها لتبرير تصرفاتهم مع المواطنين الذين يلجأون اليهم .. ومن أهم الوسائل ، الســـيارات التى يســـتعينون بها للانتقال الى مكان الواقعة ، فهى اما قليلة أو معدومة ، وكذلك وسائل الاتصال كالتليفون أو اللاسلكى . ولعـــل مأساة ما كان يسمى بشرطة النجـــدة معروفـــة لكل من لا يزال لديه وهم بوجودها . يضاف الى هـــذا اضافة أعبـــاء أخرى كثيرة على عاتق رجال شرطة الاقســـام ينوء بها كاهلهم ويترتب

على ارهاقها لهم ، ميلهم الى اتخاذ مواقف سلبية مما يبلغ اليهم من وقائع تمس الأفراد . من ذلك تكليفهم بأعمال خارج الأقسام كحراسة الأندية التى تجرى فيها المباريات الرياضية أو المسارح التى تقام فيها الحفلات ، وحراسة الطرق التى يمر بها بعض الزوار . وغير ذلك من الأعمال التى يكلفون بها فتصرفهم أو على الأقل تجعلهم لا يبذلون الجهد المناسب لتلقى البلاغات والقيام بالتحريات وجمع الاستدلالات .

وحتى اذا تغاضينا عن هذه الملاحظات واعتبرنا ما يتم تسجيله فى سجلات الشرطة من بلاغات او شكاوى هو المؤشر الوحيد للجريمة ، فانه سوف تواجهنا مشكلة اخرى لا نقول اننا نواجهها وحدنا فى مصر ، فمعظم ان لم يكن كل دول العالم تعانى منها أو بالأحرى يعانى منها المهتمون بدراسة الظواهر الاجرامية من خلال الاحصاءات التى تصدرها الشرطة الا وهى مشكلة الثقة فى هذه الاحصاءات .

وفى دول العالم الثالث ، فان حكوماتها وهى فى الغالب فردية متسلطة تضع مصالح الحاكم المطلق فوق مصالح الشعب ، فانها تهتم فى المكان الأول ، بتأمين وجودها واستمرارها فى الحكم بما يتضمنه ذلك من استئثار بخيرات البلاد ، وتقدم ذلك على غيره من الأمور بما فى ذلك أمن المواطنين وطمأنينتهم وحرياتهم وحقوقهم ، بل كثيرا ما يصدر الاعتداء على المواطنين من هذه الحكومات ذاتها . ومع ذلك فانها لا تتورع من التحدث عن الأمن المحمى والأعراض المصونة والطمأنينة السابغة والخير العميم والشرعية المرعية ولا تتردد فى نشر الاحصاءات المزورة والبيانات المختلفة التى لا تنطلى على مواطنيها .

كذلك فانه مما يؤثر فى دقة البيانات الاحصائية وتعبيرها عن الواقع ما يلاحظ من نوعيه اهتمام المشرع الى بعض الأفعال دون البعض الآخر فيجرم الاولى ويترك الثانية على الرغم من الطبيعة الاجرامية الواضحة لها .

هذه بصفة عامة العوامل التى تؤثر فى دقة البيانات الاحصائية حرصنا على بيانها حتى لا يظن من يتعاملون مع الاحصاءات الجنائية انهم يتعاملون مع وثائق بالغة الدقة أو فوق مستوى الشك .

وبمراجعة الاحصاءات الخاصة بالجريمة فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٦ يلاحظ اتجاه الجنايات الى الانخفاض بدرجة ملحوظة بغض النظر عن الاختلاف الواضح فى الاجمالى السنوى للجنايات الوارد فى الاحصاء القضائى السنوى عنه فى تقرير الأمن العام ، حيث لم يزد عدد الجنايات التى ارتكبت سنة ١٩٦٥ طبقا للاحصاء الأخير على ٤٥٩٢ جناية ، انخفض الى ٣٠٠١ جناية سنة ١٩٧٦ اى بنسبة ٣٤ر٦٪ .

وقد سبق أن أوضحنا الطريقة التى يلجأ اليها واضعو تقرير الأمن العام لاظهار ما وقع من جنايات فى صورة اقل من الحقيقة بكثير ، حيث انهم يتعمدون افتعال تفرقة بين ما يسمى بالجنايات المبلغ بهـا ، ونوع آخر من الجنايات يضعونه تحت عنوان « جهـود مكافحة الجريمة » فيوحون الى من يقرأ التقرير ، أو يطلع عليه ان ما وقع من جنايات خلال العام هو ما ورد فى الجدول رقم واحد من التقرير ، أو على الأقل يصرفون النظر عن الاجمالى الضخم بما يلجأون اليه من تشتيت لانتباه القارىء بين نوعين من الجنايات ليس هناك ما يبرر الفصل بينهما . والجنايات التى توضع فى نهاية التقرير تحت عنوان « جهود مكافحة الجريمـة » هى جنايات المخدرات والسلاح وسرقة الكابلات والاسلاك وقد بلغ اجمالى ما ارتكب منها سنة ١٩٦٥ (١٦٣٢٣) جناية بالاضافة الى قرابة المائة جناية سرقة اسلاك وكابلات ، فاذا أضفنا هذا العدد الى الاجمالى الوارد بالجـدول رقم ١ من تقرير الأمن العام ، فان الاجمالى العام يكون ٢١٠١٥ جنـاية ارتكبت سنة ١٩٦٥ .

كذلك اذا أضفنا جنايات المخـدرات والسـلاح وسرقة الكابلات الى غـيرها من الجنايات التى ارتكبت سنة ١٩٧٦ والتى بلغت جملتها ٣٠٠١ جناية فان الاجمالى العام يرتفع الى ١٥١٨٠ جناية وعلى الرغم من أن هذا الاجمالى يقـل عن اجمالى الجنايات التى وقعت سنة ١٩٦٥ الا انه لا يصل بأى حال الى النسبة المرتفعة التى يبينها الاقتصار فى المقارنة على ما ورد فى الجدول رقم واحد من تقرير الأمن العام من جنايات فهذه النسبة لا تزيد على ٢٧ر٧٦٪ وليست ٣٧٪ كما أسلفنا .

وهكذا نجد أن الشرطة فى مصر تلجأ الى اظهار غير حقيقية للجنايات بطريقة مبتكرة ، فهى لا تتلاعب فى عدد الجرائم التى وقعت وابلغت اليها او التى اكتشفتها بجهدها الخاص وانما تغير الحقيقة باستقطاع شريحة ضخمة من الجنايات ووضعها فى نهاية التقرير وتقصر جداولها الرئيسية على جنايات معينة تمثل حوالى ١٤٪ الى اجمالى ما وقع من جنايات ، ولعل هذا التلاعب هو أحد الأسباب التى ينشأ عنها الاختلاف الدائم بين تقرير الأمن العام والاحصاء القضائى ، فطبقا للاحصاء الاخير يتبين ان اجمالى الجنايات الحقيقية التى ارتكبت سنة ١٩٦٥ هو ٢٠٣٠٤ جنايات وكما هو واضح فان هذا العدد يقترب كثيرا من الاجمالى العام للجنايات الوارد فى تقرير الشرطة . ومع ذلك فهناك ما يسمى بالجنايات المحفوظة مؤقتا والتى بلغت جملتها سنة ١٩٦٥ (٧٣٣١) جناية . وهذا النوع من الجنايات لا يعنى صدور القرار بحفظه أنه لم يقع ، فالمعروف ان الأمر بالحفظ تصدره النيابة العامة بصفتها سلطة جمع استدلالات ، وهو لا يفيد بالضرورة عدم وقوع الجريمة فقد يكون سببه عدم كفاية الاستدلالات ، أو عدم معرفة الفاعل أو عدم الاهمية ، أو عدم جواز رفع الدعوى الجنائية لصغر السن أو لعدم تقديم الشكوى أو الطلب او التنازل عنها لسقوط الحق فيها ، أو لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، أو لانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم أو لامتناع العقاب .

ولذلك فانه ليس هناك ما يمنع من اعتبار الجنايات والجنح التى حفظتها النيابة مؤقتا من بين الجرائم التى وقعت ، حيث أن الاحصاء القضائى لا يبين أسباب الحفظ لنعرف ما اذا كان من بينها أسباب ترجع الى عدم صحة التهمة أو عدم الاهمية أو لعدم الجدية ، وهى الأسباب التى يستدل بها على عدم وقوع الجريمة . وان كنا لا نستبعد وجود كل هذه الأسباب أو بعضها وراء قرار النيابة بالحفظ الا انه من غير المتصور أن تكون عشرات الآلاف من الجنايات والجنح التى تحفظ مؤقتا كل عام يرجع السبب فى حفظها الى هذه الأسباب الثلاثة فقط ، فمما لا شك فيه أن الأسباب الأخرى التى سبق ذكرها والتى لا ترجع الى عدم وقوع الجريمة تتوافر بنسبة عالية .

وهكذا يمكننا القول أن اجمالى الجنايات ، الحقيقى منها والمحفوظ مؤقتا بلغ سنة ١٩٦٥ طبقا للاحصاء القضائى السنوى ٢٧٦٣٥ جناية .

وفيما يتعلق باجمالى الجنايات التى وقعت سنة ١٩٧٦ طبقا لما ورد بالاحصاء القضـائى تبين حدوث انخفاض فى اجمالى الجنايات الحقيقية التى بلغ عددها ١٣٠٢١ جناية أى نسبة ٣٥٪ الى ما كان عليه اجمالى الجنايات سنة ١٩٦٥ . أما الجنايات المحفوظة مؤقتا فقد بلغ جملتها ٣٧٢٩ جناية أى انها تقل عن مثيلتها سنة ١٩٦٥ بنسبة ٤٩٪ . واذا أضفنا هذا النوع من الجنـايات الى الجنايات الحقيقيـة التى وقعت سنة ١٩٧٦ فان اجمالى الجنايات يصبح ١٦٩٣٠ جناية . ومن المقارنة بين هذا الرقم الوارد فى تقرير الأمن العام والخاص باجمالى الجنايات التى وقعت سنة ١٩٧٦ والذى بلغ ١٥١٨٠ جناية يتبين أن الرقمين متقاربان بعكس ما اذا اقتصرنا على اجمالى الجنايات الوارد فى الجدول رقم واحـد من تقرير الأمن العـام .

وهكذا يتبين أن الجنايات عموما انخفضت بنسبة كبيرة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٥ و ١٩٧٧ وذلك طبقا للمصدرين الاحصائيين مع اختلاف نسبة الانخفاض فى كل منهما الا أنه لما كانت الجنايات ليست وحدها التى تظهر على خريطة الجريمة فى أى بلد ، على الرغم من أنها تعد أشد الجرائم خطورة ، وانما تظهر الى جانبها الجنح التى تليها فى الخطورة ثم المخالفات التى تعتبر أقل الجرائم خطرا . لذلك فسوف نبين ما يحتمـل أن يكون قد طرأ من تغير على حجم الجرائم المعدودة من الجنح تاركين المخالفات لتفاهتها من ناحية وكثرتها التى تحول دون احصائها . وان كان الاحصاء القضائى يتضمن بعض البيانات عن عدد من المخالفات وليس عنها جميعا .

وفى هـذا الصدد فان اجمالى الجنح الحقيقية بلغ طبقـا للاحصاء القضائى عن سنة ١٩٦٥ (٩١٨٩٠٦) جنحة ، فى حين بلغ اجمالى الجنح المحفوظة مؤقتـا ١١٩٧٥٥ جنحة أى أن اجمالى النوعين بلغ ١٠٣٨٦٦١ أى (مليون وثمانية وثلاثون الفا وستمائة وواحد وستون جنحة) وفى سنة ١٩٧٦ ارتفع اجمالى الجنح الحقيقية الى ٣٠٤١٤٧١ أى (ثلاثة ملايين

وواحد واربعون الفا واربعمائة وواحد وسبعون جنحة) ، فى حين انخفض اجمالى الجنح المحفوظة مؤقتا الى ٥٤٤٥٦ (أربعة وخمسون الفا واربعمائة وستة وخمسون جنحة) اى ان اجمالى النوعين من الجنح بلغ ٣٠٩٥٩٢٦ (ثلاثة ملايين وخمسة وتسعون الفا وتسعمائة وستة وعشرون جنحة) وهكذا يتبين أن الجنح قد زادت خلال الفترة موضوع الدراسة بنسبة ١٩٨٪ وقد قابل الارتفاع الملحوظ فى اجمالى الجنح الحقيقية انخفاضا شديدا فى اجمالى الجنح المحفوظة مؤقتا بلغت نسبة ٥٤٫٥٪ .

طبقا لما ورد فى تقرير الأمن العام فان اجمالى الجنح التى ارتكبت سنة ١٩٦٥ بلغ ١٠٠٦٧٧٧ (مليون وستة آلاف وسبعمائة وسبعة وسبعون جنحة) وهو يقل عن الاجمالى الوارد فى الاحصاء القضائى بـ ٣١٨٨٤ جنحة (واحد وثلاثون الفا وثمانمائة وأربعة وثمانون جنحة) أى بنسبة ٣٪ . أما اذا قصرنا المقارنة على اجمالى الجنح الوارد بتقرير الأمن العام واجمالى الجنح الحقيقية الوارد بالاحصاء القضائى السنوى وهو ٩١٨٩١٦ فانه يتبين أن اجمالى الجنح الوارد بتقرير الأمن العام يزيد على نظيره فى الاحصاء القضائى زيادة تبلغ ٨٧٨٧١ جنحة اى بنسبة ٨٪ وهذا غير متصور بالمرة لأن الجنح تصل الى النيابة عن طريق الشرطة ولا يعقل أبدا ان يصل اليها أقل مما يصل الى الشرطة التى ليس لها حق التصرف فيما يبلغ اليها من جرائم . فمن أين أتى هذا الفرق .

ولما كان قد لوحظ ان اجمالى الجنح المحفوظة مؤقتا بلغ طبقا لتقرير الأمن العام ١٨٣٤٤٣ جنحة فى حين أن اجمالى هذا النوع من الجنح بلغ طبقا للاحصاء القضائى السنوى ١١٩٧٥٥ جنحة ، وهذا يعنى أن اجمالى الجنح الحقيقية طبقا لتقرير الأمن العام هو ٨٢٣٣٣٤ جنحة وبالمقابلة بينه وبين اجمالى الجنح الحقيقية طبقا للاحصاء القضائى يتبين أنه ينقص عنه بعدد من الجنح يبلغ ٩٥٥٧٢ جنحة . وهكذا يتبين لنا أن الاختلاف بين اجمالى الجنح الحقيقية والوارد فى كل مصدر عنه فى الآخر يرجع الى الاختلاف بينهما فى اجمالى الجنح المحفوظة مؤقتا والتى جاءت فى تقرير الأمن العام أكثر منها فى الاحصاء القضائى وبالتالى جاء اجمالى الجنح الحقيقية فى الاحصاء الأخير أكبر منه فى تقرير الأمن العام وهو اختلاف

ليس له ما يبرره ، خاصة وقد بينا أن الشرطة ليست مخولة صلاحية اصدار قرارات الحفظ وانما النيابة هى التى تصدرها . فكيف وقعت الشرطة فى هذا الخطأ وأوردت رقما أكبر بكثير من الرقم الذى ورد بالاحصاء القضائى ، اللهم الا أن يكون الهدف من ذلك اظهار الجنح الحقيقية على غير حقيقتها .

وعلى اى الأحوال فقد سبق أن بينا أن الحفظ المؤقت ليس معناه عدم وقوع الجريمة ، جناية كانت أم جنحة ، وعلى ذلك فان المقارنة بين اجمالى النوعين من الجنح ، الحقيقى والمحفوظ مؤقتا فى الاحصاء القضائى ونظيرها فى تقرير الأمن العام تظهر ان التقرير الأخير يعطى صورة صادقة لحجم الجريمة . ولعل ذلك يبدو بوضوح أشد من المقارنة بين الوارد فى تقرير الأمن العام بشأن الجنح بنظيره الوارد بالاحصاء القضائى السنوى فقد بلغ اجمالى الجنح التى ابلغت الى الشرطة سنة ١٩٧٦ ، ١٨٥٠٣٩٦ (مليون وثمانمائة وخمسون الفا وثلاثمائة وستة وتسعون جنحة) بلغت جملة المحفوظ منها ١٦٨٩٩١ جنحة . وقد سبق أن بينا أن اجمالى الجنح الحقيقية طبقا للاحصاء القضائى بلغ سنة ١٩٧٦ (ثلاثة ملايين ونصف تقريبا) . فكيف يمكن تفسير هذا التفاوت الواضح بين البيانين ، خاصة وأن الفرق بين اجمالى الجنح فى المصدرين الاحصائيين يصل الى ١١٩٢٠٧٥ (مليون ومائة وواحد وتسعون الفا وخمسة وسبعون جنحة) وهذا يعنى أن ما تصل نسبته الى ٣٨٫٤٪ من اجمالى الجنح التى وقعت سنة ١٩٧٦ لم يصل الى علم الشرطة لأنه وصل الى علم النيابة مباشرة وهو أمر لا يمكن تصوره نظرا لأن الدعاوى التى يمكن تحريكها مباشرة دون اللجوء للشرطة ليست من الكثرة بحيث تبلغ نسبتها ٣٨٫٤٪ الى اجمالى الجنح خاصة وانه لم يلاحظ فى الأعوام السابقة وجود مثل هذا الفارق الكبير بين اجمالى الجنح فى الاحصاء القضائى ونظيره فى تقرير الأمن العام مما يدل على ان الذين وضعوا التقرير الأخير قد عملوا على الا تظهر الأرقام الحقيقية للجنح .

وهكذا يتبين لنا أنه بينما زادت الجنح فى خلال المدة موضوع الدراسة بنسبة ٢٩٨٪ بالمقارنة مع ما كانت عليه سنة ١٩٦٥ طبقا للاحصاء القضائى

السنوى ، فان الزيادة فى اجمالى الجنح طبقا لتقرير الأمن العام خلال نفس الفترة بلغت نسبته ٨٣٪ الى اجمالى الجنح سنة ١٩٦٥ .

وهكذا يتبين لنا أن الجرائم ليست فى نقصان كما توحى بذلك الأرقام الخاصة بالجنايات ، ولكنها فى الحقيقة فى ازدياد وبنسب مرتفعة ، أقلها ما ورد فى تقرير الأمن العام وأكثرها ما ورد فى الاحصاء القضائى حيث بلغت نسبة الزيادة فى الجنح ٢٩٨٪ .

وقد يظن البعض أن الجنح جرائم قليلة الخطورة وانها ليست على نفس الدرجة من التأثير التى تحدثها الجنايات ، ولكن الحقيقة غير ذلك ، فهناك جرائم اعتبرها القانون الوضعى جنحا ، بينما اعتبرتهـا الشريعة الاسلامية حدودا اى جرائم خطيرة تخل بأمن المجتمع وسلامته واستقراره كالزنا والقذف والسرقة. هذا فضلا عن شرب الخمر الذى لم يجرمه القانون الوضعى بالمرة . الى جانب عدد آخر من الجنح لا يقل خطورة واضرارا بأمن المجتمع وطمأنينته عن الجنايات كالجرح والضرب والتزوير والقتـل الخطأ وهتك العرض وخيانة الأمانة وغيرها . وهكذا فان كثيرا من الجنح لا يقـل خطرها أو ينقص ضررها عن بعض الجنايات الا بدرجة ضعيفة ولذلك فاننا اذا اضفنا الجنايات الى الجنح فسوف يتبين لنا أن الجرائم لم تنخفض بنسبة ٣٥٪ عما كانت عليه سنة ١٩٦٥ طبقا لتقرير الأمن العام وانما زادت بنسبة ٢٦٣٪ .

وفيما يلى نبين ما طرأ من تغـيير بالزيادة أو النقص على كل نوع من أنواع الجنايات معتمدين فى ذلك على الاحصاء القضائى باعتباره أكثر دقة من تقرير الأمن العـام .

فيما يتعلق بالجنايات التى ارتكبت سنة ١٩٦٥ فقد سـبق أن بينا انها بلغت ٢٧٦٣٥ جناية بما فى ذلك المحفوظ مؤقتا منهـا وكانت نسبة ما يسمى بالجنايات يرجع الى أن الجنايات أقل عددا من الجنح ولذلك يمكن بيان أرقام معظم ما يرتكب فيها .

منها الى الاجمالى كان الآتى : القتل العمد والشروع فيه ٦ر٣٪ ، ضرب

أما فيما يتعلق بكل نوع من الجنايات على حدة فان نسبة ما ارتكب

أفضى الى موت ار١٪ ، ضرب نشأ عنه عاهة مستديمة ٤٪ ، السرقة بالاكراه والشروع فى السرقة ٥ر١٪ ، الحريق العمد ٦٩ر٠٪ ، السلاح المشخشن ٤ر٣٦٪ ، تزييف النقود ٢٠ر٠٪ ، الرشوة ٣ر٠٪ ، تزوير أوراق رسمية ٨ر١٪ ، الفسق وهتك العرض ٦ر٠٪ ، الاغتصاب والتهديد ٧ر٤٪ ، الاختلاس ٥ر١٪ ، جرائم العود ٥٧ر٠٪ ، المخدرات ٣٥٪ الى اجمالى الجنايات التى ارتكبت سنة ١٩٦٥ .

وطبقا للتقسيم الذى اتبعناه فى الدراسة والذى بموجبه يتم التمييز بين الجرائم التقليدية والجرائم المستحدثة فانه يتبين أن الجنايات التى تدخل فى النوع الأول تمثل ٢٢٪ الى اجمالى الجنايات ، فى حين أن الجرائم المستحدثة تمثل ٧ر٧٣٪ الى اجمالى الجنايات وهذه الجرائم هى السلاح والعود والمخدرات والرشوة .

وفى سنة ١٩٧٦ بلغت نسبة الجنايات الأخرى أى التى لم تعين ٥ر٦٪ فى حين كانت نسبة كل نوع من الجنايات الى الاجمالى كما يلى : القتل العمد والشروع فيه ٥ر٧٪ ، ضرب أفضى الى الموت ٨ر١٪ ، ضرب ٧ر٣٪ ، السرقات والشروع فيها ٢ر٣٪ ، حريق عمد ٢٤ر٠٪ ، الرشوة ٥ر٠٪ ، التزوير ٧ر١٪ ، التزييف ٣٠ر٠٪ ، اختلاس ٦ر٢٪ ، فسق وهتك عرض ٩ر٠٪ ، اغتصاب وتهديد ٠٦ر٠٪ ، السلاح ٢١٪ ، المخدرات ٤ر٢٧٪ ، العود ١ر٠٪ .

وهكذا يتبين أن هناك جنايات انخفضت نسبة ما ارتكب منها سنة ١٩٧٦ بالمقارنة مع ما كان قد ارتكب سنة ١٩٦٥ وهى جنايات الضرب الذى نشأت عنه عاهة والذى بلغت نسبته ٤٪ الى اجمالى الجنايات سنة ١٩٦٥ ، نقصت الى ٧ر٣٪ سنة ١٩٧٦ الحريق العمد الذى كانت نسبته ٦٩ر٠٪ فأصبحت ٢٤٪ ، والسلاح من ٤ر٣٦٪ الى ٢١./٠ والتزوير من ٨ر١٪ الى ٧ر١٪ ، والاغتصاب والتهديد من ٧ر٤ ٪ الى ٠٦ر٠./٠ ، والعود من ٥٧ر٠٪ الى ٠١ر٠٪ ، والمخدرات من ٣٥٪ الى ٤ر٢٧./٠ . أما الجنايات التى ارتفعت نسبتها الى الاجمالى فهى القتل العمد والشروع فيه من ٣ر٦٪ الى ٥ر٧٪ ، والضرب المفضى الى موت ار١٪ الى ٨ر١./٠ ،

السرقة والشروع من ٥ر١ ٪ الى ٢ر٣ ٪ ، التزييف من ٠٢ر٠ ٪ الى ٠٣ر٠ ٪
الرشوة من ٣ر٠ ٪ الى ٥ر٠ ٪ ، الفسق وهتك العرض من ٦ر٠ ٪ الى ٩ر٠ ٪
الاختلاس من ٥ر١ ٪ الى ٦ر٢ ٪ .

أما الجنح فانه يجب ملاحظة ان الاحصاءات سواء التى تصدر عن القضاء أو التى تصدر عن الشرطة لا تتضمن بيانات لكل الجنح ، وانما تقتصر على نحو عشرين أو أكثر او أقل قليلا من الجنح التى تعتبرها هامة وتدرج غيرها تحت عنوان « أنواع أخرى » ، وهى التى تبلغ نسبتها ٤٨ ٪ الى اجمالى الجنح . ومعنى هذا ان الاحصاءات لا تبين الا ما نسبته ١٦ ٪ فقط من اجمالى الجنح . هذا بالنسبة لتقرير الأمن العام . أما الاحصاء القضائى السنوى فان نسبة « الجنح الاخرى » فيه لا تزيد على ٣٨ ٪ . وقد سبق أن بينا انه يضيف الى جداوله أنواعا من الجنح لا يذكرها تقرير الأمن العام ، كما أنه يفضل ذكر انواع يذكرها التقرير الأخير . ولذلك فاننا نعتمد فى بيان نسبة كل نوع من الجنح الى الاجمالى وما طرأ عليه من زيادة أو نقصان خلال الفترة موضوع الدراسة على الاحصاء القضائى نظرا للانخفاض الملحوظ فى نسب « الجنح الأخرى » فيه بعكس تقرير الأمن العام الذى تزيد نسبة الجنح المبينة فيه على ١٦ ٪ فقط الى اجمالى الجنح . مع الأخذ بعين الاعتبار التغيير الذى حدث فى الجداول الاحصائية الخاصة بالجنح حيث اضيفت الى الأنواع المعينة أنواع أخرى من الجنح لم تكن تذكر من قبل وانما كانت تضاف الى فئة « جنح أخرى » .

المبحـــث الثـــانى

مقارنة وصفية وتحليلية بين نتائج تحليل صفحات الجريمة فى الصحف المصرية فى الستينيات والسبعينيات

يقارن هذا المبحث بين نتائج تحليل صــفحات الجريمة فى الصــحف المصرية فى الســتينيات والســبعينيات شــكلا ومضمونا ومن حيث فئات الجمهــور .

المبحث الأول :

من حيث الشكل :

١ ـ الصفحة التى نشرت بها مادة الجريمة :

نشرت أغلب مواد الجريمة فى صفحات داخلية فى جريدة الجمهــورية والمساء فى الستينيات ، فى حين نشرت أغلبها فى الصفحة الأولى فى جريدتى الأهرام والأخبار .

أمافى السبعينيات فقد نشرت أغلب مواد الجريمة فى الصحف الأربع فى صفحات داخلية .

ويمكن تفسير ذلك بأنه فى الستينيات لم يكن هناك مكان محدد لمــادة الجريمة فى صحيفتى الأخبار والأهرام ، وكانت الصــحيفتان تنشران فقط الأخبار الهامة التى كانت تشغل مكانا فى الصفحة الأولى وهى فى معظمها إما أخبار جرائم وقعت خارج مصر أو جرائم سياسية لها طابع هام ، ولذا كانت تنشر فى الصفحة الأولى مثل القبض على الجواسيس الألمان ، مؤامرة الاخوان المسلمين ، قضية حسين توفيق وقلب نظام الحكم ، قضية اتهام مصطفى أمين بالتخابر لصالح الولايات المتحدة .

وفى السبعينيات حرصت الصحف على تخصيص ركن ثابت لمادة الجريمة وان لم يمنع هذا من نشر بعض المواد فى الصفحة الأولى وفى صفحات أخرى غير الصفحة — التى كانت تتضمن الركن الثابت .

وبالنسبة للصفحات الداخلية فهناك بعض الصفحات لا ينشر فيها على الاطلاق أى مادة خاصة بالجرائم وذلك لطبيعة هذه الصفحات وتخصصها فى تقديم مضمون معين مثل صفحات الأدب أو الفن أو الرياضة او الاقتصاد او غيرها .

وتجدر الاشارة الى أن نشر مادة الجريمة فى عدة صفحات يؤدى الى تشتيت ذهن القارىء وارهاقه كما ان التقليل من هذا الأسلوب يسهل التعرف على مكان مادة الجريمة بسهولة وهو أمر مرغوب .

٢ — موقع مادة الجريمة فى الصفحة :

تركزت معظم مادة الجريمة فى الستينيات فى النصف الأسفل من الصفحة فى حين تركزت فى السبعينيات فى النصف الأعلى منها وجدير بالذكر أن النصف الأعلى بالطبع يعطى ابرازا اكبر لمادة الجريمة ويعكس اهتماما اكبر من جانب الصحيفة فى العناية بها .

وقد استخدمت الأهرام المانشيت فى الستينيات والسبعينيات ، كما استخدمته الأخبار فى الستينيات ، وذلك فى ابراز بعض الجرائم السياسية فقط .

كما نشرت الأهرام بعض الجرائم كموضوع رئيسى فى الستينيات والسبعينيات فى حين نشرت الأخبار بعض الجرائم كموضوع رئيسى فى الستينيات فقط . وذلك فى الجرائم ذات الطابع السياسى أو الجرائم الاقتصادية كالرشاوى والاختلاسات والعمولات والثراء المفاجىء . وقد

تميزت الأخبار عن غيرها من الصحف بالذات فى السبعينيات بتخصيصها موقع ذيل الصفحة الأولى لنشر احدى الجرائم بشكل يومى تقريبا .

٣ — المساحة التى خصصت لمادة الجريمة :

يلاحظ بشكل عام أن الصحف المصرية كانت أكثر اهتماما بتخصيص مساحة أكبر لمادة الجريمة فى الستينيات عنه فى السبعينيات بالقياس الى مساحتها الكلية .

ويلاحظ ان الأهرام ظلت أكثر الصحف فى تخصيص مساحة لمادة الجريمة فى الستينيات والسبعينيات ، فى حين تظل المساء أقل الصحف فى الفترتين .

ولكن ليس معنى ذلك أن اهتمام الصحف قل بمادة الجريمة فى السبعينيات بل ان هذا مرتبط من جهة بتكرارات عدد الجرائم والموضوعات الخاصة بمادة الجريمة التى نشرتها الصحف والتى هى بشكل عام كانت أكبر فى السبعينيات ، وكذلك بعدد صفحات الصحف نفسها التى قلت فى الصحف فى السبعينيات وزيادة الاهتمام بالصفحات المتخصصة .

٤ — طريقة العرض :

اولا — العناوين :

كانت الصحف فى الستينيات والسبعينيات فى معظم الوقت معتدلة فى استخدامها للعناوين فلم تتجاوز سطرين على عمود ، أو سطرين على عمودين أو سطرين على ٣ أعمدة .

ولم تستخدم العناوين المتسعة الامتداد كالعنوان على ٧ أو ٨ أعمدة الا فى حالات نادرة مرتبطة بجرائم لها طابع سياسى — كما سبق الاشارة مثل قضية مصطفى امين أو الاخوان المسلمين أو حسين توفيق فى الستينيات وقضية ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ، وقضية التكفير والهجرة

ومقتل الشيخ الذهبى وحوادث التخريب التى اتهمت فيها ليبيا ومخابراتها فى السبعينيات .

وفى هذا النوع من الجرائم أيضا استخدمت الصحف العنوان المكون من عدد أكبر من السطور والذى وصل احيانا ١٠ سطور كاملة واستخدم هذا النوع من العناوين غالبا فى الصفحة الأولى .

كذلك فى بعض الحوادث الأخرى التى نشرت بصفحات داخلية وتتعلق باختلاسات او رشاوى أو سقوط طائرة او غرق الباخرة باترا أو غير ذلك .

ثانيا ــ الصور :

كانت المساء اكثر الصحف استخداما للصور المصاحبة لموضوعات الجريمة فى الستينيات وكانت الجمهورية اكثرها فى السبعينيات .

وقد كانت صور الأشخاص شائعة الاستخدام فى الستينيات والسبعينيات ويليها الصور التى تصور جانبا من الحادث أو الجريمة ، وهناك ملاحظة جديرة بالانتباه وهى الخاصة بقيام معظم الصحف بنشر صور مرتكبى الجرائم من الأحداث مما يؤثر على مستقبلهم وسمعتهم وهو امر ينبغى تجنبه .

ويندر استخدام الرسوم التعبيرية فلم تستخدمها الا الأهرام فى الستينيات والسبعينيات والمساء فى الستينيات ، ومن هذه الرسوم الرسم البيانى والتوضيح بالأسهم وتصوير حادث ما بالرسم اليدوى ... الخ .

كذلك لم تستخدم الرسوم الساخرة كالكاريكاتير والكارتون الا فى كل من الأهرام والمساء خلال الستينيات والسبعينيات .

ويلاحظ ان اغلب هذه الرسوم الساخرة تعرضت للجرائم ذات الطابع السياسى او الاقتصادي .

ثالثا ـ الاطارات (البراويز) :

كانت جريدة الجمهورية اكثر الصحف استخداما للبراويز فى الستينيات والمساء اكثرها استخداما لها فى السبعينيات ، ويلاحظ ان الصحيفة تلجأ لاستخدام البراويز لتعطى ابرازا لمادة معينة ، قد استخدم هذا فى الغالب فى مادة الجريمة فى نشر بعض الجرائم الصغيرة التى يسبق كل منها شكل زخرفى فى صورة كورة صغيرة بعنوان (من اقسام البوليس) أو (حدث امس) أو احاطة احدى الجرائم التى تنشر فى الركن الخاص بالحوادث والقضايا تعبيرا منها على اهمية هذا الحدث من وجهة نظرها .

كان الخبر القصير هو الشكل الصحفى الغالب استخدامه فى معالجة مادة الجريمة فى الستينيات والسبعينيات .

٥ ـ نوعية القالب الصحفى المستخدم لمعالجة مادة الجريمة :

كما حرصت كل الصحف عدا الأخبار (خلال فترة العينة) على تقديم خدمة للقارىء بمتابعة ما يطرأ من تطورات على اخبار الجرائم التى تقوم بنشرها ، وكانت أكثر الصحف اهتماما بذلك فى الستينيات والسبعينيات جريدة الأهرام .

أما الفنون الصحفية التى يعنى استخدامها حرصا من الصحف على عدم الاكتفاء بمجرد التغطية بل محاولة التفسير والبحث عن العلل والأسباب ومحاولة ايجاد الحلول ، أى عدم الاقتصار فى تناول الجريمة على ماذا حدث بل كيف حدث ولماذا وكيف يمكن تجنب ذلك وهى القصة الخبرية والحديث والتحقيق والمقال فقد كانت الصحف فى الستينيات والسبعينيات مقلة فى استخدامها .

وظهر من التحليل أن الصحف فى السبعينيات كانت أحرص على القيام بدور التفسير والشرح ومناقشة الاسباب والحلول عنه فى الستينيات ، وكانت المساء أكثرها حرصا على ذلك فى الستينيات والأهرام احرصها على ذلك فى السبعينيات ، ويظهر هذا من الجدول التالى :

الصحيفة / السنة	الاهرام		الاخبار		الجمهورية		المساء		اجمالي	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١٩٦٥	٢٥	١٤ر١	٣٠	١٦ر٩	٣١	١٧ر٥	٩١	٥١ر٥	١٧٧	١٠٠
١٩٧٧	٨٨	٤٤ر٢	٢٥	١٢ر٦	٢٣	١١ر٦	٦٣	٣١ر٦	١٩٩	١٠٠

جدول رقم (١)

يوضح مدى اهتمام الصحف باستخدام الفنون الصحفية
الشارحة والمفسرة فى معالجتها للجرائم

ومن نماذج ذلك :

نموذج لتحقيق نشرته الاهرام عنوانه (تقرير كامل للأهرام عن حوادث الشغب فى القاهرة والمحافظات) عن أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ونموذج آخر نشر فى الصفحة الخارجية عنوانه (تاناكا وفضيحة الرشاوى اليابانية) عن فضيحة لوكهيد .

ونموذج ثالث عنوانه « محام عام متفرغ لقضايا التموين .. لماذا ؟ » ونموذج آخر عنوانه « عقوبات يتعامل بها القضائى الى أى مدى تمكنه من مواجهة الجريمة ؟ » .

ونموذج لتحقيق نشرته الجمهورية عن حوادث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ أيضا عنوانه « تحولت المظاهرات الى أدوات للتدمير بتحريض الشيوعيين ! » وتحقيق نشر فى الجمهورية ايضا بعنوان « زبائن محاكم الآداب ضحايا للاوتوستوب وشارع الشواربى وقضايا النفقة » .

ومن نماذج الأحاديث التى نشرتها الصحف حديث عنوانه « أحداث التخريب الأخيرة فى مواجهة صريحة مع وزير الداخلية ! » عن أحداث ١٨ و ١٩ يناير ، وحديث آخر بعنوان « الحرية والديمقراطية والمباحث ، رئيس مباحث أمن الدولة : كل فرص التعبير متاحة الآن ولا عذر للذين يمارسون نشاطهم تحت الأرض . أى حزب يحاول الاستيلاء على الحكم بغير الطريق الشرعى سنتصدى له » .

ويلاحظ على هذه التحقيقات والأحاديث أنها فى الغالب تأخذ طـابع العمومية فيما تعالجه من قضايا ولا تتناول قضية بذاتها محللة دوافعهـا وأسبابها ووسائل علاجها .

أما استخدام المقال فقد كان فى الغالب للتعليق على بعض القضايا السياسية أو ذات الطابع الاقتصـادى ومن أمثلة ذلك مقال لابراهيم نافع نشر فى الأهرام تعليقا على أحداث ١٨ و ١٩ يناير بعنوان « أبناء مصر ماذا فعلتم بمصر ؟ »

واستخدمت الصحف بعض الزوايا الثابتة التى تضم مادة صحفية لها طبيعة خاصة واحدة كالخبر أو التعليق أو غيره ولكنها لم تكن منظمة ومن ثم فلم يظهر بعضها فى العينة ، ومن ذلك باب عنوانه « أخبار من العالم » ظهر فى جريدة الأهرام فى الستينيات وكان يعرض الجرائم والحوادث التى تقع فى المجتمع الغربى مثل جرائم قتل الأطفال والعصـابات المسـلحة والانتحار وغيره .

وباب آخر كان يظهر فى الستينيات ايضا فى الأخبار بعنوان « حدث أمس » عن الحوادث من واقع ما سجلته اقسام البوليس المختلفة .

وكانت المساء فى الستينيات اكثر الصحف التى ظهر فيهـا ابواب ثابتة ، ولكنها أيضا لم يكن لها صفة الانتظام مثل « حوادث قصيرة » وكان يتناول الحوادث التى تقع فى الأقاليم — خارج القاهرة — بشكل خبرى ، وعمود آخر كان يتعرض لقضية من قضايا المحاكم التأديبية أو الادارية .

وباب آخر كان عنوانه (القانون والجريمة) ثم أصبح (القـانون والمجتمع) وكان يشترك فى تحريره عدد من المتخصصين وفى داخله بعض الأعمدة الصغيرة مثل (ارشادات قانونية) ، (أغرب الحوادث فى العالم).

كما أن عمود (خبر غريب) الذى ينشر فى الصفحة الأولى بجريدة الجمهورية فى السبعينيات كان يتناول فى الغالب حادثة او جريمة .

٦ ـ اسلوب التعبير :

غلب على الطريقة التى اســتخدمتها الصحف لتوصيل مضمون مادة الجريمة للقراء فى الســـتينيات والســـبعينيات تقديم الحقائق المجردة بموضوعية ـ الى أكبر حد ممكن ـ دون التدخل برأيها واستخدام الكلمات التى قد تصف الحادثة أو مرتكبيها أو المجنى عليهم أو المشتركين فيها .

وجدير بالاشـــارة الى أن الموضـــوعية محل جدل وخلاف حتى فى المؤتمرات واللجان الدولية التى تدرس مشاكل الاتصال ، ومن بينها لجنة ماكبرايد التى أشارت فى تقريرها الى أن ليس هناك موضوعية مطلقة .

وعلى هذا فان فصل الخبر عن الراى وضع مثالى ينبغى أن يكون ولكنه لا يحدث ولن يحدث ، ما دام هناك كم هائل من الاخبار تم الاختيار بينه ، كما أن هناك اختيارا فى طريقة العرض والابراز فمعنى هذا صعوبة ضمان عدم تشويه الخبر ونقل حقائقه كاملة بلا اضـــافات أو حذف أو عدم اضافة رأى المحرر . هذا وقد ظهرت فى اســـلوب التعبير بعض الصياغات المبتورة او المزيفة سواء فى الستينيات او السبعينيات .

وهناك عدة معايير لقياس مدى المبالغة والتضخيم وتتمثل فى :

ـ اضافة صفات للجريمة أو أحد أطرافها .

ـ اعطاء الجريمة مساحة او طريقة عرض تبرزها بما لا يتناسب مع اهميتها الحقيقية .

ـ استخدام عناوين غير متسقة ـ مع مضمون المادة الصحفية .

ومعايير قياس مدى البتر او التزييف على النحو التالى :

ـ عدم ذكر بعض المعلومات والوقائع رغم اهميتها .

ـ اعطاء المواد المتصلة بجريمة ما مساحة او طريقة عرض لا تبرزها بما لا يتناسب مع أهميتها الحقيقية .

— تزييف بعض وقائع الجريمة بربط وقائع بعضها ببعض لم تكن فى الواقع مرتبطة لاعطاء ايحاء ضمنى بمعنى معين أو التركيز على آراء معينة مما يعطى انطباعا باتجاه معين .

ومن أمثلة ذلك :

نموذج لخبر يكتفى بنشر الوقائع المجردة فقط

مصرع ٨ أطفال احترقوا فى غرفة واحدة

لقى ثمانية أطفال سبعة منهم من أسرة واحدة تتراوح أعمارهم بين ستة أسابيع وخمسة عشر يوما حتفهم مساء أمس خلال وجودهم بغرفة واحدة ملحقة بمنزل سيدة تدعى ايرين هاريس .

وقد أمكن انقاذ طفل تاسع بعد اصابته بحروق بالغة .

نموذج لخبر يتسم بالتهويل والمبالغة .

عنوان الخبر : الحكم على٣٨ متهما فى أخطر قضية تهريب ٢٧٣ سنة حبسا و ٤٠ مليون جنيه غرامة .

وملامح التهويل فى هذا العرض تظهر فى عدة أمور :

— اعطاء الخبر طريقة عرض ومساحة أكبر مما يستحق اذ نشر على ٨ أعمدة فى رأس الصفحة .

— وصف القضية بأنهـا (أخطر) .

— جمع أحكام الحبس والغرامات للمتهمين فبدت وكأنها لمتهم واحد .

— عدم اتفاق العنوان مع المضمون اذ أنه قد صـدر الحكم ببراءة ٣ أفراد من الـ ٣٨ متهما .

نموذج لخبر مبتـور :

المدعى الاشتراكى ينتظر قرار نيابة الشئون المالية
فى صفقة البوينج

تقرر تأجيل قرار المدعى الاشتراكى فى قضية صفقة البوينج حتى تتم نيابة الشئون الماليـة تحقيقاتها فى هذه الصفقة . وهنـا لم يذكر الخبر ما هى أبعاد هذه القضية ومن المتهمون فيها ، وهى أمور يشكل عدم ذكرها

بتراً للخبر ، حتى ولو كانت قد نشرت من قبل فلابد من افتراض أن القارىء قد نسى التفاصيل ولابد من تذكيره بهـا .

٧ — نوع الصياغة :

تغلب الصياغة السلبية لأخبار الجريمة فى جريدتى الأهرام والأخبار فى الستينيات والسبعينيات بحيث تقتصر فى صياغتها على مجـرد رواية الأحداث ووقائع الجريمـة دون أن تداول استغلالها لغرس قيم تربوية لدى القراء مما يؤدى ضمنيا الى اشاعة العنف والبلبلة ويصبح الهـدف من نشر الجريمة مجرد الاثارة .

فى حين تغلب الصياغة الايجابية لأخبار الجريمة فى جريدتى الجمهورية والمساء اذا استثمرت الصحف نشر الجرائم فى غرس قيم ايجابية فى عقول القراء بتوضيح خطورة الجريمة وتقديم توجيهات تحول دون تكرار ارتكابها وتبين الجوانب السيئة لمرتكبى الجرائم الخارجين على المجتمع .

وعلى الصحف أن تتنبه الى خطورة الدور الذى ينبغى أن تلعبه عند نشر الجرائم اذ عليها أن تكون ايجابية والا اعتبرت مقصرة فى دورها .

ومن نماذج ذلك :

— تحقيق نشرته الجمهورية حول جريمة القتل التى ارتكبت فى ملهى ميامى التقت فيه بالقاتل وحاولت التوصـل الى دوافع ارتكاب الجريمة وأسـباب ذلك .

— تحقيق حول انحراف بعض الطالبات على اثر قيام بوليس الآداب بالقاء القبض على مجموعة من الطالبات فى بعض الشقق المفروشة عنوانه : كيف نحمى المغتربات من الاغراء والانحراف .

الشرطة تدرس ظاهرة الانحراف والجامعة لا تتحرك .

— تحقيق حول الكسب غير المشروع بعـد احالة ٥ حالات جديدة لمحكمة الجنايات بتهمة الكسب غير المشروع .

عنوانه : لكى يتمكن جهـاز الكسب غـير المشروع من الوصول الى كل الثروات الحرام .

وتتمثل الصياغات السلبية فى الكثير من الجرائم التى تنشرها الصحف من عصابات للسرقة تتزعمها طفلة مثلا ولا تحاول البحث فيما وراء تحول طفلة الى رئيس لعصابة أو زوجة تقتل زوجها دون أن تحاول معرفة مبررات ذلك ودوافعه .

مثلا نشرت الصحف تحت عنوان « أخطر لصة مساكن بالقاهرة عمرها ١٧ سنة » بدون أن تبين دوافع الجريمة وأسباب احتراف هذه الشابة للسرقة وكيف يمكن منع تكرار ذلك .

المبحث الثانى :

من حيث المضمون :

١ — مصدر مادة الجريمة :

كان المصدر الغالب لمادة الجريمة فى الستينيات — فى كل الصحف عدا الأهرام — هو المصادر الرسمية كرجال البوليس والقضاة والمحققين والمحامين ورجال الاسعاف والانقاذ ، وقد تكون المصادر الرسمية غير حية مثل تقارير الشرطة وسجلات البوليس وتحقيقات النيابة وملفات القضايا .

أما الأهرام فى الستينيات فقد كان المصدر الغالب لمادة الجريمة بها وكالات الأنباء اذ كان أغلب ما نشرته عن الجريمة هو أخبار الجرائم التى وقعت خارج مصر .

أما فى السبعينيات فقد كان المصدر الغالب فى كل الصحف هو المصادر الرسمية بل أن المساء اعتمدت فقط على المصادر الرسمية .

وتجدر الاشارة الى أن من الأهمية بل من الضرورة الاعتماد على المصادر الرسمية ، ولكن على ألا تقتصر الصحف فقط على هذه المصادر التى تنقل فى العادة ما وقع من أحداث الجرائم من وجهة النظر الرسمية

— خصوصا فيما يتصل بالجرائم ذات الطابع السياسى — ولابد أن تعرض الصحف كافة وجهات النظر الرسمية وغير الرسمية ، وتعطى للمتهم — طالما أنه لم تثبت ادانته — فرصة الدفاع عن نفسه .

وقد كانت الأخبار فى الستينيات أكثر الصحف اهتماما بالاعتماد الى المتهم كمصدر من بين مصادر مادة الجريمة ، وظل هذا الاهتمام فى السبعينيات وان فاقتها فيها جريدة الجمهورية .

ولعله من الأفضل أن تعتمد الصحيفة فى تغطية الخبر نفسه على عدة مصادر ، وقد كانت الأخبار فى الستينيات أكثر الصحف تنويعا فى مصادر مادتها الصحفية عن الجريمة وتحقيق التوازن بين اعتمادها على المصادر الرسمية وغيرها من المصادر .

فى حين كانت الأهرام أكثر الصحف تحقيقا لهذا التنويع فى السبعينيات ومن بين المصادر الأخرى لمادة الجريمة فى الصحف الشهود ، وبينهم طائفة هامة جدا للمخبر الصحفى وهم شهود العيان اى هؤلاء الناس الذين راوا الحدث وقت وقوعه أو فى مرحلة من تطوره ، والاعتماد عليهم سلاح ذو حدين . فهم من ناحية مفيدون للصحفى خصوصا اذا لم تكن قد اتيحت له الفرصة لمتابعة تطورات الحدث وقت وقوعه ، وقد ينقلون له بعض الوقائع والحقائق التى قد لا يستطيع الحصول عليها من المصادر الرسمية . وقد يكون المخبر الصحفى نفسه فى بعض الأحيان شاهد عيان لحدث من الأحداث ، ولكنهم من ناحية أخرى قد يتسمون فى أقوالهم بالمبالغة أو الخيال الخصب فيرون من واقع خيالهم وليس من واقع ما حدث بالفعل ، ولذا فعلى المخبر الصحفى أن يأخذ كلامهم بحذر ويتأكد من عدة مصادر وليس من مصدر واحد فقط .

وقد اعتمدت الصحف على الشهود كمصدر وكانت الجمهورية أكثرها اعتمادا عليهم فى الستينيات ، والأخبار أكثر الصحف استعانة بهم فى السبعينيات .

٢ — اتجاه المضمون :

كان الاتجاه الغالب للمضمون فى الستينيات ضد المتهم ، أى يكتفى بعرض وجهة النظر الرسمية دون عرض وجهة نظر المتهم متخذا موقفا ضده ، فى كل الصحف عدا الأهرام التى غلب فيها الاتجاه المتوازن الذى يعرض وجهة النظر الرسمية ووجهة نظر المتهم دون أن يؤيد أو يعارض طرفا من الطرفين .

كما كان الاتجاه الغالب فى السبعينيات أيضا هو اتجاه ضد المتهم فى كل الصحف ، وفى حالات كثيرة رغم ادانة المتهم .

ولعل هذا يتسق مع الاعتماد الغالب للصحف على المصادر الرسمية ويلاحظ أن اتجاه (ضد المتهم) تزايد فى السبعينيات عنه فى الستينيات .

وظهر أيضا بالمقارنة أن اتجاه (مع المتهم) تناقص فى السبعينيات عنه فى الستينيات (وهو الاتجاه الذى يعرض وجهة نظر المتهم مؤيدا له) . ومن ناحية أخرى ظهر هبوط اتجاه (مع السلطة) فى السبعينيات عنه فى الستينيات ولكن لا ينبغى النظر لذلك كمؤشر وحده بل لابد من مراعاة تزايد الاتجاه نحو (ضد المتهم) .

وفى الوقت نفسه هبط اتجاه (ضد السلطة) أى الاتجاه الذى يعرض وجهة نظر المتهم فقط معارضا للسلطة فى السبعينيات عنه فى الستينيات .

أما الاتجاه المتوازن فقد هبط فى السبعينيات عنه فى الستينيات .

٣ — القضايا :

كانت أكثر القضايا التى حظيت باهتمام الصحف فى الستينيات هى القضايا التقليدية بنسبة ٥٥٫٩٪ ، فى حين تساوى اهتمام الصحف فى السبعينيات بين القضايا التقليدية والقضايا المستحدثة (٤٥٪ لكل منهما) .

وكانت الحوادث (تصادم السيارات — سقوط المنازل — انفجارات وحرائق وغرق — سقوط طائرات ...) هى أكثر الجرائم التقليدية ظهورا فى صحف العينة فى الستينيات (٤ر٣٢٪ من اجمالى اهتمام الصحف بالجرائم التقليدية) فى حين كانت (السرقة العادية — عصابات السرقة بالاكراه — اختلاسات — تزوير النقد — تهرب من الضرائب — نصب واحتيال ...) هى أكثر هذا النوع من الجرائم ظهورا فى عينة السبعينيات (٩ر٣٠٪ من اجمالى اهتمام الصحف بالجرائم التقليدية) .

وكانت الجرائم السياسية (الجاسوسية — التخابر مع دولة أجنبية — محاولة قلب نظام الحكم — محاولات التخريب — أحداث الشغب — جرائم التعذيب — التنظيمات السياسية غير الشرعية ...) هى أكثر الجرائم المستحدثة ظهورا فى صحف العينة فى الستينيات والسبعينيات على السواء .

وان زادت نسبة ذلك فى السبعينيات فأصبحت ٣ر٧١٪ من حجم اهتمام الصحف بالجرائم المستحدثة ، فى حين كانت فى الستينيات ٨ر٥٥٪ من اجمالى اهتمام الصحف بالجرائم المستحدثة .

وبالنسبة للأحكام القضائية ظهر فى الستينيات والسبعينيات تركيز الصحف على الأحكام الجنائية .

ومن نماذج الجرائم التقليدية التى نشرتها الصحف سنة ١٩٦٥ انهيار المساكن وحوادث التصادم والحرائق والاختلاسات مثل اختلاسات الجمعيات الاستهلاكية ، التلاعب فى شركات مؤسسة الصوامع والتخزين ، غرق الترولى باص فى نيل العجوزة ، جرائم القتل بسبب الشرف ، الدفاع عن النفس ، العرض ، الخيانة الزوجية ، السطو على الكباريهات واختطاف الراقصات والفتيات والأطفال ، سرقة السيارات ، تزوير النقد ، حادث اتهام كلير بباوى ويوسف بباوى بقتل رجل الأعمال المصرى فاروق الشوربجى فى روما .

وكان هناك تركيز واضح على الجرائم التى لها طابع فردى وشخصى مثل زوج يقتل زوجته لأنها تاضته ، مزارع يحرق زوجته لأنهــا ضربته بالشبشب ، مهندس يحاول الانتحار لنقله لعمــل كتابى ، انتحار زوجة بسبب مرض عصبى ، خادمة تحاول الانتحار لقسوة سيدتها عليها ، رجل يقتل شقيقته لرفضها اخلاء لمنزل له ، شاب يستأجر عاطلين لضرب أبيه وسرقته ، جامعية تطلب حمايتها من زميلها الذى يعاكسها فى الطريق العام ، طالب يقتل مدرسه لأنه ضبطه يغش .

وفى ســـنة ١٩٧٧ كان من بين ما نشر من الجرائم التقليدية تزوير النقد ، سرقة السيارات والمساكن ، الأخبار الخاصة بالدعارة والخيانات الزوجية ، غرق الباخرة باترا وسقوط طائرة فى بانكوك ، الأوقاف تضبط ٥٦٠ فدانا بمليون جنيه اغتصبتها الأهالى بحكم باطل من لجنة القسمة ، والاختلاسات فى الاتحاد التعاونى واحالة أحمــد يونس وآخرين لمحكمة أمن الدولة العليا لاتهامهم باختلاس أموال معسكر عمال التراحيل بالجيزة ، القبض على شخص نصب على البنوك واستولى على ٤١/٤ مليون جنيــه بلا ضمانات ، زبائن محكمة الآداب ضحايا للأوتوستوب وشارع الشواربى وقضايا النفقة ، ضبط مليون شجرة أفيون فى امبابة ، عصابات للســطو على المساكن وسرقة الماشية ، عصابات للاحتيال على المصريين عن طريق شركات وهمية أو عقود عمل وهمية للعمــل بالخارج ، وعصابات أخرى للاحتيال على السائحين — التلاعب فى الأسمنت — الاختلاسات فى هيئة الأوقاف — عصابات تتحدى قوات الأمن تفرض اتاوات على منطقة معينة ، القتل بدافع الحصول على شقة ، سيدة تحاول الانتحار بعد أن ألقت بابنها فى النيل بعد أن ملت حياتها ، الاتجار فى الحبوب المخدرة .

وبالنسبة للجرائم المستحدثة فمن أمثلتها فى سنة ١٩٦٥ قضــايا التموين مثل مخالفة التسعيرة وتوريد أغذية مغشوشة والسوق الســوداء

وانقاص وزن الخبز وغش الأدوية — ضبط الجواسيس الألمان — نضية مصطفى أمين والتخابر مع دولة أجنبية — قضية الاخوان المسلمين ، محاولة حسين توفيق وآخرين لقلب نظام الحكم — اتهام مصطفى أغا بمحاولة قلب نظام الحكم ، تهريب النقد والذهب .

ومن نماذج هذه الجرائم التى نشرت فى سنة ١٩٧٧ قضية رشاوى صفقة البوينج ، مثيرو الشغب فى مباراة الزمالك والاتحاد ، قضايا التعذيب — أمر بالقبض على شمس بدران فى قضية تعذيب أهالى كمشيش وضباط مدرسة المشاة واثنين من أعضاء التنظيم السرى للاخوان المسلمين ، المخطط الليبى التخريبى — جريمة المخابرات الليبية فى الاسكندرية ، القبض على مثيرى الشغب فى بيلا الذى وقع بسبب استياء الأهالى من العصابات ، تزوير شهادات واستمارات تخرج وجوازات سفر — أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ، اتهام تنظيمات شيوعية وحزب اليسار بأنه وراء مظاهرات التخريب وأحداث الشغب — فضيحة الرشـاوى المشهورة بلوكهيد — محاولة نسف استراحة الرئيس السادات بمرسى مطروح وملهى الميرامار . محاولة اغتيال احسان عبد القدوس ، سقوط أكبر عصابة لتهريب الدولارات المزيفة — ضبط ٣٠ الف دولار داخل غرفة بأحد الفنـادق . قضية تنظيم الجهاد (أحـد التنظيمات الدينية) ، تهريب البضائع من بور سـعيد (بعد أن تحولت الى مدينة حرة) ، قضايا التكفير والهجرة ومقتل الشيخ الذهبى .

ويمكن أن نخرج من هـذا ببعض الملاحظات العامة حول القضـايا التى عالجتها الصحف فى الستينيات والسبعينيات :

١ — كانت الجرائم التى تقع خارج مصر هى الغالبة على القضايا فى الستينيات وبالذات الجرائم السياسية مثل مصرع نائب شيوعى فى برلمان

كينيا حيث أطلق عليه مجهولون الرصاص ، حكومة الهند تقتل كل زعماء الشيوعيين المتهمين بمحاولة القيام بثورة .

ونشرت الصحف أيضا بعض الجرائم السياسية التى تقع فى الخارج فى السبعينيات — وان كانت بصورة أقل مما كانت عليه فى الستينيات — مثل : المتمردون فى الصين يتسلمون السلطات ، المطالبة بالتحقيق مع رئيس وزراء تركيا السابق لتورطه فى فضيحة لوكهيد ، القنابل تطارد فيلم عنتيبى فى دور السينما بروما .

٢ — غلب على الجرائم فى الستينيات الطابع الفـردى ، وظهرت فى السبعينيات الجرائم التى ترتكبها عصابات أو تنظيمات ويغلب عليهـا التدبير واستخدام القوة المسلحة مثل أحداث يناير سنة ١٩٧٧ ومقتـل الشيخ الذهبى والتكفير والهجرة .

٣ — برزت فى السبعينيات الجرائم التى اتهم بارتكابها شخصيات عامة ومعروفة فى المجتمع وبعض هــذه الجرائم كان لها طابع دولى مثل الاختلاسـات والرشاوى فى الاتحاد التعاونى ، هيئة الأوقاف ، صفقة طائرات البوينج ، فضيحة رشاوى لوكهيد .

٤ — كانت الصحف فى الستينيات أكثر نشرا للأخبـار ذات الطابع الشخصى الخاص بالعلاقات الزوجية والعلاقات الأسرية والتى اتسمت بطابع الفضائح والاثارة .

وقد كانت صحيفة الجمهورية أكثر هذه الصحف نشرا للفضائح وأخبار الدعارة وجرائم الشرف والخيانات الزوجيـة والأخبار الغريبة والشاذة وذلك فى الستينيات والسبعينيات على السواء .

٥ — كانت الصحف فى الستينيات أكثر تورطا فى نشر أخبار الجرائم التى يرتكبها الأحداث والشباب بل ونشر صورهم وأسمائهم .

وقد قل هـــذا فى السبعينيات ، وان ظلت بعض الصحف وبالذات الجمهورية تنشر هذا النوع من الأخبار ، وكانت جريدة الأخبار ايضا أحيانا تنشر بعض هذه الأخبار .

٦ — ظهر أن جريدة الأخبار كانت اكثر الصحف اهتماما بالدعاية لجهود وزارة الداخلية ورجال الشرطة وبالذات فى السبعينيات .

٧ — حرصت الجمهورية فى الستينيات على تخصيص جزء أساسى من صفحة الحوادث بها لقضايا الأحوال الشخصية والمحاكم الادارية ومحاكم العمال ، وقل هذا فى السبعينيات وان ظلت الجمهورية ملتزمة بنشر الفتاوى ذات الطابع العام فى برواز بالصفحة الأولى بها .

٤ — مكان ارتكاب الجريمة :

وقعت اغلب الجرائم التى نشرتها الصحف عدا الأهرام والأخبـــار فى الستينيات فى القاهرة وكذلك وقعت اغلبها فى السبعينيات فى كل الصحف عدا الأهرام — فى القاهرة ايضا .

وركزت الأهرام والأخبار فى الستينيات على الجرائم التى وقعت خارج مصر بنسبة ٧ر٥٥٪ ، ٦ر٤٤٪ على الترتيب .

وركزت الأهرام فى السبعينيات على الجرائم التى وقعت فى الوجه البحرى بنسبة ٣٣٪ .

ويلاحظ ان اغلب الجرائم التى ارتكبت فى القـــاهرة فى الستينيات والسبعينيات وقعت فى الأحيـــاء الشعبية وبلغت هــذه النسبة ٢ر٤٠٪ سنة ١٩٦٥ ، ٨ر٤٥٪ سنة ١٩٧٧ .

وظهر ايضـــا من التحليل ان اغلب الجرائم التى ارتكبت فى كل من الوجه البحرى والوجه القبلى ارتكبت فى المدن وليس فى الريف ، وذلك فى الستينيات والسبعينيات على السواء .

٥ ــ الدلالات الاجتماعية لصفحة الحوادث :

كانت أكثر الدلالات الاجتماعيــة بروزا فى مضمون مادة الجريمــة فى الصحف فى الستينيات والسبعينيات ــ عــدا المســاء ــ هى القيم الاجتماعيــة ، وظهرت العلاقات الاجتماعية كأبرز الدلالات الاجتماعيــة فى المساء فى الستينيات والسبعينيات وقد ظهرت هذه القيم بشكل ضمنى ليس تصريحا وانما تلميحا ، وقد استأثرت القيم الاقتصادية بالجانب الأكبر من ورود القيم فى مضمون الجرائم فى الصحف المصرية فى الستينيات بنسبة ٤٩ر٦٪ من اجمالى ورود القيم الأخرى ، فى حين جاءت القيم السياسية فى درجــة الاهتمام الأولى من ورود القيم فى مضــمون الصحف المصرية فى السبعينيات بنسبة ٤٢ر٨٪ .

ولعل هــذا يرتبط بنوعية القضــايا التى حظيت بالاهتمام الأكبر من الصحف فى الستينيات والسبعينيات فقد كانت نسبة القضايا التى لها طابع اقتصادى فى الستينيات ٣٠ر٣٪ من حجم كل القضايا فى حين كانت نسبة القضايا التى لهــا طابع سياسى فى السبعينيات ٣٥ر٧٪ من حجم كل القضــايا .

وظهر من التحليــل ايضــا أن أغلب اتجاهات القيم كانت سلبية فى الستينيات والسبعينيات على السواء ، وهى القيم المرفوضة لأنها تعوق تطور المجتمع وتقدمه وتستند الى عادات وتقاليد بالية لا تتفق مع طبيعة العصر ومقتضيات تنمية المجتمع .

واستأثرت العــلاقات الاجتماعية على مستوى المجتمع (كالعلاقة بين الجيران والعلاقة بين المالك والمستأجر ...) بدرجة الاهتمام الأولى بالقياس لحجم ظهور العلاقات الاجتماعية فى مضمون الجرائم فى الصحف المصرية فى الستينيات وتلا ذلك العلاقات الاجتماعية على مستوى الأسرة (٦٥ر٦٪ من كل العلاقات الاجتماعية) .

فى حين جاءت العلاقات الاجتماعية على مستوى السلطة — فى المرتبة الأولى من ظهور العلاقات الاجتماعية فى مضمون الجرائم فى السبعينيات بنسبة ٤ر١٤٪ .

ولعل هــذا يؤكد الملاحظة التى سبق الاشارة اليهــا عند الحديث عن القضايا والتى ظهر فيهــا غلبة الطابع الفردى والشخصى على الجرائم فى الستينيات مثل جرائم القتــل والسرقة الفردية وخاصة داخل الأسرة (زوج وزوجته — أخ وشقيقه — ابن وأبيه — فتاة وجدتها ...) .

فى حين غلبت على القضايا فى السبعينيات طابع الخروج على السلطة والتمرد عليها فى شكل احداث شغب وتنظيمات دينية ومظاهرات وحوادث تخريب وغيرها .

ومن نماذج ذلك :

— مثال لجريمة توضح علاقات العمل .

استمرار حبس التلميذ قاتل مدرسه ٤٥ يوما :

أمر قاضى المعارضات باستمرار حبس الطالب قاتل مدرسه بالجيزة ٤٥ يوما كان التلميذ حسن خليفة قد اتهم بقتــل مدرسه محمد على رمزى وذلك لأن القتيل كان قد أخرجه من لجنة الامتحان بمدرسة الجيزة التجارية الثانوية وقرر الناظر حرمانه من تأدية الامتحان لمدة عامين . أجمع الشهود على أن المتهم طعن مدرسه بالسكين عقب خروجه من لجنة الامتحان فأرداه قتيــلا .

طبيب يحاول قتل محاميه باهمال قضية له :

شرع طبيب فى قتل محاميه بأن أطلق عليه الرصاص لاتهامه باهمال قضية له . وكان الطبيب يعمل بمستشفى كفر سـعد ثم نقل الى المنيا واتهم منذ حوالى عامين فى قضية تم حفظها فرفع قضــية تعويض مدنية وكل عنه أحد المحامين للمطالبة بالتعويض ولم يحكم له فيها بعد . وقام

الطبيب امس بشراء مسدس من محل أسلحة فى بنها ثم توجه الى مكتب المحامى ظهر امس واستفسر منه عما تم فى القضية وأثناء النقاش أخرج مسدسه وعاجله بطلقة منه نقل على اثرها المحامى الى المستشفى فى حالة سـيئة .

— نموذج لجريمة تظهر فيها العلاقات الأسرية .

استكمال تقرير الصفة التشريحية فى حادث سهير قاتلة زوجها :

طلبت نيابة بولاق الدكرور من الطبيب الشرعى اسـتكمال تقـرير الصفة التشريحية فى حادث الموظفة سهير قاتلة زوجها للرد على مجموعة من الاستفسارات التى لم يتضمنها التقرير عن كيفية وقوع الحادث ومطابقته لما ادلت به المتهمة عن تصويرها لهـذا الحادث .

— العلاقات على مستوى الجيران .

اصابة ٨ رجال وسيدتين فى مشاجرة بسبب الجيرة :

نشبت معركة بين محيى الدين محمود فهمى وفرج محمد نجم بسبب مشاكل الجيرة فى عين شمس انضم للأول ٥ من أقاربه واصدقائه وانضم للثانى رجل وسيدتان .

أصيب الجميع بجراح مختلفة .

— العلاقة بين المالك والمستأجر .

الحبس سنة لـ ٣ ملاك تقاضوا خلو رجل من السكان :

قضت محكمة النزهة امس بمعاقبة ٣ ملاك بالحبس سنة مع الشغل وغرامة ٥٠٠ جنيه لكل منهم لتقاضيهم خلو رجل من مستأجرى منازلهم .

ابن صاحب البيت يقتـل الساكن :

لقى نصحى سدراك بمطبعة التعاون مصرعه ليلة امس قتله العامل على محمد عبد الله بسكين أمام باب منزله بشارع حامد عفيفى بروض الفرج

وقامت مشادة كلامية بين القتيل ووالد القاتل الذى يمتلك المنزل الذى يقيم القتيل باحدى شققه .. سبب المشادة مطالبة القتيل لوالد القاتل بتطبيق قانون تخفيض الايجارات .

ـ العلاقة مع السلطة :

٨٥٠ مواطنا فى سجون المغرب :

لا يزال الموقف مضطربا فى المغرب . اذاعت وكالات الأنباء أمس أن الطلبة مستمرون فى اضرابهم بمدينتى فاس وطنجة ، وقامت قوات الأمن المغربية أمس بمحاصرة الحى العربى القديم بالمدينة بعد أن تجددت المظاهرات التى قام بها الطلبة ضد الحكومة واشترك فيها الآلاف .

المدعى العسكرى يطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية لمواجهة الارهاب الدينى :

تحقيق عن جماعة التكفير والهجرة وقتل الشيخ الذهبى .

القبض على بعض العناصر المتطرفة فى حوادث الشغب .

عن احداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ .

وبالنسبة للعادات الاجتماعية فقد ظهرت عادة الثأر بشكل كبير فى مضمون الجرائم فى الستينيات بنسبة ٦٦ر٧٪ وظهرت عادة الحزن الشديد بأعلى نسبة فى مضمون الجرائم فى السبعينيات بنسبة ٥٠٪ .

المبحث الثالث

فئات الجمهور :

كان اغلب مرتكبى الجرائم فى الستينيات والسبعينيات من الأفراد ، وان هبطت نسبة الأفراد فى السبعينيات وارتفعت نسبة الجماعات كمرتكبين للجريمة فى السبعينيات .

وبالنسبة لفئات سن مرتكبى الجريمة فمع استبعاد فئة غير محددى السن (من جانب الصحف) وهى الفئة الغالبة فى الستينيات والسبعينيات فقد ظهرت فئتا عمر الشـــباب (من ١٨ — اقل من ٣٥ سنة) والرجال (من ٣٥ — اقل من ٥٠ سنة) كأعلى فئات مرتكبى الجريمة (١٥٪ معا) فى الستينيات ، وكانت فئة الشباب أيضا هى أكثر الفئـــات العمرية التى ارتكب أصحابها الجرائم فى السبعينيات (٥ر١٨٪) .

اما أقل الفئات العمرية بين فئات مرتكبى الجريمة فكانوا من الشيوخ فى الستينيات والسبعينيات وكانت نسبة ذلك ٧ر١٪ ، ٣ر٢٪ على الترتيب .

ولعـــل هـــذه النتيجة تكون متسقة مع خصائص المراحل العمرية ففى فترة الشباب يغلب على الانسان فى أحيان كثيرة الانفعال والطموح وتسيطر عليه الرغبات مع قلة خبرته وتجاربه فى الحيـــاة ، وكلما نضج الانسان وتقدم به العمر ازداد قدرة على التفكير المنطقى العقلى والتدبر قبل اتخاذ اى قرار ويقل انفعاله وتهوره .

اما فئات جنس مرتكبى الجرائم فقد ظهر الرجال فى الســـــتينيات والسبعينيات بنسبة أعلى فى كل الصحف على السواء ولعل هـــذا يرتبط بالمشاركة الفعلية للنســاء فى الحيـــاة العامة ، وكثرة القيود الاجتماعية التى تعوق حركة المراة بصفة عامة وضعف ميلها نسبيا للعنف .

اما المستوى التعليمى لمرتكبى الجرائم فبعد استبعاد فئة غير محددى المستوى التعليمى اى الذين لم تحدد الصحف مستواهم التعليمى — فقد ظهر ان اغلب مرتكبى الجرائم فى الستينيات والسبعينيات كانوا من بين المتعلمين تعليما عاليـــا ، وان قلت نسبة هؤلاء فى السبعينيات عنهم فى الستينيات (٧ر٨٪ فى الستينيات ، ٧٪ فى السبعينيات) .

وكان الأميون والحاصلون على دراسات عليا هم أقل هذه الفئـــات فى الستينيات (٧ر١٪ لكل منهما) وكان المتعلمون تعليما اقل من المتوسط هم أقل فئات مرتكبى الجريمة فى السبعينيات بنسبة ١ر١٪ .

ولابد ان نأخذ هذه النتائج بشىء من الحذر فهى أولا من تحليل عينة

ربما لا تمثل المجتمع الكلى التمثيل الكامل وهى ثانيا تعكس اهتمام الصحف بنشر الجرائم التى ترتكبها فئات بعينها فى المجتمع ، وربما لا تكون هذه الفئات هى أغلبية مرتكبى الجريمة فى الواقع وهى ثالثا اذا صحت نحتاج الى دراسات اجتماعية ونفسية لتفسيرها والتفسير العلمى المناسب .

وظهر من التحليل أيضا أن أغلب مرتكبى الجريمة فى العينة مع استبعاد فئة الذين لم تحدد الصحف مهنهم — هم من الموظفين فى الستينيات والسبعينيات وبلغت نسبتهم ٢٣٫٧٪ فى الستينيات و ١٩٫١٪ فى السبعينيات .

ولعل هذا يرتبط بالانحرافات فى الجهاز الحكومى والاختلاسات والرشاوى والتزوير وهى جرائم تشكل نسبة لا بأس بها من الحجم الكلى للجرائم وكانت أقل الفئات المهنية التى ارتكبت الجرائم فى الستينيات هى من بين العاطلين (٠٫٥٪) فى السبعينيات من بين رجال القوات المسلحة والفلاحون (١٫٤٪ لكل منهما) .

المبحث الثـــالث

مناقشة فروض الدراسة فى ضوء النتائج الوصفية والتحليلية لصفحات الجريمة فى الصحافة المصرية فى الستينيات والسبعينيات

باستقراء النتائج الوصفية والتحليلية يمكننا الخروج ببعض المؤشرات العامة التى يمكن الاستعانة بها فى التحقق من صحة أو عدم صحة الفروض السببية ، فضلا عن التأكد من مدى تحقق الفروض الاستطلاعية للدراسة (التساؤلات) والتى تترتب عليها معظم النتائج المستخلصة .

فيما يتعلق بالفروض الاستطلاعية تنحصر فيما يلى :

الفرض الأول :

يشير الى مدى تطابق ما تنشره صفحة الحوادث فى الصحف اليومية مع الخريطة الواقعية للجرائم فى المجتمع المصرى المعـــاصر فى الستينيات والسبعينيات .

نلاحظ من خلال مراجعـــة الدراسة الخاصـــة بالجريمة من خـــلال الاحصاءات الرسمية التى أعدها د. أحمد المجدوب (*) وجود تناقض حاد بين الأرقام الاحصائية فى كل من تقريرى الأمن العام والاحصاء القضائى وهما مصدران أساسيان من مصـــادر الاحصاء للجريمة ، فضلا عن عدم الدقة فى تسجيل الجرائم ، فعلى حين تضاعف عدد الجرائم واختلال الأمن وضياع الحقوق كانت الاحصاءات تعطى دلالة عكسية على طول الخط بسبب ما سمى بدرع الأمن الذى كان يمنـــح لرجال الشرطة اذا ما قلت الجـــرائم فكانوا لا يسجلون كثيرا مما يقع من الجرائم فعلا .

الى جانب ظروف العمل الخاصة برجال الشرطة والاستعانة بهم فى بعض المهام خارج الأقسام مثل حراسة بعض الأماكن وحراسة الطرق التى يمر بها الزوار ونقص الامكانيات التى تمكنهم من أداء عملهم بكفاءة .

فضلا عن تأثير الأوضاع السياسية السائدة ، فحكومات الدول النامية فى الغالب تجند رجال الأمن لحماية مصـــالح السلطة السياسية باعتبارها

فوق مصالح الشعب وما يترتب على ذلك من تأمين وجودها واستمرارها فى الحكم على حساب أمن المواطنين وحقوقهم وحرياتهم .

ويلاحظ أيضا عدم دقة تصنيف البيانات الاحصائية الخاصة بالجريمة وانواعها ، فمثلا تقرير الأمن العام يقصر جداوله الرئيسية على بعض الجنايات دون الأخرى مما يوحى لمن يقرؤها انها تمثل كل ما ارتكب من جنايات خلال السنة التى صدر عنها التقرير فى حين ان هذا العدد من الجنايات لا يمثل سوى ١٥٪ من اجمالى الجنايات .

كذلك يدمج تقرير الأمن العام بعض الجنايات ويقدم عنها ارقاما موحدة ، كما أن تصنيف الجرائم بحسب نوعها الوارد فى الاحصاء القضائى يختلف بدرجة كبيرة عن التقسيم المماثل الوارد فى تقرير الأمن العام (خصوصا فى الجنح) .

ونظرا لكل هذه الاعتبارات السابقة يرى د. المجدوب ضرورة ان تؤخذ الاحصاءات الرسمية الخاصة بواقع الجريمة بكثير من التحفظ والحذر حيث أنها تعكس صورة أقل من الحقيقة بكثير .

ويلاحظ من بعض المؤشرات الكمية التى توافرت والاختلاف والتفاوت بين ما نشرته الصحف المصرية (خلال فترة العينة) من انباء الجريمة وبين ما سجلته تقارير الأمن العام والاحصاء القضائى السنوى خلال عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ حيث يتضح تركيز الصحف فى عام ١٩٦٥ على نشر الأخبار الخاصة بأنواع معينة من الجرائم . مثل القتل والسرقة والرشاوى والحوادث بنسب تزيد عما ورد فى السجلات الرسمية .

بينما يحدث العكس بالنسبة لجرائم أخرى مثل المخدرات والجرائم المستحدثة وجرائم الضرب والاغتصاب وهتك العرض حيث تقل نسبة ما تنشره الصحف عما تسجله المصادر الرسمية .

والجدول التالى يوضح ذلك :

جدول يمثل المقـــارنة بين حجم بعض الجرائم كما وردت في التقارير السنوية وحجم ظهورها فى صحف العينة فى الستينيات

نوع الجريمة	النسبة كما وردت فى الاحصاءات الرسمية	النسبة كما ظهرت فى تحليل الصحف
القتـــل	٣ر٦٪	٧ر١٨٪
الضرب والجرح	٥ر١٪	٥ر ٪
الســـرقة	٢ر٣٪	٦ر٣٠٪
الحـــوادث	٦٩ر٪ (الحريق فقط)	٤ر٣٢٪
الرشـــوة	٣ر ٪	٨ر٣ ٪
التزويـــر	٨ر١ ٪ (تزوير أوراق رسمية فقط)	١ر٧ ٪
الاغتصاب وهتك العرض	٣ر٥ ٪	٨ر٢ ٪
المخـدرات	٣٥٪	٦ر٧ ٪

أما بالنسبة لعام ١٩٧٧ فيلاحظ نفس درجة اهتمام الصحف خلال هذا العام حيث ركزت على القتل والسرقة والحوادث والرشاوى وهتك العرض بنسبة أكبر بكثير مما جاء فى المصادر الاحصائية الرسمية .

بينما كانت نسبة ما سجلته هذه المصادر فى جرائم المخدرات والضرب أكبر مما جاء فى الصحف .

الجدول التالى يوضح ذلك :

جدول يمثل المقارنة بين حجم بعض الجرائم كما ورد فى التقارير الرسـمية ونسـبة ظهورها فى صحف العينة فى السـبعينيات

نوع الجريمة	النسبة كما وردت فى الاحصاءات الرسمية	النسبة كما ظهرت فى تحليل الصحف
الضرب	٧ر٥ ٪	١٧ر٩٪
القتـل	٥ر٥ ٪	٢ر٣ ٪
السرقة	٥ر٩ ٪	٣٠ر٩٪
الحوادث	٢٤ر ٪ (للحريق فقط)	٢٠ر٥٪
الرشوة	٥ر ٪	٤ر٥ ٪
التزوير	١ر٧ ٪	٧ر١ ٪
هتاك العرض والاغتصاب	٩٦ر ٪	١ر٤ ٪
المخـدرات	٢٧ر٤٪	١٤ر٨٪

يتضح من ذلك التناقض بين الخريطة الواقعية للجريمة سواء من حيث نوع الجرائم أو عددها وبين ما تنشره الصحف بالفعل عن هذه الجرائم .

ويقول الأستاذ ابراهيم عمر رئيس قسم الحوادث فى جريدة الأهرام تتعلق بالسياسة التحريرية لكل صحيفة ، فالأهرام مثلا تشترط الأهمية عند اختيار الحوادث التى تقوم بنشرها وخصوصا أن المساحة المخصصة لنشر انباء الجريمة فى جريدة الأهرام لم تزد خـلال عـام ١٩٦٥ عن ٣ر٩٪ من المسـاحة الكلية للجريدة وفى عام ١٩٧٧ كانت ٢ر٣٪ من المسـاحة الكلية لها .

ويقول الأستاذ / ابراهيم عمر رئيس قسم الحوادث فى جريدة الأهرام أن معيار اختيار الحوادث هو اهميتها فالحادثة تفرض نفسها والصحيفة لا تنشر كل ما يحدث من الجرائم الهامة بل تحرص على نشر اهمها فالمهـم فقط ، والحوادث قليلة الأهمية غالبا ما يكون طريقها الى سلة المهملات * .

---

* حديث مع الأستاذ ابراهيم عمر بمكتبه بجريدة الأهرام فى ١٩٨٠/١/٥

ويتفاوت معيار الأهمية من صحيفة الى أخرى فالأخبار مثلا خصصت ٩ر٢٪ من مساحتها الكلية لأخبار الجريمة خلال سنة ١٩٦٥ ، ٢ر٢٪ من هذه المساحة خلال عام ١٩٧٧ ، وهى تشترط توافر عنصر الأهمية فى الجريمة ولكن مقاييس الأهمية لديها تختلف عن الأهرام اذ ترى أن ضخامة الحدث ومساسه لشخصيات هامة فى المجتمع هو المقياس الأساسى لأهمية الحادثة ** .

كذلك توجد عدة ضوابط أخرى تلتزم بها الصحف المصرية فى نشر أنباء الجريمة ، فهناك مثلا حظر بالنسبة لنشر الجرائم الخاصة بالآداب ، وهناك بعض القيود الخاصة بنشر المحاكمات أو الأحكام الصادرة فى قضايا لها مساس بأمن الدولة .

فاذا كانت الجرائم التى تقع بالفعل تتعرض للحذف وعدم الدقة فى تسجيل أرقامها ونوعياتها فى السجلات الرسمية سواء الأمن العام أو الاحصاء القضائى فضلا عن حذف معظمها عند النشر فى الصحف فلا شك أن ما يصل الى القارىء من معلومات أو تصور صحيح لصورة الجريمة فى المجتمع المصرى لا يكون مطابقا للواقع بعد رحلة الحذف المتعددة المراحل التى تتعرض لها أنباء الجريمة .

ونستطيع أن نقول أن جميع الأجهزة الرسمية فى مجال الجريمة ونشرها لا تحرص على تزويد الجمهور بمعلومات صحيحة أو كاملة عن حقيقة الجرائم التى ترتكب فى المجتمع المصرى سواء من حيث الكم أو النوع .

الفرض الثانى :

أما الفرض الثانى الخاص باستطلاع أنواع الجرائم التى تستأثر باهتمام الصحافة المصرية خلال فترتى الدراسة ، فقد لوحظ أن الجرائم التقليدية (كالسرقة والقتل والحوادث ...) قد احتلت مكان الصدارة فى صفحات الحوادث فى الصحف المصرية خلال الستينيات وحظيت بنسبة

** حديث مع الأستاذ محمد زعزع بمكتبه فى الأخبار فى ١٩٨٠/١/١٥ .

٩ر٥٥٪ وكانت حوادث تصادم السيارات وسـقوط المنازل وانفجارات وحوادث غرق وسقوط طائرات .. هى أكثر الجرائم التقليدية ظهورا فى الصحف (٤ر٣٢٪ من اجمالى اهتمام الصحف بالجرائم التقليدية) .

هذا فى حين تساوى اهتمام الصحف فى السـتينيات بين الجرائم التقليدية والجرائم المستحدثة ٤٥٪ لكل منهما .

ويلاحظ أن جريمة السرقة (عصابات للسرقة بالاكراه — اختلاسات — تزوير النقد — تهرب من الضرائب — نصب ...) . هى أكثر هـذا النوع من الجرائم ظهورا فى صحف السبعينيات (٩ر٣٠ من اجمالى اهتمام الصحف بالجرائم التقليدية) .

أما الجرائم المسـتحدثة فقد كانت فى السـتينيات اقل منها فى السبعينيات اذا بلغت ٧ر٣٣٪ فى الستينيات مقابل ٤٥٪ فى السبعينيات .

وكانت الجرائم السياسية هى أكثر الجرائم المسـتحدثة ظهورا فى صحف العينة خلال فترتى الدراسة رغم أن نسبتها فى السبعينيات زادت فأصبحت ٣ر٧١٪ من حجم اهتمام الصحف بالجرائم المستحدثة بينما بلغت فى الستينيات ٨ر٥٥٪ من هذا الاهتمام .

ونلاحظ أن هناك فجوة واضحة بين ما تطرحه الصحف وما تشـير اليه التقارير الرسمية للدولة اذ نلاحظ أن الجرائم التقليدية تمثل ٢٢٪ من اجمالى الجنايات التى ارتكبت خلال سـنة ١٩٦٥ بينما تمثل الجرائم المسـتحدثة ٧ر٧٣٪ من اجمالى الجنايات . وفيما يتعلـق بالجنح تبرز الجرائم التقليدية وتأتى جنح السرقات فى المقدمة يليها الضرب ثم النصب وخيانة الأمانة وجنح السيارات .

فاذا ما انتقلنا الى السـبعينيات نلاحظ أن الفجوة تظل قائمة بين الصورة التى تعرضها الصحافة عن الجرائم المستحدثة وواقع هذه الجرائم كما سجلتها المصادر الرسمية .

الفرض الثالث :

الذى يطرح تساؤلا هاما حول مدى التزام محررى صفحات الجريمة

فى الصحافة المصرية بالأصول والاعتبارات القانونية الخاصة بنشر الأحكام القضائية والحرص على حق حماية المتهم فى عدم التعرض للتشهير .

فيما يتعلق بنشر الأحكام القضائية فقد لوحظ سنة ١٩٦٥ أن الجمهورية كانت الصحيفة الوحيدة التى نشرت بعض الأحكام الجنائية الغيابية بنسبة ٥٠٪ من اجمالى نشرها للأحكام الجنائية .

بينما امتنعت الصحف الأخرى عن نشر مثل هذا النوع من الأحكام لعدم جوازه قانونا .

نشرت كل من الأهرام والأخبار بعض الأحكام الجنائية الابتدائية بنسبة ٥ر٣٪ ، ٢٠٪ على الترتيب وهذا اجراء غير جائز قانونا .

أما فى السبعينيات فقد كانت الجمهورية أيضا هى الصحيفة الوحيدة التى نشرت بعض الأحكام الجنائية الغيابية بنسبة ٣٠٪ من اجمالى نشرها للأحكام الجنائية وكانت الأهرام هى الصحيفة الوحيدة التى نشرت بعض الأحكام الجنائية الابتدائية بنسبة ٤٠٪ .

وبذلك تكون المساء أكثر الصحف التزاما بالأصول القانونية فى نشر الأحكام القضائية ، يلاحظ أن صحيفة الأخبار تولى أهمية كبرى لعنصر الاثارة مما يؤدى الى تورطها فى نشر بعض الأحكام الابتدائية التى قد تلغى عند الاستئناف . ورغم ما ينص عليه قانون العقوبات المصرى من حظر تدخل الصحف فى سير التحقيق فى القضايا الجنائية واقحامها نفسها على أعمال الشرطة والنيابة والمحاكم ولكن هذا النص لم يطبق ولا مرة واحدة منذ أن وضع سنة ١٩٣١ ، وهذا يمثل تساهلا واضحا من جانب السلطات القضائية ازاء الصحافة علما بأن قانون سلطة الصحافة الصادر سنة ١٩٨٠ وميثاق الشرف الصحفى سنة ١٩٧٥ قد أكدا على أهمية التزام الصحافة بهذا النص .

أما فيما يتعلق بموقف الصحافة من المتهم فقد كان الاتجاه الغالب فى الستينيات ضد المتهم أى أن الصحف كانت تكتفى بعرض وجهة النظر الرسمية دون عرض وجهة نظر المتهم ما عدا الأهرام التى غلب عليها

الاتجاه المتوازن ، كما كان الاتجاه الغالب فى السبعينيات ضد المتهم أيضا وفى حالات كثيرة رغم عدم ادانته .

ولا شك أن ذلك يرجع الى اعتماد الصحف بشكل أساسى على المصادر الرسمية فى تغطية أخبار الجريمة .

هذا على الرغم من تأكيد محررى صفحات الحوادث فى الصحف المصرية خلال الأحاديث التى أجرتها معهم هيئة البحث على التزامهم بهذه القواعد والأصول الأخلاقية والقانونية والمهنية عند نشر أخبار الجريمة .

الخاتمــــة

أسفرت الدراســـة التحليلية الكمية والكيفية لصفحات الحوادث فى الصحافة المصرية فى الستينيات والسبعينيات عن النتائج التالية :

١ — اتضح من الدراسة التحليلية لصفحات الجريمة فى الصحافة المصرية فى الستينيات والسبعينيات أن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد أثرت على نوعية الجرائم فى السبعينيات تأثيرا واضحا ، فى حين لم يكن لهذه الظروف التأثير الكبير فى الستينيات .

اذ كانت فترة الستينيات فترة تحول اشتراكى خاصة بعد صـــدور قرارات يوليو ســــنة ١٩٦١ ، كما حدث تغير جذرى فى الملكية الفردية لعوامل الانتاج بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الثانى أدى الى خفض الحيازات الكبيرة اذ أن هذه الفترة شهدت اجراءات غيرت شكل النظـــام الاقتصادى وأولوياته وأهدافه وتركت آثارها بالتالى على النظام السياسى والاجتماعى .

وشهدت تلك الفترة أيضا سلسلة من التغييرات المهمة فى السياســة الداخلية خاصة بعد انفصال سوريا عن مصر سنة ١٩٦١ اذ صدر الميثاق الوطنى فى مايو سنة ١٩٦٢ وتشـــكل مجلس للرئاســــة لتحقيق جماعية القيادة ، يتولى سلطات رئيس الجمهورية ، وبدأت تجربة تنظيم سياسى جديد هو الاتحاد الاشــــتراكى يقوم على تحالف قوى الشـــــعب العامل ويخصص ٥٠٪ من عضويته للعمال والفلاحين .

وفى الستينيات أيضا كانت هناك محاولات لتطوير مناهج التعليـــم والتربية والفلسفة التى تستند اليها لتلائم مقتضيات المجتمع الاشتراكى واحتياجاته .

وكان من المتوقع أن تظهر ملامح هـذه التغيرات نوعيـة الجرائم التى تركز الصحف عليها ولكن ظهر أن الصحافة ظلت فى هذا المجال تسير على نفس النهج السابق على بداية هذه التحولات الهامة فى مجتمعنا ، فقد لوحظ غلبـــة الطابع الفردى على الجرائم ، ونشر الجرائم التى تمس العلاقات الأسرية والزوجية وبشكل مثير يغلب عليه طابع الفضائح كأخبار الدعارة والشرف والخيانة الزوجية والأخبار الغريبة والشاذة .

وظهر هذا فى جرائم القتل التى كان أطرافها فى الغالب زوجا وزوجة أو شقيقا وشقيقة أو أحد أقاربه ، وفى السرقة والاغتصاب والخطف .

وكانت الصحف فى الستينيات أكثر تورطا فى نشر أخبار الجرائم التى يرتكبها الأحداث والشباب ونشر صـــورهم وأســـمائهم ، هذا بالرغم من الشكوى المتكررة من القيادة السياسية فى العديد من الخطب الرسمية من هذا النوع من الجرائم التى تركز عليها الصحف ولا تعكس طبيعة التغير الذى يشهده المجتمع المصرى ، وربما تكون أبرز نماذج ذلك الاهتمام الكبير الذى أعطته الصحف لقضية المليونير فاروق الشـــــوربجى وعلاقته بكثير بباوى وقتله واتهام كثير وزوجها يوسف بهذا القتل اذ شغلت هذه القضية لأيام عديدة مانشتات الصحف وبالذات صحيفة الأخبار .

ولم يؤثر فى هذا الاتجاه فى نشر الجرائم فى الصحافة المصرية صدور قانون لتنظيم الصحافة ســـنة ١٩٦٠ وانتقال ملكية دور الصحف الكبيرة لملكية التنظيم السياسى القائم وقتها (الاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى فيما بعد) . بل وايكال قيادة العمل الصحفى فى احدى هذه الدور الكبيرة (سنة ١٩٦٥ سنة التحليل) وهى أخبار اليوم لأحد اليساريين المصريين البارزين وهو خالد محيى الدين الذى تولى رئاسة مجلس ادارتها ، وبرغم ذلك كله ظل صحفيو ما قبل التحول الاشتراكى هم المسيطرون على العمل الصحفى فى هذه الفترة .

وظهر أثر ذلك فى معالجة الصحف للجرائم التى غلب عليها الطابع السلبى اذ اكتفت هذه الصحف بنشر الجريمة دون محاولة البحث وراء

أسـبابها ودوافعها ومحاولة السـعي لتجنبها وعلاجها والحيلولة دون تكرارها .

وظهر من التحليل أن الصحف فى الستينيات كانت أقل حرصـا على القيام بدور التفسير والشرح ومناقشة الأسباب والحلول ، ويظهر هذا من نوعية القوالب الصحفية التى استخدمتها فى معالجة مادة الجريمة والتى غلب عليها الخبر وندر استخدام المقال والحديث والتحقيق الذى يبحث فيما وراء الحدث (كيف ولماذا حدث) اذ لم تتجاوز نسـبة اسـتخدامها ١ر٢٥٪ من اجمالى استخدام الفنون الصحفية الأخرى .

كذلك بلغت نسبة الصياغة السلبية للجريمة (٦ر٨٣٪ من اجمـالى ما نشر من جرائم) .

وبالنسبة للسبعينيات فقد حدث تغيير فى شكل النظام الاقتصـادى وطرحت سياسة الانفتاح الاقتصادى كسياسة اقتصادية جديدة وبشـكل رسمى بصدور ورقة أكتوبر سنة ١٩٧٤ ، وكان هناك اهتمام بقضـايا الدخل والكسـب غير المشروع وقانون من أين لك هذا وخاصة أن هذه الفترة شهدت انحرافات فى الذمة المالية لبعض المسئولين من عمولات مثل قضايا هيئة الأوقاف والاتحاد التعاونى الزراعى وصفقة طائرات البوينج .

وكثر الحديث فى هذه الفترة عن المشكلة الاقتصادية التى يعانى منها المجتمع المصرى والتى كان لها أبعاد اجتماعية تمثلت فى بعض الظواهـر التى انتشرت فى المجتمع المصرى فى ذلك الوقت كظاهرة العنف واقتحـام الشقق بالقوة والاعتداءات على المواطنين وأشهرها الاعتداء على أحـد المواطنين فى شارع الشواربى مما ترتب عليه اجراءات شديدة تجـاه هذا الشارع المعروف بسيطرة المهربين عليه ، وحدثت بعض التعديلات فى بعض القوانين الاجتماعية كقانون الأحوال الشـخصية وقانون التأمينـات الاجتماعية .

وكان لسياسة الانفتاح أثرها السريع على تغيير بعض القيم السائدة وظهور قيم جديدة فى المجتمع المصرى .

وكانت هذه الفترة حافلة بالمناقشات حول شكل العمل السياسى وضرورة تطوره من تنظيم سياسى جماهيرى شعبى واحد الى تعدد الأحزاب وما ارتبط بذلك من مشاكل دستورية وقانونية ، وأثيرت حملات عنيفة ضد بعض الاجراءات الاستثنائية التى اتخذتها ثورة ٢٣ يوليو كتعذيب المعتقلين السياسيين .

وشهدت السبعينيات أيضا بعض مظاهر الاحتجاج على النظام تمثلت فى المظاهرات التى وقعت فى يناير ١٩٧٧ بعد صدور بعض القرارات الخاصة برفع الأسعار وظهور جماعات وتنظيمات سياسية ذات طابع دينى أعلن أنها تسعى لقلب نظام الحكم بالقوة ولذلك القى القبض على بعضها مثل جماعات التكفير والهجرة التى قبض على أفرادها بعد مقتل الشيخ الذهبى ، وتنظيم الجهاد .

وكان للعلاقات السيئة مع ليبيا أثرها فى ظهور بعض الجماعات التى قيل أنها تخرب لحساب المخابرات الليبية .

ظهر هذا كله بوضوح فى نوعية الجرائم التى ركزت عليها الصحف فى السبعينيات ، فقد ظهرت جرائم السرقة بنسبة كبيرة وظهرت الرشاوى والتزوير والتهريب والثراء السريع وجرائم التموين ، وكانت نسبة الجرائم السياسية كبيرة ٣٥ر٧٪ من اجمالى ما تناولته الصحف من الجرائم ككل (تقليدية ومستحدثة معا) .

وظهرت الجرائم التى ترتكبها عصابات او تنظيمات ويغلب عليها طابع التدبير واستخدام القوة المسلحة ، والجرائم التى ترتكبها بعض الشخصيات العامة والمعروفة فى المجتمع .

وكانت الصحف فى السبعينيات أحرص على أن تكون أكثر ايجابية فى معالجة الجرائم ، وان لم يصل هذا الاتجاه للحد المطلوب فعلا ، فقد كان استخدامها للفنون الصحفية التى تسعى للبحث عما وراء الحدث (كيف ولماذا حدث) بنسبة ٥ر٢٧٪ من اجمالى استخدامها للفنون الصحفية الأخرى .

وانخفضت نسبة الصياغة السلبية للجريمة فلم تتجاوز ٥٧ر٨٪ من اجمالى الجرائم ، وهذه نسبة تعد معقولة قياسا للستينيات .

٢ — هناك نقطة هامة تتعلق بمسئولية الصحافة المصرية وضرورة ادراكها لخطورة الدور الذى ينبغى أن تلعبه عند نشر الجرائم اذ عليها أن نراعى مواثيق الشرف الصحفية المحلية والعالمية والا اعتبرت مقصرة فى أداء دورها ، فاكتفاؤها بمجرد نشر الجريمة وكيف وقعت قد يشيع العنف والبلبلة ويهدم بعض القيم التربوية دون أن يساعد على التغيير الى الأفضل أو العلاج .

٣ — كان اعتماد الصحف فى الستينيات والسبعينيات فى الحصول على المعلومات الخاصة بمادة الجريمة على المصادر الرسمية اذ بلغت نسبة ذلك فى الستينيات ٤٨ر٦٪ من اجمالى المصادر وفى السبعينيات ٥٨ر٧٪ من اجمالى المصادر .

واذا كان من الضرورة الاستعانة بالمصادر الرسمية الا أنه لابد أن تعتمد الصحف بشكل أكبر على المصادر الأخرى حتى لا تكتفى بوجهة النظر الرسمية وخاصة فى الجرائم ذات الطابع السياسى .

٤ — وقد ترتب على النقطة السابقة ظهور اتجاه غالب ضد المتهم سواء فى الستينيات أو السبعينيات وتورطت الصحف فى ادانة المتهم فى كثير من الحالات دون أن تثبت ادانته بالفعل .

ولعل هذا يظهر من عدم التزام الصحف ببعض القواعد القانونية الخاصة بضرورة عدم نشر الأحكام الجنائية الابتدائية اذ انها تكون قابلة للاستئناف ، ومن ثم فالمتهم قد يصبح بريئا رغم أن الصحف تكون قد أسرعت فى نشر قرار ادانته .

كذلك لا يجوز أن تنشر الصحف الأحكام الغيابية ، ورغم ذلك فقد نشرت بعض الصحف هذه الأحكام بنسبة لا تعد قليلة .

٥ — لا تهتم الصحف فى الغالب فى الستينيات والسبعينيات على السواء بتحديد فئات جمهور مرتكبى الجرائم سواء من حيث السن أو المستوى التعليمى أو المهن . وفى اطار ما حددته ظهر الشباب المتعلمون تعليما عاليا ومن بين الموظفين كفئة غالبة بين مرتكبي الجريمة .

كان اقل فئات جمهور مرتكبي الجريمة ظهورا فى التحليل هم الشيوخ المتعلمون تعليما محـدودا من بين الفلاحين أو رجال القوات المسـلحة أو العاطلين .

٦ — وهنا لابد أن نطالب الصحف بضرورة أن تراعى واجبها فى عدم نشر أسماء وصور الأحـداث الذين يرتكبون بعض الجرائم حتى لا تحطم مستقبلهم ، وتعطيهم الفرصة ليبدأوا من جديد حياة سوية ولا تظل جرائمهم تطاردهم مدى العمر .

٧ — بالنسبة لشكل مادة الجريمة فاننا نرى ضرورة أن تجمع مادة الجريمة فى مكان واحد لتقليل الارهاق الذى يسببه للقارىء توزيع هـذه المـادة وتشتيتها فى عدة صفحات .

كذلك نرى أنه لا ينبغى المبالغة فى عرض هذه المادة مما يعطيها ابرازا أكثر من الضرورى ويحولها الى مادة للاثارة فقط ، وهـذا فيما يتعلق بالعناوين والصور والبراويز .

ويفضل استخدام الصور الموضوعية التى تصـور جانبا من الحدث عن استخدام الصور الشخصية الصامتة التى لا تقول شيئا ، ولكن لابد من مراعاة اللياقة والآداب العامة فى نشر مثل هذه الصور ، وينبغى تجنب نشر الصور التى تخدش المشاعر الانسانية .

٨ — وبالنسبة لمساحة مادة الجريمة فان المساحة الحالية معقولة ولكن المهم هنا مضمون هـذه المادة وطريقـة معالجة هـذا المضمون وهما النقطتان اللتان ناقشناهما فيما سبق .

مصـــادر الدراســـة ومراجعهـــا

المصـــــادر :

الصـــحف :

١ — جريدة الأهرام عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .

٢ — جريدة الأخبار عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .

٣ — جريدة الجمهورية عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .

٤ — جريدة المساء عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .

المقابلات الشخصية :

١ — ابراهيم عمر — رئيس قسم الحوادث بجريدة الأهرام حديث أجرته معه هيئة البحث بمكتبة الأهرام فى يناير ١٩٨٠ .

٢ — حسين غانم — محرر بقسم الحوادث بالأهرام حديث أجرته معه هيئة البحث بمكتبه بالأهرام فى يناير ١٩٨٠ .

٣ — محمد زعزع — رئيس قسم الحوادث بجريدة الأخبار حديث أجرته معه هيئة البحث بمكتبه فى الأخبار ديسمبر سنة ١٩٧٩ .

٤ — مهجة دسوقى — المحررة بقسم الحوادث بجريدة الأخبار — حديث أجرته معها هيئة البحث بجريدة الأخبار فى يناير سنة ١٩٨٠ .

٥ — علاء الوكيل — مدير تحرير جريدة الجمهورية — حديث أجرته معه هيئة البحث بمكتبه فى الجمهورية فى فبراير سنة ١٩٨٠ .

المراجـــــع :

الكتب العربيـــة :

١ — اجلال خليفة — اتجاهات حديثة فى فن التحرير الصحفى (ج ١) — القـــاهرة سنة ١٩٧٢ .

١ — ت — شبيلوف : مشاكل البحث العلمى عند دراسة العنف من وجهة نظر علم الجريمة — ترجمة اللواء محمد رياض الشافعى — المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية — اليونسكو — اكتوبر سنة ١٩٧٩ .

٣ — جيمس هالوران : الاعلام الجماهيري عرض من اعراض العنف أم سبب من أسبابه — ترجمة أحمد رضا — المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية — اليونسكو ديسمبر سنة ١٩٧٩ .

٤ — حسين محمد على : الجريمة وأساليب البحث العلمي — القاهرة — دار المعارف — سنة ١٩٦٦ .

٥ — عبد العزيز الغنام — مدخل فى علم الصحافة — القاهرة سنة ١٩٧٢ .

٦ — أحمد الخشاب : مدخل فى سوسيولوجية الاعلام — القاهرة — دار النشر الجامعى — سنة ١٩٧٤ .

٧ — عبد اللطيف حمزة : فن التحرير الصحفى — القاهرة سنة ١٩٥٨ .

٨ — على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما — دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٧ — القاهرة سنة ١٩٧٨ .

٩ — ستانلى جونسون : استقاء الأنباء فن — ترجمة وديع فلسطين — القاهرة سنة ١٩٦٠ .

١٠— محمد خير الدرع : علم الصحافة والانشاء — القاهرة سنة ١٩٤٧ .

١١— فؤاد مرسى : حتمية الحل الاشتراكى — دار الكتاب العربى — القاهرة سنة ١٩٦٧ .

١٢— فؤاد مرسى : هذا الانفتاح الاقتصادى — دار الثقافة الجديدة — القاهرة سنة ١٩٧٦ .

١٣— مركز الدراسات السياسية والاشتراكية بمؤسسة الأهرام : الديمقراطية فى مصر (ربع قرن بعد ثورة يوليو) — باشراف د. بطرس غالى — القاهرة — ١٩٧٧ .

١٤— مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام : الثورة والتغير الاجتماعى (ربع قرن بعد ثورة يوليو) باشراف سيد ياسين — القاهرة — ١٩٧٧ .

المقــالات والدراسات والأبحاث :

١ ــ السيد ياسين : التوازن الطبقى فى فكر التنمية السياسية بين الادراك والممارسة ــ مجلة الفــكر العربى العــددان ٤ ، ٥ ــ بيروت ــ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ص ١٢٩ .

٢ ــ د. على الدين هــلال : تطور الأيديولوجية الرسمية فى مصر ــ الديمقراطية والاشتراكية ــ مجلة الفكر العربى ــ العددان ٤ ، ٥ ــ بيروت ــ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ص ١٨ .

٣ ــ د. عمرو محيى الدين : اشــــتراكية الدولة والنمو الاقتصادى ــ مجلة الفكر العربى ــ العددان ٤ ، ٥ ــ بيروت سنة ١٩٧٨ ص ٤٠ .

٤ ــ غالى شكرى : مدخل تمهيدى الى الفكر الناصرى ــ مجلة الفــكر العربى ــ العددان ٤ ، ٥ ــ بيروت ــ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ص ٦٧ .

٥ ــ ليلى محمد عبد المجيد ابراهيم : صفحة الرأى فى جريدة الأهرام ــ رسالة ماجستير ــ غير منشورة ــ كلية الاعلام ــ جامعة القاهرة ــ سنة ١٩٧٩ .

الفصل الثانى

المواد الدينية فى الصحافة المصرية .....
وعلاقتها بأحداث العنف الدينى فى السبعينيات

---

* بحث جماعى تم اعداده بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تحت اشراف ومشاركة الدكتورة عواطف عبد الرحمن وعضوية حمدان ابراهيم وايناس أبو يوسف وهويدا منير وكارم يحيى وسوسن عبد الملك وعاطف شمس .

الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة الى رصد وتحليل ابرز القيم الاجتماعية والدينية والفكرية والسلوكية التى تركز عليها المواد الاعلامية التى تنشرها الصحف المصرية اليومية والمجلات الأسبوعية فى الصفحات الدينية ، وكذلك تحديد فئات الجمهور التى تتوجه اليها هذه الصفحات خلال مرحلة السبعينيات . وذلك من أجل محاولة التوصل الى التأكد مما اذا كان هناك علاقة بين أحداث العنف الدينى ، والتى بلغت ذروتها بمقتل السادات عام ١٩٨١ وبين مضمون الصفحات الدينية فى الصحف المصرية .

نوع الدراسة :

نظرا لعدم وجود دراسات سابقة فى هذا الموضوع لهذا تتميز هذه الدراسة بالطابع الاستطلاعى فى مرحلتها الأولى ثم تستخدم المادة العلمية الاستطلاعية فى توصيف أبعاد الظاهرة بشكل اكثر تحديدا وعمقا سعيا للتوصل الى اجابات على التساؤلات والفروض المطروحة .

المنهج :

تعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج الاساسية والمساعدة أبرزها منهج المسح الاعلامى كمنهج رئيسى ، ثم منهجا دراسة الحالة والمقارنة . وسوف يستعان بمنهج دراسة الحالة للتركيز على بعض الصحف مثل الأهرام والأخبار والجمهورية . أما المقارن فسوف يستخدم فى المقارنة الموضوعية بين اتجاهات الصحف والمقارنة الزمنية بين الفترات الزمنية المختلفة داخل مرحلة السبعينيات .

ادوات البحث :

تعتمد الدراسة فى جمع وتحليل المادة الاعلامية على عدة اساليب أبرزها الملاحظة وتحليل المضمون والاستفتاء (ان أمكن) مع محررى الصفحات الدينية فى الصحف المصرية .

العينة الزمنية

سيتم اعداد مسح اعلامى للفترة الممتدة من ١٩٧١ الى ١٩٨١ .

الفروض او التساؤلات :

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فى مجموعة من التساؤلات والفروض الاستطلاعية نوجزها على النحو التالى :

الفرض الأول :

تعتمد معظم المادة الاعلامية المنشـــورة فى الصـــفحات الدينية على الأحاديث مع رجال الدين ، وقليلا ما تتعرض لتحليل النصوص الدينية ، أو عرض قضية دينية أو اجتماعية مطروحة على الصعيد الاجتماعى للنقاش الحر ، أو قضـــية اجتماعية ذات أبعاد دينية . أى تعتمـــد على تكريس الاسلوب النقلى فى التعامل مع التراث الدينى .

الفرض الثانى :

تعمل الصفحات الدينية على دعم ومساندة المؤسسة الدينية الممثلة فى الأزهر ، ولا تحاول التعرض بالنقد لممارسات رجال الدين أو الهيئـــات الدينية أو الجماعات الدينية أو المنـــاهج الدينيـــة التى تدرس بالمدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية .

الفرض الثالث :

هناك انفصام بين ما تطرحه الصفحات الدينية من اهتمامات وقضايا وبين هموم ومشكلات الواقع الدينى الاجتماعى الراهن فى مصر .

الفرض الرابع :

تتوجه هذه الصفحات الى الفئات العمرية المختلفة مع التركيز على الشباب من الجنسين .

تمهيـــــد

التيار الاسلامى :

برغم أن مصر لم تكن موطن ميلاد أي من الأديان العالميـــة الكبرى الا أن أثرها فى معظم تلك الأديان كان بارزا فى تقبلها وتكييفها حسب تراث مصر ، ولقد تمسكت مصر بالاسلام وعاشت حياة اســــلامية فى تقاليدها وعاداتها ربما أكثر من اى بلد اسلامى آخر منذ اقبل الاســـلام على مصر وأصبح دينها الرسمى والشعبى ، وظل للاســـلام نفوذه حتى فى حالات انحلال مصر سياسيا وخضوعها للأجانب . كما ظل الأزهر وعلماء الدين الموجه الفكرى والروحى للشعب حتى فى اشد حالات التدهور الثقافى التى مرت بها مصر ... وخلاصة القول أن المناخ الذى نشأ فيه زعمـــاء مصر وقادتها من المفكرين والسياسيين كان مناخا اسلاميا ، والأزهر هو المثال البارز على قوة المنهل الاسلامى فى الفكر المصرى . ولقد احتكر الازهـــر المعرفة والتوجيه الفكرى والسياسى للشعب المصرى ، وسد الفراغ الذى أحدثه غياب الزعامة السيـاســية الحقيقية فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، حتى مجيء محمد على للحكم فهو الذى ساد الثورات الشعبية ضد الفرنسيين ثم ضد المماليك والعثمانيين . واستمر نفوذ الأزهر فى ازدياد الى ما بعد الاحتلال البريطانى لمصر . ومع ان التيار الاسلامى دعم الحركة الوطنية ضد الانجليز وكان الباعث الرئيسى للجهاد المقدس فان هذا الجهاد كان فى جوهره اسلاميا ولم يكن قوميا ، ولم تكن الحركة الوطنية تقبل بنظام قومى حديث يفصل الدين عن الدولة (صايغ ، ١٩٥٧ : ١١٧) ولذلك لم يكن من المســـتغرب أن يتجه اغلبية القــادة والمفكرين السياسيين فى مصر فى ذلك الحين اتجاها اسلاميا تبلور فى فكرة الجامعة الاسلامية ، التى حاول السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ — ١٩٠٩) استخدامها كأداة تحقق له التفاف الشـــعوب الاســلامية حول الخلافة العثمانية ، وتؤكد له ســـيطرته على الولايات العربية . ولكن الحقيقة أن واضع الحجر الأساسى فى فكرة الجامعة الاسلامية هو جمـــال الدين الأفغانى الذى لم تعقه جنسيته غير المصرية من التأثير فى الفـــكر

المصري ، وانشاء تيار اسلامي ذى محتوى تحررى ، ومضمون معـــاد للاستعمار (عمارة ، ١٩٦٨ : ٣٤) . وقد آمن به عديد من المفكرين ودعاة الاصلاح الدينى فى القرن التاســع عشر ، وأبرزهم الشيخ الامام محمــد عبده . وقد ظهرت هذه الدعوة فى بدايتها على منبر صحيفة العروة الوثقى التى اسسها جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده فى باريس ســنة ١٨٨٤ . ورأى الأفغانى أن المائتى مليون مســـلم فى العالم من المحيط الأطلسى الى المحيط الهادي يمثلون أمة واحدة . وآمن بوجوب جمع هؤلاء كلهم فى رابطة سياســـية واحدة لا تخلصهم من الأطماع الاســتعمارية فحسب ، بل تسهل أيضا تطوير المفاهيم الاسلامية ، وتخلق من المجتمعات القديمة البالية مجتمعا واحدا قويا وناهضا فى مختلف حقول الحياة . وهذا يجمع بين تقوية دعائم الخلافة وتدعيم الدولة العثمانية وبين محـــاربة الاستعمار الأوروبى الذى يستهدف القضاء على الاسلام والسيطرة على الشعوب الاسلامية (العربى ، ١٩٦٠ — ١٩٦٦ : ٢٠٧) .

وقد تطورت الرؤية الفكرية لجمال الدين الأفغانى خـــلال مرحلتين رئيسيتين .

١ — المرحلة الأولى :

وتمثلها مقالات مجلة العروة الوثقى التى صدرت فى باريس ســـنة ١٨٨٤ . وكان جمال الدين الأفغانى يعول أهمية كبيرة على العامل الدينى، ويهمل تماما العامل القـــومى ؛ ولذلك كان يرى أن الدولة العثمانية هى القوة الوحيدة المؤهلة للتصدى للاســـتعمار الأوروبى المسيحى وحماية الاسلام والمسلمين ، متغافلا عن الحركات القومية التى كانت وجــدت فى ذلك الوقت مهيأة لصد الغزو الأوروبى ؛ فنراه يكتب فى العدد التاسع من المجلة تحت عنوان الجنسية والديانة الاسلامية فيقول ... « ان المتدين بالدين الاسلامى متى رسخ فيه اعتقاده ، يلهو عن جنســه وشعبه ويلتفت عن الرابطة الخاصة بالرابطة العـــامة وهى علاقة المعتقد ، لهذا نرى العربى لا ينفر من سلطة التركى ، والفارسى يقبــل ســيادة العربى ، والهندى يذعن لرياسة الأفغانى ، ولا اشمئزاز عند أحد منهم ولا انقباض (العروة الوثقى ، ١٩٢٧) . كما كان الأفغانى يكرر دائما فى مقالاته المقولة

الخاصة بأن المسلمين رابطتهم العامة أقوى من روابط الجنسية واللغة ، وأن لا جنسية للمسلمين الا في دينهم ، وكان يخلط في هذه المرحلة بين دعوته الى الجامعة الاسلامية كتضامن مشروع للشعوب الاسلامية ضد الاستعمار الأوروبي وكوسيلة لاعادة الشرق الى مسيرته الأولى من الرقي ، وبين الخصائص القومية . فقد كان يرى انه لن تقوم للشرق قائمة الا اذا كان الاصلاح يعتمد على اساس ديني . وهذا الاصلاح لن يؤتي ثمرته الا اذا صحبه شعور بقوة التربية القائمة على أساس الدين ، وأنه لا جنسية للمسلمين الا في دينهم .

٢ — المرحلة الثانية :

ويظهر فيها اهتمام الأفغاني بالعامل القومي اكثر من ذي قبل ، وان كان يجعل الغلبة للعامل الديني ، فتراه يتحدث عن اللغة كسمة قومية . ففي رسالة له باللغة الفارسية بعنوان مقالات جمالية يقول :

« لا سعادة الا بالجنسية ، ولا جنسية الا باللغة ، ولا لغة ما لم تكن حاوية لكل ما تحتاج اليه طبقات أرباب الصناعات والخطط في الافادة والاستفادة . وان الروابط التي تربط جماعات كبيرة من الناس اثنتان ، وحدة اللغة ووحدة الدين . ووحدة اللغة هي الأساس الذي تقوم عليه الجنسية . واللغة اشد ثباتا واكثر دواما من الدين ، ولذلك نستطيع أن نقول ان تأثير رابطة اللغة في هذه الدنيا اقوى من تأثير رابطة الدين (١) .

وبرغم أهمية هذا التطور الذي نلحظه في فكر الأفغاني ، فقد ظل ايمانه بالجامعة الاسلامية هو الأساس . وقد حجب ذلك عن عينيه حقيقة الأوضاع النضالية لدى الحركات القومية العربية المناهضة للحكم التركي ، وسعيها للاستقلال عن العثمانيين ، شركائهم في الملة واعدائهم في القومية . وتنحصر اهمية الدور الذي قام به الأفغاني في المجتمع المصري في أنه خلق تيارا فكريا آمن به عديد من قادة الفكر والسياسيين المصريين . وقد حجبت الدعوة الاسلامية التي كان الأفغاني مصدرها الأول في مصر القومية

---

(١) انظر ساطع الحصري « ما هي القومية » ، ص ٢٥٨ نقلا عن محمد عمارة « العروبة في العصر الحديث » القاهرة ، دار الكتب ١٩٦٧ .

العربية فترة من الوقت ، واخذت مكانها . لقد قدمت صحيفة العروة الوثقى الأساس النظرى والفكرى الذى قام عليه الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل .. ويتلخص فى ثلاث نقاط :

أولا : ان المسألة المصرية مسألة دولية فيجب الاستعانة بأوروبا لاكراه الانجليز على الجلاء عن مصر .

ثانيا : ضرورة التشبث بالدولة العثمانية باعتبارها الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر .

ثالثا : الدعوة للجامعة الاسلامية ولكن على أساس التفاف الشعوب الاسلامية حول الدولة العثمانية ، ولقد كان طبيعيا أن يؤيد مصطفى كامل حركة الجامعة الاسلامية تحت لواء السلطان العثمانى ، وذلك لأنه كان يعتمد فى مطالبته بالجلاء ، وتمتع مصر باستقلالها الذاتى على ما لديها من حقوق دولية فى مصر تكفلها معاهدات واجبة الاحترام . ولهذا كان يدعو الشعوب الاسلامية الى الالتفاف حول الدولة العثمانية لشد أزرها (رمضان ، ١٩٧٢ : ٣٦)

ولكن قيام الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من تغييرات فى الخريطة السياسية العالمية أبرزها نجاح ثورة أكتوبر الاشتراكية فى روسيا سنة ١٩١٧ وقيام الاتحاد السوفييتى ، وانهيار تركيا فى الحرب ، بالاضافة الى الظروف المحلية داخل المجتمع المصرى ؛ التى اتسمت بتصاعد الصراع الوطنى ضد الاحتلال الذى بلغ ذروته فى ثورة مصر القومية سنة ١٩١٩ ؛ كل ذلك أدى الى انصهار جميع القوى الوطنية فى تيار ثورى واحد . واختفت مؤقتا جميع الخلافات الفكرية والسياسية ، وتدفقت جميع التيارات فى تيار وطنى واحد يمثل صوت الأمة بأكملها : الاستقلال التام أو الموت الزؤام دون الارتباط بأية دولة سواء عربية أو اسلامية وقد تفتت وحدة البلاد السياسية بعد هبوط المد الثورى الذى أشاعته ثورة سنة ١٩١٩ واخذت تظهر فيها تكتلات سياسية هى امتداد لما كان قبل ١٩١٤ ، فدولة الخلافة كانت قد انقلبت الى دولة عصرية مستغربة ، والخلافة نفسها أصيبت فى الصميم ، وفكرة الجامعة الاسلامية أصيبت

بانكسار واضح بعد تحالف العرب مع الغرب المسيحي ضد دولة الخلافة أثناء الحرب (رمضان ، ١٩٧٤ : ٢٨٤) .

كما أن معظم القوى السياسية الممثلة فى الحزب الوطنى قد صفيت وتم تشتيتها على يد اللورد كيتشنر ، بالاضافة الى التغييرات الدولية فى الأيديولوجية التى ترتبت على نشوب الحرب العظمى ، وأبرزها تحالف فرنسا وانجلترا وانهيار الدولة العثمانية مما هدم ركنا أساسيا من الأركان الأيديولوجية للحزب الوطنى ، فضلا عن تبنى بعض قادة الحزب للخط الليبرالى القومى ، ثم ما أعقب ذلك من سيادة التيار الليبرالى ؛ ذلك التيار الداعى الى الأخذ بمفاهيم العصر ، واقتباس أسباب التفوق الأوروبى . وكان من الطبيعى أن يتزعم هذا التيار نخبة من أولئك الشبان الذين تلقوا دروسهم فى سلك التعليم العلمانى واستكملوها فى انجلترا وفرنسا . وقد كان من أبرز دعاة هذا الاتجاه أحمد لطفى السيد والواضح أن هذا التيار وان كان قد بدأ على استحياء منذ مطلع القرن التاسع عشر ، ثم نما فى ظل الاحتلال البريطانى الا أنه قد اتسع نطاقه خلال فترة ما بين الحربين (رزق ، ١٩٧٢ : ١٧) ، وقد شهدت هذه الفترة صراعا حادا بين السلفيين والليبراليين شمل مختلف جوانب الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية . ففى غمرة انتصار الليبراليين فى أوائل العشرينيات ارتفعت الأصوات منادية بالمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة ، والغاء المحاكم الشرعية ، وتعديل قانون الأحوال الشخصية . وناقش البرلمان المصرى فى دورته لعام ١٩٢٦ وضع الوقف الأهلى الذى ارتفعت الأصوات تطالب بالغائه . وقد نظر السلفيون الى كل هذه الاجراءات باعتبارها بدعا جاءت فى ركاب الهجوم على الأفكار والنظم التقليدية ، وخاصة أنها جرت فى الوقت الذى ألغيت فيه الخلافة فى تركيا سنة ١٩٢٤ مما جعلهم على استعداد لشن هجوم على الأفكار والنظم المستوردة من الغرب .

وانفجرت الأزمة بعد نشر كتاب « الاسلام واصول الحكم » لعلى عبد الرازق ، ثم كتاب طه حسين فى الشعر الجاهلى . وقد ربط السلفيون وعلى رأسهم رجال الأزهر بين هذين الكتابين والمؤثرات الغربية التى أخذت تتغلغل في المجتمع المصري منذ القرن التاسع عشر . ولهذا نعتت

هيئة كبار العلماء كتاب الاسلام وأصول الحكم بانه مناقض للشريعة ؛ مما ترتب عليه فصل على عبد الرازق من وظيفته فى القضاء الشرعى ، كما اتهم طه حسين بالشك فى أمور تتعلق بالدين الاسلامى ، وانكر ما اتهم به ، ومع ذلك فقد ظلت الصحف الحزبية تهاجمه هجوما عنيفا كاد يعصف بالجامعة المصرية فى بدء عصرها (مصطفى ، ١٩٧٤ : ٧٢) .

وبرغم أن السلفيين كانوا قد رحبوا بادخال النظام البرلمانى المقتبس عن الغرب دون أن يتنبأوا بأثر النظام الجديد على الشريعة ذاتها ، فانهم ما لبثوا أن احسوا أن سلطتها وقد انتقلت من يد الله الى مجلس علمانى . كما وجدوا أفكار دعاة الاصلاح وقد تحولت من الفقهاء الى المشرعين . وخلصوا من هذا كله الى اعتقادهم باستفحال الخطر الذى يتهدد المعتقدات ، وذلك بعد أن أوضحت النتائج المترتبة على المفاهيم الحديثة أنها تتناقض مع فكر التيار السلفى (مصطفى ، ١٩٧٤ : ٧٧) . وقد امتد السلفيون من منابر المساجد ومراكز التعليم الدينى ليبسطوا آراءهم الى قاعات البرلمان واعمدة الصحف والمجلات . وقد قادت هذه الحملة مدرسة المنابر بزعامة رشيد رضا خليفة جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عبده وهو الذى تولى تفسير آرائها ، كما تزعم قيادة رد الفعل الاسلامى ضد حرفية الدين . وقد التقى مع الأفغانى ومحمد عبده فى الدعوة الى تجديد حيوية المسلمين والهامهم بالاحساس بالكرامة والتمشى مع روح العصر والتضامن والحفاظ على القيم الدينية . ولا شك أن هؤلاء المفكرين الثلاثة أعمدة التيار الاسلامى فى مصر يلتقون فى الاتجاه الخاص بضرورة أن يشكل الاسلام أساسا قوميا يمكنه التصدى للاتجاهات العلمانية التى كانت تتضمنها النزعات القومية الحديثة (رمضان ، ١٩٧٤ : ٢٨٥) . وتمثل مدرسة المنار الجانب الفكرى والفلسفى فى التيار الاسلامى ، وتعد امتدادا لمدرسة الأفغانى والشيخ محمد عبده مع بعض الاختلافات . وكان رشيد رضا يهدف من اصدار المنار سنة ١٨٩٨ الى مواصلة السير على نهج العروة الوثقى « الا فيما يتعلق بخطتها السياسية التى أصبحت غير ملائمة للظروف السياسية آنذاك » والعمل لنفس الغرض الذى كانت تعمل له صحيفة العروة الوثقى ؛ وهو نشر الأصلاحات الاجتماعية والدينية والاقتصادية . وكان لابد أن يصطدم المنار بدعاة الفكر الليبرالى ، فقد

كان المنار يؤمن فقط بالأخوة الاسلامية التي تتجاوز حدود الأوطان (مصطفى ، ١٩٧٤ : ٧٨) .

وكان رشيد رضا يدعو الى توحيد المسلمين ، والدفاع عن الاسلام ، والتصدى لأعدائه ، كما كان يرى أن تحقيق رسالته على أحسن وجه يتطلب عدم التمسك بالعقلية الغربية أو تقليد الغرب تقليدا أعمى . وقد حاول أن يرد على جريدة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين « دعاة الليبرالية القومية » التي كانت تدعو الى وطنية لا يدخل فيها الدين ولا اللغة . فأشار الى أنه من دواعى الحماقة محاولة القضاء على أمة بتدمير كل ما يشكل أصالتها ومعتقداتها وغرائزها وروحها المعنوية وأدبها وعاداتها . وان من الخطورة بمكان محاولة احلال العاطفة القومية القائمة على الجنس محل التضامن الاسلامى . فهذه المحاولة فى رايه ليست فقط مصدرا لفرقة المسلمين هى أقرب الى المروق عن الدين . فالشريعة التى هى أثمن القوانين بامكانها ان تتمشى فى كل الصور مع ظروف الحياة المتغيرة (رمضان ، ١٩٧٤ : ١٨٦) . ومن هذا المنطلق دعا رشيد رضا الى فكرته التى نقلها عنه فيما بعد حسن البنا ، وهى تاليف جمعية اسلامية تمتد فروعها فى جميع أقطار الاسلام ، وتقوم على مبدأ أساسى هو الاعتقاد بأن الأخوة فى الاسلام تمحو الفوارق الجنسية والوطنية وتؤلف بين المسلمين باعتبارهم أمة واحدة . وتكون غاية هذه الجمعية الجمع بين المسلمين فى الخضوع لناموس واحد فى العقائد والتعاليم الأدبية والأحكام الشرعية والمدنية ، مع الدعوة لأن تكون للكل لغة واحدة هي اللغة العربية ، والقضاء على البدع والتعاليم الفاسدة ، والعمل على نشر الاسلام . وكان رشيد رضا ينصح بابتعاد المجتمعات الدينية والتعليمية عن الاشتغال بالأعمال السياسية لأنه رغم عدم انفصال الدين عن الدولة في الاسلام الا نه يجب على جميع أولئك الذين يشتغلون بالدفاع عن الاسلام أو شئون التعليم والوعظ أن يبتعدوا عن السياسة ويتجنبوا الاشتغال بها (المنار ، ١٩١٦ ، م ٣ ج ٩ : ١٥١ — ١٥٢) .

ويرى د. احمد طربين أن مدرسة المنار الاسلامية الاصلاحية بزعامة رشيد رضا ، وما نشرته من مقالات ، كان لها أثر فى تطور التفكير الدينى

المصرى فى فترة ما بين الحربين ، كما قامت بدور رئيسى فى خدمة التيار العربى فى مصر ؛ اذ لم يتردد رشيد رضا فى تحميل الشعوب غير العربية مسئولية انحطاط العالم الاسلامى ، وقد صرح بأن الدين الاسلامى هو دين عربى فى مبدئه وأساسه ، ولم يكن مبتدعا فى ذلك ، لأن هذه الفكرة كان قد أوردها الكواكبى (١٨٤٩ — ١٩٠٢) فى كتابه أم القرى ، كما أن الشيخ محمد عبده كان يشير اليها أحيانا ، حتى اذا أتى رشيد رضا عمقها واغنى مفاهيمها ، وخاصة بعد أن قام الشريف حسين بثورته على الترك حين يئس من اصلاح رجالاتهم ويئس من بناء الدولة العثمانية . ومشى المفكرون الاسلاميون فى ركاب مدرسة المنار وتساءلوا معها « ألم تكن الوحدة العربية فاتحة الوحدة الاسلامية فى سالف الأزمان ؟ أوليس من قصر النظر ان لا نعمل للوحدة العربية ونبقى فزعين من دعوتها أو جامدين ازاءها ؟ لئن اختلفت الحركة الاسلامية مع الحركة العربية فى الأهداف البعيدة فهما يلتقيان فى الغايات العربية لان كلتيهما تضعان مسألة تحرير العرب فى مقدمة برامجهما . أوليس من الخير ان يكون التجمع العربى تجمعا وقتيا للقوى الاسلامية يستهدف تجمعا أوسع منه (م العصور ، ١٩٢٨) .

التيار الاسلامى فى الصحافة المصرية :

لقد استمرت معظم الصحف المصرية طوال القرن الماضى تردد أفكار جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ، وتخاطب وجدان العالم الاسلامى حتى جذبت انظار المسلمين الى مصر . وقد تبنى السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ — ١٩٠٨) الدعوة الى الجامعة الاسلامية حرصا على استمرار السيادة التركية على الأراضى العربية ، وتوثيقا لعلاقة العرب بالاتراك ، وازالة للنفور الذى بدأ على العرب بعد صدمتهم فى حركة الاصلاح على الطريقة التركية . ومن أقوال السلطان عبد الحميد فى هذا الشأن : « ان أوروبا تحاربنا حربا دينية فى قالب سياسى » ، وهو يهدف بهذا القول الى استنفار المسلمين فى الشرقين الادنى والأقصى لينضموا تحت لواء الخلافة الاسلامية فى مواجهة الأطماع الأوروبية (م العصور ، ١٩٢٨) وقد وجدت فكرة الجامعة الاسلامية ترحيبا حارا من الحزب الوطنى ممثلا

فى زعيمه مصطفى كامل . وفى هـذا يقول « اننا نحب الدول العثمانيـة لاننا قبل كل شيء نريد ان نرى أمة شرقية تصدر منها الأنوار الى كل الامة الاسلامية ولأننا بصفتنا مسلمين نرى أنها تحمى المسلمين فى الشرق وتحفظ البـلاد الطاهرة المقدسـة فى مملكة الخلافة الاسلامية وهى فى الحقيقة مملكتنا وقبلتنا التى اليها نلجأ ونحوها نتجه » (١) . وقد كان تعلق المصريين بالخلافة الاسلامية أمرا ملحوظا حتى من الانجليز أنفسهم ، فعند اعلانهم الحماية على مصر سنة ١٩١٤ جاء فى بلاغ سلطة الاحتلال الى السلطان حسين ما يوحى بتقديرهم لخطورة ما أقدموا عليه . يقول ممثل الاحتلال : « ولا أرى لزوما لأن اؤكد لسموكم بأن تحرير حكومتنا لمصر من بغى أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية فى الآستانة لم يكن ناتجا من أى عداء للخلافة ، فان تاريخ مصر السابق يدل فى الواقع على ان اخلاص المسلمين المصريين الخـلافة لا علاقة له البتـة بالروابط السياسـية بين مصر الآستانة » (٢) .

بعد ذلك جاء مصطفى كمال أتاتورك والغى الخلافة ، وكان لهـذا آثاره الأليمة لدى كثير من أنصار التيار العثمانى فى مصر . ومنذ الغيت الخلافة نشط الأزهر ، وبرز اسم مصر كمركز من أهم مراكز النشـاط الاسلامى لمعالجة مشكلة الخلافة . وكثرت الدعوات لعقد مؤتمر اسلامى حين راجت الشائعات بترشيح الملك حسين بن على للخلافة . وبرز حينئذ اسم الملك فؤاد مرشحا لهـا تقديرا لمكانة مصر فى العـالم الاسلامى ، ولانهـا تضم الأزهر أعرق الجامعـات الاسلامية (المعرفة ، ١٩٣١) ، بيد أن هذا المؤتمر الذى أجل مرارا ولم يعقد سوى مرة واحدة فى ١٣ مايو سنة ١٩٢٦ لم يسفر عن شيء ، ووضعت العراقيل فى سبيله ، واحبط

---

(١) انظر د. حسنى الخربوطلى « القومية العربية من الفجر الى الظهر » ص ١٥٩ نقلا عن محمود فياض — « الصحافة الأدبية فى مصر ، فترة ما بين الحربين » رسالة دكتوراه غير منشورة ، ص ٢٣٢ .

(٢) الوقائع المصرية — سبتمبر ١٩٧٤ .

مندوبو الدول الاسلامية المساعى المبذولة لترشيح الملك فؤاد ، واختلف علماء الأزهر فيما بينهم . وشاركت الصحافة فى المعركة ، وكتب على عبد الرازق فى السياسة الأسبوعية يقول : « كانت مسألة الخلافة أولا دفاعا عن مقام معين يراد الاحتفاظ به كأثر يحتاج الى العناية ، وكمريض يحتاج الى الحماية ، ولكن ذلك الاثر قد بطل ، وانتهى ذلك الرجل المريض . واتجه الرأى الى العمل على ايجاد مقام جديد يحل محل الآخر الذاهب » ثم يقول : « والغريب ان نلاحظ أن مسألة الخلافة لم تثر شيئا من الاهتمام فى مملكة من الممالك الاسلامية ذات الاستقلال الحقيقى ، وانما يهتم بالخلافة تلك الأمم التى لا تملك أمر نفسها ، ولكن يحركها الأجنبى ، ويقلبها ذات اليمين وذات الشمال (١) ولكن برغم ذلك ظل التفكير فى الخلافة الاسلامية يساور الناس كلما نزلت ضائقة بالعالم الاسلامى ، أو كلما برز طموح الملك فؤاد وخليفته فاروق فى الاستئثار بمنصب الخليفة .

الاخوان المسلمون النشأة والاستمرارية :

لقد بدأ الاخوان المسلمون نشاطهم كجماعة دينية عام ١٩٢٨ بمدينة الاسماعيلية بزعامة الشيخ حسن البنا حيث كان يعمل مدرسا هناك . ولم تتجاوز الجماعة حدود دعوتها الدينية طوال حكم الوفد خلال الفترة من ١٩٣٦ — ١٩٣٧ ، ولم تظهر على المسرح السياسى بصورة سافرة الا بعد خروج الوفد عندما أصدرت مجلتها السياسية (النذير) عام ١٩٣٨ . وقد ساعد نمو القوة الذاتية للجماعة على حدوث هذا التحول اذ انتقلت جماعة الاخوان بفضل نشاط البنا وديناميكيته من مجرد جماعة صغيرة محصورة فى مدينة الاسماعيلية يقل عددها عن المائة الى جماعة تنتشر مساحتها على ما يزيد عن خمسين بلدا فى عام ١٩٣٣ (٢) ، ويمكن تحديد نشأة فكرة العنف والاستيلاء على السلطة بالقوة عند جماعة الاخوان المسلمين بنشأة ما عرف باسم

---

(١) السياسة الاسبوعية — يناير ١٩٢٢ .

(٢) **انظر** : عبد العظيم رمضان : الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . القاهرة — دار روز اليوسف — ١٩٨١ .

(فرق الرحلات) ؛ تلك الفرق التى انشئت كما يقول حسن البنا عقب نشأة الدعوة وكادت تلازم أول شعبها وجودا . وقد بدأ تعميم هذه الفرق على مستوى جميع الشعب منذ عام ١٩٣٤ . وكانت الفكرة فى تأسيس هذه الفرق كما قال البنا « التأثر بفكرة الجهاد الاسلامى » وتحرجا مما جاء فى الحديث الشريف « من مات ولم يغز ولم ينو الغزو مات ميتة جاهلية » (١) . ولقد وقع الصدام الأول بين الجماعة والحكومة فى عهد حسين سرى باشا حيث تمت مصادرة مجلتى التعارف والشعاع الأسبوعيتين ، والغى ترخيص مجلة المنار الشهرية التى اعاد الاخوان اصدارها بالتعاون مع ورثة الشيخ رشيد رضا ، ومنع طبع رسائلهم ، كذلك منعت اجتماعاتهم ، وحظر على الصحف نشر أخبارهم . وفى اكتوبر ١٩٤١ تم اعتقال قادة الاخوان ، غير أن تدخل القصر أدى الى الافراج عنهم فى نوفمبر ١٩٤١ ؛ اى بعد مضى شهر واحد . ورغم الانفراجة السريعة لهذه الأزمة الا أنها أثرت بصورة واضحة على سياسة الاخوان فيما بعد . وقد تمثل ذلك فى تحاشيهم الاصطدام مع الانجليز من ناحية ، مع العمل على بناء تنظيمهم السرى من ناحية اخرى . وقد انتشر هذا التنظيم وامتد ليشمل جميع الأجهزة الحكومية والقوى السياسية المصرية القائمة فى ذلك الوقت ، وقد استغرق اعداد هذا وقتا وجهدا بالغا ، وقد بلغ درجة عالية من الاكتمال قبل حرب فلسطين . وينبغى الاشارة الى اعتماد البنا فى تكوين الجهاز السرى على العناصر العمالية وصغار الموظفين والحرفيين والطلبة . وقد نشط الاخوان نشاطا ملحوظا عقب اقالة الحكومة الوفدية فى اكتوبر عام ١٩٤٤ ، كما صرح لهم النقراشى بعقد المؤتمرات الشعبية والاجتماعات الخاصة فى نهاية عام ١٩٤٥ ، بينما كانت القوى الأخرى محرومة من ممارسة هذا الحق . ولقد لجأت جماعة الاخوان المسلمين الى استخدام العنف فى تصفية خصومها السياسيين للمرة الأولى ضد أحمد ماهر عندما كان يرأس الوزارة السعدية ، وأعلن عن عزمه اعلان الحرب على المحور ،

---

(١) انظر حسن البنا « مذكرات الدعوة والداعية » نقلا عن عبد العظيم رمضان — « الاخوان المسلمون والتنظيم السرى » .

وطلب منه الاخوان (متفقين مع سائر القوى السياسية الأخرى) العدول عن ذلك ، ولكن أحمد ماهر اصر على موقفه وأعلن ذلك فى بيان ألقـــاه يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ، ولم يكد ينتهى من القاء البيان حتى أطلق عليـــه محمود العيسوى الرصاص فأودى بحياته. ومن الثابت تاريخيا أن مصطفى النحاس كان قد استدعى حسن البنـــا فى الأيام الأخـــيرة لوزارة الوفد عام ١٩٤٤ ، وحـــذره من الانغماس فى العمـــل السياسى ، وطلب منه الا يتجاوز حدود دعوته الدينية ، ولكن اقالة حكومة الوفد كانت نقطـــة البداية لتحرك الاخوان المســـلمين ليس ضد الوفد فقط ولكن ضد كافة التنظيمات الوطنية والديمقراطية والاتجاهات الاشتراكية (١) . ولما اقيلت حكومة النقراشى عقب مذبحة كوبرى عباس الشهيرة، تولى الوزارة اسماعيل صدقى فى فبراير ١٩٤٦ . ولقـــد تحالف الاخوان المسلمون مع حكومة اسماعيل صدقى التى قدمت كافة اشـــكال المساندة المادية والسياسية للجماعة ، وسمحت لهم باصدار صحيفتهم (الاخوان المسلمون) فى مايو ١٩٤٦ . وقد هرع اسماعيل صدقى عقب توليه الوزارة الى زيارة مركز الاخوان فى الحلمية الجديدة ، ونسق سياسته معهم حتى أصبحوا من مروجى الدعاية له والمدافعين عن سياسته . ولقد سمحت حكومة اسماعيل صدقى للاخوان باستكمال تدريباتهم العسكرية مما ساعدهم على المشاركة فى حرب فلسطين بصورة فعالة حيث قامت الجماعة باعـــداد معسكر كامل باسم الاخوان المسلمين فى السويس . ولقد ركز الاخوان هجومهم داخل مصر على الممتلكات اليهودية . ومن ابرز صـــور المساندة التى قدمها الاخوان المسلمون لحكومة اسماعيل صـــدقى عندما اشتدت المظاهرات الشعبية ضد معاهدة صدقى — بيفن ، طلب اسماعيل صدقى من المرشد العـــام

---

(١) انظر : أ — احمد حمروش : قصة ثورة يوليو — الجزء الأول . بيروت — ١٩٧٦ .

ب — صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين — القاهرة — دار الغريب — ١٩٧٦ .

جـ — عبد العظيم رمضان : الاخوان المسلمون والتنظيم السرى .

ان ينزل الى الجماهير ويعمل على تهيئتها مصلحيا سليم زكي حكمدار القاهرة آنذاك ، فاستجاب المرشد العام . وعموما ففى أواخر عام ١٩٤٨ كان الاخوان المسلمون قد أصبحوا اشبه بدولة داخل الدولة من حيث امتلاكهم لجيش مدرب ومصانع وشركات ومستشفيات ومدارس ، ولكن فى ديسمبر ١٩٤٨ أصدر النقراشى قرارا بحل الجماعة ، وانقض بالاعتقال والمصادرة على أعضائهم ومنشآتهم وأموالهم ، فانتهت صفحة حافلة من نشاط الاخوان المسلمين ، وبدأت صفحة جديدة (١) .

ولقد دفع النقراشى حياته ثمنا للاجراءات التى اتخذها ضد الجماعة اذ تم اغتياله بعد عشرين يوما من قرار الحل ، وتولى ابراهيم عبد الهادى الوزارة ، وبدأت حلقة جديدة من حلقات العنف المتبادل بين الحكومة وجماعة الاخوان المسلمين . ولقد شهدت تلك الفترة موجة اعتقالات واسعة النطاق ضد جميع القوى الوطنية فى مصر وكان للاخوان المسلمين نصيب كبير منها . وعند اعلان الكفاح المسلح ضد الانجليز فى القناة فى أكتوبر ١٩٥١ بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ أعلن المرشد العام للاخوان المسلمين اعتراضه على الكفاح المسلح ضد الانجليز ، وقال موجها حديثه لشباب الاخوان : « اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم » وقد رد عليه خالد محمد خالد فى روز اليوسف تحت عنوان (ابشر بطول سلامة يا جورج) قائلا : « لقد وجد الوطن فى التاريخ قبل أن يوجد الدين وكل ولاء للدين لا يسبقه ولاء للوطن فهو ولاء زائف ليس من روح الله . واذا لم تبادروا الى طرد الانجليز فلن تجدوا المصاحف التى تتلون فيها كلام ربكم أتسألون لماذا ... ؟ لأن الانجليز سيجمعونها ويتمخطون فيها كما حدث فى ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ » (٢) .

---

(١) انظر : عبد العظيم رمضان : مصدر سابق
طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ — الهيئة العامة للكتاب — القاهرة ١٩٧٢ .
(٢) روز اليوسف ١٢ أكتوبر ١٩٥١ .

ثورة يوليو والاخوان المسلمين :

تعد الفترة الممتدة من أوائل القرن العشرين وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ من أخصب الفترات التى ازدهرت خلالها مختلف التيارات الفكرية والسياسية فكان هناك التيار الاسلامى الذى بدأ بالأفغانى ومحمد عبده ورشيد رضا وانتهى بظهور جماعة الاخوان المسلمين بزعامة حسن البنا فى نهاية العشرينيات ، وكان متواكبا مع التيار الاسلامى كل من التيار العربى والشرقى والقومى المصرى والماركسى . وقد استمرت هذه التيارات تتنافس وتتصارع ، وتتحالف وتتنافر ، ويندمج بعضها فى الآخر ، ويختفى البعض الآخر نهائيا، وذلك طوال فترة ما بين الحربين وحتى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ . وهنا بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ مصر السياسى ادت فيها بعد الى بروز ما يمكن تسميته اشكالية العلاقة بين قيادة ثورة يوليو والقوى السياسية والتيارات الفكرية التى كانت سائدة فى المجتمع المصرى قبل قيام الثورة . وقد حسمت هذه الاشكالية مؤقتا لصالح قيادة ثورة يوليو فى مارس ١٩٥٤ .

ويهمنا بالتحديد التركيز على العلاقة بين القيادة السياسية لثورة يوليو وجماعة الاخوان المسلمين سواء فى فترة الحكم الناصرى أو أثناء الفترة الساداتية .

وبدون الدخول فى تفاصيل ليس هنا مجالها يمكننا القول بأن علاقة الاخوان المسلمين قد بدأت وثيقة بحركة الجيش ، واستمرت فترة طويلة ، ثم انتهت نهاية دموية مريرة ، وكانت بداية حلقات العنف والعنف المضاد بين كل من قيادة الثورة وجماعة الاخوان المسلمين فى ١٤ يناير ١٩٥٤ عندما صدر قرار مجلس قيادة الثورة باعتبار جماعة الاخوان المسلمين حزبا سياسيا يطبق عليها القرار الخاص بحل الأحزاب السياسية . اذ نص القانون رقم ١٧٩ لعام ١٩٥٢ والقرار الصادر فى ١٧ يناير ١٩٥٣ على ما يلى : (لا تعتبر حزبا سياسيا الجمعية او الجماعة التى تقوم

على محض اغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو ادبية) (١) ، ويلاحظ أن هذا القانون قد ترك للاخوان المسلمين حرية الاختيار بين الاعلان عن أنفسهم كجماعة دينية بحتة أو الافصاح عن طابعهم السـياسى . وقد استقر الرأى على حل وسط يتيح للجماعة امكانية الجمع بين النشـاطين وهو فصل العمل الدينى عن العمل السياسى (٢) .

واذا كان سلوك عبد الناصر تجاه جماعة الاخوان المسلمين من خلال أحداث صدامى ١٩٥٤ ، ١٩٦٥ يؤكد سيطرة اسلوب المواجهة المباشرة ، فقد لوحظ أن التحرك كان يأتى دائما من جانب الاخوان أولا قبـل تحرك النظام . كما أن نتائج هذين الصدامين لم تكن فى صالح اى من الطرفين سواء عبد الناصر أو الاخوان المسلمين . فقـد خسر عبد الناصر فصيلا وطنيا هاما ، كذلك فقد الاخوان العديد من القيـادات المؤثرة ، وفقدوا فرصة العمل الجماهيرى . فقـد خرج الاخوان المسلمون من السجون عاجزين عن استيعاب التغييرات السياسية والاجتماعية التى حدثت اثناء محنتهم ، أو فهم التحول الذى طرأ على القوى الوطنيـة والديمقراطية من موقف المعارضة والمقاومة للثورة فى أزمة مارس ١٩٥٤ الى موقف التأييد والمسـاندة فى عام ١٩٦٤ . كذلك لم يستطيعوا ادراك مغـزى التغيير الاجتماعى الكبير الذى وقع أثنـاء وجودهم فى السجن متمثـلا فى قوانين الاصـلاح الزراعى والتأميم وسائر القـوانين المعروفة بقوانين التحول الاشـتراكى .

ولا يمكننا أن نغفل التطور الذى طرأ على علاقة النظام الناصرى بالمؤسسات الدينية الرسمية مثـل الأزهر والمحاكم الشرعية والمجالس

انظر :

(١) عبد العظيم رمضان : الاخوان المسلمون والتنظيم السرى — مصدر سابق — ص ١٤٧ — ١٥١ .

طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر — مصدر سابق .

(٢) عبد العظيم رمضان : الاخوان المسلمن — مصدر سابق ص ١٢٠ .

المحلية . فقد قام عبد الناصر بتطوير الأزهر واعادة تنظيم دوره السياسى والاجتماعى والدينى طبقا للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ . وكان قد ألغى المحاكم الشرعية والمجالس المحلية منذ عام ١٩٥٥ بالقانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥ واصبح التقاضى أمام المحاكم الوطنية . كما قام النظام الناصرى بانشاء مؤسسات جديدة كالمؤتمر الاسلامى والمجلس الاسلامى (٢) .

واذا كان عبد الناصر قد طرح اجتهاده السابق المتمثل فى محاولة ربط المؤسسات الدينيـــة فى الدولة بعمليات التنميـــة بمفهومها الشامل فان ما حدث فى الفترة التالية لعبد الناصر والمقصود بها فترة السادات كان مناقضا لذلك تماما . اذ حاول النظـــام الســـاداتى تشجيع الحركة الاسلامية منذ منتصف السبعينيات لتحقيق أغراض تتعلق بالمصالح الآنية والمرحلية للنظام ، ولا ترتبط بالمصالح السياسية والاجتماعيـــة للشعب المصرى فى مجموعه . فقد كان يهـــدف الســـادات بتشجيعه للجماعات الاسلامية استخدامها كأداة لضرب القوي السياسية الأخري (والمقصود بها الناصريون والماركسيون على وجه التحديد) . وقد نجح السادات فى ذلك ، ولكن الازدهار الذى عرفتـــه الجماعات الاسلامية حتى مقتـــل السادات لا يمكن أن يعود الي ذلك التشجيع فقط بدليل أن تلك الجماعات قد استطاعت مرارا أن تتحدى النظـــام وتنفرد بالسيطرة على أماكن عامة (الجامعات وبعض المساجد الكبيرة بل ومدينة أسيوط ذاتها) وذلك بعد انقلاب النظام عليهم لانقلابهم عليه .

وعلي الرغم من أن السادات والاخوان والجماعات الاسلامية كانوا ينطلقون كما يبدو للوهلة الأولى من الاسلام ويطالبون بتطبيق الشريعة . غير أن بينهم فوارق جوهرية . ففي حين أن السادات كان يأمر بفصـــل الدين عن السياسة تمسك الاخوان والجماعات الاسلامية بأن الاســـلام

---

(١) رفعت أحمد محمد : العلاقة بين الدين والدولة فى مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٠ — رســـالة ماجســـتير غير منشورة — كلية الاقتصـــاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة — مايو ١٩٨٤ ص ٢٥٠ — ٢٥٢ .

دين ودولة . وكان خط السادات أن يضغط دائما على مجموعة من القيم المتناقضة ذات الطابع السلبي ، مثل الحب كنقيض للحقد ، والأخلاق كنقيض للعيب ، في حين كان الاخوان والجماعات الاسلامية يؤكدون على القيم الايجابية في الاسلام (١) . ولكن تبقى الاختلافات بين الاخوان والجماعات الاسلامية ، فالواقع أن من يراجع تاريخ الاخوان المسلمين على مدار نصف قرن يجد من الصعب تصنيفهم تحت عنوان سياسي واحد . فقد أيدوا اسماعيل صدقي والملك فاروق في الأربعينيات ونادوا بالتعاون بين العمال واصحاب الأعمال في المراكز الصناعية الكبرى واثاروا الانقسامات في الحركة النقابية . ولكنهم كانوا من الطلائع المسلحة التي دخلت فلسطين مقاتلة عام ١٩٤٨ .

وقد أيدوا أعمال القمع ضد عمال كفر الدوار في أغسطس ١٩٥٢ ، وشنوا حملة عنيفة ضد اليساريين . ولكنهم نادوا بالغاء الأحكام العرفية وعودة الديمقراطية عام ١٩٥٤ . وكونوا جهازا مسلحا حارب النظام الناصري ، ولكنهم عوملوا منه بشدة لا مثيل لهـا . وحاربوا الناصريين والمركسيين في الجامعات والأحياء والمصانع في ظل السادات ، ولكنهم قاموا بأوسع تأييد للثورة الايرانية ، ووقفوا ضد اتفاقيات كامب ديفيد والصلح مع اسرائيل (٢) . كذلك امتلأت صفحات الدعوة والاعتصام بأشد أنواع التحريض الأعمى ضد المسيحيين ، كما أيدوا بل وشاركوا في أعمال العنف الطائفي أو ما يسمى (بالفتنة الطائفية) . ولذلك لا يمكن أن نزعم أن الجماعات الاسلامية تعتبر امتدادا عضويا للاخوان المسلمين والواقع أنه ليس من اليسير التمييز بدقة بين حركة الاخوان المسلمين وحركة الجماعات الاسلامية ، فخلال التذبذبات والمناورات والظلال الكثيرة التي سترت الأفكار هنـا وهناك يمكن أن نشير الى نقطتين على قدر من الوضوح . أولاهما أن الاخوان يريدون جهادا يتقدمه اولو الأمر ، ويرون أن مهمتهم الحالية لا تنحصر في الدعوة الاسلامية وتربية الناس فحسب ، بل وفي اسداء النصح للحكام ، أى الاختلاف هنا على طبيعة

---

(١) رفعت أحمد : مصدر سابق ص ٢٥١ .
(٢) السفير ١٩٨١/١٢/١٥ .

المرحلة ، واسلوب التعامل مع السلطة ، وسمتها العامة هو تجنب الصدام المباشر ، فى حين أن الاتجاه العام للجماعات الاسلامية هو انهم قد فقدوا الأمل فى هذا الطريق ولذلك اخذوا يعملون على التحريض المباشر لاسقاط النظام واحلال السلطة الاسلامية مكانه . ثانيهما أن الجماعات الاسلامية تركز حاليا على شعار اقامة الدولة الاسلامية بينما يركز الاخوان المسلمون فى المرحلة الراهنة على شعار تطبيق الشريعة الاسلامية (١) .

ولا شك أن نجاح الثورة الايرانية يعتبر عاملا رئيسيا فى تشجيع الجماعات الاسلامية ، لأنهـــا أثبتت بشكل ملموس أن الثورة الاسلامية أمر يمكن أن ينجح وأن يقف فى وجه الولايات المتحدة الأمريكية بكل جبروتها وهيمنتها ، ولكن يبقى بعـــد ذلك وقبله أن التيارات الاسلامية فى مصر تشكل ظاهرة مصرية لها خصوصيتها التى تستحق منا المزيد من الدراسة المتانيــــة .

اجهزة الاعـــلام الدينى فى مصر

لقد حرصت الحكومة المصرية على تحقيق رسالة الاعـــلام الدينى من خلال مجموعة من الأجهزة التنفيذية تشمل ما يلى :

١ ــ جهاز الدعوة الدينية بوزارة الأوقاف :

يعتبر هذا الجهاز من أبرز أجهزة الاعلام الدينى ، ويشرف عليـــه وكيل وزارة مختص . والمعروف أن الدعوة الاسلامية تعتبر من أولى المهام المنوط تحقيقها بوزارة الأوقاف منذ انشائها فى عهـــد محمد على ١٨٣٥ على شكل ادارة للأوقاف ، ثم تحولت الى نظارة عام ١٩١٣ ، وأخيرا أصبحت وزارة فى عهد الملك فؤاد . ويمارس جهاز الدعوة الاسلامية نشاطه من خلال عدد من الادارات والأقسام النوعية وهى الادارة العامة للارشاد الدينى والثقافة الاسلامية والادارة العامة للمساجد ويتبعها حوالى خمسة آلاف مسجد بالاضافة الى ثلاثين ألف مسجد أصلى .

---

(١) انظر السفير ١٩٨١/١٢/١٥ ــ مصدر سابق .

٢ — جهاز الوعظ والارشاد بالجامع الأزهر :

ويتبع هذا الجهاز مجمع البحوث الاسلامية ، وتتحدد اختصاصاته فى نشر الثقافة الاسلامية وتنقية التراث الاسلامى مما يثار حوله من شبهات بالاضافة الى الافتاء فى مختلف القضايا والمنازعات التى تعرض عليه . ويمارس هذا الجهاز نشاطه من خلال نوعين من الوسائل . أولهما الوسائل المطبوعة وتتمثل فى مجلة نور الاسلام وهى مجلة شهرية ، بالاضافة الى النشرات والكتيبات التى يصدرها الجهاز فى المواسم والمناسبات الدينية . وثانيهما الوسائل الشفهية وتتمثل فى الندوات والمحاضرات والدروس الدينية المختلفة .

٣ — المجلس الأعلى للشئون الاسلامية :

يعد هذا المجلس من أهم الأجهزة التى تعتمد عليها وزارة الأوقاف فى مجال الاعلام الدينى فى مصر . اذ أنه يكمل الدور الذى يقوم به جهاز الدعوة الاسلامية بوزارة الأوقاف داخل الوطن . فالمجلس الأعلى يعمل على تغطية العالم الخارجى وخصوصا الدول الاسلامية الى جانب بعض النشاطات الثقافية الداخلية . وتنحصر مهامه فيما يلى :

١ — العمل على توطيد العلاقات بين مصر والعالم الاسلامى وذلك من خلال استضافة زعماء العالم الاسلامى والعلماء المسلمين من مختلف أنحاء العالم .

٢ — اصدار مجلة منبر الاسلام باللغة العربية داخل الوطن وباللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية للخارج .

٣ — العمل على احياء التراث الاسلامى واخراجه بطريقة عصرية .

٤ — وسائل الاعلام المسموع والمقروء وتشمل :

(أ) **محطة القرآن الكريم** : وتعد من ابرز الوسائل السمعية للاعلام الدينى المتخصص والمباشر ، وتقوم ببث البرامج الدينية والقرآن الكريم على مدى ١٧ ساعة على فترتين . وتشتمل برامجها على القرآن الكريم والأحاديث النبوية والفتاوى والتفسيرات والخطب .

(ب) **المجـلات الدينية المتخصصة** : ورغم أهمية هـذه الوسيلة الاعلامية المباشرة الا ان تأثيرها يظل محدودا بسبب انتشار الأمية وخصوصا فى الريف المصرى . وهناك ثلاث مجـلات شـهرية متخصصة هى :

١ — مجلة الأزهر وتتبع مجمـع البحوث الاسلامية بالأزهر وتصدر منذ عام ١٩٣٠ .

٢ — مجلة منبر الاسـلام وتتبع المجلس الأعلى للشـئون الاسلامية وتصدر منذ عام ١٩٤٣ .

٣ — مجلة نور الاسلام وتتبع هيئة الوعظ والارشاد بالأزهر وتصدر منذ عام ١٩٥٣ .

هذا عدا المجلات الاسلامية الأخرى التى تصدرها الجمعيات الدينية والأهلية أو التى يملكها ويديرها أفراد . (انظر جدول رقم ١) .

المجـلات الدينيـة المتخصصة

اسم المجـلة	دورية الصـدور	سـنة الصدور	الجهة التابعة لها
مجلات تتبع أجهزة حكومية :			
١ — الأزهـر	شـهرية	١٩٣٠	مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر
٢ — نور الاسـلام	شـهرية	١٩٥٣	هيئة الوعظ والرشاد بالأزهر
٣ — منبر الاسـلام	شـهرية	١٩٤٣	المجلس الأعلى للشئون الاسلامية
مجلات تصدرها جمعيات دينية :			
١ — التوحيـد	شـهرية	[illegible]	جمعية أنصار السنة المحمدية
٢ — مكارم الأخـلاق	شـهرية	١٩٢٠	جمعية مكارم الأخلاق الاسلامية
٣ — الشبان المسلمين	شـهرية	١٩٢٩	المركز العام لجمعية الشبان المسلمين
٤ — المسـلم	شـهرية	١٩٥١	جماعة العشيرة المحمدية
٥ — الاخـلاص	شـهرية	١٩٧١	جمعية الاخلاص المحمدية
٦ — الاعتصـام	شـهرية	١٩٣١	الجمعية الشرعية

اسم المجلة	دورية الصدور	سنة الصدور	الجهة التابعة لها
٧ — البريد الاسلامى	شهرية	١٩٤٣	دار تبليغ الاسلام
٨ — التقوى	شهرية	١٩٢٤	جماعة الوعظ والدعوة الاسلامية
٩ — الرسالة الاسلامية	شهرية	١٩٧٣	المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين
١٠ — الزهراء الاسلامية	شهرية	١٩٧٢	جمعية الدراسات الاسلامية
مجلات يملكها ويديرها افراد :			
١ — المجلة الشرعية	شهرية	١٩٣٦	محمد عبد الفتاح الرفاعى
٢ — وكالة انباء العالم الاسلامى	اسبوعية	١٩٥٣	حسن صبحى
٣ — الدعوة	كل شهرين	١٩٥١	صالح عشماوى
٤ — الاسلام	أسبوعية	١٩٣١	مصطفى أمين عبد الرحمن
٥ — الأنصار	أسبوعية		د. عبد الدايم ابو العطا
٦ — الرابطة الاسلامية	شهرية	١٩٤٤	محمد شاهين حمزة
٧ — طريق الحق	شهرية	١٩٥١	محمد الحافظ عبد اللطيف
٨ — العالم الاسلامي	شهرية	١٩٤٩	محمود ابو الفيض المنوفى
٩ — لواء الاسلام	شهرية	١٩٤٧	احمد حمزة

القضايا الدينية فى وسائل الاعلام المصرية

تمنح أجهزة الاعلام المصرية (الاذاعات — التليفزيون — الصحف) اهتماما خاصا للقضايا الدينية . ويتمثل هذا الاهتمام فى تخصيص بعض البرامج الدورية فى الاذاعة والتليفزيون والعديد من الأبواب الثابتة فى الصحف لمعالجة القضايا الدينية .

بالنسبة للاعلام المرئى والمسموع : نلاحظ أن الاذاعة المصرية تعمل على تحقيق رسالة الاعلام الدينى من خلال البرامج والفقرات الدينية التى تبلغ حوالى ٢٠ برنامجا دينيا عدا القرآن الكريم والأغانى الدينية والابتهالات والدعاء والآذان وسائر شعائر الصلاة خصوصا أيام الجمع ، وقد بلغ اجمالى ساعات البث للبرامج الدينية المتخصصة فى مختلف محطات

الاذاعــة عام ١٩٧٩ حــوالى ٩٤٥٣ ساعة بمتوسط يومى ٢٥ ساعة أى ما يوازى ١٩٫٧٪ من اجمالى ساعات الارسال الاذاعى (١) .

أما التليفزيون : فهو يعالج القضايا الدينية من خلال بعض البرامج التى تتسم بالدورية والثبات مثل برنامج العلم والايمان للدكتور مصطفى محمود ، وأحاديث الشيخ متولى الشــعراوى ، عــلاوة على الندوات والمؤتمرات الدينية ومسابقات القرآن الكريم للنشء . هذا عدا الخدمات الدينية التقليدية التى يقدمها التليفزيون بصورة دائمة مثل القرآن الكريم والأحاديث (٢) .

الصحافة المصرية : تخصص الصحافة المصرية وخصوصا الصحف اليومية ابوابا ثابتة ودورية لمعالجة القضايا الدينية . وقد كان لصحيفة الأهرام السبق فى هذا المجال . اذ ســعت منذ عام ١٩٤٧ الى تخصيص مساحة ثابتة للاعلام الدينى وذلك فى شهر رمضان من كل عام ، ثم أفردت صفحة اســبوعية للشــئون الدينية فى النصف الأول من الســبعينيات (١٩٧٥) . وقد ترتب على ذلك نشوء قسم للشئون الدينية يضم بعض المحررين المتفرغين كما يســهم فى نشــاطه نخبة من العلماء والمفــكرين الاسلاميين . هذا وقد بدأت كل من صحيفتى الأخبار والجمهورية بتخصيص صفحات أسبوعية فى أعداد الجمعة لمعالجة القضايا والشئون الدينية ، وذلك منذ السنوات الأولى من السبعينيات (١٩٧٢ — ١٩٧٣) .

ويختلف الأمر بالنسبة للمجلات الأسبوعية اذ لا توجد بهــا أبواب ثابتة لمعالجة القضايا الدينية ما عدا مجلة أكتوبر التى يوجد بها باب ثابت

---

(١) اتحاد الاذاعة والتليفزيون — الأرشيف — ملف ٢١٣ أ /٢ .

(٢) لقد اقتصرنا على رصــــد البرامج الدينية التى تتســـم بالثبات والاستمرارية حتى نهاية فترة البحث . وغنى عن القول أن هناك بعض البرامج الدينية التى حازت شهرة واسعة سواء فى الاذاعة أو التليفزيون مثل برنامج « نور على نور » الذى كان يقدمه أحمد فراج . وقد توقف منذ منتصف السبعينيات ١٩٧٦ .

بعنوان (آمنت بالله) ، ولكن يلاحظ اهتمام هذه المجلات بمعالجة الشئون الدينية من خلال القوالب الصحفية المختلفة سواء الأخبار او المقالات او التحقيقات والأحاديث وان كان يغلب عليها صفة عدم الانتظام وسنتناول ذلك بالتفصيل .

تصنيف المواد الدينية فى الصحف المصرية

لوحظ ان المواد الدينية فى الصحف المصرية لا تقتصر على الصفحات الدينية المتخصصة والتى تتسم بالدورية والثبات النسبى . ولكن تنتشر المواد الدينية سواء كانت أحداثا أم قضايا على صفحات الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية طبقا لأهميتها وظروف حدوثها . وقد تم تصنيف المواد الدينية التى نشرت بالصحف المصرية خلال حقبة السبعينيات على النحو التـالى :

التصنيف الأول : ويتضمن المتابعات الخبرية للأنشطة الدينية فى مصر بالاضافة الى القرارات والبيانات واشكال الاحتفالات الدينية المختلفة سواء كانت ذات طابع رسمى أم شعبى .

التصنيف الثانى : ويتضمن الصفحة المتخصصة وهى الصفحة الأسبوعية التى يشرف عليها محرر مسئول وتطرح من خلالها القضايا الدينية المختلفة . ويقسم المجال للمتخصصين وغير المتخصصين فى الأمور الدينية للمشاركة فى مناقشتها والادلاء بآرائهم ، كما تضم هذه الصفحة أشكالا مختلفة من التغطية الصحفية للقضايا الدينية قد يكون من بينها عمود ثابت أو أكثر .

التصنيف الثالث : ويتضمن القضايا الدينية التى تبرز أهميتها نتيجة للظروف والتطورات والمناسبات الدينية فى مصر ، وتنشر فى أيام أخرى غير يوم الجمعة . وعلى صفحات أخرى عادة ما تكون صفحة التحقيقات أو الصفحات الأخرى المتخصصة التى ترتبط بالدين من قريب أو بعيد .

نذكر منها ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ « تحقيق صحفى يتناول الاستعدادات لموسم الحج » أو حديث صحفى مع وزير الداخلية يتعلق

بهذه المناسبة ايضا او حديث صحفى مع رئيس لمحكمة عسكرية تنظر امامها قضية تتعلق بظاهرة العنف الدينى .

التصنيف الرابع : ويشمل صفحة رمضان التى تخصصها الصحف لهذا الشهر وتنشر يوميا ، وتضم فنونا تحريرية مختلفة تتنوع بين الخبر والحديث والتحقيق والمقال وتتناول موضوعات تتناسب وظروف الشهر .

المواد الدينية فى الصحف المصرية خلال السبعينيات

المؤشرات الوصفية :

لقد تم اجراء مسح استطلاعى للمواد الدينية فى الصحف المصرية (اليومية والأسبوعية) خلال عشر سنوات (١٩٧١ — ١٩٨١) . وقد ركزت هذه الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية هى :

أولا — محور الشكل ويتضمن ما يلى :

(أ) أشكال الاخراج الصحفى وتشمل (الموقع فى الصحيفة والملامح التيبوجرافية مثل الصور والبراويز والخرائط بالاضافة الى أساليب التعبير والصياغة) .

(ب) أنماط التحرير أو القوالب الاعلامية وتشمل (الخبر والمقال والحديث والتحقيق والتعليق والأعمدة الثابتة .. الخ) .

ثانيا — محور المضمون ويشمل (الموضوعات والقضايا) .

وقد تم تصنيف المواد الدينية التى نشرت بالصحف المصرية خلال حقبة السبعينيات على النحو التالى :

١ — **العبادات** : وتضم كل الموضوعات الخاصة بالفروض الاسلامية من صلاة وصوم وحج وزكاة .

٢ — **العقائد** : وتشمل المواد الخاصة بالمعتقدات الدينية وبما جاء فى الكتب السماوية (القرآن — الانجيل — التوراة) وتركز بصفة خاصة على النصوص القرآنية وتفسيرها والأحاديث النبوية .

٣ — **الممارسات والشعائر الدينية** : وتتضمن الموضوعات الخاصة بالاحتفالات والمناسبات الدينية مثل الاحتفال بأوائل الشهور

الاسلامية ورأس السنة الهجرية ومولد النبى وعيدى الفطر والأضحى والاسراء والمعراج وموسم الحج ... الخ .

٤ — **التراث الدينى :** يتناول الموضوعات الخاصة بالآثار التاريخية المادية وغير المادية للحضارة الاسلامية .

٥ — **التشريعات الدينية :** وتشمل المواد الخاصة بالتشريعات الاسلامية فى مجالات الارث والزواج ... الخ .

٦ — **الشخصيات الاسلامية :** وتضم كافة الشخصيات الاسلامية ذات التأثير التاريخى والمعاصر مثل جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ورشيد رضا وشيخ الأزهر ووزير الأوقاف والمفتى ورئيس المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ... الخ .

٧ — **السير والتراجم :** ويتناول كل ما يتصل بالسالفين مثل الخلفاء الراشدين وأعمالهم مضافا اليها سيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) .

٨ — **نظم الحكم :** وتشمل المواد الخاصة بنظام الحكم الاسلامى والشورى ومسئوليات الحاكم وعلاقة الدين بالسلطة السياسية .

٩ — **الفئات الأخرى :** وتتضمن الموضوعات الدينية التى يتعذر تصنيفها تحت أى من الفئات السابقة ، ويمكن رصدها على سبيل المثال وليس الحصر التالى :

(أ) شئون المسلمين فى الخارج وموقف الحكومات منهم .

(ب) أوضاع المسيحيين فى مصر والخارج ونشاطات رجال الكنيسة واحتفالات المسيحيين بأعيادهم .

(جـ) نشاط الجماعات الاسلامية الجديدة .

(د) نشاط المؤسسات الاسلامية الرسمية مثل الأزهر والمجلس الأعلى للشئون الاسلامية ... الخ .

ثالثا — المحور الخاص بمصادر المواد الدينية :

ويمكن تصنيف هذه المصادر الى نوعين :

الأول : داخلى ويشمل محررى الصحيفة سـواء الذين يوقعون بأسمائهم او الذين لا تكتب أسماؤهم .

الثانى : خارجى ويتضمن كلا من :

(أ) الكتاب المتخصصين وغير المتخصصين وبعض القراء سـواء المصريين أو الأجانب وبعض رجال الدين البارزين وعدد كبير من الأئمة ورجال الأزهر .

(ب) وكالات الأنباء العربية والأجنبية . هذا وقد أسفرت الدراسة المسحية عن مجموعة من المؤشرات الوصفية نوجزها على النحو التالى :

اولا — النواحى الشكلية : (الصحف اليومية)

تميزت الصفحات الدينية فى الصحف اليومية وتشمل الاهرام والأخبار والجمهورية بالسمات التالية :

١ — عدم الثبات سواء من ناحية موقع الصفحة أو المساحة المخصصة للمواد الدينية . فقد كانت تشغل احدى الصفحات الداخلية ٥ أو ٧ أو ٩ . كما انها كانت تشـغل صفحة كاملة ، وأحيانا النصف الأفقى أو الراسى للصفحة ، وتحتل الاعلانات الجزء الباقى . مـع مراعاة أن هذه الصفحة كانت تزداد مساحتها خلال شهر رمضان اذ كانت تتراوح بين صـفحة كاملة وصـفحتين فى بعض الأحيـان (الجمهورية) . ولا شك ان عدم الثبات سـواء فى موقع الصفحة الدينية أو مساحتها كان له آثاره السلبية على اخراج هذه الصفحة وعلى استقرار الأبواب الثابتة بها ، والتى تعرضت للاختفاء احيانا بسبب تقلص مساحتها مثال الأخبار والجمهورية .

٢ — تشكل الصور الموضوعية والشخصية عنصرا بارزا ودائما فى جميـع الصفحات الدينية بالصحف اليومية ، وكذلك البراويز خصوصا فى جريدتى الأهرام والأخبار ، أما الخرائط والرسوم البيانية فقد كانت نادرة بوجه عام .

٣ — اساليب التعبير والصياغة .. تتفاوت أساليب التعبير والصياغة التى سادت فى الصفحات الدينية طبقاً للقوالب الاعلامية المستخدمة من ناحية وثقافة الكتاب والمحررين من ناحية أخرى . وقد تراوحت هده الأســاليب ما بين النمط التقليدى فى الكتابة ، وقد تمثل ذلك فى مقالات رجال الدين وأحاديثهم ، وما بين أساليب الكتابة العصرية أو ما يطلق عليه (لغة الصحافة) ، وما تتســم به من تبســيط ووضوح . وقد غلب هذا الأسلوب على معظم المواد الدينية الأخرى مثل الأخبار والتحقيقات وبعض التعليقات وبريد القراء .

(أ) المجلات الأسبوعية :

وتشير نتائج الدراسة المسحية للمواد الدينية فى المجلات الأسبوعية (روز اليوســف — آخر ســاعة — المصور واكتوبر) الى مجموعة من المؤشرات تتعلق بالجوانب الشكلية نلخصها فيما يلى :

١ — عدم الثبات سواء بالنسبة للموقع فى المجلة أو المساحة المخصصة للمواد الدينية أو انتظام ظهورها . وينطبق هذا القول على جميــع المجلات المصرية التى خضعت للدراسة مع بعض التفاوت النسبى ؛ فنلاحظ مثلا أن المساحة المخصصة للمواد الدينية تتضاءل كثيرا أمام المواد الأخرى الخاصــة بالسياسة والاقتصــاد والفن والجريمة والرياضة والأدب كذلك يلاحظ أن الموقع والمساحة لا يتسمان بالثبات الا فى الملحق الدينى الذى تخصصه بعض هذه المجلات لشهر رمضان مثال روز اليوسف والمصور واذا كانت المادة الدينية تشغل الربع الأول أو الثانى من مجلة آخر ساعة فانها تتبعثر فى مجلة روزاليوسف ما بين الجزء الأول فى شكل أحاديث وتحقيقات أو أخبــار فى باب أسرار وما بين الجزء الثانى من المجلة فى صورة ذكريات وبريد القراء . وكذلك فى مجلة أكتوبر التى تنشر المواد الدينية خصوصا الأخبار ضمن باب اتجاه الريح فى النصف الأول من المجلة أما المقالات الدينية والأحاديث فقد كانت تشغل النصف الثانى من المجلة . هذا بينمــا تشغل الموضوعات الدينية فى مجلة المصور الربع الأول منها .

٢ ــ **الصور والبراويز والرسوم الكاريكاتيرية :** تمثل الصور الموضوعية والشخصية عنصرا رئيسيا فى الصفحات الدينية فى جميع المجلات ما عدا روز اليوسف اذ يلاحظ ندرة استخدامها للصور الموضوعية والرسوم الكاريكاتيرية الا فى حالة المذكرات ، وهو ما يبدو غريبا فى أطار ما تتميز به روز اليوسف فى هذا المجال .

٣ ــ **اما أسلوب الصياغة والتعبير :** فقد لوحظ أن أغلب المجلات تنهج نهجا عصريا فى أساليب التعبير والصياغة فى الموضوعات الدينية التى تنشرها ويتمثل ذلك بصورة واضحة فى مجلة روز اليوسف . فقد كانت نمطية فى أساليب الصياغة بسبب ضيق الاطار الذى تتحرك بداخله واقتصارها على الموضوعات التقليدية ذات الطابع الرسمى مثل الحج والاسراء والمعراج ... الخ .

(ب) انماط التحرير أو القوالب الاعلامية :

أولا : فى الصحف القومية :

يعتبر المقال هو القالب الصحفى الشائع فى الصفحات الدينية فى جميع الصحف اليومية خلال حقبة السبعينيات وخصوصا فى شهر رمضان، وان كان الخبر يشكل القالب الرئيسى فى جريدة الأهرام ويأتى ترتيبه بعد المقال فى كل من الجمهورية والأخبار . وتنتشر الأعمدة الثابتة فى الجمهورية (قرآن وسنة) للشيخ سعاد جلال و (اسلاميات) لصلاح عزام ، (راى الدين) لمحمد مصلح وخصوصا فى النصف الأول من حقبة السبعينيات كذلك الاهرام يوجد بها العديد من الأبواب الثابتة فى الصفحة الدينية مثل الأسوة ، من التراث ، مؤتمرات . اما التحقيق والحديث فقد كان استخدامها بصورة أقل ، ولم يخل الأمر من بريد القراء وخصوصا فى الأخبار . وقد كان يتخذ شكل س ، ج ويجيب فيه رجال الدين على أسئلة القراء الدينية كما كان يحتوى أحيانا على تفسير لبعض الآيات القرآنية .

وقد لوحظ أن الصحف اليومية قد استخدمت مختلف الأنماط التحريرية من الأخبار والتحقيقات والأحاديث فى الصفحات الأخرى وذلك فى المناسبات الدينية المختلفة مثل الحج والصوم ووفاة البابا ومقتل الشيخ الذهبى وأحداث الفتنة الطائفية واغتيال السادات .

ثانيا — المجلات الأسبوعية :

تختلف المجلات الأسـبوعية فى اختياراتها للقوالب الاعلامية التى تعرض من خلالها المواد الدينية فنلاحظ أن التحقيق الصحفى يتصدر نشأة القوالب الصحفية فى مجلة آخر ساعة ، بينما تتنوع القوالب الصحفية فى مجلة روز اليوسف ما بين الخبر والتحقيق والحديث وبريد القراء ، كما تتميز بأنها المجلة الوحيدة التى كانت تخصص الافتتاحية لمناقشة بعض القضايا الدينية المعاصرة وخصوصا أثناء تولى عبد الرحمن الشرقاوى لرئاسة التحرير (١٩٧١ — ١٩٧٧) . أما مجلة أكتوبر فقد كانت المقالات تتصدر القائمة تليها الأخبار أما التحقيقات فقد كانت محدودة . وقد اعتمدت مجلة المصور على كل من الحديث والتحقيق بصورة متسـاوية . ويمكن القول بأنه لا توجد أعمدة ثابتة تتناول الشئون الدينية فى المجلات الأسبوعية سوى مجلة أكتوبر التى يوجد بها باب (آمنت بالله) ويشرف عليه ابراهيم مصيح ويستكتب فيه أحيانا بعض رجال الأزهر .

المحور الثانى المضمون (القضايا والموضوعات)

أولا — بالنسبة للصحف اليومية :

لوحظ أن فئة العبادات والعقائد يستأثران بالمكانة الأولى فى الصحف اليومية خلال شهر رمضان ، أما الفئات الأخرى فقد جاء ترتيبها كالتالى :

١ — **الأهرام :** مرت الصـفحة الدينية بجريدة الأهرام بمرحلتين : أولاهما بدأت فى فبراير ١٩٧٥ — مارس ١٩٧٦ . وكان الاهتمام الأساسى بالقضايا الدينية واثارة الحوار حولها واعطاء الفرصة لكافة الاتجـاهات للمشاركة فى ابداء آرائهم وخصوصا المسيحيين ، حيث سمحت لهم الصفحة طرح وجهات نظرهم فى قضاياهم الدينية ، وهـذا اتجاه غير مسبوق فى الصحافة اليومية الا فى المناسبات الدينية فحسب . وقد تعرضت الصفحة فى المرحلة الأولى لمناقشـة مجموعة من القضايا الدينية المعاصرة مثل التطرف الدينى والتصوف والتيارات السـلفية والنقلية . كما عالج فهمى هويدى المشرف على الصفحة فى عمود ثابت (ولنا كلمة) بعض القضـايا الهامة مثل الاجتهاد فى الاسلام ، وظهور جماعات التكفير والهجرة ، واليمين واليسـار فى الاسلام .

تبدأ المرحلة الثانية للصفحة الدينية بجريدة الأهرام من أبريل ١٩٧٦ حتى اليوم ، وقد أسند الاشراف عليها الى محمود مهدي الذى يكتب عمودا ثابتا بعنوان (الأســوة الحســنة) ، ويتناول فى الصفحة الموضوعات التقليدية مثل التربية الدينية فى المدارس ، والكســوة الشريفة ، واخطاء الترجمات القرآنية ، والمواسم الدينية المختلفة ، وشئون المســلمين فى الخارج ، ونشاط الجمعيات الاسلامية الجديدة .

٢ — **جريدة الأخبار** : تناولت الصفحة الدينية فى جريدة الأخبــار خلال فترة الدراسة جميع الفئات ، ولكن كان هناك تفاوت فى درجــة الاهتمام . مثلا أهتمت فى بداية السبعينيات ببعض القضايا الدينية المتعلقة بالعقيدة كالصوفية والاســلام كما أبدت اهتماما ملحوظا بقضــية تقنين الشريعة الاسلامية ، وقدمت فيها ٣٢ مقالا خلال عام ١٩٧٦ ، ولذلك يمكن القول ان فقه التشريع قد احتل المكانة الأولى فى الصفحة الدينية ، تلاها مباشرة العلاقات بين الدول الاسلامية والمؤتمرات الاسلامية ، كما اهتمت بمناقشة قضية النظرية الاقتصادية فى الاسلام ، واعتمدت على آراء المفكر الجزائري مالك بن نبى فى هذا الموضوع ، اهتمت الصفحة بقضية التنشئة الدينية ، وركزت علي دور الأزهر والمسجد والتعليم الأزهرى فى هــذا الصدد . هذا وقد واصلت الصفحة اهتمامها بالممارســات والاحتفالات الدينية فى المواسم بالاضافة الى السير والتراجم .

٣ — **جريدة الجمهورية** : بدأت الصفحة الدينية فى يناير ١٩٧١ ومرت بعدة مراحل تغيرت أثناءها كوادر المحررين العاملين بها وموقعهــا فى فى الصحيفة مما كان له آثار واضحة على مضمون الصفحة وتوجهاتها . ومن أبرز الثوابت فى الصفحة هى الأعمدة التى تحمــل عناوين عقائدية (قرآن وسنة) (اسلاميات) (رأى الدين) ، (خواطر اسلامية) رغــم اختلاف مضامينها ومعالجتها للقضايا الدينية التى تعرضت لها . ويلاحظ أن فئة العقائد قد شكلت أعلى نسبة فى الصفحة الدينية بجريدة الجمهورية فقد ناقشت حرية الرأى والعقيدة ووحدانية الله وثوابه وعقابه . وقدم الشيخ سعاد جلال من خلال عموده قرآن وسنة اجتهادات ملحوظة فى

هذا الشأن ، وقد تلى ذلك فئة الشخصيات الاسلامية ثم فئة التشريع . أما أقل الفئات تناولا فقد كانت فئة العبادات . وقد ركزت الصفحة فى النصف الأول من حقبة السبعينيات على الخلفاء الراشدين والشخصيات الاسلامية التى شاركت فى الفتوحات . والغزوات الاسلامية . كذلك اهتمت الصفحة بمناقشة قضية الحلال والحرام وفقا لقوانين الشريعة الاسلامية ، وفى ضوء ظروف العصر . أما الفئات الأخرى مثل الممارسات والاحتفالات الدينية والتربية الاسلامية والمؤسسات الاسلامية فقد منحتها الصفحة الدينية بجريدة الجمهورية اهتماما روتينيا ، وكانت مجرد موضوعات تسجيلية .

ثانيا — المضمون الدينى فى المجلات الأسبوعية :

١ — مجلة روز اليوسف :

تتميز المادة الدينية فى مجلة روز اليوسف خلال حقبة السبعينيات بالاختلاف والتباين فى الفترة الأولى من ١٩٧١ — ١٩٧٧ ، وهى فترة رئاسة عبد الرحمن الشرقاوى ، عنها فى الفترة الثانية التى تولى خلالها مرسى الشافعى رئاسة التحرير . ويلاحظ ان المجلة قدركزت فى الفترة الأولى على القضايا ذات الطابع الفكرى والأيدولوجى مثل الاسلام والعدالة الاجتماعية ، والاسلام والديموقراطية ، وقضايا الهوية الحضارية ، والاقتصاد الاسلامى ، والماركسية والاسلام . والاخوان المسلمين والثورة والتراث الاسلامى . كما شهدت هذه المرحلة الكثير من المعارك الفكرية حول القضايا الدينية التى اثارتها . ومن ابرزها دراسة (الحركات السرية فى الاسلام) . وقد أثارت مناقشات حادة حول المنهج العلمى المتبع فيها ، وحول تفسير هذه الحركات ودورها (اكتوبر . ديسمبر ١٩٧٢) . ثم حديث الشيخ الخفيف الذى أدلى فيه بتصريح (كل المسلمين يسار) وكذلك مقالات د. فؤاد زكريا عن (الماركسية والاسلام) والقضية المعروفة عن محاولة شيخ الأزهر التخلص من ٤٨ عالما لأنهم درسوا فى الدول الاشتراكية . وقد تبنت مجلة روز اليوسف هذه القضية وكتبت عدة مرات دفاعا عن حقوق هؤلاء العلماء ، حتى تراجع المجلس

الأعلى للجامعات عن موقفه . كانت روز اليوسف تخصص ملحقا لشهر رمضان ، كان يتضمن الأشعار والأحاديث النبوية والقصص القصيرة والتفسيرات القرآنية ، وكان الشرقاوى يكتب افتتاحية هذا الملحق . وقد سجلت الفترة الأولى اهتماما واضحا من جانب المجلة بقضايا الدين المسيحى فى مصر . وقد تمثل ذلك فى متابعتها لقضية الوحدة الوطنية ، حيث طرحت رؤية مخالفة لما طرحته الأهرام . فأشارت معظم المقالات الى أن الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين لا يجب مناقشتها ، لأنها متحققة بالفعل ، وانما يجب مناقشة الوحدة الوطنية من منظور وحدة الطبقات الاجتماعية لضمان سلامة المجتمع وسلامة الجبهة الداخلية فى المعركة (١) . وقد اكد عبد الرحمن الشرقاوى نفس المعنى فى مقالاته بعنوان (الوحدة الوطنية أيضا) ، بمناسبة انتفاضة يناير ١٩٧٧ اهتمت روز اليوسف بتوجيه النقد الى خطباء المساجد ورجال الأزهر ووزارة الأوقاف وخصوصا فى افتتاحيات الشرقاوى .

ويلاحظ أن اهتمام روز اليوسف فى الفترة الأولى لم يقتصر على هموم مصر الدينية بل تعداها الى مناقشة هذه القضايا على المستوى الخارجى فأجرت عدة أحاديث مع الامام القمى امام الشيعة حول التقريب بين المذاهب الاسلامية خلال الأعوام ٧٣ ، ٧٦ ، ١٩٧٧ . ويلاحظ أن بريد القراء وباب (حوار الأسبوع) فى روز اليوسف قد اتجه فى تلك الفترة الى اثارة قضايا دينية فقهية تدور حول شئون العبادات وخصوصا فى شهر رمضان والمناسبات الدينية مثل الحج بينما يختلف الأمر فى الفترة ٧٦ — ٧٧ حيث يلاحظ اهتمام باب (حوار الأسبوع) بمناقشة الأحداث الدينية المعاصرة مثل عملية الفنية العسكرية وانتفاضة يناير ١٩٧٧ ومحاكمة أعضاء التكفير والهجرة .

ويلاحظ أيضا أن المذكرات التاريخية التى نشرتها روز اليوسف قد تناولت بعض القضايا الدينية رغم طابعها السياسى ، مثال ذلك سلسلة (التاريخ السرى لحكم عبد الناصر) ؛ والتى اتهم فيها عبد الناصر بالالحاد،

---

(١) روز اليوسف ، فبراير ١٩٧٣ .

واهدار الدين فى عصره . وسلسلة (أيام الوفد الأخيرة) لابراهيم طلعت ، وقد تناولت المجلة أحداث التكفير والهجرة ومقتل الشيخ الذهبى ولكن من خلال مقالات وتعليقات الكتاب الصاحفين . كذلك اهتمت المجلة بعرض بعض الكتب التى تناولت القضايا الدينية بمنظور عصرى مثل (الله) لأحمد بهجت ، واليمين واليسار فى الاسلام لعباس صالح . فى الفترة الثانية والتى تبدأ من يونيو ١٩٧٧ — ١٩٨٠ وهى الفترة التى كان يرأس تحريرها مرسى الشافعى اهتمت روز اليوسف بتخصيص باب حوار الأسبوع للرد على الآراء التى تطرحها الصحف والمجلات الأخرى حول القضايا الدينية المختلفة مثل تطبيق الشريعة ، وفرض عقوبة على المفطرين فى رمضان ، ونمو نشاط الجماعات الاسلامية فى الجامعات ، وبروز ظاهرة الحجاب ، وتفسير بعض آيات القرآن والشورى . كما تناول أحمد حمروش وصلاح حافظ قضايا الارهاب والعنف السياسى فى مصر بمناسبة مقتل الشيخ الذهبى . وتشمل هذه الفترة اهتماما محدودا من جانب روز اليوسف بقضايا المسيحيين والدين المسيحى فى مصر ، فلم ينشر سوى حديث صحفى واحد مع البابا شنودة .

٢ — مجلة آخر ساعة :

يتزايد اهتمام آخر ساعة بالموضوعات الدينية بصورة طردية منذ بداية السبعينيات ، وتصل الى ذروة الاهتمام عام ١٩٧٧ (٤٢ موضوعا) ثم يهبط اهتمامها حتى يصل فى عام ١٩٨١ الى (٨ موضوعات) . ويمكن أن نطلق على مجلة آخر ساعة (مجلة المناسبات) خصوصا أن موضوعاتها الدينية لم تأت الا فى المناسبات الدينية فحسب . كما أنها لم تتعرض مطلقا لجميع أحداث العنف الدينى التى وقعت خلال فترة الدراسة مثل أحداث الفتنة الطائفية والكلية الفنية العسكرية . ولكنها ولأول مرة قامت بتغطية حادث مقتل الشيخ الذهبى ، كما تابعت محاكمة جماعة التكفير والهجرة . وقامت بتغطية أحداث العنف الدينى التى وقعت داخل الحرم المكى ، وقد لوحظ اهتمام المجلة بالمناسبات الدينية مثل الاسراء والمعراج ، والحج ، وشهر رمضان ، ولكن معالجاتها اتسمت بالنمطية والتكرار .

٣ — مجلة المصور :

لم تخصص مجلة المصور صفحة أو بابا ثابتا للمواد الدينية ، وكان نعرضها للقضايا الدينية يتم وفقا لحدث أو مناسبة دينية مثل (المؤتمرات الدينية ومراسم الحج وانتخابات الكنيسة) . اهتمت بنشر حديث مع مصطفى العقاد مخرج فيلم الرسالة ، حيث يركز على أن الفيلم أفضل دعاية للدين الاسلامى ، وقد أجرى الحديث فوميل لبيب الذى أجرى عدة تحقيقات وأحاديث أخرى كان أبرزها مع مطران القدس الأبا باسيليوس ، ومع البابا شنودة ، وتحقيق عن انتخابات البطريرك والمسيح فى مصر . وقد اهتمت المصور باجراء العديد من الأحاديث مع أقطاب الدين الاسلامى والمسيحى فى المناسبات الدينية المختلفة . كما اهتمت بتغطية المؤتمرات الدينية . وكان اهتمامها بالشرائع يأتى فى المقام الأول ، ثم الممارسات والاحتفالات ، فالتراث الدينى وأخيرا العقائد . ولوحظ اهتمام المصور بقضايا الدين المسيحى بصورة تفوق جميع الصحف والمجلات المصرية الأخرى .

٤ — مجلة أكتوبر :

تتميز مجلة أكتوبر بوجود باب دينى ثابت بعنوان (آمنت بالله) يشرف عليه أحد محرريها (ابراهيم مصبح) . وقد اهتمت المجلة منذ صدورها ١٩٧٦ حتى ١٩٨١ بالتركيز على الممارسات والعقائد ، ثم العبادات والفتاوى ، كما اهتمت بسير الصحابة وعلماء الاسلام وشيوخ الأزهر ، بالاضافة الى سيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، كما منحت اهتماما ملحوظا لمقتل السادات ، وأجرت عدة تحقيقات عن المجموعة التى قامت باغتياله ، وأفكارهم وتحركاتهم يوم الحادث ، وخططهم ، ومتابعة البوليس لهم (١) . وقد أبدت مجلة أكتوبر اهتماما خاصا بالآثار الاسلامية وخصوصا المساجد . وتعتبر أكتوبر الصحيفة المصرية الوحيدة التى اهتمت بمتابعة أخبار الدين اليهودى وخصوصا مولد أبى حصيرة وعيد الغفران . كما

---

(١) أكتوبر ، ١٩٨١/١١/٨ .

ركزت على أخبار الأديان الثلاثة مثل عناق أيدى بين الهلال والصليب ونجمة داود ، وهو مجموعة من الصور عن السادات مع رجال الدين المسيحي واليهودي (١) ومؤتمر الأديان الثلاثة فى أمريكا . ويلاحظ أن المواد الدينية فى مجلة أكتوبر تتركز موضوعاتها على الدين الاسلامى ثم اليهودي ولم يرد شيء عن الدين المسيحى الا من خلال الحديث عن الأديان الثلاثة .

المحور الثالث ... مصادر المواد الدينية

أولا — فى الصحف اليومية :

يلاحظ أن جميع الصحف اليومية قد اعتمدت فى تحرير أبوابها الدينية على محرريها بصفة أساسية ، ثم على الكتاب من الخارج ، ولكن بنسب متفاوتة ، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى :

١ — جريدة الأهرام :

يلاحظ أن كتاب ومحرري الصفحة الدينية بجريدة الأهرام ينقسمون الى قسمين : محررى الصحيفة . وهم الكادر الرئيسى الذى يشرف على الصفحة واخراجها وتحريرها ، ثم الكتاب الخارجيين ، سواء المصريين أو العرب ، ويتكون أغلبهم من شيوخ الأزهر وعلماء الدين وبعض الكتاب المتخصصين مثل د. بنت الشاطىء وعبد العزيز كامل وعبد الصبور شاهين .

وقد كانت الصفحة تستضيف بعض الكتاب غير المتخصصين امثال زكى نجيب محمود وأحمد بهاء الدين واحمد بهجت وسيد ياسين وبطرس غالى ، وخصوصا أثناء الفترة الأولى (فترة فهمى هويدى ١٩٧٥ — ١٩٧٦) أما الفترة الحالية فيلاحظ أنه من النادر أن يكتب فى الصفحة واحد من غير المتخصصين فى الشئون الدينية ، ونادرا ما تعتمد الصفحة على وكالات الأنباء الأجنبية فى استقاء المادة الدينية . غير أن ذلك قد يحدث بالنسبة للمادة الدينية فى الصفحات الأخرى من جريدة الأهرام . مثال :

---

(١) أكتوبر ، ١٩٨٠/٨/١٠ .

نشرت الأهرام فى صفحتها الأولى خبرا عن اعتزام السادات بناء مجمع للأديان على قمة جبل موسى ، وقد نقلته عن وكالة الأنباء الفرنسية نقلا عن تصريح للسادات لصحيفة جيروزاليم بوست الاسرائيلية (يناير ١٩٧٨) .

٢ — جريدة الأخبار :

يلاحظ عدم وجود كادر متخصص فى الشـئون الدينية لدى جريدة الأخبار ، ولذلك يكثر اعتمادها على الكتاب من الخـارج ، ومن أبرزهم أحمد موسى سالم ، ومحمد علم الدين ، ومحمود عبد السميع ، وعبد الكريم الخطيب . هـذا عـدا بعض الشخصيات الرسمية من رجال الأزهر ، والمجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، وعمداء المعاهد الدينية . ومن النادر أن تلجأ الصحيفة الى الكتاب غير المتخصصين أو وكالات الأنباء لاستقاء مادتها الدينية .

٣ — جريدة الجمهورية :

ينقسم محررو المادة الدينية بالجريدة الى محررين من داخل الجريدة وهم صلاح عزام وأنور الجندى وأبو الحجاج حافظ ومحمد نعيم وجلال العريان وعبد اللطيف فايد وأسماء أخرى عـديدة ظهرت واختفت وربما لم تنشر سوى مرة واحدة أو مرتين على الأكثر . أما الكتاب الخارجيون فهم ينقسمون الى :

١ — رجال دين مثل الشيخ سعاد جلال وعبد المنعم النمر وعبد الحليم محمود ومتولى الشعراوى ومحمد بيصار وأحمد الشرباصى (معظمهم من شيوخ الأزهر) .

٢ — كتاب متخصصون مثل د. صافى حسين والشيخ عبد الرحمن البنـا و د. أبو الوفا التفتازانى ومحمد عمارة .

٣ — كتاب غـير متخصصين مثـل اللواء الركن محمود شيت خطاب وعبد الرحمن أمين وكمال ابو المجد .

٤ — عدد كبير من أئمة المساجد وبعض القراء مثل عيسى متولى ومحمود عبد الوهاب .

ثانيا — مصادر المادة الدينية فى المجلات الاسبوعية :

١ — روز اليوسف :

يلاحظ أن الكتاب الصاحفين يحتلون المكانة الأولى فى تحرير المادة الدينية فى مجلة روز اليوسف خلال الفترة الأولى (فترة الشرقاوى من ١٩٧١ — ١٩٧٧) ومن أبرزهم د. محمود اسماعيل ، محمود البرشومى ، عبد المنعم النمر ، وفؤاد زكريا ، وعبد العظيم رمضان ، وحسن حنفى ، وعبد الله السمان ، ومصطفى محمود . أما بالنسبة لكتاب المجلة فهم على التوالى عبد الرحمن الشرقاوى وناصر حسين ورزق هيبة .

اما فى الفترة الثانية فيلاحظ أن المجلة كانت تعانى من نقص واضح فى عدد الكتاب الخارجيين والداخليين فقد اقتصر الكتاب الصاحفون على : عبد العظيم رمضان ، وعبد المنعم النمر . اما كتاب المجلة فقد انحصروا فى رزق هيبة وأحمد حمروش وصلاح حافظ وعادل حمودة . ولذلك يلاحظ أن المجلة قد اعتمدت فى هذه الفترة على بريد القراء (حوار الأسبوع) الى حد كبير فى تغطية القضايا الدينية .

٢ — مجلة آخر ساعة :

يلاحظ ان مجلة آخر ساعة تعتمد فى الأساس على محرريها فى تغطية المادة الدينية خصوصا وأنها تتسم بالطابع الموسمى التقليدى ، وأحيانا كانت تستكتب بعض رجال الأزهر فى المناسبات الدينية مثل الاسراء والمعراج أو الحج .

٣ — مجلة المصور :

لا يوجد كتاب متخصصون فى الشئون الدينية بمجلة المصور بدليل أن محرريها هم الذين يتولون كتابة المادة الدينية وأبرزهم صبرى أبو المجد وفوميل لبيب وابراهيم البعلى وأحمد ابو كف . أما الكتاب الخارجيون فقد كانوا من الكتاب المتخصصين فى الشئون الدينية أمثال عبد الرزاق نوفل وعبد العزيز كامل .

٤ — مجلة اكتوبر .

تعتمد مجلة اكتوبر على جهد محرريها فى تغطية المادة الدينية فى الباب الذى تخصصه لذلك تحت عنوان « آمنت بالله » ويشرف عليه ابراهيم مصبح . وهناك بعض الكتاب الخارجيين من شيوخ الأزهر مثل الشيخ منصور الرفاعى ومحمد السعدى فرهود والشيخ محمد العيسوى والشيخ الباقورى وعبد الجليل شلبى ومحمد ابراهيم الخطيب وصابر فراج .

اتجاهات الصحافة المصرية ازاء أحداث العنف الدينى فى السبعينيات :

لقد شهدت حقبة السبعينيات عدة أحداث اتسمت بطابع العنف الدينى وهى على التوالى :

١ — حادث الفنية العسكرية الذى نشرت اخباره فى ٢٠ أبريل ١٩٧٤ ، والقى القبض على التنظيم الدينى المدبر له وقيادة ذلك التنظيم . ويعتبر ذلك الحادث أول صدام مسلح بين القيادة السياسية والجماعات الدينية ، فقد أسفر عن مصرع ١١ قتيلا واصابة ٢٧ شخصا آخرين بجراح ، كما اشارت الصحف الى صلة زعيم التنظيم بالحكومة الليبية .

٢ — مقتل الشيخ الذهبى (يوليو ١٩٧٧) على يد جماعة المسلمين المعروفة اعلاميا باسم التكفير والهجرة .

٣ — قضايا التنظيم الاسلامى المعروف باسم (الجهاد) الاولى فى عام ١٩٧٨ وقد شملت ٨٠ شخصا ، والثانية فى عام ١٩٧٩ وقد شملت ١٣٤ شخصا .

٤ — أحداث العنف الدينى فى سياق المسألة الطائفية وتشمل الأحداث التى وقعت فى المنيا (ابريل ١٩٨٠) وأحداث الزاوية الحمراء (يوليو ١٩٨١) .

٥ — الجماعات الاسلامية فى الجامعات المصرية وتشمل أحداث جامعة أسيوط يوليو ١٩٧٩ — جامعة المنيا نهاية العام الدراسى ١٩٧٩ — ١٩٨٠ ثم صدام طلبة جامعة أسيوط بالادارة خلال عام ١٩٨٠ — ١٩٨١ .

٦ — اغتيال رئيس الجمهورية أنور السادات فى ٦ اكتوبر ١٩٨١ ، اتهام الجماعات الاسلامية ، وتشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين .

وبمتابعة الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية خلال حقبة السبعينيات لتحديد مواقفها واتجاهاتها من احداث العنف الدينى من خلال استقراء وتحليل المعالجات التى قدمتها لتلك الأحداث لوحظ ما يلى :

١ — ان جميع الصحف المصرية دون استثناء قد عالجت هذه الأحداث بشكل منفصل عن الصفحات الدينية . وقد قامت بتغطيتها صحفيا من خلال الأخبار والتحقيقات والتعليقات والمقالات كأحداث مستقلة لها أهميتها وخطورتها على الواقع الاجتماعى والسياسى المعاصر .

٢ — ان بعض الصحف المصرية قد علقت على هذه الأحداث فى صفحاتها الدينية المتخصصة ولكن بعد وقوع هذه الأحداث ، باستثناء جريدة الأهرام التى نبهت فى بدايات عام ١٩٧٦ عندما اشار فهمى هويدى فى عموده (ولنا كلمة) الى خطورة جماعة التكفير والهجرة وسواها من الجماعات الدينية المتطرفة ، وذلك فى سياق حديثه عن دور الأزهر فى معالجة مظاهر الانحراف الدينى .

٣ — اتسمت مواقف الصحف المصرية من الجماعات الاسلامية بالسلبية والمعالجات الخبرية البعيدة عن التحليل أو التفسير . كما اقتصرت معالجاتها على تقديم وجهة نظر السلطة ، وعرض جماعة التكفير والهجرة فى صورة مشوهة ، والتركيز على اقوال المنشقين عن الجماعة .

٤ — شاركت الصفحات الدينية فى كل من الاهرام والجمهورية فى تغطية مقتل الشيخ الذهبى من خلال نشر وتقديم فكر الشيخ الذهبى وآراء الجماعات الدينية الاسلامية . فقد نشرت الأهرام عدة موضوعات عن المؤمن والكافر فى الاسلام وجذور الفكر المنحرف . وبعد اعدام شكرى مصطفى فى ١٩٧٧/١٢/١ نشرت الصفحة الدينية بالأهرام سلسلة مقالات واحاديث عن الشباب والفراغ الدينى ، وعن دور المسجد والمدرسة واجهزة الاعلام فى حماية الشباب .

كما نشرت الجمهورية فى صفحتها الدينية تعليقا على مقتل الشيخ الذهبى كتبه عبد اللطيف فايد فى عموده (خواطر اسلامية) ، وقد فسر الحادث بأنه « اختلاف فى الرأى ناتج عن تعدد مصادر الثقافة وعلى الأمة أن تبحث فى أوجه الخلاف ، وأن تستمد أفكارها من الله ورسوله » (١) .

كذلك نشرت الجمهورية فى نفس الشهر تحقيقا عن شباب الجامعات يضع الحدود الفاصلة بين الجماعات الاسلامية وتنظيم التكفير والهجرة .

٥ — بدأت تحقيقات الاهرام المسلسلة حول مشكلات الجماعات الاسلامية ، والحلول المقترحة لها فى ٢٧ يناير ١٩٧٨ بمواجهة بين رؤساء الجماعات فى جامعة القاهرة ورئيسها فى ذلك الوقت الدكتور صوفى أبو طالب ، الذى وضعت صورته الى جانب صورة لرئيس الجماعة الاسلامية بكلية الآداب — جامعة القاهرة .

فى هذا التحقيق تحدث ايضا عبد المنعم أبو الفتوح رئيس اتحاد الطلاب وأحد رؤساء الجماعة عن مشكلات الجماعة وأهمها :

(أ) تدخل ادارة الجامعة فى الانتخابات .

(ب) منع اقامة المؤتمرات والندوات .

(جـ) نقص الدعم المالى المخصص للجماعة .

(د) عدم وجود مساجد داخل الحرم تتناسب وحجم الطلاب .

(هـ) تجاهل الجامعات للنشاط الدينى واهتمامها بحفلات الموسيقى والتمثيل والغناء والرقص .

(و) وضع الصعوبات والعراقيل أمام الجماعات الاسلامية واعضائها .

وقد قدم الدكتور صوفى أبو طالب ردوده على كل هذه التهامات محاولا الدفاع عن الجامعة وادارتها .

---

(١) الجمهورية ، ٨ يوليو ١٩٧٧ .

ثم نشرت الأهرام فى صفحة الفكر الدينى تصريحا لنائب رئيس الجامعة د. محمود درويش يقول فيه « ديننا لا يعرف التعصب وينهى عن العنف فى الدعوة » ، كما نشرت الأهرام مجموعة من تصريحات شيخ الجامع الأزهر د. عبد الحليم محمود حول التسامح والتسلح باللين فى الدعوة وعدم اللجوء الى العنف وكذلك د. بيصار .

نشرت مع التحقيق صورا للدكتور عبد الحليم محمود ، عبد الرحمن بيصار ، محمود درويش (صورا شخصية) (١) .

واختتمت الأهرام سلسلة تحقيقاتها هذه بما يشبه الدعوة لمحاولة احتواء الجماعات الاسلامية حتى تبتعد عن فكرة العنف لكى تكون قوة ضاربة داخل الجامعة ضد بقية القوى السياسية الموجودة .

النتائج العامة للدراسة :

باستقراء المؤشرات الوصفية للمسح الاعلامى الذى اجرى للصحف المصرية اليومية والأسبوعية خلال حقبة السبعينيات بهدف استخلاص الملامح العامة للمواد الدينية فى الصحافة المصرية يمكننا أن نعرض أبرز النتائج العامة التى توصلنا اليها وذلك بالصورة التالية :

أولا — شهدت السبعينيات ظهور صفحات متخصصة للقضايا الدينية فى الصحف اليومية وهذا التقليد لم يكن سائدا من قبل فى الصحافة المصرية الا فى شهر رمضان حيث دابت اغلب الصحف اليومية على تخصيص صفحة يومية تتناول من خلالها الجوانب الخاصة بالعبادات والصيام واخلاقياته والتراث الاسلامى وتاريخ المساجد . كما كانت تقتصر المتابعات الخبرية للمواد الدينية على المناسبات الدينية الموسمية والمؤتمرات الاسلامية . وقد سجلت جريدة الأهرام بداية الاهتمام بالقضايا الدينية من خلال تخصيص صفحة أسبوعية للفكر الدينى فى فبراير ١٩٧٥ . وقد ساهمت هذه الصفحة بدور ملحوظ فى وضع البداية الصحيحة لما يمكن أن تقدمه الصحافة القومية فى معالجة القضايا الدينية بروح عصرية

(١) الأهرام ، ٢ فبراير ١٩٧٨ ، صفحة الفكر الدينى .

مستنيرة . ثم تلتها بعد ذلك جريدة الأخبار ، أما الجمهورية فقد كان يوجد بها باب ثابت بعنوان الدين والحياة منذ عام ١٩٧١ ، ثم أصبح صفحة مستقلة فى أبريل ١٩٧٥ ، أما المجلات الأسبوعية فلا يوجد بها باب ثابت للشئون الدينية الا فى مجلة اكتوبر ، حيث يوجد باب (آمنت بالله) من يناير ١٩٧٧ . ويقتصر اهتمام بعض المجلات بالشئون الدينية على المعالجات الموسمية مثل آخر ساعة . بينما تحرص بعض المجلات على اثارة القضايا الدينية بأبعادها الفكرية والحياتية ، وتحرص على اشراك العديد من الكتاب والقراء الذين ينتمون لمختلف الاتجاهات مثال روز اليوسف (أثناء فترة عبد الرحمن الشرقاوى من ١٩٧١ — ١٩٧٧) .

وهناك بعض المجلات التى تعتبر القضايا الدينية جزءا لا يتجزأ من نشاطها الصحفى فتقوم بتغطية المؤتمرات الدينية واجراء الأحاديث الصحفية مع علماء الدين والتحقيقات سواء بالنسبة للدين الاسلامى أو المسيحى مثال مجلة المصور .

ثانيا — التصنيفات الاعلامية (١) :

لوحظ بالنسبة لأنماط تحرير الموضوعات الدينية ما يلى :

١ — **الخبر** : تعتبر الأهرام اكثر الصحف اعتمادا على الخبر حيث تبلغ نسبة مساحة الأخبار الدينية بها خلال فترة الدراسة ٤٥٪ وتليها الأخبار ٣٠٪ ثم الجمهورية ٢٧٪ .

٢ — **المقال الصحفى** : تعتبر الجمهورية والأخبار اكثر اهتماما بالمقال من الأهرام . فقد بلغت نسبة المقال بهما حوالى ٥٠٪ من المساحة

---

(١) لوحظ أن النسب التقريبية التى توصلنا اليها من خلال المسح الاعلامى للمواد الدينية فى الصحف المصرية تقترب الى حد كبير من النسب التى توصل اليها الزميل الدكتور محمد منير حجاب فى دراسته للدكتوراه « موقف الصحف اليومية من قضايا الفكر الدينى من عام ١٩٦٥ — ١٩٧٥ » بكلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .

المخصصة للمادة الدينية . أما الأهرام فهى تخصص للمقال الدينى حوالى ٣٥٪ من مساحتها الدينية .

٣ — **التحقيق الصحفى** : بلغت نسبته فى الأهرام ١٠٪ والأخبار ٧٪ أما الجمهورية ٦٪ من جملة المساحة الدينية .

٤ — **الحديث الصحفى الدينى** : يلاحظ أن النسبة التى خصصتها الصحف اليومية للحديث الصحفى تكاد لا تذكر فهى تبلغ فى الجمهورية ٤٪ والأخبار ٢٪ والأهرام ١٪ .

أما بالنسبة لأشكال الاخراج : فقد لوحظ أن الصفحات الدينية تحتل الصفحات الداخلية ٥ أو ٧ أو ٩ وبالنسبة للصور يغلب عليهـا الطابع الشخصى ، وتقل الصور الموضوعية ، وينعدم الكاريكاتير وتتفوق الأهرام ١٢٪ ثم الجمهورية ٩٪ وأخيرا الأخبار ٧٪ .

ثالثـا — لوحظ أن العامل الذاتى (١) يلعب دورا رئيسيا فى طبيعة القضايا الدينية وأساليب معالجتها سواء فى الصفحات الدينية فى الصحف اليومية أو المجلات الأسبوعية . اذ ترتبط هذه الأمور بشخصية المشرف على الصفحة أو المجلة ، وقناعاته الفكرية . وهناك مثلان بارزان ، أولهما جريدة الأهرام ، فقد مرت الصفحة الدينية بمرحلتين ، الأولى (فبراير ١٩٧٥ — مارس ١٩٧٦) كان يرأسها فهمى هويدى ، وقد اتسمت بقدر كبير من المرونة والحرص على طرح كافة القضايا ، واثارة الحوار حولها ، واشراك المسيحيين فى طرح قضاياهم الدينيـة . كذلك اتسمت بالطابع التحليلى والتفسيرى ، ولم تلجأ الى القوالب الخبرية الا فى أضيق الحدود .

---

(١) لقد ارتبط تغيير المشرفين على الصفحات الدينية فى الصحف المصرية عام ١٩٧٦ بمجمل التغييرات السياسية والاقتصادية التى طرأت على الواقع العربى ، والتى تمثلت فى التحـول الى الغرب ، والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ومن ثم التمهيد لاتفاقيات كامب ديفيد ، والصلح مع اسرائيل . وقد استلزم ذلك ضرورة الاستعانة بوجوه وأسماء تتوافق مع متطلبات المرحلة القادمة .

وقد ناقشت الصفحة فى تلك الفترة مجموعة من القضايا التى استحوذت على الراى العـام مثل التصدى للتطرف الدينى فكرا وحركة ، ومناقشة الجذور الحقيقية لظاهرة الانحراف الدينى والتصدى للتيارات التى تركز على الشكليات الدينية والمفاهيم السلفية . شهدت المرحلة الثانية من حياة الصفحة الدينية بجريدة الأهرام تحولا ملحوظا فى اتجاه الصفحة ومواقفها من القضايا الدينية المطروحة منذ ظهور البـاب الأسبوعى للمشرف على الصفحة بعنوان (الأسـوة الحسنة) حيث يتناول الموضوعات التقليدية مثل التربية الدينية فى المدارس ، والكسوة الشريفـة فى المزاد العلنى ، واقتصرت الصفحة على الاسـتعانة بكبار رجال الدين الرسميين ووزير الأوقاف ، وفقـدت الكثير مما كانت تتميز به من حيوية وتنوع فى المرحلة الأولى عندما كان مسموحا للكتاب من مختلف الاتجاهات ان يشاركوا فيها .

المثل الثانى يتجسد فى مجلة روز اليوسف حيث مرت المادة الدينية بمرحلتين أولاهما مرحلة عبـد الرحمن الشرقاوى (١٩٧١ — ١٩٧٧) التى شهدت تنوعا ملحوظا ، سـواء فى القضايا والمشكلات الدينية التى طرحتها المجلة أو الكتاب المتخصصين وغير المتخصصين الذين شاركوا بأشكال متعددة ، فضلا عن المعارك الصحفية والقضايا الخلافية بين كتاب المجلة ورجال الدين الرسميين ، ومن ابرزها تلك المعركة التى دخلتهـا المجلة من اجل ٤٨ عالما أراد الأزهر أن ينبذهم لأنهم حصلوا على الدكتوراه من الدول الاشتراكية ، والحديث الشهير للشيخ الخفيف الذى قال فيـه أن كل المسلمين يسار ، مما أثار ردود فعل عنيفة ضد الشيخ ، ودافعت عنه المجلة . هذه المعارك والقضايا ، وهؤلاء الكتاب الذين ينتمون لمختلف الاتجاهات لا نجدهم فى المرحلة الثانية التى بدأت برئاسة مرسى الشافعى (١٩٧٧ — ١٩٨٠) ، حيث تركت القضايا الدينية لمسئولية القراء ، واصبح (حوار الأسبوع) هو المكان المفضل والمسموح به لاثارة القضايا الدينية فى مجلة روز اليوسف (١) .

---

(١) انظر بالتفصيل الجزء الخاص بروز اليوسف : التقرير النهائى عن بحث (الصحافة المصرية وأحداث العنف الدينى) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — اكتوبر ١٩٨٤ .

رابعـا ـــ تركز معظم المواد الدينية التى تنشرها الصحف المصرية على شئون الدين الاسلامى والمسلمين ، ولكنها لا تغفل الاهتمام بالدين المسيحى ، فيلاحظ أن هناك اجماعا على الاهتمام الموسمى التقليدى بالدين المسيحى فى الأعياد والمناسبات الدينية ، ونادرا ما تشهد طرحا للقضايا الخلافية فى الدين المسيحى . وداخل هذا الاجتماع هناك اختلافات فى درجة الاهتمام ونوعه فنلاحظ أن الجمهورية أكثر الصحف اليومية اهتماما بالشئون الدينية للمسيحيين ، ويتجلى ذلك فى عدم اقتصارها على المواسم والأعياد فحسب ، بل تحرص على المتابعة الخبرية لأحوال المسيحيين مع اجراء الأحاديث والتحقيقـات من حين لآخر مع كبار رجال الدين المسيحى . كذلك تعتبر مجلة المصور أكثر المجلات الأسبوعية اهتماما بالقضايا الخاصة بالدين المسيحى ، ويبرز هـذا فى تغطيتها الدائمة للمؤتمرات والأنشطة الكنسية المختلفة مع استمرار اجراء الحوارات مع قادة الدين المسيحى .

أما الدين اليهودى فان الاهتمام به لا يتعدى الاطار الخبرى فحسب ، وقد حدث ذلك بعد توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية فى ١٩٧٨ . ويلاحظ أن الجمهورية (نسبيا) ومجلة أكتوبر هما اللتان توليان اهتماما بمتابعة شئون اليهود والدين اليهودى وخصوصا مجلة أكتوبر .

خامسا ـــ لا تعتمد الصحف المصرية على كوادر صحفية متخصصة فى الشئون الدينية الا فى جريدتى الأهرام والجمهورية (جزئيا) . ولذلك فهى تعتمد فى الغالب على الكتاب الخارجيين ، سـواء من المتخصصين من علماء الدين ورجال الأزهر ، وقليلا ما تستضيف الكتاب غير المتخصصين (الأهـرام فترة فهمى هويدى ١٩٧٥ ـــ ١٩٧٦) ، (روز اليوسف فترة عبد الرحمن الشرقاوى ١٩٧١ ـــ ١٩٧٧) وأحيانا القراء .

سادسا ـــ قد يكون من الصعب تصنيف الصفحات الدينية فى الصحف اليومية وان كان يغلب عليهـا الطابع الرسمى شـبه التقليدى فى معظم معالجتها للقضايا الدينية المطروحة ما عـدا بعض الاستثناءات المحدودة هنا أو هناك . ولكن لوحظ أن هـذا التصنيف ممكن بالنسبة للمجلات

الأسبوعية . فاذا كانت روز اليوسف تتسم بالروح العصرية والجرأة والاستثارة سواء فى طرح القضايا الدينية المعاصرة مثل العدالة الاجتماعية والديمقراطية فى الاســلام ... الخ أو فى استضافة مختلف الاتجاهات للمشاركة فى ابداء آرائهم حول هــذه القضايا ، أو فى تصديها الشجاع لسيطرة الاتجاهات السلفية فى المؤسسة الدينية الرسمية (الأزهر) ، فان مجلة آخر ساعة ليس لها طابع محــدد فى معالجة الشئون الدينية بل تتسم موضوعاتها بالتكرار والموسمية وغياب الحيوية .

وبينما نلاحظ أن مجلة المصور يغلب عليها الاهتمام بشئون الدين المسيحى على قدم المساواة مع الاهتمام بالشئون الاسلامية التقليدية . وقد يرجع ذلك فى الغالب الى وجود عناصر مسيحية فى رئاسة تحرير المجلة (فوميــل لبيب) . نرى أن مجلة أكتوبر تركز على الشئون اليهــودية والاسرائيلية وخصوصا بعد مبادرة السادات وزيارته للقدس فى نوفمبر عام ١٩٧٧ .

سابعا — لوحظ أن المعالجات التى تقدمها الصحف المصرية للقضايا الدينية فى السبعينيات تلتزم بالخط الرسمى للدولة وللمؤسسات الدينية الرسمية (الأزهر والأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الاسلامية) ما عدا استثناءات قليلة تمثلت فى مجلة روز اليوسف (فترة الشرقاوى ١٩٧١ — ١٩٧٧) ، وجريدة الأهــرام (فترة فهمى هويدى ١٩٧٥ — ١٩٧٦) ، والعمود الثابت الذى كان يقدمه الشيخ سعاد جلال فى الجمهورية بعنوان « قرآن وسنة » ، والمعروف أن الشــيخ ســعاد جــلال من المجددين الاسلاميين . ولذلك يلاحظ أن الاعلام الدينى الذى تقدمه الصحف المصرية لا يتسم فى مجمله بالرؤية النقدية ، ولا القدرة على اقتحام القضايا الدينية المعاصرة ، كما أنه لا يقدم المعالجات الصحيحة التى تستجيب لاحتياجات الشباب الذى يسعى للخلاص من خلال المعرفة الحقيقية الشاملة لأمور دينــه ودنيــاه .

ثامنا وأخيرا — لم تتعرض الصحف المصرية لمناقشة العنف الدينى الا بعد وقوع الأحداث المعروفة ، والتى بدأت بحادث الفنية العسكرية

عام ١٩٧٤ ، ثم مقتل الشيخ الذهبى ١٩٧٧ ، واحداث الفتنــة الطائفية فى المنيا واسيوط والزاوية الحمراء ٧٩ — ٨٠ — ١٩٨١ . وقد كان لجريدة الأهرام السبق فى التنبيه الى خطورة الجماعات الاسلامية الجــديدة ، وضرورة اهتمام الأزهر بمعالجة ظاهرة التطرف الدينى وجذوره . وقد لوحظ أن موقف الصحف اليومية من هــذه الأحداث كان منفصلا عن مضمون الصفحات الدينية بها . فمن الواضح أن هناك استبعادا للتيارات الدينية الأخرى من حق التعبير فى الصحف القوميــة ، والاقتصــار على الكتاب الرسميين والمعالجات التقليدية للقضايا الدينية المعاصرة . مما كان سببا فى وجود انفصال كامل بين ما تنشره الصفحات الدينية فى الصحف المصرية وبين الأحــداث التى وقعت فى الســبعينيات ، والتى أطلق عليهــا (أحــداث العنف الدينى) .

مصـــادر الدراســـة

(أ) الصحف اليومية ١٩٧١ — ١٩٨١ :

١ — الأهرام ، ٢ — الأخبار ، ٣ — الجمهورية .

(ب) المجلات الأسبوعية ١٩٧١ — ١٩٨١ :

١ — روز اليوسف ، ٢ — آخر ساعة ، ٣ — المصور ، ٤ — أكتوبر

المراجـــع العربيـــة :

(أ) الكتب والرســـائل العلميـــة :

أحمد ، رفعت محمد رفعت : **العـــلاقة بين الدين والدولة فى مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٠** رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مايو ١٩٨٤ .

أمين ، سمير : « **حول الدولة والمجتمع فى الاســـلام** » ، الســـفير ١٩٨٣/٦/٦ ، ١٩٨٣/٦/٧ ، ١٩٨٣/٦/٨ .

البشرى ، طارق : **الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢** ، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .

جاد المولى ، عبد الصمد : « **عن الجماعات الاسلامية** » ، السفير ١٩٨١/١٢/١٥ .

حجاب ، محمد منير : **موقف الصحف اليومية من قضايا الفكر الدينى** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة : كلية الاعلام ، جامعة القـــاهرة يوليـــو ١٩٧٨ .

حمروش ، أحمد : **قصة ثورة يوليو** ، الجزء الأول ، بيروت : ١٩٧٦ .

رزق ، يونان : **الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ — ١٩١٤** ، القاهرة : ١٩٧٢ .

رمضان ، عبد العظيم : **تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ — ١٩٣٦** ، القـــاهرة : دار الكتاب العربى ، ١٩٧٢ .

— **تطـور الحركة الوطنيـة ١٩٣٧ — ١٩٤٨** ، بيروت : الوطن العـربى ، ١٩٧٤ .

— « **الاخـوان المسلمون والتنظيم السرى** » ، القـاهرة ، دار روز اليوسف ، ١٩٨١ .

— « **عبد الناصر وازمة مارس** » ، القاهرة : مجلة روز اليوسف ، ١٩٧٦ .

صايغ ، أنيس : **الفكرة العربية فى مصر** ، بيروت : ١٩٥٧ .

الشاهد ، صلاح : **ذكرياتى فى عهدين** ، القـاهرة : دار الغريب ، ١٩٧٦ .

عبد الحليم ، محيى الدين : **الاعلام الدينى واثره فى الراى العـام** « دراسـة ميدانية فى الريف المصرى » رسالة دكتوراه غـير منشورة ، القاهرة : كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .

عبد الرحمن ، عواطف : **مصر وفلسطين** ، الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، فبراير ١٩٨٠ .

العربى ، أحمـد سويلم : **المجتمع العربى ونطوراته الاجتماعيـة والسياسية** ، القاهرة : الأنجلو ، ١٩٦٠ — ١٩٦٦ .

عمارة ، محمد : **الأعمال الكاملة للافغـانى** ، القاهرة : دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ .

— **العروبة فى العصر الحديث** ، القاهرة : دار الكاتب العربى ، ١٩٦٧ .

فياض ، محمود : **الصحافة الأدبية فى مصر — فترة ما بين الحربين** ، القاهرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة .

مصطفى ، أحمد عبد الرحيم : **تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة** ، القـاهرة ١٩٧٤ .

(ب) الدوريات والأرشيف :

— أرشيف اتحاد الاذاعة والتليفزيون .

— أرشيف المجلس الأعلى للشئون الاسلامية .

— الجمهور المصرى ، ٨ أكتوبر ١٩٥١ .

— روز اليوسف ، ١٢ أكتوبر ١٩٥١ .

— السياسية الأسبوعية ، العدد الأول ، ٣ أكتوبر ١٩٢٢ .

— المعرفة ، أكتوبر ١٩٣١ .

— العروة الوثقى ، القاهرة : المكتبة الأهلية ، ١٩٢٧ .

— المصـــور ، ١٩٣٨ .

— المنـــار ، ج ٣ م ٩ ، ١٩١٦ ، ص ١٥١ ، ١٥٢ .

— الوقائع المصرية ، ١٩ ديسمبر ١٩١٤ .

الفصل الثالث

اتجاهات الصحافة المصرية نحو المقاومة الفلسطينية في الستينيات والسبعينيات

ثورة يوليــو والقضية الفلسطينية

مع نهاية الحرب العالمية الثانية اصبحت القضية الفلسطينية جزءا لا يتجزأ من نسيج الحياة السياسية للشعب المصرى . فلم يوجد تيــار من التيارات الوطنية فى مصر فى ذلك الوقت الا وهو معاد للصهيونية . كما أن التنظيم الماركسى الوحيد الذى وافق على مشروع التقسيم دفع ثمن ذلك غاليا على الصعيد الشعبى . وفور اعلان قيام الكيان الصهيونى المسمى بدولة اسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ دخل الجيش المصرى مع غيره من الجيوش العربية فلسطين بهدف القضاء على تلك الدولة ورغم أن قرار الحرب قد صدر عن الملك تسانده حكومة سعدية تستمد تراثها الوطنى من الوفد راعى التيار القومى المصرى فقد شارك فى تأييد القرار الشعبى المصرى بتياراته السياسية المتعددة وعلى راسها الوفد نفسه . ولقد ترتب على الهزيمة العربية فى حرب ١٩٤٨ ضياع الوطن الفلسطينى وبالنسبة لمصر عبر الخطر الصهيونى الحدود وأصبح مجسدا بصورة مادية بعــد دخول الاسرائيليين ارض ســيناء ، وبرزت على سطح الواقع المخاوف التى عبر عنها مصطفى النحاس فى حديثه مع السفير البريطانى فى يونيو ١٩٣٧ عندما قال : « انه لا يستطيع أن يشعر بالاطمئنان وهو يفكر فى قيام دولة يهودية على حدود مصر اذ ما الذى يمنع اليهود من ادعاء حقوق لهم فى سيناء فيما بعــد » (١) . والواقع أن بروز الخطر الصهيونى متمثلا فى وجود دولة اسرائيل على حافة ســيناء وعلى امتداد صحراء النقب كان كفيلا (ومع عدم اغفال التحمس المبكر لدى الشعب المصرى للخطر الصهيونى) باقحام القضية الفلسطينية او ما يعرف بالهم الفلسطينى كجزء ســياسى من هموم الحركة الوطنية المصرية . فمن الملحوظ أن خطــاب العرش الذى القاه مصطفى النحاس (يناير ١٩٥٠) أمام البرلمان بعــد

---

(١) انظر : عواطف عبد الرحمن : اتجاهات الصــحافة المصرية ازاء القضية الفلسطينية ١٩٢٢ — ١٩٣٦ — رسالة دكتوراه غير منشورة — كلية الاعلام — جامعة القاهرة ١٩٧٥ ص ١٨٣ .

عودة الوفد الى الحكم لم يقتصر على الهدفين التقليديين للحركة الوطنية المصرية وهما الجلاء والسودان بل أضاف اليهما مسألة فلسطين . اذ قال : « ان الكارثة مهما عظم هولها فلن توهن عزائم العرب أو تزعزع ايمانهم بفلسطين العربية وبضرورة رفع الظلم عنها ... » (١) كذلك استهل وزير الخارجية المصرى محمد صلاح الدين مباحثاته مع الجانب البريطانى حول القضية الفلسطينية فى يوليو ١٩٥٠ بالحديث عن الجلاء ووحدة مصر والسودان ثم أضاف مسألة قيام دولة اسرائيل وأعرب عن اعتقاده بأن بريطانيا قد أقامت هذه الدولة على حدود مصر كى تصبح « شوكة فى جانبنا وخطرا يتهددنا لكى لا تخلو مصر الى الاهتمام بتقوية نفسها واستغلال مواردها واحتلال مركزها الدولى اللائق بها » (٢) . كما أفاض وزير الخارجية المصرى فى حديثه أمام البرلمان (أغسطس ١٩٥١) والخاص بتطورات المباحثات مع بريطانيا عن مخاطر التوسع الاسرائيلى فى المستقبل القريب مشيرا الى ضرورة الاستعداد لدرء الخطر اليهودى باستخدام أبسط الحقوق وأوضحها وهو حق الدفاع عن النفس .

ومن الجدير بالذكر أن نشير الى الاقتراح الذى طرحه الوفد بالنسبة لجلاء القاعدة البريطانية عن مصر اذ أشار الى امكانية استبدالها بقاعدة فى فلسطين المحتلة أو غزة مستهدفا بذلك نقل الصراع بين مصر وبريطانيا الى صراع بين بريطانيا من ناحية واسرائيل والولايات المتحدة من ناحية أخرى . وقد اعتذر السفير البريطانى عن قبول الاقتراح الوفدى مشيرا الى أن العلاقة بين بريطانيا واسرائيل لا تسمح بالنظر فى هذا الاقتراح وان كان قد حاول انتهاز هذه الفرصة كى يطرح قضية الصلح بين مصر واسرائيل كشرط لنقل القاعدة العسكرية الى غزة وكان رد وزير الخارجية

---

(١) طارق البشرى : مصر فى اطار الحركة العربية . مجلة المستقبل العربى — السنة الأولى — العدد ٢ يوليو ١٩٧٨ — بيروت — ص ١٨ .

(٢) محاضر المحادثات السياسية بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة — مارس ١٩٥٠ — نوفمبر ١٩٥١ — القاهرة — وزارة الخارجية الملكية — ١٩٥١ ص ٢٢ نقلا عن طارق البشرى — مصدر سابق .

المصرى حاسما اذ قال : « يصعب على الرأى العام المصرى قبول ذلك أو تصوره أى عقد صلح مع اسرائيل » (٤) .

لقد تطور الاهتمام المصرى بالقضية الفلسطينية على المستويين الشعبى والرسمى على النحو الذى فصلناه فى الفصول السابقة حتى وصل فى بداية الخمسينيات الى اعتبار القضية الفلسطينية الضلع الثالث للحركة الوطنية المصرية بعد قضيتى الجلاء والسودان أو معهما بمعنى أدق ولذلك يصبح من الصعب اسناد هذا الفضل الى ثورة يوليو وان كان لا يمكن انكار التأثير المباشر لحرب فلسطين فى ايقاظ وعى الضباط الأحرار كما أن الحرب وفرت لهؤلاء الضباط فرصة تاريخية نادرة تعلموا خلالها الكثير سواء ما يتعلق بادراكهم لأزمة النظام الحاكم فى مصر أو خطورة القضية الفلسطينية واهمية مسألة التسليح وضرورة بناء جيش وطنى قوى . ويرى بعض المؤرخين أن الظروف والملابسات التى أحاطت بقيام ثورة يوليو على أيدى الضباط الأحرار يكشف أن القضية الفلسطينية قد صارت أحد المحكات او المختبرات الرئيسية ليس للحركة الوطنية المصرية فحسب بل لمجمل الاطار السياسى ونظام الحكم وذلك بحكم انها أصبحت تشكل أبرز مضامين حركة التحرير الوطنى فى مصر ولم يعد بمقدور أى قوة سياسية تتولى السلطة فى مصر أن تتحاشى هذه الحقيقة أو تتجاهلها واذا كان البعض يرى أن عجز النظام السياسى القديم عن حل القضية الوطنية وعجزه أيضا عن طرح الحلول الملائمة للقضية الاجتماعية قد أدى الى تبلور واكتمال الأسباب المباشرة لسقوطه فان العامل الجديد الذى أضيف الى العوامل السابقة وساعد على انضاجها هو عجز هذا النظام عن مواجهة الخطر الاسرائيلى على الأمن الوطنى لمصر مما عجل بسقوطه وأرسى حقيقة تاريخية هامة بالنسبة لحركة التحرر الوطنى فى مصر وفلسطين معا . لقد قادت الاخفاقات المتتالية للنظام السياسى القديم (على مختلف الأصعدة وطنيا وديمقراطيا واجتماعيا مضافا اليها هزيمة حرب فلسطين) المجتمع المصرى الى طريق مسدود وأدت فى

---

(٤) انظر المصدر السابق ص ٢١١ — ٢١٣ .

مجملها الى جعل الثورة حتمية تاريخية كاستجابة ضرورية لتلك الأزمة المجتمعية الشاملة . الا انه من الواضح أن أزمة النظام الملكى المصرى كانت جزءا لا يتجزأ من أزمة اشمل ضمت مختلف الأنظمة الحاكمة فى العالم العربى سواء كانت تلك الأنظمة تمثل حكما استعماريا مباشرا أو نخبة محلية ذات طابع قبلى عشائرى ولكن لان ازمة النظام المصرى كانت تجسد جماع التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية التى تفاعلت فى اطار ظروف محلية وعربية وعالمية خاصة مما عجل بظهور البديل الذى تمثل فى ثورة يوليو التى انبثقت فى قلب الدائرة العربية وكان لابد أن تتداعى مضاعفاتها الى سائر أجزاء الوطن العربى .

البعد العربى لثورة يوليو :

لقد برز منذ اللحظة الأولى عدم التجانس فى قيادة حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . فقد ضم تنظيم الضباط الأحرار بين صفوفه وداخل قيادته عناصر ذات اتجاهات سياسية متباينة بل ومتناقضة . كانت هناك عناصر ماركسية تمثل يسار التنظيم وكانت هناك عناصر تنتمى الى جماعة الاخوان المسلمين وتمثل يمين التنظيم . ثم كانت هناك الكتلة الرئيسية فى التنظيم بقيادة جمال عبد الناصر وكانت تعبر عن مصالح البورجوازية الوطنية بمختلف فئاتها . وعبر مسيرة الثورة وفى مرحلة مبكرة تخلص تنظيم الضباط الاحرار من جناحه اليسارى ثم من جناحه اليمينى وانفردت قوة الوسط بالتنظيم وقيادة الثورة . الا أنه سرعان ما فرض تطور الأحداث استقطابات جديدة داخل هذه الكتلة خلال الصراع الوطنى والاجتماعى وتحت تأثير التغيرات فى موازين وعلاقات القوى الداخلية والعربية والعالمية وتم اقصاء بعض الاتجاهات أو اعادتها بعد حين عبر سلسلة متعاقبة من التحالفات التى كانت تضيق وتتسع وتتأرجح بين اليمين واليسار . وقد يبدو غريبا أن تقوم المشاركة فى السلطة بين كل هذه القوى الاجتماعية المتنافرة غير أن تفسير تلك الظاهرة يكمن فى الظروف الذاتية والموضوعية التى كانت سائدة فى المجتمع المصرى قبل يوليو ١٩٥٢ (٥) .

---

(٥) ط. ت. شاكر : قضايا التحرر الوطنى والاشتراكية فى مصر — دار الفارابى — بيروت — ١٩٧٤ — ص ١٠ — ١٦ .

لقد انصرفت حركة الضباط الأحرار بقيادة جمـــال عبد الناصر فى المرحلة الأولى (١٩٥٢ — ١٩٥٤) الى توطيـد دعائم الحـكم الجـديد والتوجه الكلى الى الشئون الداخلية المصرية وتحقيق الاســتقلال الوطنى الكامل للبلاد وذلك من خلال الاطاحة بالملكية واعلان الجمهورية واصدار قانون الاصلاح الزراعى — كرمز لمحاربة الاقطاع — وعزل محمد نجيب الذى كان يدعو الى عودة الحياة الحزبية وحل الأحزاب السياسية وانشاء هيئة التحرير كتنظيم سياسى وحيد ثم عقد الاتفاقية المصرية البريطانية فى يوليو ١٩٥٤ الخاصة بالجلاء . وقد كانت الفكرة الأساسية التى سيطرت على القيادة السياسية لثورة يوليو ممثلة فى عبد الناصر هى فكرة الاستقلال التام . ولم تكن قيادة ثورة يوليو معادية للغرب بصورة عامة ولكن تركزت الشعارات التى أطلقتها الثورة فى المرحلة الأولى حول نقطة محورية هى الاستقلال .

ولقد أدركت قيادة يوليو منذ اللحظة الأولى أن استقلال مصر يرتبط باستقلال جيرانها فى المنطقة العربية . ولذلك لم تقاوم ثورة يوليو فحسب شتى الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل انضمام مصر الى الأحلاف والمشاريع العسكرية فى المنطقة وانما حرصت على منع دخول باقى الدول العربية الى هذه الأحلاف . ومن أجل هذه الغاية شن عبد الناصر هجوما عنيفا ضد حلف بغداد وضد المشاريع العســكرية الغربيــة .

هنا وفى مواجهة الاستراتيجية الأمريكية التى اعتمدت على اسرائيل باعتبارها الركيزة الأساسية للدبلوماسية الأمريكية فى العالم العربى وجدت مصر بقيادة ثورة يوليو نفســها ازاء التحدى الأمريكى الاسرائيلى ملزمة بانتهاج خط استراتيجى يتجاوز حدودها الاقليمية ويمتد ليشمل العــالم العربى ثم آسيا وافريقيا . وفى مطلع عام ١٩٥٥ الذى يمكن اعتباره حلقة وصل بين فترة البناء الداخلى وتثبيت الحكم وبين فترة الظهور على المسرح العربى والدولى بدأت تتحدد على نحو واضح الملامح العربية والدوليــة لثورة يوليو وقد ساعد على تبلور ذلك مجموعة من الأحداث يمكن تلخيصها على النحو التالى :

أولا : الاعتداء الاسرائيلى على غزة فى فبراير ١٩٥٥ الذى راح ضحيته عدد كبير من المدنيين والعسكريين وهنا برزت أهمية تزويد الجيش المصرى بالسلاح .

ثانيا : اشتراك عبد الناصر فى مؤتمر باندونج (ابريل ١٩٥٥) .

ثالثا : عقد صفقة الأسلحة التشيكية وقد استقبلتها الجماهير المصرية والعربية بموجة حماسية ربما لأنها تمثل أول بوادر التحدى للغرب .

رابعا : عقد الاتفاق التجارى بين مصر والاتحاد السوفييتى(٦) .

ثم توالت الأحداث التاريخية التى أبرزت الوجه العربى لثورة يوليو وفى مقدمة هذه الأحداث العدوان الثلاثى على مصر (البريطانى الفرنسى الاسرائيلى) عام ١٩٥٦ . وقد شكل هذا الحدث ونتائجه البعيدة المدى منعطفا تاريخيا لعلاقة ثورة يوليو بالوطن العربى اذ أخذت التصريحات تتوالى منذرة الغرب بقطع النفط عنه وضرب مصالحه وتصفية قواعده فى المنطقة العربية كلها . وتمثل الفترة الممتدة من ١٩٥٦ — ١٩٥٨ ذروة المد القومى العربى لثورة يوليو . لقد شهدت تلك الفترة قيام الوحدة بين مصر وسوريا (فبراير ١٩٥٨) ثم قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ فى العراق .

وقد بدات مرحلة الجذر القومى بالنسبة لثورة يوليو بوقوع الانفصال حيث تمكنت القوى الرجعية فى سوريا من ضرب الوحدة المصرية السورية والانفصال عن مصر فى نهاية سبتمبر ١٩٦١ ولقد تمسك عبد الناصر بعد الانفصال باسم دولة الوحدة وعلمها وعاد الى التأكيد فى الميثاق على مسئولية مصر عن التقدم والسلام والحرية فى العالم العربى كله (٧) فالقوات المسلحة المصرية مسئولة عن أمن الدول العربية كلها لأنها فى رايه هى وحدها

---

(٦) مصطفى دندشلى : مصر الناصرية والتجربة الوحدوية — مجلة الفكر العربى ، العدد ٤ ، ٥ — ستمبر ١٩٧٨ — بيروت — ص ١٠٣ — ١١٨ .

(٧) مشروع الميثاق الوطنى (مايو ١٩٦٢) — القاهرة — ص ١٠٧ .

القادرة على القيام بهذا الواجب (٨) . ثم حدد عبد الناصر أهداف القومية العربية فى الداخل بالعمل على تحقيق التقدم من خلال الثورة الاجتماعية . وقد أعقب الانفصال السورى استكمال ثورة يوليو لسلسلة القوانين الراديكالية ضد كبار الملاك والشرائح العليا من البورجوازية المتوسطة وكانت قد بدأت فى يوليو ١٩٦١ أى قبل وقوع الانفصال .

هزيمة ١٩٦٧ وآثارها المصرية والعربية :

كان من الطبيعى أن تفجر هزيمة ١٩٦٧ شتى انواع المتناقضات داخل المجتمع المصرى بعد أن كشفت الستار عن عجز البورجوازية الوطنية ليس فقط عن انجاز مهام الثورة الوطنية والديموقراطية حتى نهايتها بل وأساسا عجزها عن حماية الاستقلال الوطنى . وقد تأهبت القوى المضادة للثورة للانقضاض على السلطة من اجل تحقيق الهدف الرئيسى للعدوان الصهيونى وهو الاطاحة بنظام الحكم الوطنى فى مصر . وفى الجانب المقابل كانت الانتفاضة الشعبية فى ٩ — ١٠ يونيو التى قطعت الطريق على الثورة المضادة وأحبطت خططها ونجح عبد الناصر بالاستناد الى هذه الحركة فى تصفية مجموعة عبد الحكيم عامر . كما أن هذه الانتفاضة أقامت سدا بشريا ضد اتجاهات الاستسلام التى برزت على السطح . ورفعت الجماهير المصرية شعارات التغيير والجدية وحماية المكتسبات الاجتماعية وطالبت بالسلاح وتنظيم المقاومة الشعبية (٩) . وتعد مصر فى ظل حكم عبد الناصر من أكثر النظم العربية تأثرا بهزيمة يونيو ١٩٦٧ وخصوصا الدور الرئيسى الذى كانت تلعبه على الساحة العربية قبل الهزيمة . وقد اظهرت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ضرورة اعادة النظر فى مجموعة الصيغ التى كانت تحكم العلاقات بين الدول العربية فقد برزت أهمية العمل العربى المشترك وضرورة حشد جميع الموارد والطاقات العربية لخدمة معركة المصير وذلك بغض النظر عن الاختلافات القائمة

---

(٨) الميثاق — المصدر السابق — ص ٩١ .

(٩) انظر : ت. شاكر — مصدر سابق — ص ٤٣ — ٤٧ .

فيما بين النظم العربية وبعضها . وكما عبر عبد الناصر نفسه فان الهزيمة قد أثبتت أن المعركة هى معركة كل العرب لا فارق بين وطنى يمينى أو وطنى يسارى (١٠) ومع انعقاد مؤتمر الخرطوم فى اغسطس ١٩٦٧ بدأ العالم العربى ينتقل الى مرحلة جديدة تركزت حول الاتفاق على توحيد الجهود العربية فى العمل السياسى على الصعيد الدولى والدبلوماسى لازالة آثار العدوان الاسرائيلى مع الالتزام بالمبادىء الأساسية وهى عدم الصلح مع اسرائيل أو الاعتراف بها أو التفاوض معها والتمسك بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى (١١) . ومن الواضح أن هذه اللاءات الثلاث الشهيرة لم تحدد الخطوات التى يجب أن تلتزم بها الدول العربية لتصفية آثار العدوان على المدى الطويل كما لم توضح أسلوب التعامل مع صلب القضية الفلسطينية . وقد ساعد ذلك على فتح باب الاجتهاد أمام الدول العربية لتفسير قرارات مؤتمر الخرطوم وفق الظروف الداخلية والاقليمية والدولية لكل دولة عربية على حدة . ولذلك لم يكن قبول كل من مصر والأردن لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (نوفمبر ١٩٦٧) خروجا على مقررات مؤتمر الخرطوم بل واعتبر نوعا من ممارساتها وخصوصا البند الذى يدعو الى عدم نبذ المساعى السلمية فى اطار الالتزام بالمبادىء الثلاثة من أجل ازالة آثار العدوان (١٢) ولكن قوبل هذا الموقف بالنقد الشديد من جانب العديد من الدول العربية التى رفضت القرار ٢٤٢ وخصوصا سوريا والعراق والجزائر واليمن الجنوبى . وفى ظل هذه الأوضاع كان من الطبيعى أن تتعثر محاولات مصر الساعية الى تنشيط دور الجبهة الشرقية عسكريا وبجانب ذلك كان هناك الحملات الاعلامية العدائية الموجهة من جانب السعودية وتونس ضد مصر وفى ديسمبر ١٩٦٩ يأتى

---

(١٠) كلمة عبد الناصر فى أعضاء المجلس المركزى للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب — الأهرام ١٩٦٨/٤/١٦ .

(١١) الأهرام ١٩٦٧/٩/٢ .

(١٢) اسماعيل صبرى عبد الله : حقائق فى الموقف العربى — الطليعة القاهرية — سبتمبر ١٩٧٠ — ص ٢٦ .

مؤتمر الرباط وهو مؤتمر القمة العربية الثانية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وقد حدثت أثناءه مواجهة حاسمة بين عبد الناصر والحكام العرب اذ طرح عليهم أحد الخيارين اما الالتزام بخوض المعركة مع مصر أو أن يتركوا مصر تخوض المعركة وحدها وفى هذه الحالة سوف تواصل مصر اعتمادها على الاتحاد السوفييتى عسكريا واقتصاديا مع الاستمرار فى جهود الحل السلمى (١٣) . وقد فشل مؤتمر الرباط واضطر عبد الناصر الى انتهاج الأسلوب الثانى وخصوصا ان اسرائيل كانت قد بدأت منذ يناير ١٩٧٠ سلسلة جديدة من الغارات فى العمق المصرى شملت حلوان وأبو زعبل والخانكة مستهدفة بذلك تحطيم معنويات الجبهة الداخلية والجيش المصرى . وفى يونيو ١٩٧٠ أعلن عبد الناصر قبوله لمبادرة روجز الأمريكية وقد فعل ذلك أثناء زيارته للاتحاد السوفييتى وعلى الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا كانت مقطوعة فى ذلك الوقت . واذا كان فشل مؤتمر الرباط وازدياد كثافة الغارات الاسرائيلية فى العمق المصرى بجانب الضغوط السوفيتية لتفادى المواجهة العسكرية مع اسرائيل تبل اتمام الاستعداد العسكرى المصرى الذى لم يكن قد تحقق بعد وخصوصا فى مجال الدفاع الجوى . اذا كانت هذه العوامل مجتمعة قد دفعت عبد الناصر الى قبول مبادرة روجز فقد رأى البعض أنها تعبير عن فقدان مصر لالتزاماتها القومية كما رأى البعض الآخر أنها مناورة سياسية من جانب عبد الناصر لاغاظة السوفييت (١٤) وقد أدان قطاع من المقاومة الفلسطينية موقف عبد الناصر وقبول مصر لمشروع روجز . ولكن تبقى الحقيقة وهى أن هذا الموقف الذى قد يعبر عن ازدواجية شكلية فى السلوك الوطنى كان لها مبرراتها الموضوعية ولا يمكن تناولها بمعزل عن السياق العام للحقبة التاريخية ومواقف عبد الناصر . اذ كان يرى أن وقف اطلاق النار سيمكنه من استكمال حائط الصواريخ غرب القناة واستكمال

---

(١٣) الأهرام ١٩٦٩/١٢/٢٤ .

(١٤) قال ذلك الرئيس السادات فى كتابه « البحث عن الذات » — المكتب المصرى الحديث — القاهرة ١٩٨٠ — ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

الاستعداد العسكرى لاستعادة الأراضى التى احتلتها اسرائيل وهى خطط عرفت باسم (جرانيت) (١٥) .

هذا ولم يترتب على قبول مصر لمشروع روجز اية بادرة للتخلى او النكوص فى التزامات مصر السياسية والعسكرية تجاه الثورة الفلسطينية. وعندما حاول النظام الأردنى استغلال الخلاف المصرى الفلسطينى اذ بعبد الناصر يطلب من كل من الملك حسين وياسر عرفات الحضور الى القاهرة لتسوية الأمر على غرار ما حدث فى لبنان ١٩٦٩ . غير أن طبيعة العلاقات بين النظام الأردنى والمقاومة الفلسطينية والملابسات الحادة التى أحاطت بها قادت فى النهاية الى انفجار الوضع عسكريا . ورحل عبد الناصر وهو يحاول أن يضع حدا للحرب الدموية التى استهدفت تصفية المقاومة الفلسطينية فى الأردن وذلك فى سبتمبر ١٩٧٠ . وبرحيل عبد الناصر تنطوى صفحة هامة من التاريخ المصرى العربى المعاصر مخلفة وراءها الحقيقة الكبرى فى حياة الشعب المصرى وسائر الشعوب العربية وخصوصا الشعب الفلسطينى وهى أن الصراع العربى الاسرائيلى وفى قلبه القضية الفلسطينية أصبح جزءا لا يتجزأ من قضية الاستقلال الوطنى الشامل بالنسبة لمصر ويمكن القول أن البعد المصرى للقضية الفلسطينية قد برزت ملامحه بوضوح أثناء الحقبة الناصرية .

ثورة يوليو والمقاومة الفلسطينية :

هناك شبه اجماع بين الدارسين العرب والأجانب على أن مصر بقيادة عبد الناصر قد لعبت دورا رئيسيا حاسما فى ظهور أول كيان تنظيمى معاصر للشعب الفلسطينى مجسدا فى منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ والواقع انه لم يكن لفلسطين تمثيل منظم فى الدول العربية سوى الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين التى كان يمثلها فى الجامعة العربية أحمد حلمى وكانت كل دولة عربية تتعامل مع القضية الفلسطينية

---

(١٥) محمد حسنين هيكل : حكاية العرب والسوفيت ــ الكويت ــ شركة الخليج لتوزيع الصحف ١٩٧٩ ــ ص ١٤٧ .

من خلال موقف الدول الأخرى من الرموز الفلسطينية مثل الحاج أمين الحسينى وموقف هذه الرموز من تلك الدول (١٦) .

ولقد قدمت وزارة الخارجية المصرية توصية لمجلس جامعة الدول العربية فى مارس ١٩٥٩ من أجل العمل على ابراز الكيان الفلسطينى . وكانت هذه هى المرة الأولى التى تبحث فيها الجامعة العربية مسألة اعادة تنظيم الشعب الفلسطينى وابراز كيانه — على الصعيدين القومى والدولى . كما أوصت بانشاء جيش فلسطينى فى الدول العربية . ولكن لم تنفذ شيئا من ذلك مما دعا مصر الى اعادة طرح الموضوع خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية فى شتورة (أغسطس ١٩٦٠) . غير انه بسبب معارضة الأردن لم يتخذ أى قرار بهذا الشأن مما دفع المؤتمر لرفع القضية الى اللجنة السياسية للبت فيه . ونتيجة لعدم الاتفاق بين الدول العربية لم يتخذ أى قرار جديد حتى عام ١٩٦٣ حين بحثت الدورة الأربعون لمجلس الجامعة فى تعيين ممثل لفلسطين خلفا لأحمد حلمى الذى توفى فى العام نفسه وتم اختيار أحمد الشقيرى لهذا المنصب وطلبت منه الجامعة القيام بجولة فى الدول العربية من أجل بحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها والعمل على تنشيط الاهتمام العربى بها (١٧) . واذا كان عبد الناصر قد أوضح ان الغرض الأساسى من انشاء كيان فلسطينى مستقل هو مواجهة المحاولات الاسرائيلية التى تهدف الى تصفية القضية الفلسطينية واضاعة حقوق الشعب الفلسطينى فان مرجع ذلك فى الواقع كان عدم اقتناع عبد الناصر بتمثيل الهيئة العربية العليا للشعب الفلسطينى مما دفعه الى السعى من أجل ايجاد بديل لها قادر على استقطاب الفلسطينيين . وعلى الرغم من الصعوبات العديدة التى اعترضت تشكيل المنظمة وعطلت حركتها فى بداية نشأتها الا أن التسهيلات التى قدمتها السلطات المصرية للمنظمة وابرزها وسائل الاعلام المصرية ساعدت على

---

(١٦) القبس : منظمة التحرير ٢٠ عاما على طريق التحرير — الحلقة الرابعة — الكويت ١٩٨٥/١/٦ .

(١٧) المصدر السابق .

اخراج الكيان الفلسطينى الى النور . وقد نجح عبد النـاصر والرئيس الجزائرى أحمد بن بيللا فى اقناع مؤتمر القمة العربى الثانى الذى عقـد بالاسـكندرية فى سبتمبر ١٩٦٤ بضرورة الاعتراف بمنظمـة التحـرير الفلسطينية . كما وافق المؤتمر على قرار المنظمة بانشاء جيش التحرير الفلسطينى وقد أصبح من الثابت تاريخيا أن عبد الناصر قد استثمر رصيده الشعبى على المستوى العربى فى الضغط على الدول العربية التى كانت تعارض قيام منظمة التحرير وقد نجح فى اجبارهم على الموافقة على معظم ما كان يخطط له بالنسبة للقضية الفلسطينية .

وقد أعلنت مصر بقيادة عبد الناصر تأييدها الكامل وغير المشروط لمنظمة التحرير الفلسطينية (قلبا وقالبا) معتبرة المنظمة وجيش التحرير الفلسطينى جزءا لا يتجزأ من العمـل العربى المشترك لخوض المعركة المصيرية الشاملة ضد اسرائيل . وقد أبدت مصر فى البداية بعض التحفظ ازاء الخط الفدائى الذى أعلنته منظمة فتح والذى يستند الى انتهاج أسلوب حرب التحرير الشعبية وذلك خشية أن يؤدى ذلك الى صـدام مسلح مع اسرائيل تحدده هى ولا يكون العرب متأهبين له . ولكن تغير الموقف المصرى من فتح وأعمالها الفدائية بعد وقوع الغارة الاسرائيلية على السموع بالأردن فى نوفمبر ١٩٦٦ اذ أصبحت لا تعارض النشاط الفدائى شريطة أن يتم بالتنسيق والتعاون مع منظمـة التحرير الفلسطينية . وفى الفترة التالية لهزيمة يونيو ١٩٦٧ قدمت مصر للمقاومة الفلسطينية تأييدا ودعما كبيرين تمثل فى تسليح المقاومة وتزويدها بالخبراء فى حرب العصـابات لرفع مستوى التـدريب والتخطيط لعمليات المقاومة . وقد انطلقت مصر فى مساندتها للمقاومة الفلسطينية من ايمانها « أن المقـاومة قد وجدت لتبقى وسوف تبقى حتى تعيد تأسيس وطنهـا الفلسطينى وحتى تتأكد ممارسة هذا الوطن لدوره ضمن النضال الشامل لأمته العربية » (١٨) . وذلك كما جاء على لسان عبد الناصر نفسه وقد اهتمت مصر بتدعيم نشاط

---

(١٨) الأهـرام ١٩٦٩/١١/٧ .

المقاومة عربيا وتسهيل الاعتراف الدولى بهم كقوة ثورية تحارب من أجل قضية عادلة ومن حقها الحصول على السلاح (١٩) . ويشير محمد حسنين هيكل فى هذا الصدد الى دور عبد الناصر فى تقديم ياسر عرفات الى السوفيت فى رحلته التى قام بها الى موسكو فى يوليو ١٩٦٨ كما خصصت مصر اذاعة (صوت العاصفة) كلسان ناطق باسم منظمة فتح رغم وجود اذاعة (صوت فلسطين) الناطقة بلسان منظمة التحرير وكلاهما كان يبث من القاهرة . كذلك لعبت مصر دورا هاما فى حث منظمتى فلسطين العربية والهيئة العامة لتحرير فلسطين على اعلان حل تنظيماتها والانضمام الى فتح أثناء الدورة التاسعة للمجلس الوطنى الفلسطينى . ولم تدخر مصر وسعا فى تعضيد المقاومة الفلسطينية والعمل على حل أزماتها مع الدول العربية وقد اشترطت أثناء أزمة المقاومة مع النظام اللبنانى فى ١٩٦٩ أن ترتبط وساطتها بضمان حرية العمل الفدائى فى ممارسة دوره بما يكفل صيانة المصالح العليا للنضال العربى بما فيها السيادة اللبنانية . وكان لهـا دور كبير فى توصل لبنان والمقاومة الى اتفاقية القاهرة فى نوفمبر ١٩٦٩ .

وبالرغم من أن المقاومة الفلسطينية كان لها موقفها الخاص من قرارات مؤتمر الخرطوم وقبول مصر لقرار ٢٤٢ فقد كان عبد الناصر يرى أن القرار ٢٤٢ ليس مصمما للفلسطينيين وأن لهم الحق فى عدم قبوله وأن ازالة آثار العدوان لا تتعارض مع دعوة المقاومة لتحرير فلسطين من النهر الى البحر .

وقد ظل طرح التسوية السلمية للنزاع العربى الاسرائيلى أخطر ما يهدد العلاقات بين فتح والمقاومة عامة وبين مصر . فحين قبلت مصر مبادرة روجرز (يونيو ١٩٧٠) شنت بعض أوساط المقاومة هجوما على الذين قبلوا المبادرة اى مصر والأردن متهمة اياهم بالخور والعمالة

---

(١٩) أحمد حمروش : قصة ثورة يوليو — الجزء الخامس — خريف عبد الناصر — المؤسسة العربية للدراسات — بيروت .

للاستعمار والصهيونية وعرضت بعبد الناصر شخصيا حين قالت : « اذا كان بعض الزعماء قد تعبوا من الكفاح فعليهم أن يخرجوا من الساحة » (٢٠) .

وردت مصر على هذا الهجوم باغلاق اذاعتى صوت العاصفة وصوت فلسطين . ويرى البعض أن فتح لم تكن مسئولة عن هذه الاتهامات وانما حكمها جو المزايدات فى اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية (٢١).

ومن الملاحظ ازدياد التصاق المقاومة بمصر وسياستها فى الفترة التالية لأحداث أيلول ١٩٧٠ . وقد عدلت المقاومة موقفها من قضية ازالة آثار العدوان والتسوية السلمية اذ أعلنت أنها لا تعارض أى تحرك سياسى تمارسه الدول العربية لازالة آثار العدوان الاسرائيلى على ألا يعنى ذلك حرمان الثورة الفلسطينية من مواصلة كفاحها لتحرير باقى الأراضى الفلسطينية المحتلة (٢٢) وربما يكون هذا التعديل تعبيرا عن بداية طريق التنازلات فى مسيرة الثورة الفلسطينية .

المرحلة الثانية من ثورة يوليو (الفترة الساداتية ١٩٧٠ — ١٩٨١) :

برحيل الرئيس عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ مصر تختلف اختلافا نوعيا عن المرحلة الناصرية رغم أن السلطة السياسية فى البلاد قد تزعمها رئيس جديد من رفاق عبد الناصر وينتمى الى نفس الشريحة الطبقية التى ينتمى اليها عبد الناصر هى الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة بكل ولاءاتها المزدوجة . وببداية الحقبة الثانية من ثورة يوليو يشهد المجتمع المصرى توجهات سياسية واقتصادية

---

(٢٠) محمد حسنين هيكل : عبد الناصر ومبادرة روجرز — الأهرام ١٩٧٠/١٢/٤ ص ٢٥٤ .

(٢١) المرجع السابق .

(٢٢) فواز الشرقاوى : حركة التحرير الوطنى الفلسطينى (فتح) رسالة ماجستير غير منشورة — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة — ١٩٧٤ — ص ٤٧٠ .

واجتماعية تختلف جذريا عن المرحلة السابقة كما يشهد بداية مراجعة شاملة للسياسة الناصرية وعندما تولى السادات الحكم بدأ بطرح منهجه تدريجيا وخصوصا بعد أن تمكن من التخلص من خصومه السياسيين فى ١٥ مايو ١٩٧١ وقد تجمعت وجهات نظر السادات السياسية والاقتصادية فى مجموعة من الوثائق مثل دستور ١٩٧١ وبرنامج العمل الوطنى (١٩٧١) وورقة أكتوبر (١٩٧٤) .

ويمثل رحيل عبد الناصر وتولى السادات للسلطة فى مصر نقطة فاصلة فى توجه مصر العربى لا تقل أهميتها وتأثيرها عن تأثير هزيمة يونيو ذاتها . وقد انتقلت السلطة الى السادات وكان الوضع العام للعلاقات المصرية عربيا ودوليا لا يزال يعانى من وطأة مخلفات هزيمة يونيو والتى تمثلت فى تعثر محاولات احياء الجبهة الشرقية عسكريا وعودة الحملات الاعلامية الموجهة ضد مصر من قبل الدول العربية التى رفضت القرار ٢٤٢ وانتقدت قبول مصر لمهمة يارنج ولمبادرة روجرز فضلا عن تردى الوضع بالنسبة لعلاقات المقاومة الفلسطينية والنظام الاردنى . كما تميز الوضع الدولى بتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتى مع عدم تجاهل مد الجسور السياسية مع الولايات المتحدة وما تطرحه من تصورات سياسية لحل القضية العربية سياسيا . وقد أعلن السادات فى البداية تمسكه بطريق عبد الناصر الا أن ذلك لم يعن أن الرئيس الجديد لن يعكس رؤيته الذاتية على السياسة المصرية عربيا ودوليا . ويجمع العديد من الباحثين على أن رحيل عبد الناصر وتولى السادات الحكم يعد عاملا أساسيا فى هذا التحول الذى طرأ على توجهات مصر العربية والدولية رغم أن السادات قد انطلق من قلب الممارسات الناصرية ذاتها . ورغم أهمية العامل الذاتى الخاص بشخصية السادات وتأثيرها غير أن ذلك لا يقل أو ينفى دور العوامل الموضوعية التى مارست تأثيرها وقادت فى النهاية الى هذه التحولات .

ويمكن القول أن توجهات مصر العربية والدولية لم تتغير بصورة جذرية فى الفترة الأولى من حكم السادات وهى الفترة التى تبدأ من أكتوبر

١٩٧٠ — اكتوبر ١٩٧٣ . وان كان هناك بعض المؤشرات ذات الدلالة مثل موافقة السادات دون تحفظ أو شروط على مذكرة يارنج (فبراير ١٩٧١) الخاصة بالتعهد بالدخول فى اتفاقية سلام مع اسرائيل بل انه طرح مبادرته فى ٤ فبراير الخاصة بفتح القناة للملاحة البحرية بعد قيام اسرائيل بانسحاب جزئى من القناة . وعندما فشلت مهمة يارنج بسبب رفض اسرائيل الانسحاب من كافة الأراضى العربية المحتلة واصرارها على اجراء مفاوضات مباشرة دون الالتزام مسبقا بالانسحاب توالت التصريحات التى توحى باستعداد مصر للدخول فى مفاوضات مباشرة مع اسرائيل (٢٣) وكما كان الحشد العربى هاما بالنسبة لعبد الناصر استعدادا لمعركة التحرير فان التكتل العربى لدى السادات كان يمثل شرطا ضروريا لمواجهة الصهيونية . وتطبيقا لذلك قام السادات بجهد ملحوظ لبناء الجسور مع النظم العربية المحافظة دون القطيعة مع النظم العربية التقدمية . وقد نجح بالفعل فى حشد تضامن عربى لم يسبق له مثيل وكان أبرز ما فى هذا الحشد هو اخراج العلاقات المصرية السعودية من دائرة الجمود التى تميزت بها فى الفترة الناصرية وكذلك توطيد العلاقات مع كافة النظم المعتدلة سواء فى الخليج أو المملكة المغربية (٢٤) .

أما بالنسبة للمستوى الدولى فان السادات قد كشف عن عدائه الملحوظ للسوفيت والذى تمثل فى مجموعة من المواقف الاستفزازية بلغت ذروتها بطرد الخبراء السوفيت فى صيف ١٩٧٢ وذلك رغم ارتباطه بمعاهدة

---

(٢٣) انظر : حسن نافعة : مصر والصراع العربى الاسرائيلى من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة — مركز دراسات الوحدة العربية — بيروت ١٩٨٤ . ص ٤٨ — ٤٩ .

(٢٤) انظر : أحمد يوسف أحمد : السياسة العربية لثورة يوليو ومعضلات ترتيب الأولويات فى (محرر) على الدين هلال : الاستقلال الوطنى — سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢ — المركز العربى للبحث والنشر — القاهرة ١٩٨٢ ص ١٢١ .

صداقة مع الاتحاد السوفيتى (مايو ١٩٧١) وهو ما لم يحدث أثناء الفترة الناصرية ثم بدأ السادات فى اجراء سلسلة من الاتصالات السرية مع الولايات المتحدة الأمريكية . وقد أسفرت هذه الاتصالات عن نتيجة هامة هى اقناع السادات باستحالة قيام الولايات المتحدة بالتحرك لانهاء حالة الجمود المخيم على الوضع فى الشرق الأوسط ما لم يتم تحريك الوضع ذاتيا (٢٥) .

ومن المعروف أن العلاقات المصرية الأمريكية قد بدأت تدخل فى مرحلة التدهور منذ عام ١٩٦٣ بسبب تصاعد الخلافات بين الطرفين حول العديد من القضايا أهمها دور الولايات المتحدة فى مساندة اسرائيل والدور المصرى فى اليمن فضلا عن التوجه الاشتراكى للنظام الاقتصادى فى مصر . وقد بلغت الأزمة بين مصر وأمريكا ذروتها حينما اعلن عبد الناصر صراحة فى ٢١ مايو ١٩٦٧ « احنا بنعتبر أمريكا متحيزة وواخدة جانب اسرائيل ١٠٠٪ » (٢٦) ثم بلغ التدهور مداه بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة فى ٦ يونيو ١٩٦٧ .

ولم تكن متابعة السادات للحوار مع الولايات المتحدة عبر القنوات الرسمية المتمثلة فى وزارة الخارجية المصرية سوى اكمال لما بدأ فى فترة عبد الناصر من الرغبة فى خوض تجربة التسوية السلمية والتعامل مع أية أطروحات أمريكية تقترح فى هذا الشأن .

حرب اكتوبر ١٩٧٣ وبداية التحول :

ازاء ضغط الجبهة الداخلية بسبب حالة اللاحرب واللاسلم وانقضاء عام الحسم الذى اعلنه السادات دون حدوث ما يوحى برغبة أو قدرة

---

(٢٥) KISSINGER : ALA MAISON BLANCHE 1968 – 73 pp. 1348 – 1356.

نقلا عن حسن نافعة ص ٥٠ .

(٢٦) انظر : مصر وامريكا — مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام — القاهرة ١٩٧٦ . ص ٣١ — ٣٥ ، الأهرام : ١٩٦٧/٥/٣٠ .

النظام على التحرك مما أدى الى حدوث انتفاضة طلابية عارمة شارك فيها العمال والمثقفون المصريون بالمساندة والتأييد الشامل فضلا عن فشل المبادرة السلمية التى أعلنها السادات فى ٤ فبراير ورغبة النظام فى تحريك الوضع المجمد على الجبهة وذلك سعيا لخلق شرعية جديدة للنظام تتيح له القدرة على اعادة ترتيب الأوضاع الداخلية والعربيــة بما يتفق وتحقيق احلامه وطموحه فى القيام بدور غــير عادى فى التاريخ المصرى والعربى المعاصر . ازاء ذلك كله لم يكن هناك مخرج أمام السادات سوى اللجوء الى الحرب المحدودة (وان كان لم يعلن ذلك أبدا) من اجل تحقيق جملة أهداف بضربة واحدة مضمونة النتائج فى ظل استعداد عسكرى استكمل عبد الناصر مقوماته قبل رحيله وفى ظل تضامن عربى حشد له السادات قبل نشوب المعركة كما أن الظروف الدولية كانت مواتية الى حد كبير . وبنشوب الحرب بدا لفترة وان كانت غير طويلة ان السادات قد نجح فى تحقيق تضامن عربى فعال فى مواجهة اسرائيل . وعندما سكتت المدافع برزت فاعليــة التكتل العربى الذى نشأ عشية حرب أكتوبر خصوصا بين سوريا والسعودية ومصر . وكانت بداية ظهور هذا التكتل قد اقترنت بالتطورات الداخلية التى شهدتها مصر فى بداية السبعينيات . كما أن تطور العلاقات المصرية العربية بعد حرب أكتوبر تأثر بمتغيرين رئيسيين اولهما العودة الأمريكية الى مصر والثانى التطورات الاقتصادية فى مصر (٢٧) .

فقد توالت الأحداث التى بدأت بتوقيع اتفاق فض الاشتباك الأول على الجبهة المصرية فى ١٨ يناير ١٩٧٤ ثم توقيع اتفاق مشابه على الجبهة السورية وجاء بعد ذلك توقيع اتفاق فض الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية فى سبتمبر ١٩٧٥ الذى عرف باسم اتفاقية سيناء وكانت تمثــل البداية الحقيقية للأزمة بين مصر وسوريا . اذ حــذر الرئيس السورى من أن الولايات المتحدة اصبحت طرفا مباشرا فى النزاع العربى الاسرائيلى على عكس ما تقضى به المصلحة العربية . وهنا نلاحظ أن سوريا لم تعد

---

(٢٧) انظر : وحيــد عبد المجيد : مصر والعرب — مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام — القاهرة ١٩٨٤ — ص ٥٤ .

ترفض مجرد توقيع مصر للاتفاقية الثانيـــة لفض الاشتباك وانما تعارض أيضا التغلغل الأمريكى المتزايد فيما يتعلق بتسوية أزمة الشرق الأوسط(٢٨).

والواقع أن الدور الأمريكى لم يؤد فى النهاية سوى الى دفع مصر فى اتجاه التسوية المنفردة مع اسرائيل وقد بدأ التمزق العربى يحـــدث بصورة لم تحدث من قبل اذ رفضت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية هذا الاتفاق الذى ينص على التزام طرفيه بعدم اللجوء الى القوة لحـــل مشكلة الشرق الأوسط . واعلن ياسر عرفات رئيس منظمـــة التحـــرير الفلسطينية « ان الشعب العربى لن يكون قادرا على تقبل او على الأقل استيعاب اتفاقية تتجاهل بصفة كلية ولا تأخذ حتى فى الاعتبـــار حقوق الشعب الفلسطينى الذى حصل على اعتراف ١٥٠ دولة ... الخ » (٢٩) .

أما المتغير الثانى الذى أثر بصورة سلبية على توجهات مصر القومية فهو يتمثل فى التغير الذى طرأ على الصعيد الداخلى وكانت أبرز معالمـــه سياسة الانفتاح الاقتصادى وقد أفرزت هذه السياسة أول عائد شعبى لها متمثلا فى انتفاضـــة ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ التى كانت بمثابة انذار مبكر للسادات لتنبيهه الى خطورة توجهاته السياسية والاقتصادية على مجمل حركة الشعب المصرى محليا وعربيا ودوليا .

وقد توهم السادات أن القيام بعمل غير متوقع وغير مسبوق فى معالجة الصراعات المصيرية فى حياة الشعوب قد يفتـــح أمامه طريق الخـــلاص وكان قراره بزيارة القدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ بداية لسلسلة من التنازلات تمثلت فى اتفاقيتى كامب ديفيد (سبتمبر ١٩٧٨) ثم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية (مارس ١٩٧٩) (٣٠) وبدلا من أن تسهم فى تحقيق الخـــلاص للسادات ادت الى تحقيق الخلاص منه فى مشهد شبه أسطورى كان تاريخه ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

---

(٢٨) المصـــدر السابق ص ٦٠ — ٦١ .

(٢٩) النهـــار ٣ سبتمبر ١٩٧٥ .

(٣٠) لمزيد من التفاصيل انظر حسن نافعة مصدر سابق .

ورغم تباين مواقف الدول العربية من مبادرة السادات بزيارة القدس بين رافض ومتحفظ ومؤيد الا أن توقيع مصر فى سبتمبر ١٩٧٨ على اتفاقيتى كامب ديفيد اللتين تضع احداهما اطارا لمعاهدة مصرية اسرائيلية والأخرى اطارا للحكم الذاتى للفلسطينيين ، هذا الموقف دفع جميع الدول العربية المتحفظة الى موقف الرفض للتحرك المصرى . كما تحركت مواقف معظم الدول المؤيدة لمبادرة السادات نحو معارضة اطار كامب ديفيد . وفى سبتمبر ١٩٧٨ صدر اعلان الجبهة القومية للصمود والتصدى التى ضمت سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية وقد نص على اعتبار قضية فلسطين القضية العربية الأولى والعمل من أجل التحرير الكامل لجميع الأراضى الفلسطينية العربية المحتلة مع الالتزام باسترداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى (٣١) ومن الواضح أن معظم الدول العربية باستثناء دول جبهة الصمود والتصدى لم تقطع الأمل فى عودة مصر الى الصف العربى رغم توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد وقد ظهر ذلك بوضوح خلال مؤتمر القمة العربية الثامنة فى بغداد فى نوفمبر ١٩٧٨ الذى عبر عن اعتراض الحكام العرب على سياسة السادات تجاه تسوية النزاع العربى الاسرائيلى ولكن لم يصدر المؤتمر أية قرارات معادية لمصر أو لنظام السادات واكتفى البيان الختامى للمؤتمر بالاشارة الى عدم جواز انفراد أى طرف من الأطراف العربية بأى حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص وللصراع العربى الصهيونى بوجه عام . ولا يقبل أى حل الا اذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربى يعقد لهذه الغاية (٣٢) .

ثم جاء توقيع السادات للمعاهدة المصرية الاسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ كى يقطع آخر أمل عربى فى استعادة مصر للصف العربى ولقد ترتب على ذلك آثار بعيدة المدى سواء فيما يتعلق باستقلال مصر وسيادتها على أرضها أو فيما يتعلق بالتزامات مصر العربية أو تكريس تبعية مصر للولايات المتحدة الأمريكية وتدعيم السيطرة الأمريكية وهيمنتها على العالم العربى .

---

(٣١) انظر وحيد عبد المجيد — مصدر سابق ص ٧٣ — ٧٤ .

(٣٢) القبس ١٩٧٨/١١/٩ .

وقد أكدت المعاهدة المصرية الاسرائيلية بوضوح أنه فى حالة تعارض الالتزامات السابقة لأى طرف مع الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة فان الالتزامات التى تترتب على المعاهـــدة هى التى تكون ملزمة ونافذة ويعنى ذلك فى التحليل النهائى أن المعاهدة تلزم مصر بنقض التزاماتهـــا السابقة تجاه الدول العربية . ويمكن القول انه قد تم تحييد مصر فى الصراع العربى الاسرائيلى وفقا لنصوص المعاهدة وان كان هناك اجماع من جانب الباحثين على أن هـــذه المعاهدة قد أجبرت مصر على الانحياز للطرف الاسرائيلى ضد الدول العربية . واذا كان السادات قد ادعى انه لم يوقع حلا منفردا بدليل توقيعه على اطار الحكم الذاتى للفلسطينيين فان هذا الاطار لا يمثل حلا للقضية الفلسطينية بل مجرد وثيقة قصد بهـــا تضليل الجماهير المصرية والعربيـــة وضمان اخراج مصر من الصراع العربى الاسرائيلى نهائيا. فالمعروف أن الحل الوحيد والصحيح للقضية الفلسطينية هو عودة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ولكن اطار الحكم الذاتى لا يحقق الحد الأدنى من هـــذه الحقوق بل يعمـــل على تكريس الادعاءات الصهيونية على الأرض العربية بفلسطين متبنيا بالكامل خطة مناحم بيجن للحكم الذاتى التى اقترحها فى ديسمبر ١٩٧٧ والتى تقوم على أساس التفرقة بين الأرض والسكان وبناء على ذلك فانها تعتبر أراضى غزة والضفة أرضا محررة وجزءا لا يتجزأ من اسرائيل (٣٣) . ورغم أن اطار السلام فى الشرق الأوسط ينص على أن الحل الذى تسفر عنه المفاوضات يجب أن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومطالبه العادلة غير أنه لم يتضمن أدنى توضيح أو تحديد لهذه الحقوق كما أنه اســـتبعد أهم هذه الحقوق وهى حق السيادة وتقرير المصير والعودة .

كذلك تمادى الســـادات فى نقض جميـــع الالتزامات السابقة التى التزمت بها مصر عربيا ودوليا ازاء القضية الفلسطينية فعمد الى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية تماما من كافة أشكال ومراحل التفاوض التى

---

(٣٣) انظر حسن نافعة ــ مصدر سابق ص ٧٨ ــ ٨٠ .

نص عليها الاطار . والمعروف أن مصر كانت قد التزمت بالقرار الذى اتخذه مؤتمر القمة العربى بالرباط (١٩٧٤) والذى ينص على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

ويتضح لنا فى النهاية وبما لا يدع مجالا للجدل أن الحل الذى قبلته مصر الرسمية فى ظل حكم السادات للقضية الفلسطينية كان حلا صهيونيا ولم يكن حلا مصريا أو عربيا أو فلسطينيا .

ويبرز الوجه الآخر للحقيقة وهى أن الدول العربية رغم قرارات الادانة التى اتخذتها ضد حكم السادات بسبب خيانته للقضية العربية الأولى ألا وهى القضية الفلسطينية لم تستطع هذه الدول أن تبلور استراتيجية بديلة للتحرك الساداتى وطغت الخلافات العديدة بين الدول العربية وكان العجز العربى هو الوجه الآخر للخيانة الساداتية .

اتجاهات الصحافة المصرية نحو المقاومة الفلسطينية خـلال حقبتى الستينيات والسبعينيات

بعـد أن استعرضنا الاطار العـام للعلاقة التنظيمية والسياسة التى تربط السلطة السياسية فى مصر بالصحافة خـلال فترتى حـكم عبد الناصر والسادات نحاول من خلال استقراء اتجاهات ومواقف الصحف اليوميـة المصرية نحـو المقاومة الفلسطينية خـلال الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٩ — أن نتوصل الى التعرف والتحقق مما يلى :

١ — نوع وحجم الاهتمام المصرى بقضية المقاومة الفلسطينية من خـلال المعالجات الصحفية .

٢ — موقف الصحف المصرية من المقاومة الفلسطينية فى ضوء علاقتهـا بالسلطة السياسية فى الفترتين سواء فى ظل تبعيتها المطلقة للاتحاد الاشتراكى خلال الفترة الناصرية أو فى ظل الصيغة التعددية وانتقال تبعيتها لمجلس الشورى خلال الفترة الساداتية .

٣ — الى اى مـدى كانت معالجات الصحف المصرية لقضية المقـاومة الفلسطينية انعكاسا لموقف السلطة السياسية من ناحية واتجاهات رؤساء التحرير من ناحيـة اخرى والى اى مدى تاثرت باتجاهات الراى العام المصرى ازاء المقاومة وذلك بهدف التوصل الى تحديد القوانين الجزئية والقانون العام الذى يحكم علاقة كل من الراى العام المصرى والنظام الحاكم بالمقاومة الفلسطينية خلال فترتى عبد الناصر والسـادات .

ولقد تم اختيار مجموعة من الأحداث الهامة التى تعد بمثابة مؤشرات قياسية لرصد وتحليل اتجاهات الصحف المصرية نحو القضية الفلسطينية بصورة اجماليـة مع التركيز على جوهرها الأيديولوجى والحركى متمثلا فى المقاومة الفلسطينية كظاهرة نضالية تشـكل تحصيلا متقدما من حركة

التحرر الوطنى العربية خلال فترتى الستينيات والسبعينيات . ولقد روعى فى اختيار عينة الأحداث مجموعة من الاعتبارات أبرزها مدى فاعلية هذه الأحـــداث وتأثيرها على مسار المقـــاومة الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى من ناحية ثم تأثيرها على موقف مصر ودورها فى الصراع من خلال رصد وجهة نظر الصحف المعبرة عنها فى طبيعة دور المقاومة الفلسطينية فى هـــذا الصراع من ناحية أخرى .

وبناء على الاعتبارات السابقة تم اختيار الأحداث التالية :

١ — ميلاد المقاومة الفلسطينية يناير ١٩٦٥ وتتضمن ما يلى :

(أ) العمليات العسكرية الأولى التى قامت بها المقاومة .

(ب) الأنظمة العربية والمقاومة الفلسطينية .

(جـ) المنظمات الفلسطينية .

(د) القوى الدولية والمقاومة .

٢ — حرب يونيو ١٩٦٧ :

(أ) مؤتمر القمة العربى بالخرطوم .

(ب) القرار ٢٤٢ .

٣ — استقالة الشـــقيرى .

٤ — معركة الكرامة مارس ١٩٦٨ .

٥ — موقف النظام الأردنى من المقاومة .

٦ — قبول مصر لمبادرة روجرز .

٧ — مذابح ايلول سبتمبر ١٩٧٠ .

٨ — حادث ميونيخ .

٩ — عمليات المقاومة اثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

١٠— عمليات المقاومة قبل مبادرة السادات ١٩٧٥ — ١٩٧٧ .

١١— المقاومة الفلسطينية بعد المبادرة وحتى توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ١٩٧٧ — ١٩٧٩ .

عينـة الصحف :

لقد تم التركيز على الصحف اليوميـة الثلاث (الأهرام والأخبـار والجمهورية) باعتبارها تمثل بنسب متفاوتة وجهة النظر الرسمية للنظام الحاكم فى مصر خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات مع مراعاة وجود صحف أخرى تمثل يسار النظام الناصرى وخصوصا اليسار الماركسى . وتتمثل فى مجلتى الكاتب والطليعة وقد توقفت الأولى عن الصدور فى بداية عام ١٩٧٤ أما الثانية فقد تحولت الى مجلة للشـباب وعلوم المستقبل فى مارس ١٩٧٧ . أما بالنسبة للفترة الثانية (فترة السادات) فان الصيغة التعددية فى المجال الحزبى عبرت عن نفسها فى المجال الصحفى على صورة مجموعة من الصحف الحزبية تمثلت فيما يلى :

١ — صحيفة مصر الأسبوعية صدرت عن حزب مصر العربى الاشتراكى (المسمى بحزب الأغلبية) فى يونيو ١٩٧٧ وتوقفت فى سبتمبر ١٩٧٨ .

٢ — صحيفة الأحـرار لسـان حزب الأحرار الاشتراكيين وصـدرت فى نوفمبر ١٩٧٧ .

٣ — صحيفة الأهالى لسان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحـدوى صدرت فى فبراير ١٩٧٨ — لم يصدر منها سوى ١٩ عددا وتوقفت فى ٥ يونيو ١٩٧٨ بسبب كثرة المصـادرات ثم عادت للصـدور فى ١٢ يوليو ١٩٧٨ واستمرت حتى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٨ (العدد ٣١) . وازاء الاضطهادات المتواصلة من جانب السلطة الساداتية اضطرت الصحيفة الى التوقف نهائيـا . ثم عادت للصدور فى مايو ١٩٨٢ بعد انتهاء حكم السادات .

٤ — صحيفة الشعب الناطقة باسم حزب العمـل الاشتراكى صدرت فى أول مايو ١٩٧٩ . توقفت فى سبتمبر ١٩٨١ اذ صدر قرار بسحب ترخيصها فى ٥ سبتمبر ١٩٨١ وقد تم ذلك فى اطار ما عرف بأحداث سبتمبر التى شكلت ذروة الصدام بين نظام السادات وكافة مصائل المعارضة الوطنية .

٥ — مجلة الدعوة لسان حال الاخوان المسلمين وقد سمح السادات باعادة صدورها عام ١٩٧٦ بعد توقفها منذ ١٩٥٤ .

٦ — صحيفة مايو الناطقة باسم الحزب الحاكم (الحزب الوطنى الديمقراطى) صدرت فى مارس ١٩٨١ .

هذا وقد اقتصرنا على رصد وتحليل اتجاهات الصحف اليومية الثلاث بالنسبة للفترتين مع الاشارة الى الاتجاهات العامة للصحف الحزبية فى الفترة الثانية . وقد شملت هذه الصحف كلا من الاهالى — الشعب — الدعوة باعتبارها تمثل الاتجاهات الأساسية لأحزاب وقوى المعارضة التى سمح لها بالتواجد العلنى فى مصر اثناء حكم السادات والتى عبرت عن مواقف أحزابها من اتفاقيتى كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية .

الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية

أولا — ميلاد المقاومة الفلسطينية (يناير ١٩٦٥) :

رغم أن البداية المعروفة لنشاط المقاومة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة كانت فى أول يناير ١٩٦٥ . فان نشر أخبار العمليات الفدائية داخل اسرائيل لم يبدأ سوى فى ١٥ يناير عندما نشرت الأهرام مانشيتا رئيسيا فى الصفحة الأولى (جماعات عربية مسلحة تتسلل الى داخل اسرائيل لنسف محطة ضخ المياه ...) . أما جريدة الأخبار فقد نشرت فى نفس اليوم مانشيتا أسود فى الصفحة الأولى بعنوان (اسرائيل تشكو من نشاط الفدائيين داخل أراضيها) وقد قامت الجمهورية بتغطية الحدث مع استخدام عبارات مثل اسرائيل تعترف بانتصارات الفدائيين العرب (١) ونشاط كبير للفدائيين داخل اسرائيل (٢) .

ورغم أن الصحف الثلاث قد اقتصرت فى تغطية البداية الأولى لنشاط المقاومة على الأخبار فقط الا أن هناك درجة عالية من الاهتمام

---

(١) الجمهورية ٢٠ يناير ١٩٦٥ .

(٢) الجمهورية ٢٨ يناير ١٩٦٥ .

قد أحيط بها الحدث بأعتباره سابقة أولى . وقد لوحظ التركيز على وجود عمليات فدائية داخل اسرائيل دون الاهتمام بالمنظمة المسئولة عن هـذه العمليات وهى منظمـة فتح . وقد استخدمت الصحف الثـلاث كلمـة (جماعات عربية دون تحديد أو اشارة الى فتح أو العاصفة) ويلاحظ ايضا أن هذه العمليـات رغم انها لم تصـدر من منظمة التحرير الفلسـطينية غير أن الأهرام حاولت ان تربط بين هذه العمليات واجتماع الرؤساء العرب على أساس أن هذه العمليات تهدف الى اعاقة مشروع اسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن وهنا تبدو محاولة الأهرام لايجاد علاقة بين هذه العمليات ومؤتمر القمة العربى الذى عقد من قبل لنفس الغرض .

أما فيما يتعلق بتغطية هذه الصحف لمؤتمر القمة العربى الذى عقد فى الرباط سبتمبر ١٩٦٥ فقد حرصت الصحف اليومية الثلاث على ابراز الدور الكبير الذى قام به عبد الناصر فى المؤتمر من أجل مساندة المقاومة الفلسطينية وتأكيده على ان المهمة الأولى للمؤتمر هى تحرير فلسطين (٣) . وفى هذا السياق اهتمت الجمهورية بابراز اقتراح الرئيس بومدين لشن حرب عصابات داخل اسرائيل وكانت العناوين الرئيسية (خطـة تحرير فلسطين) (٤) .

ونظرا لضآلة النشاط الفلسطينى المسلح فى تلك الفترة فقد كانت متابعة الصحافة المصرية له محدودة . فضلا عن أن النظام المصرى آنذاك رغم اهتمامه بالمقاومة الفلسطينية الا أنه كان يولى ثقته للجيش النظامى وللأنشطة الفلسطينية ذات الطابع الرسمى وقد انعكس ذلك على اهتمام الصحف بنشر بعض الأخبار عن تدريبات للقوات الفلسطينية مع ان المتوقع هو اخفاء نشر هذه المعلومات العسكرية غير أنه بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بدأ الاهتمام بالمقاومة يأخذ شـكلا مختلفا فأبرزت الأهرام (٥) خبرا عن « بداية المقاومة للمنظمة ضد اسرائيل فى القـدس » والتركيز على عدم

---

(٣) الأهـرام ١٣ سبتمبر ١٩٦٥ .
(٤) الجمهـورية ١٦ سبتمبر ١٩٦٥ .
(٥) الأهـرام ٢٦ يوليو ١٩٦٧ .

اعتراف الشعب الفلسطينى بتوحيد القطاعين العربى والاسرائيلى فى المدينة .. ثم عادت الأهرام بعد يومين فنشرت خبرا عن سجن أحد الفلسطينيين لمدة عشرين عاما بتهمة التسلل لنسف منشآت داخل اسرائيل . وبعد ذلك نشرت فى صفحتها الأولى عن اشتعال المقاومة فى الأراضى العربية مما يسبب قلقا للسلطات الاسرائيلية يدفعها الى اجراء اعتقالات ضخمة كما نشرت الأخبار عن « منشورات المقاومة تغرق الأرض المحتلة » وذلك رغم ارهاب السلطات الاسرائيلية ..

وهذا الاهتمام المتزايد بأخبار المقاومة يمكن فهمه على ضوء عبارة جمال عبد الناصر « ان المقاومة الفلسطينية هى أنبل الظواهر بعد نكسة يونيو .. وان الثورة الفلسطينية وجدت لتبقى .. » فقد كانت المقاومة اذن هى بمثابة عامل هام لاعادة الثقة للجماهير العربية التى صدمت بهزيمة يونيو .

فيما يتعلق بموقف الأنظمة العربية من المقاومة يلاحظ أن الصحف المصرية قد اهتمت بمساهمة بعض الأنظمة العربية فى تأييد النضال الفلسطينى فى الجزائر — العراق — الكويت (٦) .

كذلك اهتمت بنشر أخبار الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وان حاولت احتوائها فى البداية (الأهرام مثلا) الا أنها تمادت بعد ذلك فى تصوير الخلاف والاهتمام به واتخاذ موقف التأييد الواضح لمنظمة التحرير وضد نظام حسين (٧) ويلاحظ أن توتر العلاقات بين مصر وبعض الأنظمة العربية ، (الأردن مثلا) قد انعكس على معالجة الصحف لخلافات هذه الأنظمة مع منظمة التحرير وهو ما يعنى اتخاذ هذه الخلافات أحيانا ذريعة لتأييد موقف مصر فى صراعها مع الأنظمة العربية المخالفة .

ويلاحظ أنه بينما تتميز المعالجة الصحفية لجريدة الأهرام بقدر كبير من التزام الموضوعية والاتزان وعدم اللجوء الى أساليب مبتذلة فى التغطية

---

(٦) الأهرام ١٠ أغسطس ١٩٦٧ .
(٧) الأخبار ٧ أغسطس ١٩٦٧ .

الخبرية لمستوى الخلاف بين المنظمة والأنظمة العربية نجد أن أخبار اليوم قد استثمرت هذ الخلافات استثمارا اعلاميا مغرضا هدفه الوحيد الاثارة على حساب الموضوعية .

المنظمات الفلسطينية :

ويلاحظ أن الصحافة المصرية ابرزت بشكل أساسى ومكثف اخبار منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى المعترف به للشعب الفلسطينى (٨) . مع التجاهل الكامل لأخبار المنظمات الفلسطينية الأخرى مع أن بعضها قد مارس فى نفس الفترة نشاطا أكثر اهمية مثل منظمة فتح والتى اقتصر ذكرها على العمليات الفدائية التى قامت بها . وقد ركزت الصحافة المصرية على ابراز العلاقة التى تربط المنظمة والشقيرى بالقاهرة وعبد النـاصر (٩) ولا ريب أن الصحافة المصرية قد أسهمت بما نشرته عن المنظمة واحاطتها بهالة من الأهمية فى ايهام الرأى العام المصرى بأهمية الدور الذى يمكن أن تؤديه هذه المنظمة وقدرتها على « تحرير فلسطين » رغم أن كل الظروف الموضوعية يومها لم تكن تؤيد هذه المقولة .

المقاومة والقوى الدوليـة :

أبرزت الصحافة المصرية الأمل الكبير المعقود على الأمم المتحـدة باعتبارها قادرة على حل القضية الفلسطينية (١٠) كما عكست موقف النظام المصرى الذى اتجه الى اعطاء أمريكا العديد من الفرص لاتخاذ موقف معتدل تجاه قضية اللاجئين ولما ثبت استحالة ذلك بدأت الصحف المصرية تشير الى رغبة أمريكا فى تصفية القضية الفلسطينية (١١) . وقد تصاعدت حدة الهجوم فى الأسابيع السابقة على حرب يونيو .

---

(٨) انظر الأهرام ٦ يونيو ١٩٦٦ ، الاخبار ٢٣ فبراير ١٩٦٦ .

(٩) الأهـرام ٢٧ فبراير ١٩٦٦ .

(١٠) انظر الأهرام ١٢ سبتمبر ١٩٦٥ ، ٤ أكتوبر ١٩٦٥ ، الجمهورية ٦ يونيو ١٩٦٦ .

(١١) انظر الأهرام ٢٧ مايو ١٩٦٦ ، أخبار اليوم ٢٣ يوليو ١٩٦٦ . الأخبـار ١١ فبراير ١٩٦٧ .

ثانيـا ـ المقاومة الفلسطينية أثناء حرب يونيو ١٩٦٧ ؟

.. فى اول اغسـطس ١٩٥٧ نشرت الاهـرام خبرا عن اعتقال ٤ من زعماء العرب بعـد طردهم من القدس وان « الوزارة الاسرائيلية تجتمع ٣ مرات فى ٢٤ ساعة لبحث اشـتداد المقاومة العربية » وذكرت أنه لم يعلن عن أسماء الزعماء ولكن من بينهم أنور الخطيب محافظ مدينة القدس وأن سبب الطرد هو « محاولة الأربعة تنظيم حركة عدم التعاون مع السلطات الاسرائيلية » وصـدر القرار بحكم قوانين الطوارىء . وفى اليوم التالى تابعت الأهرام النشر عن اجماع مدن الضفة الغربيـة على مقاومة الاجراءات الاسرائيلية واشـارت الى البيـان الذى قدمته ٤٦ شخصية من نابلس الى كبير قضاة مدينة القدس العربية مطالبين فيه بانسـحاب اسرائيل الى ما وراء خطوط الهدنة . وقد أبرزت الصحيفة « تزايد وسائل المقاومة فى الضفة الغربية لنهر الأردن » ، وأن « مدينة جنين بالضفة الغربية أضربت لمساندة الاضراب فى القدس ونابلس كما وزعت منظمة طلائع العودة منشورات تحذر فيهـا من التعامل مع العـدو » وفى الصفحة الأخيرة من نفس العدد تحقيق مصور مع بعض الذين أجبرتهم اسرائيل على مغادرة غزة ليروا « كيف تمضى المقاومة المنظمة فى غزة ورفح وخان يونس رغم اجراءات اسرائيل القمعية من هدم المنازل وغير ذلك لانهاء المقـاومة ورد الأهالى على ذلك باضراب تجار غـزة وقبض اسرائيـل عليهم » (١٢) .

ولم تتوقف الصحف الثلاث عن متابعة أنباء المقاومة واستمرارها وتصاعدها وكانت عناوين الأهرام والجمهورية والأخبار تشير الى منشورات المقاومة التى تغرق الأرض المحتلة . وان هناك عدة هيئات تتولى المقاومة فى مختلف المناطق وتوزع المنشورات وهى :

— حركة المقاومة العربية فى الضفة الغربية .

— جبهات التحرير الوطنى الفلسطينية فى الخليل .

---

(١٢) انظر الجمهورية ٢٢ سبتمبر ١٩٦٥ ، الأهرام ١٩ أكتوبر ١٩٦٥ ، الاهـرام ٦ يناير ١٩٦٦ .

— الأحزاب والهيئات فى رام الله .

وتابعت الأهرام والجمهورية « آلاف العرب يتظاهرون فى القدس ضد اليهود » وان « حاخام الجيش يتراجع ويلغى صلاة اليهود عند قبة الصخرة » وتوضح الأهرام أن سبب المظاهرة « الصلاة التى أقامها حاخام الجيش الاسرائيلى فى هذه البقعة الاسلامية » ثم اضطر الحاخام تحت ضغط الاحتجاجات العربية الى الغائها . وقد كتب على حمدى الجمال فى بابه اليومى « حديث الناس » (١٣) مشيرا الى المقاومة ومشيدا بها فذكر :

١ — ان اسرائيل بدأت تواجه مقاومة متزايدة من الشعب فى الأراضى المحتلة وترجع هذه المقاومة الى عاملين : شعور العرب بحقهم فى الأرض وارتباطهم بها من ناحية .. والأساليب النازية التى تمارسها اسرائيل ضد الشعب العربى من ناحية أخرى .

٢ — عرقلة اسرائيل لمشروع الصليب الأحمر الذى يتعلق بالنازحين « وعدم السماح للشباب بالعودة » خوفا من الخطر الذى يمثله هؤلاء الشباب . ويختتم الكاتب « حديثه الى الناس » بقوله :

ونحن لا ندرى ما هو موقف القوى التى ساعدتها فى الحرب وأمدتها بالعون العسكرى والسياسى والبشرى . لازالة الوجود العربى « ثم يقول انه لابد لهذه القوى من اعادة النظر فيما زيفت اسرائيل من حقائق وفيما شوهت من وقائع حتى تسترد هذه الدول قدرتها فى التزام الحق » وهو ما يعنى أن الكاتب لم يفقد الثقة بعد فى هذه « القوى » وما زال يطمع فى عودتها الى الحق .. وهو موقف سنعود اليه بالتفصيل فيما بعد .

.. ومن المعروف أن الكفاح المسلح الفلسطينى قد بدأ فى الظهور من جديد فى ٢٦ أغسطس ١٩٦٧ .. ولذلك كان تركيز الصحف المصرية قبل هذا التاريخ على أوجه الكفاح الأخرى « المظاهرات — الاضرابات —

---

(١٣) الأهرام ٥ يونيو ١٩٦٦ ، الجمهورية ٣ ديسمبر ١٩٦٦ ، الأهرام ٥ فبراير ١٩٦٧ .

الاحتجاجات ... الخ » وفى الفترة من أول أغسطس حتى التاريخ السابق نجد أن الأهرام قد ركزت على الآتى :

— وجود المقاومة العربية بصورها المختلفة .

— الرد الاسرائيلى فى صورة « اعتقالات — قمع — طرد ... الخ » .

— استمرار المقاومة وتصاعدها .

— مزيد من القمـــع الاسرائيلى + اجتماعات متتاليـــة للوزارة + ذعر وخوف يعم اسرائيل .

— التأييد المصرى الكامل لنشاط المقاومة .

ففى ٢٦ أغسطس ١٩٦٧ نشرت الأهرام خبرا عن « تعزيز قوات اسرائيل فى القدس بعد بدء المقاومة المسلحة !» وأن « اسرائيل تعتقد أن ٤٠٠ جندى أردنى ينظمون المقاومة فى الضفة الغربية » كما جاء رأى الأهرام فى اليوم التالى تحت عنوان « بعد مفاجأة الجولة الأولى ستزداد المقاومة » أشارت فيـــه الى : ان تعزيز أسرائيل لقواتهـــا وانفجار المقاومة يعنى أن المقاومة أصبحت ظاهرة عامة وشاملة فى كل الارض المحتلة وأن المقاومة ليست مجرد رد فعـــل سيزول ولكنهـــا تعنى « رفض نتائج العـــدوان الاســـتعمارى والاصرار على ازالة آثاره » ، وأن الارهاب الاسرائيلى لن يستطيع القضـــاء على المقاومة .. ثم ختمت افتتاحية الأهرام بطرح رؤية مستقبلية تؤكد نمو المقاومة واشتدادها بعـــد مفاجأة النكسة .. ثم تحيـــة للمناضلين . وقد لوحظ أزدياد اهتمام الصحافة المصرية بتتبع أخبار المقاومة العربية بصورتها العسكرية وغير العسكرية وقد رجع ذلك الى عاملين أساسيين هما :

الأول — التواجد الحقيقى والمؤثر والفعال لهذه المقاومة وتصاعدها المستمر مما كان يدعو فى حد ذاته الى الاهتمام والمتابعة .

الثانى — الرغبة فى اعادة الثقة الى الرأى العام المصرى الذى اهتز بشدة بعـــد هزيمة يونيو القاسية باثبات أن المقاومة العربيـــة لم تمت وأن نضال الشعب الفلسطينى مستمر من أجل اعادة التوازن الى النفوس التى اهتزت .

ومن ناحيـــة التغطية الخبرية عن النشاط الفدائى تكررت الاشارة الى معارك الفدائيين واشتباكاتهم مع قوات العـــدو « ٤٤ مرة » وقيام الفدائيين بتفجير ونسف منشآت العدو ومشاريعه « ٣١ مرة » والتكراران يعنيان بصـــورة غـــير مباشرة وان كانت واضحة تماما وجود المقـــاومة وتصاعدها فلم يرد ذكر المقاومة « العنيفة ـــ العنيـــدة ـــ المستمرة ـــ المتصاعدة » بصورة مباشرة الا « ١٠ مرات » . وقد ورد ذكر استشهاد المناضلين العـــرب واصابتهم بجراح « ٣ مرات » وهو ما يحقق التوازن بين جدية المعركة التى تستلزم وجود ضحايا وبين الرغبة فى عدم صدمة الرأى العام بالمداومة فى ذكر عدد القتلى والمصابين . أما أشكال المقاومة غـــير العنيفة مثـــل « الاضراب ـــ الثورة ـــ النضـــال » فقد تكررت « ٨ مرات » لأنه رغم أهمية هذا الشكل من المقاومة فان النضال المسلح يكتسح أمامه كل أشكال المقاومة غير المسلحة ـــ مع اهميتها (١٤) .

وعن تغطية رد الفعل الاسرائيلى فقد تم ابراز أعنف ردود الفعـــل الاسرائيلية وهو ما يوحى بعنف الفعل الأصلى ، وهو المقاومة ـــ مثـــل نسف البيوت وحملات التفتيش والانتقام ، وكذلك حظر التجول ومنع التجول « ١٣ مـــرة » ثم ما يوحى بقلق اسرائيـــل وتوترها واتخاذها اجراءات استثنائية ، ثم تأتى اعداد القتلى والمصابين من جنود اسرائيل واخـــيرا شكاوى اسرائيل واتهاماتها وتهديداتها .. لقد تم التركيز على توضـــيح مدى عنف المقاومة وما يتبع ذلك من مدى عنف رد الفعـــل الاسرائيلى مع الحرص على التمييز بين العنف الثورى المشروع الذى تلجأ اليه المقاومة وبين الارهاب الاسرائيلى المضاد (١٥) .

احتلت أخبـــار المقاومة الصـــفحات الأولى دائما وكانت تتحـــول الى مانشـــتات رئيسية فى كثير من الأحيـــان ولم تقتصر الصحف على « الخبر الصحفى » فحسب فى تغطية المقاومة بل استخدمت عدة فنون

---

(١٤) انظر الأهرام ١ ، ٤ أغسطس ١٩٦٧ . الجمهورية ٢ ، ٨ ، ١٢ ، ١٤ أغسطس ١٩٦٧ .

(١٥) الأهـــرام ١٩٦٧/٨/٢٣ .

صحفية اخرى مثل التحقيق المصور — الكاريكاتير — المقال — الحديث الصحفى — الباب اليومى الثابت « العامود » — تعليق الصحفيين مثال « راى الأهرام » . وهو ما يعنى تجنيد كل الامكانيات المتاحة فى خدمة تغطية المقاومة الفلسطينية العربية تغطية صحفية جيدة ..

(أ) مؤتمر قمـــة الخرطوم :

فى ٢٩ اغسطس كانت العنـــاوين الرئيســـية فى الصحف المصرية عن مؤتمر الخرطوم الذى يبدأ اليوم ومغادرة عبد الناصر القاهرة وان المؤتمر سيبحث « المسائل السياسية والعسكرية والاقتصـــادية المعروضة أمامه فى قضايا المصير العربى » وفى اول سبتمبر كان المؤتمر يختتم أعماله ويصدر قراراته ويذيع بيانه الى الأمة العربية وقد ركزت الأهرام على :

١ — انهاء الخلاف المصرى السعودى حول اليمن .

٢ — ان اى حل لا يحقق تصفية العدوان أو يتجاهل حقوق شعب فلسطين حل مرفوض لن يقبله العرب .

وفى هذا اليوم كان رأى الأهرام : حديث الناس ، كاريكاتير صلاح جاهين يدور حول المؤتمر وقراراته . هذا وقد ركزت الصحف المصرية فى تغطيتها لأنباء مؤتمر الخرطوم على ما يلى (١٦) :

أ — ان مؤتمر القمـــة العربى أصدر قراراته وأعلن فى بيانه الختامى ان ازالة آثار العـــدوان مسئولية جماعية وان الطاقات العربيـــة كفيلة بتصفيته .

٢ — اتفاق الدول العربيـــة على الوسائل الفعلية الفعالة لازالة آثار العدوان ودعم الدول التى تأثرت مواردها مباشرة لتمكينها من مواجهة الضغوط الاقتصادية .

٣ — مواصلة العمـــل العربى الموحد من أجل فلسطين والتمسك بحق شعبها فى وطنه ورفض أية محاولة للصلح مع اسرائيل أو الاعتراف بها أو التفاوض معهـــا .

---

(١٦) انظر الأهرام — الأخبار — أكتوبر ، نوفمبر ١٩٦٧ م

٤ — دعم الامداد العسكرى لمواجهة كل احتمالات الموقف .

٥ — سرعة تصفية القواعد الأجنبية .

٦ — انشاء صندوق للانماء الاجتماعى والاقتصادى .

٧ — الالتزام بميثاق التضامن العربى .

٨ — السعودية والكويت وليبيا تساهم بمبلغ ١٣٥ مليون جنيه سنويا منها ٩٥ مليون جنيه لمصر و ٤٠ مليون جنيه للأردن الى أن تتم تصفية العدوان .

٩ — الاتفاق على عقد اجتماعات دورية للقمة يتحدد زمانها ومكانها فيما بعد لمتابعة تطورات الموقف وجميع أحتمالاته القادمة .

وفى حديث الناس بالأهرام .. اهتم على حمدى الجمال بابراز التزام المؤتمر بأنه لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف باسرائيل والتمسك بحق الشعب الفلسطينى فى وطنه وعدم تصفية قضية فلسطين .. ثم يعاود الجمال فى اليوم التالى تعليقه على قرارات المؤتمر مع التركيز على اللاءات الثلاثة ويقرن هذه اللاءات بالعمل العربى الموحد ويشير الى التحدى القريب الذى سوف يواجهه العرب فى الجمعية العامة للأمم المتحدة وان عليهم أن يواجهوه بالعمل المشترك (١٧) .

اما الأخبار فقد انفردت بخبر يحمل عنوان « أقوى سلاح سياسى ضد اسرائيل » (١٨) ويحوى الخبر تفاصيل عن استعداد بريطانيا لمواجهة عواقب قرارات المؤتمر فيما يتعلق بالبترول والجنيه الاسترلينى وقناة السويس ويعلن المحرر قائلا « ان اتخاذ المؤتمر لقرارات قوية شديدة سيكون اخطر واقوى سلاح سياسى لطرد اسرائيل » وفى نفس العدد كان رأى الأخبار يدور حول ازالة آثار العدوان واهمية العمل العربى الموحد .. الخ .

ويمكن القول بوجه عام ان الصحافة المصرية قد ركزت فى تغطيتها لمؤتمر الخرطوم — على اهمية العمل العربى المشترك وذلك من اجل

---

(١٧) الأهرام ١٩٦٧/١٢/٣١ .

(١٨) انظر الأهرام — الأخبار — الجمهورية : ٧/٢٩ الى ١٩٦٧/٩/٢ .

تحقيق الهدف العاجل وهو ازالة آثار العدوان — أى آثار هزيمة يونيو — بينما اصبح الهدف القابل للتأجيـل هو صيانة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين . وقد حرصت الصحف الثلاث على التركيز على قرار المؤتمر « لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع اسرائيل » فى ضوء المرارة الشديدة التى أحس بها الرأى العـام المصرى والعربى وسعى الأنظمة العربية — والنظام المصرى بوجه خاص — الى ضرورة اعادة بث الثقة من جديد وذلك من خلال اتخاذ مواقف متشددة والتركيز عليها مع اغفال المواقف الأقل تشددا « مثل قرار مجلس الأمن ٢٤٢ » . وقد ركزت الأخبـار على صدى المؤتمر « لتوضيح أهمية وفاعلية قراراته » . أما عن اعادة النظر فيما قبل ١٩٦٧ فقد تبنت الصحف المصرية هذه الدعوة استجابة لنداء الرئيس عبد الناصر الذى كان أول من تنبه ونبه الى ضرورة اعادة النظر فى سلبيات ما قبل الهزيمة .

(ب) القـرار ٢٤٢ :

بسبب التناقض بين قرارات مؤتمر الخرطوم التى نصت على أنه لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف باسرائيـل وبين قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذى نص على انهاء الحرب والاعتراف بوجود اسرائيل وحقها فى الأمن والسـلام ، يلاحظ أن الصحافة المصرية قد أصيبت بما يشـبه البلبلة وعدم وضوح الرؤية ولذلك لم تجـد مفرا من تجاهل أخطر ما فى قرار مجلس الأمن اى ما يتعلق بالاعتراف وانهـاء حالة الحرب وقد تابعت الصحف المصرية الثلاث أخبار مجلس الأمن وقراراته وانفردت الأخبار (١٩) بنشر نص المشروع الذى يتضمن :

اولا — تحقيق سلام دائم وعادل فى الشرق الأوسط قائم على المبادىء الآتيـة :

(أ) انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى المحتلة فى القتال الأخير .

(ب) انهـاء حالة الحرب ... الخ .

---

(١٩) الأهـرام ١٩٦٧/٩/١ .

ثانيا — يؤكد المجلس أيضا ضرورة :

(أ) ضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية فى المنطقة .

(ب) تحقيق حل عادل لقضية اللاجئين .

(جـ) ضمان الكيان الاقليمى والاستقلال السياسى لكل دولة عن طريق اجراءات تشمل خلق مناطق منزوعة السلاح .

ثالثا — تعيين مندوب خاص للسكرتير العام للاتصال بدول المنطقة من أجل تنفيذ القرار .

رابعا — تقديم السكرتير العام لتقارير عن سير الجهود التى يبذلها مبعوثه الخاص للمجلس .

وفى مجال اهتمامنا بهذا القرار ينبغى أن نشير الى : انهاء جميع حالات الحرب — تحقيق حل عادل لقضية « اللاجئين » — حق دول المنطقة بما فى ذلك اسرائيل أن تعيش فى سلام . وموافقة مصر على هذا القرار تعنى موافقتها ضمنا :

— على انهاء حالة الحرب مع اسرائيل اذا وافقت الاخيرة على تنفيذ بنود المعاهدة .

— على تصفية قضية الشعب الفلسطينى باعتبارها « قضية لاجئين » .

— الاعتراف بوجود اسرائيل وحقها فى الأمن والسلام .

وفى كلمة اليوم تحت عنوان « الحل السياسى والمجالات الأخرى » أكدت الأخبار وجهة النظر العربية وهى « أن العدوان لا يمكن أن يكون سببا فى مكافأة المعتدى وانه لابد من الانسحاب ... » و « تحاول بعض المشروعات المقدمة بصورة أو أخرى أن تربط بين الانسحاب والتسوية أو بين الانسحاب واملاء الشروط وهو ما لا تقبله الدول العربية » .

ثم أشارت الصحف الى المشروع السوفيتى ومعارضة مندوب امريكا له . ونشرت الأخبار (٢٠) النص الكامل للمشروع وابرزت أوجه الاختلاف بينه وبين المشروع البريطانى على النحو التالى :

---

(٢٠) الأخبار ١٩٦٧/٨/٢٩ .

(أ) الدعوة الى الانسحاب من « كل » الأراضى المحتلة بعد ٥ يونيو .

(ب) عدم ورود « الحدود الآمنة الدائمة » فى نص القرار .

ولكن المشروع يتضمن الاعتراف والصلح وتسوية النزاعات بغير القوة ومعالجة مشكلة اللاجئين ... الخ . وفى ٢٣ نوفمبر أشارت الصحف الى « اقرار المشروع البريطانى » مع تصريح لمحمود رياض بعد التصويت يؤكد فيه أن القرار هو الخطوة الأولى نحو السلام « وانسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضى العربية » وخلت الصحف من أى تعليق على القرار .. وفى اليوم التالى تركز اهتمام الصحف على خطاب عبد الناصر الذى اعلن فيه أن المشروع البريطانى ليس كافيا لايجاد حل سلمى و « اننا لن نتنازل عن الانسحاب الاسرائيلى الكامل من كل شبر عربى » و « لن تمر اسرائيل من قناة السويس لأن هذا جزء من قضية فلسطين » وأكد عبد الناصر « انه لا اعتراف باسرائيل ولا صلح معها ولا تفاوض .. ولا تصرف فى القضية الفلسطينية لأنها ملك للشعب الفلسطينى » ويؤكد حتمية الكفاح المسلح ..

وقد انفرد فتحى غانم فى جريدة الجمهورية بالتعليق على مناقشات مجلس الأمن بمقال أكد فيه « اننا لا يجب أن نتأثر بكلمة حاسم لأن العدوان لن يزول بمجرد صدور القرارات » (٢١) .

ثالثا ـ استقالة الشقيرى :

.. تابعت الصحافة المصرية باهتمام بالغ ــ يميل الى الحياد بين الأطراف المتنازعة ــ قضية استقالة أحمد الشقيرى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بناء على رغبة الكثيرين من رجال المقاومة الفلسطينية الذين اعتبروه « حجر عثرة » أمام العمل الفلسطينى الموحد .

وقد نشرت الصحف المصرية وجهات نظر الفريق المخالف للشقيرى المطالب بالاستقالة كما نشرت وجهات نظر الفريق المؤيد للشقيرى المصمم على استمرار قيادته . فقد نشرت الأهرام فى صفحتها الأولى تحت عنوان « ازمة فى منظمة تحرير فلسطين » مطالبة بعض الأعضاء بتنحية الشقيرى

---

(٢١) الأخبار ١٩٦٧/١١/١٧ .

ويشير الخبر الى حجة هذا الفريق وقالت تبريرا لطلبهم ان اســتقالة الشقيرى أمر حتمى لانقاذ وحدة الشعب الفلسطينى ومساعدة منظمــة التحرير على التعاون مع المنظمات الفلسطينية فى جبهة فلسطينية واحدة . ويشير الخبر كذلك الى رد فعل الشقيرى على ذلك بتخفيض أعضاء اللجنة التنفيذية الى النصف . وقد تابعت الصحف الثلاث خــلال أسبوع كامل الأزمة بين الشـــقيرى والمطالبين بتنحيته من قيــادة منظمة فلسطين . وقد نشر الأهرام تفاصيل الأزمة وأسبابها من وجهــة النظر المعارضة لوجود الشقيرى مثل اتحاد طلبة فلسطين بالقاهرة الذى عقــد مؤتمرا صحفيا أعلن فيه جانبا من الاعتراضات منها :

- ان الشقيرى لم يعمل على تطوير المنظمة محوريا .
- أصدر بيانات نسب فيها الى المنظمة عمليات قامت بهــا منظمات أخــرى .
- استمرار المنظمة فى نفس الأسلوب الذى اتبعته وتصديها للقضية عن طريق بلاغات وخطب ومواقف ارتجالية .
- ظهور التسلط الفردى داخل المنظمة مما يبعد خدمة القضية .
- تصريحات الشقيرى الخاصة بأن الدول العربية تقف ضده .
- صدور تصريحات للشقيرى يفيد منها العـــدو .

كما حرص الخبر على ايراد « بيانات تأييد للشقيرى » صـــدرت عن بعض فصائل المقاومة .. مما يؤكد الحرص على التوازن فى المعالجة الصحفية وحقيقة الأمر ان التنازل لا يخلو من تجنيد لآراء المعارضة لوجود الشقيرى دون أن يصل هذا التجنيد الى تأييد كامل مواد الرأى — غـــير الخبرية — عن الظهور الى حين .

وعنــدما نشرت الأهــرام (٢٢) خبر استقبال محمود رياض لاثنين من المنظمــة المطالبين بتنحية الشقيرى .. حرصت الأهـــرام على تأكيد أن هــذه المقابلة تمت « بنــاء على طلبهما » حتى لا تختلط الأمور ويفهم

---

(٢٢) الأخبــار ١٩٦٧/١١/٢١ .

ان مصر وراء الحملة ضد الشقيرى . ولكن الأزمة سرعان ما تطورت ودخلت مرحلة حاسمة — على حد تعبير الصحف بعد أن أجمع معظم اعضاء اللجنة التنفيذية على طلب استقالة الشقيرى وقد أفردت الأهرام صفحتها الثالثة لتغطية الخبر تغطية صحفية كاملة واشارت الى أن « أزمة منظمة تحرير فلسطين تحسم اليوم » . كما بدات المواد « غير الخبرية » فى الظهور فنشر على حمدى الجمال رايه فى حديث الناس « وفى رأيى أن المعركة التى تخوضها جبهة التحرير ليست معركة أشخاص وانما هى معركة وطن ومستقبل وليس مقبولا على الاطلاق أن تتدخل العوامل الشخصية لكى تعوق هذه المسيرة النضالية ومن هنا لابد من انهاء هذا الخلاف بما يحقق المصلحة العامة وعلى كل من يرى فى نفسه عقبة فى طريق التفاهم أن يخرج من الصف حتى يواصل الباقون حركتهم فليست المعركة معركة أشخاص انما هى معركة وطن » (٢٣) .

ويبدو واضحا من حديث الجمال وقوفه الى جانب تنحية الشقيرى .. ويبدو واضحا ايضا أن الأهرام قد صمتت حتى بدا ان الأزمة قد وصلت الى ما قبل الانفراج فأدلت برأيها الذى يمثل الرأى الغالب لرجال المقاومة . ولهذا لم يكن غريبا أن يكون مانشيت الأهرام فى اليوم التالى هو « استقالة الشقيرى من رياسة منظمة تحرير فلسطين ! » وكنتيجة لهذه الاستقالة ظهرت أحداث جديدة للعمل الفلسطينى لخصتها الأهرام فى اليوم التالى : ١٢/٢٦ فى الأهداف الآتية :

١ — تصعيد النضال المسلح فى الأرض المحتلة تحت قيادة مجلس تمثل فيه جميع القوى .

٢ — تحقيق الوحدة الوطنية .

٣ — قيام مجلس تتمثل فيه ارادة الشعب وتنبثق عنه قيادة جماعية مسئولة .

٤ — تعبئة الجهود القومية .

٥ — تطوير أجهزة المنظمة .

---

(٢٣) الجمهورية ١٩٦٧/١١/٢٠ .

وفى نفس اليوم — بعــد استقالة الشقيرى واختيار يحيى حمودة كرئيس مؤقت للمنظمة — كان رأى الأهرام « اللجنــة التنفيذية لمنظمة فلسطين تنتظرها مهام ضخمة » يتحدث عن توحيد كافة المنظمات الفلسطينية فى اطار نضالى واحد ويعقد كثيرا من الآمال على مستقبل العمل الفلسطينى الموحــد . وكان حديث الناس للجمال فى ١٢/٢٧ يدور حول التطورات الجديدة وبيان اللجنــة التنفيذية الذى قال ان الميــدان الفعلى للعمــل هو المقاومة المسلحة . ولا يكاد الأمر يختلف كثيرا فى الأخبار ، فقد تابعت أخبار الأزمة بتفاصيلها وتطوراتها وسعت الى اتخاذ موقف يبدو محايدا ونشرت آراء المعارضين والمؤيدين للشــقيرى .. كما امتنعت عن نشر أى تعليق أو رأى لها حتى انتهى الأمر باستقالة الشــقيرى فكان جزء من « كلمة اليوم » (٢٤) عن هذه الأزمة التى كادت تقصف بوحدة الشعب الفلسطينى . ولعل أهم ما ورد فى هذا الراى ما ذكرته الأخبار أن « العرب فى كل مكان قابلوا حل الأزمة بالارتياح دون الدخول فى أســباب الأزمة والخلاف فالأمر لا يعنى سوى الشعب الفلسطينى وما يعنينا هو ألا ينشغل بالخلاف وينسى العدو » ولعل هذه الكلمة تلخيص شــامل لموقف النظام المصرى وصحافته من قضية استقالة الشقيرى .

وتابعت الجمهــورية تفاصــيل الأزمــة بنفس الأسلوب المتبــع فى الأهرام والأخبار وكتب الأستاذ فتحى غانم مقالا عن « معنى الاستقالة » يحيى فيه الشقيرى لأنه استقال « ووضع القضية الفلسطينية فى مكانها الصحيح فوق الخلافات وفوق الأسماء والشخصيات والحزبية والتكتلات » ثم يقول « اننا نثق فى هذه المعانى الكبيرة التى تحملها استقالة الشقيرى .. انهــا سوف تسود بين الجميع وتوحد بينهم حتى نصــل للنصر » (٢٥) ومن خلال تتبعنا لمواقف الصحافة المصرية تجاه استقالة أحمد الشقيرى يمكننا أن نقدم الملاحظات الآتية :

---

(٢٤) انظر الأهــرام ١٢ — ١٩٦٧/١٢/٢١ ، الجمهــورية ١٥ ، ١٩٦٧/١٢/١٦ .

(٢٥) الأهــرام ١٩٦٧/١٢/٢٢ .

١ — وقعت هذه الأزمة أثناء تصاعد الكفاح الفلسطينى المسلح .. وهى أزمة صحية ومبدئية اهتمت الصحافة المصرية بالمتابعة الكاملة الدقيقة لها .

٢ — سعت الصحافة الى اتخاذ موقف موضوعى من الخلاف منذ بدايته حتى ظهر تماما أن استقالة الشقيرى حتمية فرحبت الصحافة بالتغيير دون أى اساءة للشقيرى . « مقال فتحى غانم مثلا » .

٣ — بدا واضحا رغبة الصحافة المصرية فى احتواء الخلاف وعدم تصعيده مع التذكير الدائم بأن هناك عدوا أساسيا ينبغى توجيه الجهود ضده وهو اسرائيل .

٤ — السعى الى وحدة الفصائل الفلسطينية المقاتلة والعمل المشترك المنسق بين مختلف هذه الفصائل .

.. لا شك أن المتابعة الصحفية المصرية كانت نموذجا لما ينبغى أن تكون عليه المتابعة الموضوعية وهو موقف يعكس الموقف المشرف للنظام المصرى بعد الهزيمة تجاه وحدة العمل الفلسطينى وتأييد النضال المشروع له .

رابعا — معركة الكرامة (مارس ١٩٦٨) :

من المعروف أن عمليات المقاومة العسكرية قد تزايدت فى نهاية عام ١٩٦٧ وحتى معركة الكرامة (٢١ مارس ١٩٦٨) التى صمد فيها الفدائيون لهجوم اسرائيلى شامل كان يستهدف ابادة الفدائيين فى منطقة الأغوار . وقد تكبدت اسرائيل خسائر فادحة قلبت ميزان المعنويات على الطرفين العربى والاسرائيلى وبعدها تمت عمليات المقاومة بصورة مطردة حتى مذابح أيلول . وقد وقعت معركة الكرامة عندما عبرت قوة كبيرة من القوات الاسرائيلية نهر الأردن باتجاه بلدة الكرامة ودارت هناك معركة عسكرية استمرت ما يقرب من ست عشرة ساعة بين القوات الاسرائيلية المهاجمة ، والمقاومة الفلسطينية ، وقطاعات من الجيش الأردنى من جانب آخر .

وتعتبر هذه المعركة من أكبر المعارك التى دارت بين المقاومة الفلسطينية وقطاعات من الجيش الأردنى ، والقوات الاسرائيلية بعد هزيمة الخامس من يونية ١٩٦٧ .

وتستمد معركة الكرامة أهميتها من وجهة نظر الثورة فى انها كانت نهاية لمرحلة وبداية لأخرى فقد توجت المرحلة التى بدأت فى ٢٨ أغسطس ١٩٦٧ مع تصعيد الثورة لجهودها لكسر حالة الحصار التى تعرضت لهـا الجماهير العربية والفلسطينية فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ .

ملاحظـــات :

ولقد تابعت الصحف اليوميـة الثلاث معركة الكرامة وتطوراتهـا وان تفاوتت أشكال التغطية الصحفية ومصادرها . ويمكن اجمال ملاحظاتنا على النحو التـالى :

١ ــ تتصدر الأخبار المعالجة من حيث المادة الاعلامية ، لأسباب منها :

(أ) وجود مراسل صحفى خاص بالأخبار فى الأردن ، وذلك قبـل الاعتداء الصهيونى . بالاضافة الى أن الجريدة أرسلت أحـد محرريها من القاهرة لتغطية الحدث .

(ب) استخدمت الأخبار اتصالاتها ، وأجرت حديثا مع بهجت التلهونى رئيس الوزراء ــ تليفونيا .

(جـ) أكثر المعالجة الخبرية جاءت لترصد الدور الأردنى على حساب الدور الفلسطينى ، حيث نشرت معظم الأخبار أن طرفى الصراع كان الأردنيين من جهة والصهاينة من جهة أخرى .

ولعل جريدة الأخبار الوحيدة التى رصدت الدور الفلسطينى حيث كان مراسلها يزودها بالأخبار .

انفردت صحيفة الأهرام بنشر البيانات التى كانت تذيعها اذاعة عمان عن الناطق العسكرى الأردنى .

وجاءت المقالات فى جريدة الأخبار اكثر حدة منها فى الصحف الأخرى . ففى مقال « العالم الخارجى » كتب فيليب جلاب (٣٦) بجريدة الأخبار يقول « ليس هناك كلام كثير يقال عن وحشية وسفالة الفاشيست الاسرائيلى ، ولم يعد السؤال الهام متى تعتدى اسرائيل على الأردن أو مصر أو سوريا

---

(٢٦) الأهـــرام ١٩٦٧/١٢/٢٣ .

أو حتى عليهم جميعا فمن البديهيات أن اسرائيل ولدت بالعدوان وعاشت بالعدوان وستموت به أيضا » .

واضاف ان أهداف العدوان تتركز في الآتى :

١ — تدعيم مركز الحكومة الاسرائيلية للقضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة .

٢ — تشديد الضغط على حكومة الأردن لكى تتخذ الموقف الذى يحلم به الاسرائيليون عند حركة المقاومة .

وجاء فى يوميات الأخبار فى الصفحة الأخيرة والتى كتبها الأستاذ محمود أمين العالم « ليس من قبيل المصادفة أن تشن اسرائيل عدوانها القفر على الضفة الشرقية للأردن بالأمس . وهو اليوم الثانى لاتفاق المنظمات الفدائية الفلسطينية على وحدة النضال العسكرى والسياسى فيما بينها » (٢٧) .

بينما جاءت مقالات الأهرام فى المرتبة الثانية من حيث الحدة . فقد كتب على حمدى الجمال فى عموده اليومى يقول : « لقد تطورت الظروف تطورا خطيرا بعد العدوان الاسرائيلى الأخير على الأردن يحتاج الوضع معه الى نظرة جديدة واقعية وكما قال الرئيس عبد الناصر انه ليس هناك بديل الآن عن وقفة واحدة » (٢٨) .

أما من حيث الافتتاحيات فقد أشارت الأهرام الى أنه يتأكد كل يوم ما كنا وما زلنا نؤكده دائما من أن اسرائيل خلقت كبؤرة عدوان وزرعت فى الأرض العربية جسما غريبا كقاعدة توسع وكلب حراسة للمصالح الاستعمارية » (٢٩) .

وقد كتبت جريدة الأخبار تقول : « وأعلن ليفى أشكول فى الكنيست ان القوات الاسرائيلية قامت بهذا الهجوم لتطهير المنظمة من الفدائيين

---

(٢٧) الأهرام ١٩٦٧/١٢/٢٤ .
(٢٨) الأهرام ١٩٦٧/١٢/٢٥ .
(٢٩) الأخبار ١٩٦٧/١٢/٢٦ .

وانها ستنسحب فور الانتهاء من هذه المهمة . لقد ردت القوات الأردنية الهجوم الاسرائيلى وكبدت العدو خسائر فادحة فى الأرواح والمعدات » (٣٠) .

أما فى الجمهورية فقد ضمن فتحى غانم رأى الجمهورية « موقفنا اليوم » الأهدافالتى تسعى اليها اسرائيل فى الافتتاحية بعنوان — ما بعد الحل السلمى (٣١) .

هذا وقد انفردت الأخبار بنشر حديث صحفى يوم ٢٢ مارس أجرته احدى محررات الجريدة مع السيد بهجت التلهونى رئيس وزراء الأردن تليفونيـــا .

وقد اعتمدت الصحف الثلاث على المصادر الأجنبية فى تغطية الحدث غالبـــا ما كانت هـــذه المصـــادر الوكالات الأجنبيـــة المعروفة بالاضافة الى المراسلين الأجانب وكانت الأهرام الأولى من حيث استخدام المصادر الأجنبية ، وقد اعتمدت على ى. ب. أ. ، أ. ب. أ. وجون لوتون مراسل وكالة يونيتدبرس . وليفـــون كشيشيان . بالاضـــافة الى وكالة تاس فى خبرين فقط . وقد اعتمدت فى الدرجة الثانيـــة على المصادر المحليـــة وهى وكالة الشرق الأوسط ، بالاضافة لمندوبى الجريدة . وجاء فى الأهرام خبر من دمشق من مراسل لها فى دمشق هو احسان بكر كما اعتمدت على اذاعة عمان ، والاذاعات العربية فى نقل ردود الفعل .

وتلت الأهرام ، الجمهورية فى اعتمادها على الوكالات الأجنبيـــة واعتمدت فى الأساس على الوكالات الغربية فى تغطية الحدث . ثم تلى ذلك المصادر المحلية ثم العربية . وان جاء فى أكثر من خبر عدم ذكر المصدر ، هذا وفى اليوم الثالث على المعركة نشرت الجمهورية تفصيلا عنها لمراسلها هناك أحمد عباس .

أما الأخبار فاعتمدت على مراسلها فى تغطية معظم جوانب الحـــدث ثم اعتمدت على المصادر الأجنبية ثم العربية . فقد كتب لها فى اليوم التالى

---

(٣٠) الجمهـــورية ١٩٦٧/١٢/٢٧ .
(٣١) الأخبـــار ١٩٦٨/٣/٢٢ .

للمعركة مراسلها سيد نصار . ثم المحرر العسكرى للأخبار وقد نشرت الأخبار أيضا أخبارا عديدة بدون ذكر المصدر .

وقد ركزت الصحف الثلاث على تغطية الحدث فى صفحاتها الأولى والداخلية . فقد أبرزت الأهرام والأخبار والجمهورية الحدث فى مانشيتات الصفحات الأولى .

خامسا — موقف النظام الأردنى من المقاومة :

فى أول فبراير ١٩٦٨ شن الملك حسين هجوما شديدا على العمل الفدائى الفلسطينى مؤكدا أنه لن يسمح بتقديم مبرر جديد لأعداء البلاد . وفى اليوم التالى شنت القوات الأردنية غارة مفاجئة على قاعدتين للفدائيين الفلسطينيين فى الأغوار بجنوب الأردن . وفى الثالث من أكتوبر ١٩٦٨ أرسل الملك حسين رسالة الى صحيفة « صنداى تايمز » اللندنية نفى فيها أنه ينوى تحويل الأردن الى دولة للفدائيين . وفى نوفمبر شنت القوات الأردنية غارات واسعة على الفدائيين فى عمان والمدن الأردنية الأخرى ..».

وقد حاولت الصحف المصرية تجاهل تصرفات الأردن ولم تحاول نشرها أو التعليق عليها ولكنها لم تستطع مواصلة الصمت ازاء تزايد حدة الخلاف بين النظام الأردنى والمقاومة الفلسطينية ومحاولات اسرائيل للتوسيع من شقة الخلاف بهدف العمل على ضرب المقاومة .. ففى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٨ نشرت الأهرام فى صفحاتها الأولى خبرا عن « محاولة للتوفيق بين منظمات المقاومة وحكومة عمان » .. « منظمة فتح تكشف المحاولة التى أوشكت أن تحدث أزمة خطيرة » ويمكن تلخيص ما ورد بالخبر التى :

— كشفت اليوم محاولة للايقاع بين منظمات المقاومة وحكومة الأردن ولم يتم بعد فى ضوء ما عرف عن المحاولة وقت كاف للبحث الكامل عن محركها الأصلى .

— أدى كشف المحاولة الى تجنب أزمة قد تنتج عن خطأ فى التقدير أوشك فى غير محله وكان يمكنها أن تؤدى الى قدر كبير من أعمال العنف بين المقاومة والجيش الأردنى فحسب بل بين صفوف جيش الأردن نفسه .

— المشكلة نتجت من « اشاعات » عن مؤامرة تهدف الى صد رجال المقاومة فى منطقة الأغوار .

— وفى حالة فشل الوقيعة فان المؤامرة تستهدف الحد من نشاط رجال المقاومة ان لم يكن القضاء على هذا النشاط تماما .

** ومن الواضح تماما أن الأهرام حاولت تصوير الخلاف باعتباره « وقيعة » ونتيجة « لمؤامرة » ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة بدليل ما نشرته الأخبار (٣٢) عن أن المصادر السياسية فى العواصم العربية قد حذرت فى الأيام الأخيرة من « خطط » توضع فى الخارج للوقيعة بين رجال المقاومة والحكومة الأردنية . وأسفل هذا الخبر مباشرة خبر آخر عن بيان أذاعته قيادة قوات التحرير الشعبية التابعة لمنظمة تحرير فلسطين أعلنت فيه أنها « لن تقف مكتوفة الأيدى ازاء محاولة ضرب المقاومة وتصفيتها .. وأن قوات المقاومة انطلقت تعمل فى الأرض المحتلة بفلسطين معتمدة على تأييد العالم العربى بأجمعه » .

ثم نشرت الأهرام (٣٣) بعض التفاصيل التى يشوبها الغموض حول الأزمة فأشارت الى أن الأزمة قد خفت حدتها بعد تبادل وجهات النظر بين الأردن والمقاومة وأن هناك عناصر تسعى الى « احداث سلسلة من سوء الفهم يسهل معها وقوع صدام سافر » .

ولم تحدد الأهرام طبيعة هذه العناصر وما اذا كانت تابعة للنظام الأردنى أم لا .. خاصة لو عرفنا أن هذه « العناصر » قد دعت رجال المقاومة الى اجتماع أبلغتهم فيه — كما نشرت الأهرام فى تفاصيل الخبر .. ما يلى :

١ — تفتيش جميع عربات رجال المقاومة واخضاع السيارات التى تحمل الأسلحة لهم للرقابة .

---

(٣٢) الأخبار ١٩٦٨/٣/٢٣ .

(٣٣) الأهرام ١٩٦٨/٣/٢٢ .

٢ — حصر جميع رجال المقاومة فى منطقة الأغوار فى وادى الأردن .

٣ — عدم دخول رجال المقاومة عمان بملابسهم أو أسلحتهم أو سياراتهم .

٤ — المطالبة بتسليم بعض أنواع الأسلحة للسلطات الأردنية المختصة .

هـــذه المطالب الخطيرة الكافية لاثارة الريبة لا يمكن أن تصـــدر عن أى « عناصر » بل هى فى حقيقة الأمر مطالب النظـــام الأردنى نفسه الذى يسعى لتصفية المقاومة .. ولكن الأهرام سعت الى تخفيف الأزمة مع أنها لم تكن كذلك .. وقد ظلت المتابعـــة قاصرة على الجانب الخبرى فحسب حتى كتب على حمدى الجمال فى « حديث الناس » (٢٤) وأشار فى حديثه الى أزمة الأردن .. ويستمد مقال الجمال أهميته من أنه يلخص موقف الصحافة المصرية من هذه الأزمة ومن الأزمات المشابهة .. يركز الجمال حديثه على :

— ان أى خلاف ينشأ بين أية حكومة والمنظمات المختلفة لابد وأن يقضى عليه فى أسرع وقت ممكن لأن المعركة لا تحتمـــل أن يضيع رجال المقاومة جهـــدهم فى تلقى الســـهام من داخـــل الوطن العـــربى ومن العـــدو .

— أهمية التنبيه لمؤامرات اسرائيل الرامية الى عرقلة المنظمات عن أداء الدور العظيم الذى تقوم به .

— ان هذه الخلافات لابد وأن « تنتهى فى دقائق » من خلال « المواجهة والصراحة بين طرفى الخلاف » .

— الضرورة الملحة فى توحيـــد العمـــل بين المنظمات وبين الحكومات العربيـــة .

وفى اليوم التالى (٢٥) نشرت الأهرام خبر اغتيال المناضل الفلسطينى صبحى ياسين قائد وحدة خالد بن الوليد فى قوات العاصفة ونقل جثمان الشهيد الى القاهرة حيث نشرت صـــور تشييع جثمانه « التى تحولت الى مظاهرات كبيرة فى القاهرة سار فيها الآلاف » .

---

(٢٤) الأهـــرام ١٩٦٨/٣/٢٤ .
(٢٥) الأخبـــار ١٩٦٨/٣/٢٣ .

وقد نشرت الأهرام (٣٦) حديثا مع بهجت التلهونى رئيس وزراء الأردن تحدث فيه عن الأزمة بين المقاومة وحكومة الأردن وعن الشائعات التى ترددت عن اتصالات بين الأردن واسرائيل وقال ان هناك مخططات لضرب المقاومة من الداخل والخارج وكذلك هناك تشكيلات مفتعلة ومنظمات برزت الى الساحة مهمتها تخريب المقاومة وأشار فى حديثه الى اختطاف حسن الأطرش واغتيال الشـــهيد صبحى ياسين باعتبارهما « القنبلة الموقوتة لتفجير الموقف كله » وأكد التلهونى فى نهاية حديثـــه « ان خط الحكومة هو الخط العربى الذى لن تحيد عنه » وتعليقا على هذا الحديث بنفس العدد كتب على حمدى الجمال فى حديث الناس مركزا على وجود « قوى خارجية تريد الوقيعة بين حكومة الأردن والمقاومة » وثانيـــا الاشاعات التى ترددت عن أن « هناك محاولات تجرى للتفاهم بين الأردن واسرائيل » وهكذا تستمر الأهرام فى محاولة التحقيق « المتوازن » فى تغطيتها لأزمة المقاومة مع الأردن وذلك بالتركيز على أن الخلافات مؤقتة ونتيجة لمؤامرات خارجيـــة وان كل ما يتردد عن المواقف المتخاذلة للنظـــام الأردنى هى « اشاعات » غير ان الأمر لم يكن كذلك ولم تنته الأزمة وعادت الأهـــرام فى الخامس من نوفمبر لتنشر فى صفحتها الأولى « محاولة خطيرة لاحداث فتنة فى الأردن » وافردت الصفحة الثالثة لنشر البيانات والتفصيلات حول هذه « الفتنة » مع تركيز الأهرام على :

— ان هناك مخططا مرسوما لخلق سبب للصـــدام المسلح بين الحكم الأردنى وبين منظمات المقاومة الفلسطينية .

— وان بعض وكالات الأنباء قد سارعت الى نشر أخبار مؤداها أن الحكم الأردنى قد بدأ فى تصفية المقاومة .

— ان الموقف قد اتضح عند الظهر بعـــد بيانات من وزارة الداخليـــة الأردنيـــة وبيان من منظمات المقاومة وكلمة وجههـــا الملك حسين الى المواطنين .

---

(٣٦) الجمهـــورية ١٩٦٨/٣/٢٤ .

— ان منظمة فتح تندد بالعناصر المندسة فى المقاومة وتستعد لعقد اجتماع لبحث الأزمة .

وفى نفس العدد كان رأى الأهرام تحت عنوان « الموقف من المقاومة يحدد وطنية كل انسان حى » وفيه تركز الحديث على :

— ان أى عربى لا يملك أن يقف موقف المتفرج من قضـية المقـاومة الفلسطينية المسلحة ومصيرها .

— ان هذه المقاومة جزء لا يتجزأ من ارادة الصمود العربى ضد العدوان الاسرائيلى .

— ان أى محاولة للنيل من المقاومة أو وضع القيود عليها تكون ضربة موجهة الى كل الشعوب العربية وليس للمقاومة فحسب .

— ان الشعب العربى فى مصر وفى الدول العربية مصمم على دعم وحماية المقاومة الفلسطينية بكل الطرق والوسائل .

ومن الملاحظ أن نغمة الاهرام قد بدأت تتغير قليلا وتبتعد عن الرغبة فى تصغير حجم الخلاف وتشير بطريق غير مباشر الى موقف النظام الأردنى وان مصر لن تسمح بتصفية المقاومة .

وفى اليوم التـالى كان « الموقف شديد التوتر فى عمان » فقد سقط عشرات القتلى والجرحى ودوت طلقات الرصاص ونقلا عن قادة منظمات المقاومة قالت الأهرام انهم « يعتقدون أن عناصر معينة فى الأردن تطرح شعار تنسيق العمل الفدائى وهى تقصد الى السيطرة عليه » .. ثم نشرت الأهرام فى نفس الصفحة ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أصدرت بيانا تتهم فيه « عناصر رسـمية أردنية » بالعمل ضـد المقاومة وفى الصفحة الخامسة كان تحقيق كامل من مراسل الأهرام (٣٧) فى بيروت كان عنوانه :

* اضواء على المحاولة الثانية لاحداث فتنة فى الأردن وعناصرها .

* من هم الذين يقفون وراء المؤامرة وما هى خططهم « لاحتواء منظمات المقـاومة » .

---

(٣٧) الأخبـار ١٩٦٨/١٠/١٧ .

وفى هذا التحقيق تلخيص للموقف فى الأردن باعتبار ان رجل الشارع يقف مع المقاومة والجماهير تقف بالمرصاد لكشف أى محاولة مضادة لضرب العمل الفدائى غير « أن هناك عناصر لا يمكن اغفال أهميتها المتزايدة تدعم الآن بشكل ملحوظ العمل الفدائى الفلسطينى ، ومع ذلك فان الدوائر المطلعة تخشى أن يحدث تغيير فى الحكومة الأردنية وتشكيل حكومة جديدة وما يستتبع ذلك من تغييرات أساسية » . ورغم أن التحقيق لا يتهم الحكومة الأردنية مباشرة الا أن النغمة السائدة فيه ليست محايدة أو تميل الى التوازن بنفس القدر الذى كان فى بدايات الأزمة . وفى اليوم التالى كان مانشيت الأهرام هو « انفراج الأزمة فى الأردن » وكان رأى الأهرام عن « الأردن ومنظمات المقاومة » ويمكن تلخيصه فى :

— ان الصدامات الدامية والمؤسفة تثير عميق القلق فى الرأى العام العربى .
— رغم حرص الطرفين على تجنب الصدام فقد وقع الصدام المسلح مما يدعو للتساؤل كيف وقع وكيف يمكن أن يعالج ؟! .
— اهمية تحديد العناصر المشبوهة — جماعة طاهر وبلان — وعزل هذه العناصر كأمر حيوى لكل من الجانبين .
— اهمية الاستفادة من الأزمة فى تنقية العلاقات بين المنظمات والحكومة الأردنية من الشوائب .

وأبرز الرأى بالتفصيل هذه النقطة الأخيرة الخاصة بتنقية الشوائب باعتبار أن ذلك يتم من خلال :

١ — الاعتراف الكامل بحق الشعب الفلسطينى فى تنظيم طلائعه المسلحة .
٢ — ان المقاومة تمثل ارادة الصمود العربى التى لا تقتصر على بلد عربى واحد دون الآخر .
٣ — حق المقاومة فى التمتع باستقلالها الذاتى فى الحركة تكتيكيا واستراتيجيا .
٤ — احترام السيادة الكاملة لحكومة الأردن وعدم التدخل فى الشئون الداخلية من قبل منظمات المقاومة .

وفى ضوء ما سبق يلاحظ أن الأهرام قد استمرت :

* فى تجاهل ارهاصات الأزمة الفلسطينية الأردنية ولم تبدأ فى الاهتمام بمتابعة الأزمة الا عند تفجرها وهو ما يعكس الرغبـــة فى احتواء الخلافات والظهور فى موقف الحياد والتوازن بين الطرفين .

* ومن اجل هذا فقد اقتصرت المتابعة فى البداية على نشر الأخبـــار دون ابداء الرأى باعتبـــار انهـــا أزمة عابرة سوف تمر ولن تطول ولكن عندما تبين أن الأمر خـــلاف ذلك ظهرت فنون صحفية أخرى مثل رأى الأهرام وحديث الناس بالاضافة الى الحـــديث الصحفى مع التلهونى رئيس وزراء النظام الأردنى .

* استمرار اتباع سياسة التوازن حتى بدا أن بعض الرسميين الأردنيين ضالعون فى تنفيذ المؤامرة فتغيرت النغمة قليلا مع التلويح بأن مصر لا تسمح بتصفية المقاومة أو شل ارادتها .

سادسا — مبـــادرة روجرز :

.. فى ٢٤ يونيو ١٩٧٠ أشـــارت الصحافة المصرية الى مقترحات أمريكية جديدة فى أزمة الشرق الأوسط . وكانت هذه المقترحات هى مبادرة روجرز التى اعلن الرئيس عبـــد الناصر فى خطابه بمناسبة عيـــد الثورة ٢٣ يوليو فى نفس العام موافقته عليها .. ويلاحظ أنه فى نفس الخطاب الذى أعلن فيه عبد الناصر موافقته على المبادرة السلمية اشار الى تزايد قوتنا فى الردع وتزايد الدعم السوفيتى لنا بما يعنى عدم استبعاد الحـــل العسكرى وعـــدم التركيز على المبادرة السلمية وحدها .. وقد أثارت المبادرة ردود فعل مختلفة على الصعيدين العربى والفلسطينى وعلى الصعيد الدولى أيضا .. فقد اعترضت معظم المنظمات الفلسطينية على قبول مصر للمبادرة باعتبارها تعنى التفريط فى قضية الشعب الفلسطينى .. واعترضت العراق أيضا — وكانت قد رفضت قرار ٢٤٢ من قبل — وتأرجحت الأنظمة العربية الباقية بين الموافقة والصمت .

وكان طبيعيا أن تهتم الصحف المصرية الثلاث مستخدمة كل الفنون

الصحفية بهذه المبادرة وما أثارته من مشاكل وقضايا .. نشر صلاح جاهين رسمين كاريكاتوريين (٣٨) يدوران حول قبولنا للمبادرة :

الأول — يصور فيه عبد الناصر بحجم كبير يلعب الشطرنج ويمسك بيده قطعة من الشطرنج على شكل روجرز وهو يحمل الرد الايجابى على المبادرة وكتب تحت الرسم « كش ملك » .

الثانى — يصور سبورة عليها عمليات ضرب « $\frac{1}{5} \times \frac{1}{6}$ » تملأها بينما تقف جولدا مائير مضطربة وعلى الجانب الآخر يقف العالم يسأل : بتعملوا ليه كل ده ؟ فترد جولدا : زى ما أنت شايف بنضرب اخماس فى اسداس .

وهذان الرسمان يسهمان الى حد كبير فى القاء الضوء على موقف الصحافة المصرية من المبادرة — انعكاسا لموقف السلطة — التى رأت فى قبول المبادرة « احراجا » لاسرائيل وكشفا لها أمام العالم .. وهى نفس السياسة التى اتبعت فى قبول قرار مجلس الأمن والمبادرة والقرار معا يناقضان مقررات قمة الخرطوم التى نصت على اللاصلح — واللااعتراف — واللا تفاوض . لأن قبول المبادرة يعنى الاعتراف والصلح مما دعا المقاومة الفلسطينية الى الاعتراض على قبول مصر للمبادرة . وفى نفس اليوم الذى رسم فيه صلاح جاهين رسمه الثانى (٣٩) نشر الشاعر الفلسطينى معين بسيسو مقالا تحت عنوان طويل.. يقول « قضية رغم ضجيج بورصة الأوراق السياسية أعطى صوتى لعبد الناصر » . وقد نشر مقال بسيسو فى الصفحة التاسعة على خمسة اعمدة . قال معين ان مصر وعبد الناصر مع المقاومة دائما . وأثبتت التجارب العملية — الهزات والضربات والمذابح الفردية والجماعية والمقاصل بكل أنواعها والتى شحذت سكاكينها للمقاومة ولاجهاضها ولذبحها — أثبت بالموقف العملى أن الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها المناضل والبطل القومى جمال عبد الناصر كان درع الفولاذ على

---

(٣٨) الأهـرام ١٩٦٨/١٠/١٨ .
(٣٩) الأهـرام ١٩٦٨/١٠/٢٠ .

صدر المقاومة وبالنسبة للأزمتين التاريخيتين اللتين تعرضت المقاومة لهما فى كل من لبنان والأردن وفى المجال الدولى وبالنسبة للاتحاد السوفيتى بالذات لعب « جمال عبد الناصر » ورمى بكل ثقلة السياسى والتقدمى من اجل « الاعتراف بحركة المقاومة الفلسطينية المسلحة » — ويضيف بعد ذلك ان أى تناقضات بين مصر والمقاومة هى تناقضات ثانوية أما التناقض الرئيسى فهو بين المقاومة والامبرياليين والمؤسسة العسكرية الاسرائيلية. ويستمد المقال اهميته من أن كاتبه شاعر ومفكر فلسطينى بارز وهو يدافع عن مصر وعبد الناصر — بما يعنى ضمنا دفاعه عن المبادرة — وهو فى فورة حماسه لم يتنبه الى أن قبول الصلح وحل القضية فى الاطار الامبريالى يتنافى مع تناقضنا الرئيسى مع الامبريالية واسرائيل وان قبول مبادرة روجرز يعنى الاعتراف والصلح مع اسرائيل ويضمن لها الوجود والحدود الآمنة .

غير أن المقال الأكثر اهمية هو ما كتبه هيكل « بصراحة » (٤٠) تحت عنوان « قضايا أساسية للمناقشة .. وحتى لا تدفعنا الرياح الى حيث تشاء » فقد كان محمد حسنين هيكل وزيرا للارشاد القومى ورئيسا لتحرير الأهرام واحد المعبرين عن فكر النظام وفلسفته .. سأل فى مقاله « هل تستطيع المقاومة الفلسطينية أن تقود حرب تحرير شعبية تنتهى بالتحرير الكامل من النهر الى البحر ؟ » ورد على سؤاله بالنفى وان الأمل فى التحرير مرهون بـ :

* تأكيد وتحقيق أن الصراع عربى — اسرائيلى وليس فلسطينيا — اسرائيليا .
* تمكين مصر من دورها ومسئوليتها فى قيادة عمل قومى تتحقق له الظروف الموضوعية الملائمة .

ثم راح هيكل ليجهد نفسه فى اثبات « ان التفكير فى فلسطين بمنطق فيتنامى قياس خاطىء يجب عدم الوقوع فيه لأن الظروف أشد ما تكون

(٤٠) الأهرام ١٩٦٨/١٠/٢١ .

اختلافا بين الساحتين » واستمر فى مقاله الخطير ليقول فى النهاية « ان ذلك لا ينبغى ان يدفعنا الى التقليل من أهمية المقاومة ودورها ولكن لكل قوة حجمها وكل طاقة بما تحتمل » ويثير هذا الحديث « الصريح » عـدة ملاحظات :

١ — استحالة الاعتماد على حرب التحرير الشعبية — وهى الأسلوب الوحيد الصالح لتحرير فلسطين — وعجز المقاومة بمفردها ان تفعل شيئا وهو ما يعنى الاعتماد على الجيوش النظامية وفرض وصاية على النضال الفلسطينى باسم « تمكين مصر من ... » وهى مقولة تتضح فى عبارات هيكل ونمت بعد ذلك فى مراحل تالية .

٢ — الاستعداد لقبول التسوية فى الاطار الامبريالى وهو ما لا يعنى بيع القضية الفلسطينية فحسب بل يعنى التفريط فى استقلالنا الوطنى والاقتصادى ودوراننا فى الفلك الامبريالى وضياع اقتصادنا الوطنى فى السوق الراسمالى العالمى .

وقد حاول على حمدى الجمال فى نفس اليوم فى « حديث الناس » ان يذكر المقاومة الفلسطينية بدور مصر التى « تحملت دعم المقاومة الفلسطينية عسكريا واقتصاديا ومعنويا ودوليا وسعت حتى انتزعت من جهات كثيرة الاعتراف بهم » . ووضع القضية على هذه الصورة مغالطة واضحة لأن مساعدات مصر للمقاومة لا يعنى أن لمصر وصاية على العمل الفلسطينى .. كما أن الاعتراض الفلسطينى المشروع على بيع قضيته لا يسمى « مزايدات » كما قال الجمال فى مقاله .

ورغم هذه النغمة التى بدأت فى الظهور فقد نشرت الأهرام فيما بعد (٤١) حديث التليفزيون الفرنسى مع وزير الارشاد القومى — هيكل — وقال هيكل ان « حركة المقاومة الفلسطينية حركة شعبية مشروعة » و « ان المساعدات التى كنا نقدمها لحركات المقاومة لم تتوقف حتى هذا اليوم » وان اغلاق الاذاعة الفلسطينية فى القاهرة « لأنهم

---

(٤١) الأهرام ١٩٦٨/١٠/٢٧ .

تجاوزوا حدود الخـــــلاف فى الرأى » و « ان لهم الحق فى مخالفتنا فى الرأى » .

ثم جاء رأى الأهرام فى اليوم التالى بعنــــوان : الخلاف فى الرأى لا يغير من المواقف المبدئية « كى يؤكد على مساعدة ومساندة المقاومة الى غير ما حدود رغم الخلاف فى أعقاب قبول القاهرة لمبادرة روجز » . ويؤكد الرأى على حق المقاومة « أن تخالف وإن تناضل فهذا لا يعارضه أحد » .

وقد استمرت الصحف الثلاث أثناء تصاعد الخلاف فى نشر العمليات العسكرية للمقاومة ومن العمليات التى نشرتها فى أغسطس ١٩٧٠ :

(١) ٢-٨-١٩٧٠ تصاعد المقاومة فى قطاع غزة الأهرام — الأخبار .
(٢) ٤-٨-١٩٧٠ نسف مصنع اسرائيلى فى عمليات للمقاومة بالجليل الجمهـــــورية .
(٣) ٥-٨-١٩٧٠ سابع هجوم بالقنابل فى غزة خلال ٢٤ ســـاعة الأخبـــار .
(٤) ١٦-٨-١٩٧٠ هجمات متعددة للمقاومة على المستعمرات والدوريات الاسرائيلية الأهــــرام .
(٥) ٢٧-٨-١٩٧٠ المقاومة تنسف محطة وقود فى رفح الأهرام — الأخبار

ورغم الاستمرار فى النشر الا ان هذه الأخبار لم تنل اهتماما كبيرا واحتلت مساحات صغيرة وخلت اعداد كاملة من أى ذكر للمقاومة وهـــو ما يعكس توتر العلاقات السياســـية بين مصر والمقاومة على معالجـــة الصحافة المصرية لعمليات المقاومة العســـكرية . واهتمت الأهرام (٤٢) أيضـــا بابراز أى تأييد لقبـــول مصر المبادرة .. فقد نشرت ان منظمتين للمقاومة تعلنان تأييد موقف مصر . وفى ٨/٧ « منظمة ثالثة للمقاومة تجدد تأييدها لموقف مصر وتندد بمقاتلى الحروب الكلامية » . وفى ٨/٢٧ صورة عبد الناصر وهو يرحب بعرفات الذى يشد على يد الرئيس بكلتـــا يديه أثناء اجتماع الرئيس مع وفد المقاومة .

---

(٤٢) الأهــــرام ١٩٦٨/١١/١ .

وبالنسبة للأخبار فقد اهتمت منذ اليوم الأول بمتابعة صدى المبادرة وانفردت ببعض الاخبار والاحاديث التى تبرز تأييد موقف مصر فأشارت الى أن « ٣ منظمات فدائية تؤيد وقف الجمهورية العربية » وأن « وكالة رويتر تقول : عبد الناصر سيحقق ما يريده العرب سواء نجحت المبادرة أم فشلت » وفى نفس اليوم خبر آخر « برافدا تنسق : موقف بعض العناصر العربية يتنافى مع العقل والمنطق ويدعو للدهشة » . ومن خلال هذه الأخبار تسعى الصحيفة الى :

أولا : اظهار أكبر قدر من التأييد العربى والعالمى تناله موافقة مصر على المبادرة .

ثانيا : التشكيك فى المعارضين سواء من خلال تصيد كلماتهم او نقلا عن مصادر أخرى .

وقد أشارت الأخبار فى « كلمة اليوم » (٤٣) تحت عنوان « طمع ابليس فى الجنة » الى المتاعب التى تثيرها اسرائيل فى طريق السلام وعدم التزامها بقرارات مجلس الأمن وتمسكها بحدود آمنة تضم مرتفعات الجولان وأجزاء أخرى مع أن « مجلس الأمن والدول الكبرى ستضمن الحدود الآمنة لكل دولة فى الشرق الأوسط » بما فى ذلك اسرائيل طبعا ! . كما اكدت مرة أخرى فى كلمة اليوم « أزمة اسرائيل — تصريح لموشى ديان » وترى الأخبار « ان أزمتهم الحقيقية قائمة بين طريقتهم العدوانية وبين الظروف الضاغطة التى تحيط بهم » وأن موافقتها لن تتم « الا ظاهرا عنها وأنها على استعداد للعدول عن الموافقة اذا لقيت أى مخرج ولو كان حماقة من الحماقات » (٤٤) . أما يوميات الأخبار التى كتبها موسى صبرى (٤٥) تحت عنوان « يد السلام » فتهاجم نيكسون ردا على تصريحاته التى وصف فيها مصر بأنها دولة عدوانية تريد القاء اسرائيل فى البحر ويقول موسى

---

(٤٣) الأهـرام ٧/٢٥ ، ١٩٧٠/٨/١ .
(٤٤) الأهـرام ١٩٨٠/٨/١ .
(٤٥) الأهـرام ١٩٧٠/٨/٧ .

صبرى أننا مع ذلك خططنا بتفكير بارد وحددنا موقفنا بعقل هادىء وأغلقنا حساب الأصوات الحاقدة المزايدة التى تريد الحرب بالتضحيات المصرية فقط . ولم يحدد السيد موسى صبرى هذه الأصوات « الحاقدة المزايدة » وان كان مفهوما أن أصوات المنظمات الفلسطينية المعارضة ضمن هذه الأصوات . أما احسان عبد القدوس فقد كتب فى الموقف السياسى فى اليوم التالي مقالا بعنوان « لماذا لا نقول : لا ؟ » قال فيه : ان « لا » سلاح الضعفاء وشعار المزايدات بين الأحزاب والحكومات العربية . ولو فرض وقبلت اسرائيل الإنسحاب من كل الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ ولم يسترد شعب فلسطين حقه فان القضية لا تنتهى ومسئولية منظمات المقاومة لا تنتهى بل ان قبولنا مناقشة المبادرة يجعل أمريكا تحاول الضغط على اسرائيل أو توقف امدادها بالأسلحة ... » فهل كان يتصور أن أمريكا سوف تضغط على اسرائيل وتمنع امدادها بالأسلحة ! ويتصور بعد ذلك أن « الولايات المتحدة تفقد قوة أصدقائها الذين لا تزال تعتمد على قوتهم فى العالم العربى ... » وكأن هذه الأنظمة حريصة على استعادة الشعب الفلسطينى لوطنه وأرضه السليبة مع أن الوطن والأرض ماضاعا الا بفضل هذه الأنظمة !! وقد انعكس قبول مصر لمبادرة روجز على موقفها من الأنظمة العربية والمقاومة وفى كلمة اليوم (٤٦) كتبت الأخبار « أمة واحدة وقضية واحدة » قالت : « ان القضية هى قضية الأمة العربية بأكملها ولو كانت قضية الشعب المصرى فقط ما احتاجت منا كل هذا العناد وكل هذه التضحيات طوال أعوام عديدة مضت » وتؤكد الكلمة أن مصر قد تعرضت لكثير من الاغراء لتنفض يدها من القضية ولكن مصر ترفض التفريط فى القضية العربية .

ثم نفاجأ بكلمة اليوم تستخدم آية قرآنية (٤٧) هى « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » وهى الآية التى استثمرها السادات

---

(٤٧) الأهرام ١٩٧٠/٧/٣١ .

(٤٦) الأهرام ١٩٧٠/٨/٢٢ .

فيما بعد لخدمة الاستسلام الكامل ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية فى أعقاب زيارته « التاريخية » للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ! ثم يتحدث كاتب كلمة اليوم (٤٨) عن « موقف مصر من المقاومة الفلسطينية » تقول الكلمة ان قبول المبادرة لا يختلف عن قبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ « فلماذا رأت المقاومة فى قبول المبادرة بمثابة بيع فلسطين بثمن بخس ؟» .

أما الجمهورية فقد نشرت قبول المبادرة كما فعلت الأهرام والأخبار وتابعت أخبارها بنفس الاهتمام وان كانت قد أبرزت أكثر بعض الأخبار التى نشرت فى بقية الصحف .. فقد كان المانشيت الرئيسى فى ٨/١٣ هو « لا مفاوضات مع اسرائيل » (٤٩) نقلا من تصريح وزير الارشاد القومى الذى أعلن أن « المبادرة الأمريكية لا تعنى توقيع معاهدة صلح مع اسرائيل أو التقابل مع اسرائيل » وكتب فتحى غانم — رئيس تحرير الجمهورية — أكثر من مرة فى عموده « موقفنا اليومى » عن الموقف المصرى من المبادرة والمقاومة والأنظمة العربية .

ويمكننا أن نوجز موقف الصحافة المصرية من المقاومة أثناء مبادرة روجرز فى :

* ان مصر تؤيد المقاومة دائما وأى تناقض بينهما ثانوى وأن مصر هى أكثر الأنظمة العربية تأييدا للمقاومة .
* ان قبول مصر للمبادرة لا يختلف عن قبولها لقرار مجلس الأمن سنة ١٩٦٧ .
* اننا لن نخسر شيئا من قبول المبادرة .. ولن تنتهى قضية فلسطين .
* ان المقاومة تؤدى دورا هاما ومن حق رجالها ان يختلفوا مع الموقف المصرى .

غير انه ظهرت ايضا بعض الاتجاهات السلبية أبرزها ما جاء فى مقال هيكل يوم ٧ اغسطس ١٩٧٠ من ان المقاومة عاجزة بمفردها من

---

(٤٨) الأخبار ١٩٧٠/٨/٢ ، ١٩٧٠/٨/٤ .
(٤٩) الأخبار ١٩٧٠/٧/٢٧ .

تحرير فلسطين وأن حرب التحرير الشعبية لا تفيد فى مقاومة اسرائيل . كذلك ما أشار اليه احسان عبد القدوس (أول أغسطس ١٩٧٠) عن الثقة المفرطة فى الدور الأمريكى لاقرار السلام من خلال الضغط على اسرائيل ومنع السلاح عنها .

اتهام المعارضين العرب لقبول المبادرة « بالمزايدة » و « المتاجرة بالقضية » ورغبتهم أن تضحى مصر وحدها وظهر هذا الاتجاه فى كتابات موسى صبرى وعلى حمدى الجمال وفى بعض الآراء الرسمية مثل رأى الأهرام وكلمة اليوم .

« كلمة عن فتحى غانم » ولابد أن ننوه بالاتجاه الايجابى الذى ظهر فى كتابات فتحى غانم رئيس تحرير الجمهورية فى ذلك الوقت فقد ركز فى كل ما كتب على :

* أن المعركة كانت وما زالت عربية تستحق الاحتشاد الكامل لكل القوى العربية لمواجهة العدو وضرب العدوان والتوسع والنفوذ الامبريالى .
* ان اعتراض بعض القوى العربية يجب أن لا يحول بيننا وبين ايماننا بقوميتنا ووحدتنا وعملنا المشترك من أجل تحرير الأرض واسترجاع حقوق شعب فلسطين .
* أهمية التنبؤ بما قد يفيده العدو من خلافاتنا وعدم السماح له بمحاولة تشتيت جهودنا .

احداث أيلول : ٩/١٧ الى ١٩٧٠/٩/٢٨ :

تعتبر أزمة الحرب الأهلية بين النظام الأردنى والمقاومة نقطة تحول فى تاريخ المقاومة بوجه عام . ولعل من الأسباب المباشرة لها قبول مصر والأردن لمشروع روجز فى صيف عام ١٩٧٠ . هذا وقد بدأت الازمة عقب تشكيل حكومة محمد داوود فى الأردن ١٦ سبتمبر ١٩٧٠ وقيامها بعمليات عسكرية تمهيدية فى الجنوب للتحرش بمكاتب المنظمات الفدائية وتصاعد الصدام وشمل عمان والزرقاء وازاء احتدام الموقف عقد الملوك والرؤساء العرب قمة غير رسمية بالقاهرة فى ١٧ سبتمبر جمعت العاهل الأردنى

وياسر عرفات وتم توقيع اتفاقية القاهرة التى كان أهم بنودها وقف كافة العمليات العسكرية على الساحة الأردنية ولكن استمر القتال وتركزت الجهود على المفاوضات بين السلطة والمقاومة من أجل اخلاء المدن من العناصر العسكرية وتم هذا بالفعل ووضعت اتفاقية تفصيلية عرفت ببروتوكول عمان فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٠ ولكن استمرت حالة التوتر نتيجة عدم نجاح اللجنة العربية فى تنفيذ اتفاقيتى القاهرة وعمان وتم التوصل الى اتفاق جديد فى ٤ ديسمبر ١٩٧٠ . وفى بداية ١٩٧١ تولى وصفى التل الحكومة وأضفى بعدا جديدا فى حسم الصراع مع المقاومة وقامت الحكومة بتوزيع مذكرة على الدول العربية تتهم فيها المقاومة باعداد خطط نسف وتدمير . وتلى ذلك عملية تطويق لقوات المقاومة فى جرش وعجلون . وبانتهاء معركة جرش وعجلون انتهى آخر وجود علنى للعمل الفدائى فى الأردن .

وقد خرجت عناوين الصحف المصرية الثلاث يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٠ تحمل خبر تشكيل « حكومة عسكرية فى الأردن وانفجار الأزمة بين الحكومة والمقاومة .. الملك حسين يشكل حكومة عسكرية ويعلن الأحكام العرفية .. المقاومة ترفض تسليم أسلحتها وتتخذ مواقع للقتال .. رسالة من عرفات للملوك والرؤساء العرب » . لقد قامت الأهرام بعرض موقف كل من المقاومة والملك حسين حيث ركز جانب الملك حسين على « اعادة النظام وفرض سلطة الدولة وصون المقاومة من المخطط المعادى وتحقيق التعاون الايجابى معها» ولذلك طلبت الحكومة العسكرية بأن تقوم الميليشيات بتسليم أسلحتها لمنظمات المقاومة التابعة لها تمهيدا لاعادة توزيعها « وقد حددت المقاومة موقفها فى رسائل عرفات الى الملوك والرؤساء العرب » بدعوتهم الى تحمل مسئولياتهم وايقاف النزيف الدموى الذى يخطط له وينفذه العملاء والقوى المشبوهة فى الأردن » كما نشرت الصحيفة نتائج اجتماع اللجنة المركزية للمقاومة التى قررت فيه « اختيار رئيسها ياسر عرفات قائدا عاما لجميع قوات المقاومة ومنحه كافة الصلاحيات لمواجهة الموقف ... » .

وفى اليوم التالى كان مانشيت الصفحة الأولى لجريدة الأهرام (٥٠) الفريق صادق يحمل رسالة من عبد الناصر ونميرى والقذافى الى عمان « ... لوقف المجزرة الرهيبة فى عمان » وتتضمن الرسالة ٨ نقاط هامة منها « انها تتردد كثيرا قبل الدخول فى سوق المزايدات التى تجرى الآن لاستغلال المقاومة الفلسطينية بمعناها الشريف فى عمليات ... لا تستهدف الا الكسب الرخيص على حساب دم الأبرياء . كما أن هناك تصرفات وقعت لم تسىء الى صورة المقاومة وحدها ولكنها أساءت الى الأمة العربية كلها والى سمعتها .. ولكن هذه الاستفزازات لا يمكن سحب المسئولية عنها الى كل المقاومة الفلسطينية ولابد من مساندة العناصر الشريفة فى المقاومة لتوجيه الأمور » . « تأييدها لدور المقاومة وهو موقف مبدئى بصرف النظر عن تجاوزات تصدر عن بعض المنظمات » .

« ان القاهرة رفضت أن تأخذ فى الأزمة موقفا ينبنى على العاطفة وحدها لأن ذلك يقفل الطريق أمام جهودها للاتصال بأطراف الأزمة » . « أنه مهما كان المنتصر فى هذا الصراع فان تكاليفه فى الأرواح سوف تتراوح ما بين ٢٠ أو ٣٠ الف عربى تضيع دماؤهم فى معركة ليس لها أهمية عربية ، وتتابع الأهرام نشر أخبار الأحداث « قتال الشوارع بين الجيش والمقاومة فى عمان » « رسائل من عرفات لعبد الناصر » يطلب فيها التدخل الفورى لايقاف مؤامرة تصفية المقاومة . ثم توالت العناوين الرئيسية فى الصحف المصرية « الموقف مروع فى عمان — القاهرة تبذل جهدها لوقف الحرب الأهلية » كما قدمت الأهرام عرضا متوازنا لوجهة النظر الأردنية والفلسطينية وتصوير كل منهما للمعارك .

« محاولات مضنية لوقف الحرب الأهلية فى الأردن .. رسائل عاجلة من عبد الناصر الى حسين وعرفات » كما يشير الى اقتراح تونس بعقد مؤتمر قمة عربى فى القاهرة .. وتلمح الاهرام للمرة الثانية الى الموقف الأمريكى « مصر تحذر أمريكا من التدخل » و « القوات الأمريكية

---

(٥٠) الأخبار ١٩٧٠/٧/٣٠ .

تقترب من الأردن » وكانت الأهرام قد نشرت فى افتتاحيتها يوم ٩/١٧ مقالا بعنوان « تعالى أمريكا وتدخلها فى مصير العالم العربى ومشاكله » . الى أن تقرر عقد مؤتمر القمة فى القاهرة ونشرت الصحف « الملك حسين يوقف اطلاق النار ضد المقاومة بعد رسالة هامة من عبد الناصر سلمها له الفريق صادق » . « الحالة فى عمان مؤلمة .. شبح التواطؤ الأمريكى مع اسرائيل ظاهر .. فضيحة لحزب البعث العراقى » (٥١) .

ثم ركزت الصحف على مؤتمر القمة « رؤساء الدول العربية فى سباق مع الوقت لوقف النزيف المخيف فى عمان » و « توصلوا فى نهاية الاجتماع الى قرار بارسال وفد كبير الى عمان يتكون من الرئيس جعفر نميرى والباهى الأدغم رئيس وزراء تونس ووزير الدفاع الكويتى والفريق صادق » .. « الدمار يفترس بقايا عمان .. صرخات الجرحى تسمع فى الشوارع وهم يحاولون فى يأس لفت الأنظار لانقاذهم .. » « مساعدات عاجلة من القاهرة والدول لضحايا الأردن » و « عمان تخصص مكافأة للقبض على زعيمين للمقاومة » وهما جورج حبش ونايف حواتمه (٥٢) .

وفى ٩/٢٤ كان المانشيت « فى مفترق الطرق اما حل يوقف الأزمة واما اندفاع أكثر الى الدم والدمار » كما تنشر فى صفحتها الأولى صورة للعاصمة عمان تغطيها سحابة سوداء من الدخان الكثيف المتصاعد من بيوتها ومن معسكرات اللاجئين .. ثم يكتب هيكل يحذر من التدخل الأمريكى « تدخل أمريكا سيصير عملا عدائيا ضد الأمة العربية وضد السلام .. مصر لن تسمح تحت أى ظرف من الظروف بتصفية حركة التحرير الفلسطينية .. ليس هناك جدول لأعمال الملوك والرؤساء سوى وقف المذبحة الجارية ووقف مضاعفاتها » (٥٣) .

---

(٥١) الأخبار ١٩٧٠/٧/٣١ .
(٥٢) الأخبار ١٩٧٠/٨/٣ .
(٥٣) الأخبار ١٩٧٠/٨/٢٣ .

أما فى ٩/٢٥ فكان المانشيتات « يوم حاسم فى المأساة الرهيبة » . « رغم التأكيدات التى قدمتها الأردن بوقف القتال فان القصف مستمر فى عمان واربد .. » . « المقاومة تؤكد ازدياد اشتعال القتال فى شمال الأردن رغم رفع حظر التجول مرتين » . وتقدم الأخبار مفاجأة « استقالة رئيس الحكومة العسكرية الأردنية وهو فى القاهرة » .

وفى ٢٦ سبتمبر تنقل الأهرام « وصول ياسر عرفات الى القاهرة واجتماعه مع الملوك والرؤساء » .

وفى يوم ٩/٢٨ .. تفرد الصحف صفحاتها الأولى لاتفاق القاهرة « التوصل الى اتفاق » . وكان من ضمن نتائج المؤتمر التى اوردتهـا الأهرام « ان القضية ليست قضية دستورية تهم الاردن وحدها ولكنها مسئولية تاريخية انسانية تتعلق بمصير أمة العرب بأسرها » (٥٤) .

ملاحظات اساسية :

١ — يبدو أن الصحافة المصرية لم تعلق اهتماما كبيرا على تطورات الأزمة الأردنية قبل ٩/١٧ حتى وصل الأمر فى ذلك التاريخ باعلان تشكيل الحكومة الأردنية الى نقطة التفجير الكامل الذى لم يعد ممكنا ولا لائقا بعده السكوت .

٢ — اهتمت الصحافة المصرية بالأزمة منذ ١٧ — ٩/٢٨ اهتماما ملحوظا فاحتلت أحداث الأردن مانشيتات الجرائد وجل صفحاتها الأولى والصفحات الداخلية .. وقامت بتغطية الحدث بكافة الفنون الصحفية من الأخبار بشكل رئيسى الى التحقيقات والصور ثم قدر أقل من التعليقات وأبواب الرأى .

٣ — لم تحاول أن تأخذ الصحافة المصرية موقفا حازما من أحد طرفى الصراع الرئيسيين (الأردنى — الفلسطينى) بل انها قدمت عرضا متوازنا لوجهات نظريهما فى البداية خاصة وان مالت الى قدر من التعاطف نحو ما يحدث للمقاومة ونبهت الى أبعاده ولكن بشكل

---

(٥٤) الجمهورية ١٩٧٠/٨/١٣ .

غير كاف ومتعمق وتم ذلك مع تقدم الأحداث ولكن بحيث لم تتجاوز الحدود فى ادانتها للأردن .. وقد كان ذلك لا يتمشى مع موقف النظام الذى تعكسه بالتالى الصحافة — الذى يقوم على الوساطة بين الأطراف مما يوجب استمرار حد أدنى من العلاقة بين النظام وأطراف الصراع على اختلافهما .

٤ — لمحت الصحافة الى أن الأحداث تمثل امتدادا لعدم انضباط بعض فصائل المقاومة (حادثة خطف الخمس طائرات) ولكنها لم تذهب الى تبنى الموقف الأردنى كاملا ..

٥ — اتخذت الصحافة المصرية موقفا وطنيا فيما يتعلق بضرورة المحافظة على المقاومة — وان كانت قد ركزت على الجانب الانسانى من الأزمة وتصوير بشاعة الأحداث وقد انعكس ذلك على الالفاظ المستخدمة فى المانشيتات والوصف (مروع — فظيع — مذابح — دم — المجاعة .. الخ) ورغم أهمية هذا البعد فى تلك الأحداث صحفيا فانها قد تعكس للأسف منظورا شديد الخطوره فى الرؤية المصرية .. اذ انصرفت الى ايقاف نزيف الدم من منظور انسانى فقط أو يغلب عليه .. مهما كان الثمن السياسى الذى تدفعه حركة المقاومة فى سبيل سرعة هذا الوقف دون أساس سياسى .. وبذلك دفعت حركة المقاومة وأجيالها بعد ذلك الثمن بفقد قاعده العمل الرئيسى لها وأشد القواعد حيوية ضد اسرائيل .

٦ — على هامش تتبع أخبار القتال والجهود المصرية العربية لحل الأزمة والتى تم ابرازها بشكل ضخم .. رددت الصحف تحذيرات الى أمريكا وأعلنت تخوفها من تدخل أمريكى للاجهاز على المقاومة .. كما عارضت تدويل الأزمة حتى أن محاولة مجلس الأمن مناقشه القضية لم تلق من الصحف الا قليلا من الاهتمام بل أقل اهتمام ممكن .. فى مقابل التركيز على الخط الذى تبنته السياسة المصرية على اعتبار أن المشكلة عربية بالأساس ويجب حلها فى اطار الوساطة العربية ..

٧ — كما أن خلافات النظام المصرى مع البعث العراقى وعدم موافقته على قرار ٢٤٢ واتهامه للأنظمة العربيـــة التى قبلته ومنها مصر بالتفريط فى القضـــية ولم تستطع الصحف المصرية (الأخبـــار) أن تنســـاه فى ذروة الأحداث فلم تنس أن تستغل الأزمة لتهاجم من خلالها البعث على أساس انه دفع الفلسطينيين الى تصـــادم غير محسوب من قبل قوة الأردن وأسلحته التى تكفى لضرب عاصمة اسرائيل كما وصفتها الأخبار !! فعلى سبيل المثال تنقل الصحيفة بشكل بارز قول أحد الفدائيين الذى يقول فيه ان القوات العراقية قد خذلت الفدائيين !!.

٨ — اما بخصوص اختــلاف المعالجــة بين الأهرام فقد تبنت بالطبع الجريدتان خطاً سياسيا واحدا .. أشرنا اليه — بحكم أنهما تعبران عن جهة واحدة .. وان كان ذلك لا ينفى أن الأهرام كانت اكثر محافظة وموضوعية فى تتبع الأحداث بينما مالت الأخبار الى الاثارة الصحفية والتعريض — فى حدود — بحسين .. كما صورت الخطر الأمريكى بشكل اكبر .. كذلك كانت اكثر تهجما على بعث العراق .. وابرزت صحفنا بقع الدم وسحابات الدخان فى الأردن !!.

اعمال المقاومة بالأرض المحتلة بعد احداث أيلول :

رغم المحن التى كانت تمر بهـــا المقاومة الفلسطينية الا أن عامى ١٩٧٠ و ١٩٧١ شهدا أعمالا فدائية كثيرة موجهة ضـــد اسرائيل علاوة على انتفاضات الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة .. ورغم الضعف النسبى الذى اصاب حركة المقاومة فى الضفة الغربية نتيجة لمؤامرة أيلول الأسود وما تلاها من صدام مستمر متقطع مع السلطة الأردنية والمنظمات الفدائية .. فان الرد العملى والشعبى تمثل فى تصاعد ملفت للنظر لحركة المقاومة فى قطاع غزة ليؤكد ظاهرة استمرار النضال ضد الاحتلال .. وقد اهتمت الصحف المصرية بتتبع ومناقشة تلك الظاهرة الايجابية الهامة باعتبار أنها الدليل العملى على صمود وبقاء المقاومة ..

فقد أشارت الأهرام الى « اشتباك بين المقاومة ودورية اسرائيلية »

فى الجليل الأعلى وتم ذلك عن طريق الأراضى اللبنانية (٥٥) و « قنابل ومظاهرات بغزة فى ذكرى وعد بلفور » (٥٦) « ٣ انفجارات فى غزة واصابة ٧ اشخاص » و « اسرائيل تعتقل ١٢٨ عربيا خلال ساعات من انفجار تل أبيب » و « قوات اسرائيل تطلق النار على المتظاهرين فى غزة » (٥٧) .

وتتوالى أنبـاء المقاومة على صفحات الأهـرام : « نسف قطار اسرائيلى على طريق القـدس » (٥٨) و « السلطات الاسرائيلية تفرض حظر التجول فى قطاع غزة المحتل .. » و « انفجار قنبلة يدوية فى دورية للعدو فى غزة » و « اصابة فتـاة فى غزة برصاص دورية اسرائيلية » و « موجـة من الانفجارات فى غزة ... الخ » . و « تزايد المقـاومة فى غـزة » (٥٩) .

وقد علقت الأهرام على استمرار عمليات المقاومة فذكرت أن « دلالة زيادة المقاومة فى الأرض المحتلة .. وستستمر المقـاومة فى نشاطهـا الى أن تخضع اسرائيل بضرورة ايجاد حـل ليقرر الشعب الفلسطينى مصيره ووجوده القومى المشروع وفق قرارات الأمم المتحدة » (٦٠) . تواصل الأهرام : « اضراب عام فى يوم ملىء بالهجمات بالقنابل فى غزة » كما تنشر الأهرام اجراءات اسرائيل التعسفية ضد أهالى قطاع غزة وتعلق عليها فى نفس العـدد « رأى الأهرام » فتقول : « ان الارهاب الذى فرضه اسرائيل على غزة واعتقال المئات من الشباب العربى ... الخ كل هذا لم يمنعهم من مواصلة المشاركة والاضراب مما يدل على ان المقاومة العربية

---

(٥٥) الأهـرام ١٩٧٠/٩/١٨ .
(٥٦) الأخبـار ، الأهـرام ١٩٧٠/٩/٢٢ .
(٥٧) الأخبـار ١٩٧٠/٩/٢٣ .
(٥٨) الأهـرام ١٩٧٠/٩/٢٤ .
(٥٩) الأهـرام ١٩٧٠/٩/٢٨ .
(٦٠) الأهـرام ١٩٧٠/١٠/١٣ .

فى الأرض المحتلة لا يمكن اخمادها وان استقرار السلطة الاسرائيلية فى هذه المناطق أمر مستحيل » (٦١) .

وفى ١/٢٥ « المقاومة تنسف مبنى فى عملية جريئة داخل تل أبيب (اسرائيل) » .

وفى ١٩٧١/٢/١١ : « محاكمة تلميذة فى غزة عمرها ١٦ سنة بتهمة قذف الحجارة على القوات الاسرائيلية أثناء سيرها » .

وفى ١٩٧١/٣/٩ : « قصف مستعمرة ضمن عمليات للمقاومة » وفى نفس العدد « حرائق غامضة فى تل أبيب تشتعل فى عدة مصانع » .

وفى ٣/١٠ : « المقاومة تجدد هجماتها فى المرتفعات السورية المحتلة » .

وفى ٣/٣١ : « نسف بنك اسرائيلى فى خان يونس » وتواصل الأهرام متابعتها لعمليات المقاومة فتشير الى « قصف مستعمرتين فى منطقة الجليل الأعلى بقذائف البازوكا » .

وفى ٤/٢٦ : « اسرائيل تهدد لبنان بسبب تزايد نشاط المقاومة فى الجليل » (٦٢) .

ثم تشير الى « القاء قنبلة فى غزة على دورية اسرائيلية » (٦٣) وان « المقاومة تهاجم فى غزة أتوبيسا اسرائيليا » (٦٤) .

وفى ٩ يوليو ١٩٧١ نشرت الأهرام أخبار مانشيت الصفحة الأولى « انفجارات تل أبيب وقصف (بتاح تكف) بالصواريخ » وهى أول مستعمرة صهيونية يؤسسها اليهود الأوائل فى فلسطين .. وعلق « رأى الأهرام » بأن الصواريخ العربية التى أصابت تل أبيب تأكيد لاسرائيل أن تجميد الموقف على ما هو عليه أمر مستحيل المنال كما تأتى تلك الانفجارات

---

(٦١) الأهرام ١٩٧٠/١١/٣ .
(٦٢) الأهرام ١١/٧ ، ١٩٧٠/١١/٢٥ .
(٦٣) الأهرام ١٩٧٠/١٢/٣ .
(٦٤) الأهرام ١٢/٧ ، ١٢/١٩ ، ١٩٧٠/١٢/٢٥ .

فى وقت يعقد فيه المجلس الوطنى الفلسطينى الذى يعتبر رمزا حقيقيا على أن المقاومة لم تنطفىء شعلتها وان كل محاولة للنيل منها تاتى بالعكس .

كما أولت الأخبار نفس الاهتمام تجاه نشاط المقاومة فى الأراضى المحتلة فعلى سبيل المثال أشارت الى أن « القدس تستيقظ على انفجارات جديدة مدمرة بعد يومين من ضرب بتاح تكف بالصواريخ » (٦٥) . كما ذكرت أن « الذعر يجتاح اسرائيل بعد ضرب الفدائيين لتل أبيب بالصواريخ ٣٢٠ قتيلا وجريحا حسب تقدير اسرائيل .. فرض حظر التجول فى الضفة الغربية ... » (٦٦) .

ويلاحظ أن الصحف المصرية قد تتبعت باهتمام بالغ نشاط المقاومة المتزايد فى الأرض المحتلة خاصة قطاع غزة ..

— من الملاحظ أن الصحف كانت تعبر عن الهجمات او القائمين بها كثيرا بلفظ (العرب أو العربية) ويعكس ذلك الشعور بالحاجة الى نسب تلك المقاومة الى الشعب العربى والعرب بشكل عام لاضفاء روح المقاومة عليهم جميعا فى وقت سكتت فيه الأنظمة العربية وعاشت شعوبها — ومنها الشعب المصرى — تحت وطأة الاحساس بالصمت والجمود .

— أظهرت الصحف تعاطفا شديدا تجاه مقاومة السكان فى قطاع غزة والأرض المحتلة ككل ..

— تناولت الصحف بالتعليق والرأى تزايد المقاومة كظاهرة هامة وايجابية ترد على محاولات تصفية المقاومة خاصة من قبل الأردن .

— تميزت معالجة الأخبار بطابع أكثر اثارة .. من الأهرام التى التزمت المحافظة نسبيا .

---

(٦٥) الأهرام ١٩٧١/١/٧ .

(٦٦) الأهرام ١٩٧١/١/١٨ .

وعلى المستوى الدولى تابعت الصحف قضية الأزمة الحالية التى تمر بها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة ، ففى ١٩٧٠/١٢/٣ على سبيل المثال اشارت الصحف المصرية الى أن وكالة غوث اللاجئين تواجه عجزا رغم زيادة ميزانيتها .. كما اهتمت الصحف بقرارات الأمم المتحدة (الجمعية العامة) التى تدين العدوان الصهيونى وعلى سبيل المثال نشرت الأهرام (فى ١٩٧٠/١٢/٣) « قرار بمعاملة المناضلين من رجال المقاومة كأسرى حرب .. أقرت ذلك اللجنة الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة » . كما درجت المقالات والتعليقات على التأكيد على عزلة اسرائيل دوليا وعدم احترامها لمواثيق الأمم المتحدة ودارت حول قرار ٢٤٢ .. كما انتقدت الموقف الأمريكى المؤيد للصهيونية والعدوان والمتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها الدولية .

كما تابعت الصحف تطورات الأزمة الأردنية الفلسطينية صعودا وهبوطا وان كانت قد اتخذت موقفا أكثر وضوحا وتشددا تجاه الأردن لتماديها فى المؤامرة بشكل جلى .

ونشرت أخبار الوحدة بين المنظمات الفلسطينية ثم انشقاق جبهة التحرير الشعبية والجبهة الديمقراطية .

نشرت الأهرام فى ١٧ مايو ١٩٧١ اى بعد احداث مايو فى القاهرة « تأييدا للرئيس السادات من الشعب الفلسطينى وقيادته ولا تخفى دلالة ذلك الخبر فى هذا الوقت بالذات . أى أن النظام حاول استخدام السمعة الطيبة للشعب الفلسطينى والتعاطف الشعبى بمصر الموجه للفلسطينيين فى معركة داخلية » ..

ثامنا — حادث ميونيخ :

نشرت الأهرام فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٧٢ فى صفحتها الأولى وباهتمام كبير خبر هجوم الفدائيين الفلسطينيين على البعثة الرياضية الاسرائيلية فى القرية الأولمبية و « مصرع ٢ من الاسرائيليين أثناء الهجوم ووضع الباقين رهينة حتى تفرج اسرائيل عن ٢٣٠ فدائيا » . وفى عموده اليومى كتب على حمدى الجمال يدافع عن الفدائيين الفلسطينيين ويطالب بالتروى

قبل الهجوم عليهم لأنهم « ليسوا هواة قتل بل انهم واقعون تحت الضغوط التى يفرضها العدو الاسرائيلى فى فلسطين ... » ثم نشرت الأهرام فى صفحتها الأولى صورة الفدائيين الثلاثة الذين اعتقلوا عقب الحادث بألمانيا ونشرت خبرا عنوانه « المخابرات الاسرائيلية أشرفت على اعداد الكمين للفدائيين » (٦٧) . ثم كتب احسان بكر مقالا بعنوان « ميونيخ وحرب الأعماق بين الفلسطينيين واسرائيل » يقول فيه : « ان حادث ميونيخ يعتبر مرحلة جديدة فى العمل الفدائى ويقول ان حرب الاستنزاف ضد الفلسطينيين قد بدأت أيضا بعد ميونيخ » (٦٨) .

أما الأخبار فقد نشرت تفاصيل الحادث وكان رأى الأخبار فى حادث ميونيخ أنه « أيا كانت الخلافات فى وجهات النظر حول الأسلوب الذى استخدمه الفدائيون الفلسطينيون فى هجوم ميونيخ ضمن كفاحهم ضد العدو الاسرائيلى ومصالحه فى كل مكان فان هذا الخلاف لا ينبغى أن يحول أنظار الرأى العام العالمى عن الحقيقة الأساسية وهى أن استخدام الفلسطينيين للعنف هو نتيجة مباشرة او بالأحرى النتيجة الوحيدة التى كان لابد أن تترتب على الجريمة التى كان ضحيتها الشعب الفلسطينى وهى جريمة كانت منذ البداية ملطخة بدم الفلسطينيين » . واتهم المقال البوليس الألمانى بأنه السبب فى قتل الرهائن ... ومن الجدير بالذكر أن المتحدث الرسمى وصف تصرف حكومة المانيا الاتحادية ازاء حادث ميونيخ بأنه « تصرف غير سليم لا يتسم بالحكمة وأن حكومة المانيا الاتحادية تتحمل نتائج هذا الحادث وعليها وحدها تقع المسئولية كاملة وانه كان من الواجب على هذه الحكومة أن تحترم تعهداتها مع الفدائيين وأن تتحمل تبعتها بدلا من أن توزع الاتهامات ضد مصر والعرب » (٦٩) .

---

(٦٧) الأهرام ١٩٧١/٤/٥ .
(٦٨) الأهرام ١٩٧١/٥/٩ .
(٦٩) الأهرام ١٩٧١/٦/١ .

وقد اهتمت الأخبار بهذا الحادث وعلقت عليه كثيرا .. سواء فى راى الأخبار الرسمى « كلمة اليوم » أو من خلال بعض كتابها الكبار ومنهم أنيس منصور وفيليب جلاب (٧٠) .

الخلاصـــة :

لقد تبنت الصحافة المصرية وجهـــة النظر المدافعة عن الفدائيين الفلسطينيين باعتبار ما فعلوه حقا مشروعا لهم لمواجهة الارهاب الصهيونى الذى ينكل بالفدائيين العرب فى السجون الاسرائيلية . وحرصت الصحف المصرية الثلاث على ابراز هذه الحقائق :

١ — ان النفوذ الصهيونى المتزايد فى المانيا عامل ضغط على الحكومة الألمانيـــة .

٢ — ان المسئولية المباشرة فى الحادث تقع على عاتق السلطات الألمانية التى خدعت الفدائيين وخضعت لأوامر المخابرات الاسرائيلية .

٣ — المانيا واسرائيل معاديتان فى دائرة النفوذ الامريكي وتحت تخطيـــط حلف الأطلنطى .

٤ — أن حـــل القضية الفلسطينية هو الكفيل بالقضاء على اى عمليات مماثلة وبذلك فان ممارسات اسرائيل داخـــل الأراضى الفلسطينية هى السبب الرئيسى والحقيقى فى الحادث .

تاسعا — عمليات المقاومة اثناء حرب اكتوبر :

تابعت الصحف المصرية اليومية الثلاث على مدار شهر أكتوبر بأكمله العمليات العسكرية التى قامت بها المقاومة الفلسطينية .. وتراوح موقع الأخبار التى تتحدث عن نشاط المقاومة بين الصفحة الأولى والصفحات الداخلية . وقد نشرت الأهرام خلال شهر اكتوبر الأخبار الآتية عن المقاومة الفلسطينية :

---

(٧٠) الأخبـــار ١٩٧١/٦/١١ .

م	موقع الخبر	تاريخ النشر	مضمون الخبر
١	— الصفحة الخامسة	٨ أكتوبر ١٩٧٣	نشاط المقاومة خلف خطوط اسرائيل وبيان عرفات يدعو الى ضرب جميع الأهداف الإسرائيلية .
٢	— الصفحة الثانية	١١ أكتوبر	هجوم يشنه الفدائيون فى الجليل .
٣	— الصفحة الثانية	١٢ اكتوبر	هجوم فدائى على قرية مطلة على الحدود الاسرائيلية اللبنانية .
٤	— الصفحة الثانية	١٣ أكتوبر	هجوم فدائى على ٩ مستعمرات اسرائيلية واسقاط فانتوم اسرائيلية .
٥	— الصفحة الأولى	١٤ اكتوبر	اشتباك للمقاومة مع القوات الاسرائيلية وتصاعد النشاط الفدائى .
٦	— الصفحة الأولى	١٨ أكتوبر	قصف المقاومة لـ ٤ مستعمرات اسرائيلية بالصواريخ .
٧	— الصفحة الأولى	٢٠ أكتوبر	قصف المقاومة لأهداف اسرائيلية فى الجليل .
٨	— الصفحة الثانية	٢٨ اكتوبر	استمرار هجمات المقاومة ضد اسرائيل .

وبالاضافة الى هذه الأخبار المباشرة عن النشاط الفدائى فقد نشرت الأهرام خبرا آخر يدل على عنف هذه المقاومة يوم ١٩ أكتوبر ومضمون الخبر أن اسرائيل قدمت شكوى للأمم المتحدة بسبب تضاعف نشاط المقاومة .

أما الأخبـار فقد تابعت العمليات العسكرية للمقاومة أيضـا .. ولكن بصورة اقل من ناحيـة العدد والابراز ولكنها فى ١٩ أكتوبر نشرت فى صفحتها الأولى خبرا عن « ١٠٧ علمية للفدائيين فى اسرائيل » أشارت فيه الى اشتداد العمليات الفدائية بين يومى ١٢ ، ١٦ أكتوبر نقلا عن راديو اسرائيل .. وفى ٢١ أكتوبر نشرت تحت عنوان « العمليـات العسكرية للفدائيين الفلسطينيين » أهم العمليات التى قام بها الفدائيون أثناء حرب أكتوبر والأماكن التى وجهت اليها العمليات .

ولا يكاد الأمر يختلف كثيرا فى الجمهـورية التى واظبت على نشر العمليات الفدائية التى قام بهـا الفدائيون الفلسطينيون خلال الحرب .

ولكن .. أبتداء من أول نوفمبر قل الاهتمام نسبيا بالعمليات العسكرية نتيجة الاهتمام الطاغى بمؤتمر السلام ومدى امكانية مشاركة الفلسطينيين فيه .. ومع ذلك فقد نشرت الصحف الثلاث بعض العمليات التى قام بها الفدائيون خلال الشهور التالية لأكتوبر ويلاحظ قلة مواد الرأى التى تتحدث عن هذه العمليات العسكرية باستثناء الأهرام التى كتبت مرتين عن هذه العمليات خـلال شـهر نوفمبر وأيدتها بعيدة عن الموقف المصرى المؤيد لاستمرار العمـل العسكرى . كما نبهت الأهرام الى ضرورة الحرص على الحيلولة دون أية محاولة للنيل من العلاقات الوطنيـة التى تربط القـاهرة بالمقاومة الفلسطينية ودعم علاقة المقاومة بالاتحاد السوفيتى فهما ركيزتان أساسيتان فى ضمان حل عادل لأزمة الشرق الأوسط يستند الى ما أنجز فى حرب أكتوبر من تلاحم على الصعيد العربى ومن تأييد دولى ايقظـا الأزمة من ركودها والمطلوب الآن السير بمنجزات هـذه الحرب حتى يستعيد العـرب حقوقهم كاملة بما فى ذلك الحق المشروع لشعب فلسطين العربى ..

ومنظمة تحرير فلسطين هى وحدها — كما تؤكد موسكو — هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى ، لذلك تشكل المحادثات التى يجريها ياسر عرفات فى هـذا الظرف فى كل من القاهرة وموسكو عنصرا بالغ الأهمية فى تأكيد تماسك الجبهة العالمية المعادية للعدوان الاسرائيلى واحتفاظها بالمبادأة ضد مناورات العدو فى المرحلة الحساسة القادمة » (٧١) .

كما اكدت الأهرام فى مقال افتتاحى آخر نفس الموقف السابق للسلطة المصرية من المقـاومة الفلسطينية والشعب الفلسطينى بصفة عامـة ، وبعض مقتطفات من المقال توضح ذلك .

اذ أوضحت أنه « من الأهمية بمكان أن تلتقى كلمة الدول العربية جميعها ودون أن ينطوى ذلك على حساسية لأية دولة عربية أيا كانت على أن ممثل شعب فلسطين هو التنظيم الذى يضم فى صفوفه المقاتلين من شعب فلسطين الذين رفعوا راية المقاومة ورفضوا فى أى وقت الانصياع لمخططات اسرائيل فى تصفية كيان فلسطين العربى كقضية شعب له حقه المشروع فى أن يقرر بنفسه مصيره داخل ارضه اى ارض فلسطين ذاتها » .

ليس من شك فى أن الدول العربية جميعها حريصة على أن جميع شرائح شعب فلسطين العربى التى صمدت بشتى الصـور للاحتـلال الاسرائيلى لابد أن تكون لها كلمة فى تمثيل شعب فلسطين .

أما الجمهورية فقد أشارت فى احـدى افتتاحياتها الى موقف مؤتمر القمة فى الجزائر الذى يرفض اعتبار وقف اطلاق النـار الحالى مرادفا للسـلام ، مؤكدا أن المعركة ما زالت مستمرة وأن شروط السـلام هى الانسـحاب الكامل من كافة الأراضى العربيـة المحتـلة وفى مقدمتهـا القـدس واسـتعادة حقوق شعب فلسطين الذى تمثله منظمـة التحرير الفلسطينية » (٧٢) .

---

(٧١) الأخبـار ١٩٧١/٦/٩ .
(٧٢) الأهـرام ١٩٧٢/٩/٨ .

هذا وقد تركز معظم اهتمام الصحف المصرية بعـــد انتهاء أكتوبر أثنـــاء حديثهـــا عن المقاومة تجاه الموقف من مفاوضات الســـلام المزمع اجراؤها .. ويمكننا أن نرصد بعض النتائج من تتبع الصحف لمفاوضات الســـلام :

* اهتمت الأهرام كثيرا بجدوى العلاقات الفلسطينية السوفيتية باعتبار أن الاتحاد السوفيتي صديق لمصر والمقاومة معا . واهتمت الأهرام بزيارة وفد منظمة التحرير لموسكو ونتائج زيارته .

* أكدت الصحف الثلاث على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

* لم يكن هناك اتفاق محدد حول نوعية السلام ومدى تحقيقه لحقوق الشعب الفلسطيني : فقد نشرت الأهرام فى ١٩ نوفمبر مقالا للمؤرخ البريطانى أرنولد توينبى بعنوان « نظرة جديدة على أزمة الشرق الأوسط » يقترح فيه :

— عودة اسرائيل الى خطوط ما قبـــل ١٩٦٧ .

— دولة فلسطينية لضمان حقوق شعب فلسطين .

— تدويل القدس تحت اشراف الأمم المتحدة .. وقيام قوات يابانية بالمحافظة على السلام فيها ..

— وفى ٢٢ نوفمبر نشرت تصريحات لمسئولين فى المقاومة قالوا فيها ان تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ هو الحد الأدنى لمطالب المقاومة .

— وفى ٣ ديسمبر نشرت خبر قبول عرفات مشروع اقامة دولة فلسطينية نقلا عن راديو ليبيا وعادت فى اليوم التالى فكذبته نقـــلا عن نفس المصدر !!.

— وفى ٩ ديسمبر كانت عناوينها الرئيسية تتحدث نقلا عن مصادر مصرية رسمية أن مبادىء مصر فى حضور مؤتمر السلام تتضمن انسحاب اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة وحق الشعب الفلسطينى فى اقامة دولته وتقرير مصيره ..

نشرت الصحف كثيرا من الآراء المتضاربة دون اى تعليق مباشر .. وكان رأيهـــا هو المحافظة على حقوق الشعب الفلسطينى والانسحاب من الأراضى المحتـــلة .. دون تحـــديد للمقصـــود من هـــذه المعـــانى « غـــير المحـــددة » .

ولكن الصحف الثلاث اتفقت — كصدى للسياسة المصرية الرسمية — على المطالبـــة باقامة حكومة فلسطينية فى المنفى من اجـــل الاشتراك فى مفاوضات السلام !!.

لم يكن الأمر قد تبلور تماما .. الشىء الوحيد الذى آمنت به السلطة السياسية هو أن القضية يجب أن تحل سلميا دون أن تحدد كيف يكون هـــذا الحـــل .

١٠ — نشاط المقاومة الفلسطينية قبل المبادرة :

لرصد موقف الصحافة المصرية من المقاومة الفلسطينية بين عامى ١٩٧٥ — ١٩٧٨ فقد قسمنا هذه المرحلة الى قسمين :

القسم الأول : هو ما قبل مبادرة الرئيس المصرى أنور السادات بزيارة فلسطين المحتلة فى نوفمبر ١٩٧٧ .

القسم الثانى : هو ما بعد هذه الزيارة وحتى توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيـــد مع اسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٨ ثم توقيـــع المعاهدة المصرية الاسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ .

ويتضمن كل قسم رصدا لموقف الصحافة المصرية من :

١ — المقاومة الفلسطينية بصورتيها العسكرية والمدنية .

٢ — الصور الأخرى للمقاومة وأزماتهـــا .

وقد شهدت هذه الفترة « ١٩٧٥ — ١٩٧٨ » عدة أحداث على درجة عالية من الأهمية كاشتعال الحرب الأهليـــة فى بيروت فى ابريل ١٩٧٥ . والانتفاضات الفلسطينية المتتالية داخل الأراضى المحتلة .. انتهاء بزيارة السادات وتوقيعه للصلح الانفرادى مع العدو الصهيونى .

* كان أبرز أحداث هـــذه الفترة التدخل السورى فى لبنـــان والمذابح التى تعرضت لها المقاومة الفلسطينية .

* ادانت الأهرام التدخل السورى فى لبنـــان ودور سوريا فى مذابح تل الزعتر .. وحظيت سوريا بأكبر قدر من الهجوم فى هذه الفترة ووصل الأمر فى ٧/٣١ الى اتهام سوريا باجراء اتصـالات مع اسرائيل التى تبارك المخطط السورى فى لبنان . ولكن حقيقة الأمر ان هذا الموقف المصرى يتسم بعدم المبدئية فبعد أن تم الصلح بين الساداتِ والأسد اختفت تماما نغمة الهجوم على البعث السورى وبدا الحديث عن السلام من جديد (بعد أن تعرضت المقاومة لضربة شديدة) .

* ادانت الصحف موقف الأردن أيضا ولكن بدرجة اقل من سوريا .. وطغى الهجوم على البعث السورى بعـــد ذلك حتى كاد الحديث عن الأردن يختفى تماما من الصحف الثلاث (٧٣) .

* لعبت الولايات المتحدة دورا كبيرا من مأساة تل الزعتر وكانت المآسى التى تعرضت لهـــا المقاومة الفلسطينية فى لبنان ومع ذلك فلم تنـــل اى هجوم من الصحف المصرية فى هذه الفترة .. وذكرت بصورة ايجابية دائما .

* كان لانهاء المعاهدة المصرية السوفيتية فى ١٤ مارس ١٩٧٦ آثر بارز فى الموقف من الاتحاد السوفيتى فقد تعرض لحمـــلات من الصحف الثلاث بسبب مواقفه بعد الغاء المعاهدة .

* وبسبب العلاقة بين الصاعقة وسوريا .. فقـــد اتهمت الأهرام الصاعقة بالعمالة والخيانة .. وذلك اما نقلا عن مصادر فلسطينية أخرى واما بعيدا عن رأى الأهرام (٧٤) .

* أكدت الصحف المصرية على أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى لشعب فلسطين .. وأن لمصر منها موقف مبدئى لا يتغير رغم كل الخلافات المؤقتة .. وكان هذا التأكيد مقترنا باشتراك المنظمة فى أى مجهودات سلمية لاقرار السلام فى المنطقة .

---

(٧٣) الأهـــرام ١٩٧٢/٩/١٦ .
(٧٤) الأخبـــار ١٩٧٢/٩/١٢ .

* وتكرر الحـديث أيضـا عن صيانة الحقـوق المشروعة للشعب الفلسطينى .. وهو لا يدل على شىء فى حد ذاته .. لأن السادات كان يصر حتى لحظة اغتياله على الادعاء بأنه يعمـل على صيانة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى !!.

* أما وحدة العمل الفلسطينى فرغم تكرارها عدة مرات .. الا ان الصحف المصرية لم تكن متحمسة كثيرا .. وغالبـا ما استخدمت هـذا الشعار لمواجهة سوريا او الأردن .. او رغبـة فى احتواء العناصر المتطرفة فى بعض المنظمات الفلسطينية .

ولقـد أبرزت التحليلات المسحية لمعالجات الصحف المصرية الثلاث للانتفاضات العربية خلال عام ١٩٧٦ مجموعة من النتائج الهامة نوجزها على النحو التـالى :

* عنف المقاومة العربية واستمرارها وتصاعدها فى وجـه محاولات اسرائيل لضم الأراضى المحتلة .

* عنف القمع والارهاب الاسرائيلى الموجه ضد المقاومة العربيـة . وادانة هذا الارهاب .

* تأكيد موقف مصر من المقاومة وتأييدها لهذا النضال المشروع .

* الاتجاه لمجلس الأمن باعتباره قادرا على وقف الارهاب الاسرائيلى !.

* الربط بين الحـل الشامل وأصول السلام وبين هـذه المظاهرات والانتفاضات العربيـة !.

* كان الاهتمام بتغطية الانتفاضات العربية متوسطا .. فرغم احتلال بعض أخبار الانتفاضات للصفحات الأولى الا أنها لم تبرز بما فيه الكفاية (٧٥) .

---

(٧٥) الأخبـار ١٥ ، ١٩٧٦/٩/١٨ .

١١ — المقاومة الفلسطينية بعد المبادرة ، ديسمبر ١٩٧٧ ، سبتمبر ١٩٧٨ :

تجاهلت الصحف المصرية الثلاث العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية بعد المبادرة فلم تنشرها .. أو كانت تنشرها فى صفحات داخلية بعيدا عن الصفحة الأولى .. ولكنها فى ١٢ مارس ١٩٧٨ لم تستطع تجاهل عمل فدائى باهر قام به رجال المقاومة .. فقد كانت العملية من الأهمية بحث أجلت زيارة بيجين لأمريكا على حد قول الأهرام .. كان عنوان الخبر الذى نشرته الصحف فى الصفحات الأولى « مصرع واصابة ١٠٠ اسرائيلى فى تل أبيب فى معركة مع الفلسطينيين المسلحين » ويتلخص ما نشرته الصحف فى أن بعض الفدائيين اختطفوا ثلاثة أتوبيسات واستطاعوا قتل حوالى ٣٠ شخصا واصابة ٧٠ ويلاحظ على معالجات الصحف لهذا الخبر ما يأتى :

١ — استخدام كلمتى « فلسطين مسلحين » بدلا من « فدائيين فلسطينيين» فى عنوان الخبر .

٢ — الاعتماد على وجهات النظر الصهيونية والغربية « تصريح بيجين + تصريح وايزمان + شهود العيان من الجنود والضباط الاسرائيليين + التليفزيون الاسرائيلى + وكالات الأنباء الغربية » أما الجزء الذى يوضح وجهة نظر منظمة التحرير فكان صغيرا جدا وأهم ما فيه اعلان المنظمة مسئوليتها عن الحادث .

وقد استمرت الصحف الثلاث ملتزمة سياسة الحياد المفروض عند متابعتها للخبر فى اليوم التالى (٧٦) .

ولكن الذى يثير الغرابة هو رأى الأهرام فى تلك العملية الفدائية الباهرة :

* ففى ١٤ مارس كان رأى الأهرام « الدولة الفلسطينية هى الحل » ويتلخص الرأى فى أن العملية الفدائية التى قام بها الفلسطينيون

---

(٧٦) الأهرام ١٩٧٣/١١/١٢ .

داخل العمق الاسرائيلى دليل على ان كل وسائل الحماية الحديثة لا تقف عقبة أمام شعب يطالب بحقوقه المشروعة التى أقرها المجتمع الدولى .. « وان اقامة الدولة الفلسطينية وعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى هى الطريق الوحيد أمام مناحم بيجين لكى يستعيد لشعبه أمنه واستقراره وبدون هذا الحل سيبقى أمن اسرائيل مجرد أحـلام تعبث بها دعاوى السيطرة والعنصرية وستظل اسرائيل وشعبها أسيرة الفزع والهلع » !!.

* كما كتب على حمدى الجمال مقالا بعنوان « بعيدا عن الحساسية والحرج » (٧٧) يركز فيه على :

— ان العملية الفدائيـة فى تل أبيب نوع من اليأس الفلسطينى نتيجة اصرار اسرائيل على تجاهل حقوقهم .

— وان هـذه العملية كانت بمثابة دعوة رسمية من الفدائيين لكى تهاجم اسرائيل جنوب لبنـان !.

وحول موقف الصحف المصرية من هذه العملية الفدائية سـواء من ناحية التغطية الخبرية او من ناحية الراى والتعليق يمكننا أن نطرح هذه الملاحظات :

١ — ان هذه الصحف ابدت حرصها على امن واستقرار شعب اسرائيل اكثر من حرصها على المقاومة ومستقبل قضيتها فهى تطلب من بيجين « اعطاء دولة للفلسطينيين لينجو شعبه من الفزع والهلع » !.

٢ — ان الأهرام لا ترى فى العملية صمودا فلسطينيا واصرارا على مواصلة النضال المشروع من أجل قضيتهم العادلة .. بل ترى فيها « نوعا من اليأس » علاجه عند اسرائيل ومناحم بيجين !!.

٣ — تحمل الأهرام الفدائيين الذين قاموا بالعملية مسـئولية الغـزو الاسرائيلى لجنوب لبنان !!

---

(٧٧) الأهـرام ١٩٧٣/١١/٢٨ .

٤ — تابعت الصحف الحادث خبريا بتوازن وحياد .. واعتمدت على المصادر الاسرائيلية ووصفت الفدائيين بأنهم من « الرجال المسلحين » ولولا بعض الحياء والخجل لوصفتهم « بالارهابيين » !

وعن الأعمال العسكرية الأخرى فقد استمر « عدم الاهتمام » فلم تعلق الصحف على هذه العمليات واكتفت بنشر هذه العمليات مثل « خبر » مصرع ٣ اسرائيليين واصابة ٤ فى اشتباك مع الفدائيين جنوب صور ومصدر الخبر متحدث باسم جيش الدفاع الاسرائيلى .

ونشرت الأهرام يوم ١٧ أبريل ١٩٧٨ (٧٨) :

* خبر « مقتل واصابة ٢٥ اسرائيليا فى انفجار قنبلة باتوبيس » (٧٩) .

* خبر « مصرع ٢ واصابة ٤٧ اسرائيليا فى انفجار السوق الرئيسية بالقدس » (٨٠) .

لقد كان هذا التجاهل مواكبا لسياسة الصحافة المصرية تجاه المقاومة بعد المبادرة وهى سياسة تقوم على تشويه صورة المقاومة والتقليل من اهميتها .

١٢ — الصور الأخرى للمقاومة : ديسمبر ١٩٧٧ : سبتمبر ١٩٧٨ :

فى أول ديسمبر ١٩٧٧ كان رأى الأهرام هو « قمة الرفض ورفض القمة » يعلق على « الحركة المحمومة بين عدد من العواصم العربية التى قامت بها عناصر الرفض القابعة وقاد الشارع العربى » وترى الأهرام أن هذه الحركة موجهة ضد مصر وجهودها من أجل السلام والكيان الفلسطينى وليست موجهة ضد اسرائيل ! وفى مقال زكريا نيل بنفس العدد تركيز على المبدأ الرئيسى الذى تؤمن به مصر وهو « ان اى تحرك فى مبادرة السادات من أجل السلام سواء كان هذا التحرك فى القدس أو

---

(٧٨) الجمهورية ١٩٧٣/١١/٣ .
(٧٩) الأهرام — الجمهورية — الأخبار : مارس — ابريل ١٩٧٦ .
(٨٠) الأهرام ١٩٧٦/٣/٢٠ .

القاهرة أو جنيف يهدف الى تسوية عربية اسرائيلية وليس مصرية اسرائيلية فقط » وان المحورين الأساسيين اللذين أكد عليهما السادات هما :

١ — تحرير الأراضى العربية التى احتلت فى حرب ١٩٦٧ .

٢ — انه لا مساومة حول « المسألة » الفلسطينية وأنه يجب اعطاء الشعب الفلسطينى وطنا قوميا وأن يكون له حق تقرير المصير .

وتحدث رائد عطار فى عموده اليومى « الموقف الراهن » عن رحلة السادات العظيمة للقدس وموقف الدول العربية منها أو دول الرفض التى « لا تريد حلا سريعا بل تمشى ببطء الى ما لا نهاية » ويصور صلاح جاهين فى نفس العدد مصر « أم العرب » والعرب بجانبها طفل يلعب ويلهو .. ويعلق صلاح قائلا « يابنى يا حبيبى امشى جنبى وبطل تضييع وقت احنا مش فاضيين » .

وتهاجم الصحف المصرية جهود الدول العربية الرافضة لمبادرة السادات وان كل ما يفعلوه يتم تحت « الحماية السوفيتية » .

ثم يظهر كاريكاتور جاهين فى الأهرام (٨١) يصور العرب بصورة رجل ضخم والسلام بصورة فتاة رقيقة كالملاك ويعلق قائلا « الظاهر لازم الأول نعمل مؤتمر للسلام بين الفلسطينيين وبعض وبين البعثيين وبعض وبين العرب وبعض وفى الآخر بين العرب واسرائيل .. » . وفى اليوم التالى ٥ ديسمبر — كانت افتتاحية الأهرام بقلم على حمدى الجمال تحت عنوان « لعبة السوفييت الجديدة » يقول فيها ان الاتحاد السوفيينى يدرك جيدا أن نفوذه فى المنطقة سوف ينهار فى اليوم التالى لتوقيع اتفاق السلام مع اسرائيل لأن وجودها مرتبط بتوريد السلاح ! وان الاتحاد السوفييتى يلجأ الى التفرقة بين العرب حتى لا يتم السلام ويستمر نفوذه !! ويصور جاهين فى نفس العدد العرب جميعا وكأنهم خونة ! ولم يوضح يخونون ماذا .. وكيف ؟ وفى اليوم التالى ٦ ديسمبر نشرت الأهرام خبر قطع مصر لعلاقات مع سوريا وليبيا والجزائر والعراق واليمن الجنوبية وذلك ردا

---

(٨١) الأهرام شهور : فبراير — مارس — أبريل ١٩٧٦ .

« على الموقف المشين لقيادات هـذه الدول في مؤتمر طرابلس بتجميد العلاقات مع مصر » وهاجم « رأى الأهرام » العرب الرافضين الذى يريدون « ضرب مصر وضرب صمود الشعب المصرى » ويهاجم الأهرام العراق وسوريا والجزائر وليبيا بالتحديد مذكرا كل منهم بمواقفه السابقة تجاه القضية الفلسطينية ! ويرى صلاح جاهين بنفس الصدد ان العرب « متخلفون » لا يفهمون شيئا . وفى ١١ ديسمبر نشرت الأهرام حديث السادات « لستامبا » الايطالية وفى الحديث قال السادات أنه لا استقرار فى الشرق الأوسط بدون فلسطين وهاجم الدول العربية الرافضة جميعا !! وفى اليوم التالى نشرت الأهرام حديث السادات الى ممثلى الصحافة الأوروبية والذى أشار فيه الى « أن مصر لا تسحب اعترافها بمنظمة التحرير .. على العكس وجهت لها الدعوة لحضور المؤتمر » .

ولم تهمل الأهرام الموقف الأمريكى « الجديد » فقد كان المانشيت الرئيسى فى عدد ٥ يناير ١٩٧٨ هو تصريح كارتر فى أسوان أثناء اجتماعه مع السادات بأنه « يجب حل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها وأن يشارك الفلسطينيون فى تقرير مصيرهم » وتعليقا على هذا التصريح كان رأى الأهرام « عودة الأمور الى نصابها » مليئا بالمدائح للسيد كارتر ويرى الأهرام أن كارتر تحدث عن نقطتين :

* ضرورة الانسحاب الاسرائيلى من جميع الأراضى التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ .

* حل المشكلة الفلسطينية من كافة جوانبها واقرار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره .

وتقول الأهرام « ولوحظ أن الرئيس كارتر أدلى ببيانه مكتوبا ومحددا ولم يرتجله ولم يقله فى سياق ملاحظات جارية مما يؤكد حرصا واضحا على الالتزام بموقف لا يقبل التأويل » . وفى « رأى الأهرام » تحت عنوان « الثورة الفلسطينية تأكل بنيها » (٨٢) شنت الأهرام هجوما على المنظمات

---

(٨٢) الأهـرام ، الجمهورية ، الأخبار : ١٢ ، ١٩٧٨/٣/١٣ .

الفلسطينية التى انساقت وراء قوى الرفض « خطوة أولى على طريق الضياع السياسى » وذلك بمناسبة اغتيال سعيد حمامى فى لندن .

وقد استمرت الصحف المصرية طوال يناير وفبراير ١٩٧٨ فى ترديد نفس الكلمات حول اصرار مصر على الحل العادل والشامل للقضية وحرصها على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ... الخ . ثم جاء وقوع حادث اغتيال يوسف السباعى فى ١٩ فبراير ١٩٧٨ وقد كان هذا الحادث مناسبة للنيل من الثورة الفلسطينية .. فقد كان راى الأهرام فى نفس اليوم تحت عنوان « الارهاب الأسود » تحدث عن اغتيال يوسف السباعى بيد بعض المنظمات الارهابية الفلسطينية « الذين يضيعون على الشعب الفلسطينى كفاحه النبيل والذين اساءوا من قبل وما زالوا يسيئون الى الأهداف المخلصة للشعب الفلسطينى » ورغم انه من حق الأهرام أن تدين اغتيال السباعى .. ولكن الذى ليس من حقها أن تحول نضال « بعض » المنظمات الفلسطينية الى « ارهاب » وتصفها بأنها منظمات ارهابية .. و « انهم أساءوا من قبل للقضية » . مع عدم تحديد أوجه هذه الاساءات الماضية .. ففى ٢٠ فبراير من نفس العام وبعد المغامرة الفاشلة للنظام المصرى الذى راح ضحيتها عدد من رجال الصاعقة اتهمت الاهرام بعض رجال المقاومة الفلسطينية بالاشتباك مع القوات المصرية فى قبرص ! وفى خطاب السادات الذى نشرته الأهرام فى ٢٢ فبراير وصف قاتلى السباعى بأنهم « مأجورين » وانه يقول للفلسطينيين قبل الجميع : « سنرد الضربة بعشرة أمثالها » مع الاصرار الكامل أيضا على الانسحاب الكامل والمحافظة على حقوق الشعب الفلسطينى ... » .

وفى ٢٥ فبراير كانت افتتاحية الأهرام بقلم على حمدى الجمال بعنوان « تصريحاتهم العميلة لن تنسينا فلسطين » ويقول فيها « عدد من قادة منظمة التحرير الفلسطينية أصيبوا بالضياع الى الحد الذى فقدوا فيه القدرة على الادلاء بتصريحات لها مضمون أو معنى .. وقد انضم ياسر عرفات لهذه المجموعة فأدلى امس بتصريحات تؤكد انه لا يفهم ما يجرى فى الساحة العربية أو أنه لمصلحة شخصية لا يريد أن يفهم » ويمضى

الجمال فى مقالة قائلا « ان ياسر عرفات انتهى منذ أن وقع على السموم التى خرجت من مؤتمر الرفض الذى عقد فى طرابلس . ومع ذلك فمصر ايمانا بمسئوليتها ودورها القومى الطليعى سوف تظل تناضـل فى سبيل القضية الفلسطينية والشعب الفلسطينى ولا تحمل اخطاء رئيس المنظمة ونائبه وعملاء الأنظمة العميلة فى المنطقة ... » ومن كلمات الجمال يتضح ان :

١ — ان قيادة المقاومة فى حالة ضياع لا يعرفون ماذا يفعلون .

٢ — وان هذا مرتبط برفضهم للخط المصرى فى التسوية وانضمامهم الى جبهة الصمود والتصدى الرافضة .

٣ — ان المصالح الشخصية تتحكم فى قيادات المقاومة .

٤ — وان الجميع عملاء .. المنظمات الفلسطينية عميلة للأنظمة العربيـة التى هى بدورها عميلة للاتحاد السوفييتى .

٥ — وان مصر وحدها « تناضل » فى سبيل فلسطين !

وفى ٢٨ فبراير اهتمت الصحف بمناقشات مجلس الشعب .. فقد طالب الأعضاء « باعادة النظر فى اوضاع الفلسطينيين المقيمين فى مصر » وهاجموا « القيادات الفلسطينية التى باعت نفسها لجبهات الرفض » وان مصر « سوف تتعامل معهم على هذا الأساس » ولم تهتم الصحف أن تنشر ما قاله الأعضاء الوطنيون فى مجلس الشـعب بصدد تأييدهم للمقاومة ورفضهم لهذه المراجعة والانحراف فى تفكير القيادة المصرية .. ولم تهتم كذلك بتفسير مغزى هذه الاجراءات الموجهة ضد الشعب الفلسطينى رغم المزاعم المتصلة حول الدفاع عن حقوقه واحترام رغبته فى تقرير مصيره !!

وفى ٣ مارس ١٩٧٨ نشرت الأخبـار والأهرام والجمهورية حديث السادات مع احدى محطات التليفزيون الأمريكية وقال السـادات « ان منظمة التحرير مسئولة عن جريمة اغتيال يوسف السباعى » وان مصر لم تغير موقفها تجاه القضية الفلسطينية ولا سلام بدون حل المشـكلة الفلسطينية ! ورغم اتهام السادات فقد اشار فى حديثه الى « أنه لم يثبت

بعد اشتراك الفلسطينيين فى الهجوم الغادر على قوات الصاعقة المصرية فى قبرص » وتجاهل السادات أيضا ادانة مختلف المنظمات الفلسطينية لاغتيال السباعى وفى نفس العدد الذى أتهم فيه السادات المنظمة قال الجمال فى مقال له بالصفحة الأولى : انه لم يعد مقبولا أن تسكت مصر على الاسفاف والتصريحات غير المسئولة والتى تعدت كل المقاييس الأخلاقية » واستمر فى حديثه مركزا على ما يأتى :

— أنه آن الأوان لكى تلقى مصر نظرة موضوعية على علاقاتها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

— ان مصر هى الوحيدة التى وقفت مع قضية فلسطين منذ البداية .

— ان مصر لن تسكت على أخطاء قادة المنظمات وعلى كل مسئول فلسطينى أن يتحمل مسئولية التصريحات التى « يهذىء » بها .

ولتأكيد « النضال » المصرى فى سبيل فلسطين ابرزت الأهرام فى صفحتها الأولى « كارتر يؤكد : حقوق الفلسطينيين شرط للتسوية الدائمة » ولم يهتم كارتر بالاشارة الى معنى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وأن اهتم بالاشارة « الى حق جميع دول المنطقة فى أن تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها » .

واستمرت الصحف المصرية فى سياستها الغريبة هذه واتخذت موقفا « متوازنا » ومحايدا تجاه عمليات اسرائيل الارهابية فى جنوب لبنان بل انها نشرت يوم ١٦ مارس بيان مصر حول العدوان الاسرائيلى على جنوب لبنان فى صفحات الوفيات .

وواصلت الصحف المصرية اهتمامها بتتبع أنباء الخلافات داخل المنظمات الفلسطينية . ومن أبرز الأمثلة « السيطرة على محاولة انشقاق داخل حركة فتح » (٨٣) . وأن هذا الانشقاق يتزعمه أبو داود وعدد من أنصاره .. « الجبهة الشعبية تهدد المنظمة لقبولها وقف نشاطها العسكرى

---

(٨٣) الأهرام ١٩٧٨/٣/٢٢ .

بجنوب لبنان » (٨٤) . وفى ٣١ اغسطس جاء تقرير خاص للأهرام من داخل المجلس الوطنى الفلسطينى ذكر أن « عرفات يشيد بدور مصر ويكشف مخطط العراق ضد الفلسطينيين » نقلا عن « المصادر الفلسطينية المطلعة .. ان عرفات أشاد « بالدور الايجابى والهام الذى لعبه الوفد البرلمانى المصرى برئاسة سيد مرعى لصالح القضية الفلسطينية خلال زيارة الوفد المصرى لأمريكا » ... « كما أن التقرير كشف دور العراق التخريبى تجاه منظمة التحرير الفلسطينية » وتأكيدا لهذا الاتهام التخريبى للعراق نشرت الأهرام بصفحتها الأولى بعد يومين : ١٩٧٨/٨/٢ « هجوم فلسطينى بالمدافع الرشاشة على سفارة العراق ببيروت » وذكرت الأهرام فى تفصيل الخبر « ان هذا الهجوم ضمن سلسلة الأحداث الناتجة من الخصومة العنيفة بين منظمة فتح وياسر عرفات منجهة وبين العراقيين المتطرفين من جهة أخرى » . واستمرت الصحف فى متابعة تفاصيل الخلافات الفلسطينية والمبالغة فى اظهارها وابرازها .. مع الاستمرار فى التأكيد على اصرار مصر على تسوية القضية الفلسطينية تسوية عادلة .. وبلغ الحمق بالأهرام الحد الذى جعلها تزيف أخبارا وهمية منها ما نشرته فى ٢٦ سبتمبر « بيجين يعلن استعداده للتفاوض مع أعضاء منظمة التحرير اذا تم انتخابهم فى الضفة » مع المواظبة فى نشر تصريحات المسئولين المصريين التى تؤكد أن ما حدث فى كامب ديفيد ليس اتفاقا فرديا وأن مصر مصممة على حل المشكلة الفلسطينية ...

الخلاصة :

لوحظ أن الصحف المصرية قد انتهجت فى معالجتها للمقاومة الفلسطينية بعد مبادرة السادات (نوفمبر ١٩٧٧) نهجا يختلف تماما عن الفترة السابقة ويتمحور حول :

١ — الاغفال شبه الكامل للعمليات العسكرية الفلسطينية والعرض

---

(٨٤) الجمهورية ، الأخبار : ١٩٧٨/٤/١٧ .

المتوازن للعمليات النادرة المنشورة مع الاعتماد على المصادر الصهيونية فى نقل هذه الأخبار .

٢ — عدم الاشارة نهائيا الى الانتفاضات الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة ضد زيارة السادات .

٣ — محاولة الايهام بوجود انفصال بين الشعب الفلسطينى وقياداته .. وأن القاعدة العريضة للجماهير الفلسطينية تعترض على قيادتها .

٤ — اللجوء الى الابتذال فى مواجهة الرفض العربى شبه الجماعى لزيارة السادات واتهام الدول العربية الرافضة بالعمالة والخيانة والتفريط فى قضية الشعب الفلسطينى !

٥ — اتهام المنظمات الفلسطينية الرافضة للسياسة المصرية بالعمالة للدول العربية وعجز هذه المنظمات عن الحركة فى حرية .

٦ — الالحاح على الموقف المصرى المناصر للقضية الفلسطينية مع اغفال وجود أى سلبيات تترتب على زيارة السادات الى اسرائيل .

٧ — اتهام الاتحاد السوفييتى بأنه سبب الرفض العربى حرصا على مصالحه الذاتية وتصوير الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المناصر الحقيقى للقضية الفلسطينية وتخفيف اللهجة العدائية ضد اسرائيل .

٨ — استخدام كل الفنون الصحفية فى تحقيق الأهداف السابقة .

مما سبق يمكن استخلاص الملامح العامة لاتجاهات الصحافة المصرية نحو المقاومة الفلسطينية قبل وبعد مبادرة السادات ونوجزها على النحو التالى :

(أ) قبل المبادرة :

— الاهتمام بعنف المقاومة العربية واستمرارها وتصاعدها .. وادانة القمع الاسرائيلى وتأكيد موقف مصر « المبدئى » من المقاومة وتأييد نضالها المشروع .. والاشارة الى قدرة مجلس الأمن على وقف

الارهاب الاسرائيلى .. والربط بين الحل الشامل واقرار السلام وبين القضاء على هذه المقاومة ورد فعلها الارهابى .

— اتخاذ موقف معاد من الأنظمة العربية عند تقييم مواقفها تجاه المقاومة الفلسطينية باعتبار هذه المنظمة تتاجر بالقضية وتخونها وتعمل على تصفيتها ...

— ادانة الاتحاد السوفيتى باعتباره حريصا على استمرار القضية بلا حل « لمصالحه الذاتية » واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية وحدها قادرة على « انهاء » الصراع لأنها تمتلك ٩٩٪ من أوراق اللعبة !

— معاداة بعض المنظمات الفلسطينية التى تتخذ موقفا معاديا للسياسة المصرية أو موقفا مؤيدا لأحد الأنظمة العربية الأخرى .

— التركيز على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

(ب) بعد المبادرة :

— تجاهل المقاومة العربية والعرض المتوازن عند التعرض للعمليات العسكرية الفلسطينية . ولم يعد الاهتمام منصبا على ادانة الارهاب الاسرائيلى بقدر « نصيحة » اسرائيل أن تسرع بحل القضية حرصا على أمن الشعب الاسرائيلى !

— استمرار معاداة الأنظمة العربية التى اتخذت موقفا رافضا لسياسة الرئيس السادات .. والتبذل الشديد فى معاداة هذه الأنظمة ومن اى عرض موضوعى لما يقوله هؤلاء الرافضون .

— استمرار معاداة الاتحاد السوفيتى وكشف سياسته الاستعمارية فى المنطقة !! والدفاع المستمر عن المواقف الأمريكية رغم وضوح بعدها عن تبنى مصلحة الشعب الفلسطينى وحقوقه المشروعة .

— التأكيد على اعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى ولكن مع الايهام بوجود خلافات بين قيادات المنظمة والشعب الفلسطينى بما يوحى أنهم لا يمثلون هذا الشعب .

ومما يجدر ملاحظته أن التغيير فى موقف الصحافة بعد المبادرة كان تغييرا فى الدرجة وليس فى النوع .. ذلك أن هذه المبادرة ما هى الا حلقة من مجموعة حلقات متصلة فى سبيل تصفية القضية الفلسطينية .. وخيانة حق الشعب الفلسطينى فى وطنه الشرعى .. وهو ما يمثل خيانة حقيقية لمصالح الطبقات الشعبية فى مصر ويهدد المستقبل الوطنى كله .

المراجـــــع

١ — أحمد بهاء الدين — اسرائيليات وما بعد العدوان — دار الهلال — القاهرة ١٩٦٩ .

٢ — احمد حمروش — قصة ثورة ٢٣ يوليو — مصر والعســـكريون — الجزء الأول — الطبعة الثانية — المؤسسة العربية للدراســـات والنشر — القاهرة ١٩٧٧ .

٣ — أحمد يوســـف القرعى (اعداد) — الصهيونية والعنصرية — مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام — القاهرة — ١٩٧٧.

٤ — أديب ديمترى — المسألة اليهودية والاشـــتراكية العلمية — مجلة الكاتب — القاهرة — أغسطس ١٩٧٣ .

٥ — د. أسعد رزوق — نظرة على أحزاب اسرائيل — سلسلة دراسات فلسطينية بيروت — ١٩٦٦ .

٦ — د. أسعد رزوق — الدولة والدين فى اسرائيل — سلسلة دراسات فلسطينية — بيروت — ١٩٧٠ .

٧ — اسماعيل محمود — حـــدود أكتوبر — دار الطليعـــة — بيروت — ١٩٧٤ .

٨ — جاكوب لاندو — الحيـــاة النيابية والأحزاب فى مصر من ١٨٦٦ الى ١٩٥٢ — ترجمة سامى الليثى — مكتبة مدبولى — القاهرة .

٩ — د. جمال حمدان — اليهود انثروبولوجيـــا — المكتبة الثقافيـــة — القاهرة — فبراير ١٩٦٧ .

١٠— د. جمال حمدان — شخصية مصر — دراسة فى عبقرية المكان — القاهرة — ١٩٦٧ .

١١— د. جمال حمدان — اسرائيل ، الصهيونية وأرض فلسطين — مجلة الهلال — القاهرة — مايو ١٩٦٨ .

١٢— جمال عبد الناصر — فلسفة الثورة — القاهرة .

١٣ — لطفي الخولي — ٥ يونيو : الحقيقة والمستقبل — دار الكاتب العربى — القاهرة ١٩٦٨ .

١٤— ليلى القاضي — الهستدروت — سلسلة دراسات فلسطينية — بيروت — ١٩٦٧ .

١٥— صبحى محمد ياسين — حرب العصابات فى فلسطين — دار الكاتب العربى — القاهرة ١٩٦٧ .

١٦— صلاح زكى — الثورة الفلسطينية — التاريخ — الواقع — المستقبل — دار الثقافة الجديدة — القاهرة — ١٩٧٧ .

١٧— صلاح عيسى — الأساس الاجتماعى للثورة العرابية — القاهرة — ١٩٧٣ .

١٨— صلاح عيسى — مقدمة كتاب الاخوان المسلمون لريتشارد ميتشل — مكتبة مدبولى — القاهرة — ١٩٧٧ .

١٩— صلاح عيسى — مستقبل الديمقراطية فى مصر — مجلة الكاتب — القاهرة — سبتمبر ١٩٧٤ .

٢٠— عبد القادر ياسين — شبهات حول الثورة الفلسطينية — دار الثقافة الجديدة — القاهرة — ١٩٧٧ .

٢١— عبد القادر ياسين : النظام الأردنى والكيان الفلسطينى — مجلة الكاتب — القاهرة — سبتمبر ١٩٧٤ .

٢٢— د. عبد الوهاب الكيالى : الموجز فى تاريخ فلسطين الحديث — المؤسسة العربية للدراسات والنشر — بيروت — ١٩٧٤ .

٢٣— د. عبد الوهاب الكيالى : المطامع الصهيونية التوسعية — سلسلة دراسات فلسطينية — بيروت — ١٩٦٦ .

٢٤— د. عبد الوهاب المسيرى : : نهاية التاريخ — مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى — مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام — القاهرة — ١٩٧٣ .

٢٥— د. عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ١٨٢٧ — ١٩٥٢— د. ت.

٢٦— د. على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ — ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية — دار الثقافة الجديدة — القاهرة — ١٩٧٧ .

٢٧— د. على بركات : الملكية الزراعية بين ثورتين (١٩١٩ — ١٩٥٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهـرام — القـاهرة ١٩٧٨ .

٢٨— د. فؤاد مرسى : هذا الانفتاح الاقتصادى — دار الثقافة الجديدة — القـاهرة ١٩٧٦ .

٢٩— كارل ماركس : المسألة اليهودية — مطبعة مكتبة دار الجيـل — د. ت.

٣٠— ناجى علوش : الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية — ١٨٨٢ — ١٩٤٥ — سلسلة دراسات فلسطينية — ١٩٧٤ .

٣١— نجيب صدقة : قضية فلسطين — دار الكتاب — بيروت — ١٩٤٦ .

٣٢— مجموعة من العلماء السوفيت — التركيب الطبقى للبلدان النامية .

٣٣— وزارة الشباب — ج . ع . م. — القضية الفلسطينية — الحقيقة والمصير — القـاهرة — ١٩٧٠ .

٣٤— مجلة شئون فلسطينية — العدد ١٦ — يونيو ١٩٧٥ .

٣٥— قانون استثمار المـال العربى والأجنبى والمناطق الحرة — الهيئة المصرية للكتاب — ١٩٧٤ .

٣٦— الأهـرام الاقتصادى — العدد ٥٢٦ — ١٥ يوليو ١٩٧٧ .

مراجـع خاصة بالبحث القـانونى :

١ — د. جمال العطيفى : حرية الصحافة — دار المعارف — القاهرة — ١٩٧٤ .

٢ — جمال الشرقاوى : ملاحظات على صحافة الشعب — مجلة الكاتب — القـاهرة — ابريل ١٩٦٨ .

٣ — د. مختار التهـامى : مع الصحافة فى شـهر — مجلة الكاتب — القـاهرة — مايو ١٩٦٧ .

الفصل الرابع

دور الصحافة المصرية فى تشكيل الرأى العام خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات

من الواضح أن عمليات تنظيم المعلومات ومناهج الاعلام وما ينشأ عنها من دعاية وحرب نفسية قد اصبحت فى ظروف العالم المعاصر قضية سياسية واجتماعية وعلمية بالغة الخطورة لا تؤثر فقط فى صياغة وجهات نظر الناس وفى العلاقة بين الطبقات والقوى الاجتماعية ولكنها تؤثر ايضا فى العلاقات بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ومن هنا جاء الاهتمام بوسائل الاعلام ومضمونها ثم بأسلوب تنظيم عمليات الاعلام والتحكم فيها . وقد أصبحت هذه الأمور سائدة فى جميع دول العالم غير أن الخلاف الأساسى يكمن فى ثلاث مسائل أساسية هى المنهج والمضمون والهدف . الدول الاشتراكية تملك وسائل الاتصال الجماهيرى عن طريق مؤسساتها الاشتراكية والدول الراسمالية تملك هى الأخرى وسائل الاتصال عن طريق مؤسساتها وشركاتها الاحتكارية الا ان المضمون يختلف وكذلك المنهج والهدف . والمضمون قد يكون حقيقة حركة التاريخ وقوانينها او تشويه الوعى بهذه الحركة وقوانينها . والمنهج قد يكون المنهج العلمى المستند الى المادية التاريخية أو مناهج اخرى شبه علمية تستند الى منطق شكلى او الى منطق لا يهتم بمواجهة الحقائق المادية قدر اهتمامه بالمواجهة المجردة للأفكار والمظاهر الخارجية للأحداث . والهدف قد يكون خدمة الجماهير بتوفير الوعى العلمى لها كي تتمكن فعلا من حماية مصالحها وتشكيل مصيرها . وقد يكون الهدف تضليل الجماهير لحساب فئة معينة تريد السيطرة عليها لاستغلالها . وعلى أساس هذه الخلافات المبدئية تباينت الاستخدامات وتناقضت . ان وسائل الاتصال الجماهيرى يمكن ان تكون أدوات وأجهزة لتثقيف الجماهير وتوعيتها بحقائق العصر الذى تعيش فيه وحقائق المجتمع الذى يرتبط مصيرها به ولتعليمها شتى أنواع المعرفة بدءا بالحروف الأبجدية وانتهاء باحداث نشاطات العلم والتكنولوجيا ولتزويدها بانواع من الغذاء الوجدانى والنفسى من خلال نشر الانتاج الأدبى والفنى الذى يبعث الأمل ويكون حافزا للانتاج والحركة ، وكذلك يمكن أن تصبح وسائل الاتصال سبيلا لنشر الثقافة المدمرة القائمة على الاثارة وتمجيد العنف والعدوان

واشاعة مناخ محبط هدام استنادا الى نظريات تهدف الى محاصرة الجماهير فى متاهات الجنس والعنف والغرائز البدائية وتجردها تماما من مقـدرة اللجوء الى العقل والمنطق مما ييسر قيادها والتحكم فى مصيرها مثلما حدث للجماهير الالمانية والايطالية فى ظل النظامين النازى والفاشى قبل واثناء الحرب العالمية الثانية .

وكما تساعد وسائل الاتصـــال على خلق علاقات متبـادله فعالة بين انتاج الفنان العظيم واحتياجات الناس من اجل خلق فن أكثر رقيـــا وأكثر ارتباطا بقضايا المجتمع ومشاكله كذلك تطحن وسائل الاتصال القائمة على الاثارة ومخاطبة الغرائز البدائية قدرات ومواهب الفنـــان وتضعه تحت رحمة مؤسسات الاعـــلان التجارية .

وتلعب وسائل الاتصال الجماهيرى دورا هاما فى تنميـــة العلاقات البناءة بين الشعوب فى ميادين السياسة والثقافة والاقتصـــاد والعلم ، كذلك يمكن أن تكون أدوات لشن حروب نفسية تضر بعلاقات الشعوب ومصالحها المشتركة .

ولا شك أن الدور الذى تقوم به وسائل الاتصال الجماهيرى سواء كان ايجابيا لخدمة الانسان وتطوير امكانياته وقدراته على الخلق والابداع أو كان دورا سلبيا يهدف الى تجميد قدرات الانسان وارجاعه الى السلوك الغريزى المتخلف ســـواء كان هـــذا الدور أم ذاك فان الأمر كله يتوقف على من يملك وسائل الاتصال الجماهيرى ولمصلحة من تعمل هذه الوسائل هل تخدم وسائل الاتصال الرؤية العلمية لحركة التاريخ أم تعمـــل على تعطيل حركة التاريخ وتعوق تقدمه ....؟.

هل تخدم مصلحة الجموع الحاشدة من الناس فى الانتـــاج الثقافى والاقتصادى والعلمى والتكنولوجى أم تخدم مصالح فئة اجتماعية معينة على حساب الآخرين ؟.

وهنا لابد من التعرض للتعريفات التى وضعتها المدارس المختلفـــة للاعـــلام ويمكن تلخيصها فى تعريفين رئيسيين أولهما : التعريف التقليدى

الذى يرى أن الاعلام هو نشر الحقائق والأفكار والأخبار والآراء من خلال الصحف والاذاعة والسينما والمحاضرات والندوات وغيرها وذلك بهدف تحقيق التفاهم والاقتناع وكسب التأييد . ويلاحظ ان هذا التعريف يركز على المعنى الوظيفى للاعلام فانه يحدد وظائف معينة للاعلام وهى تحقيق التفاهم وكسب التأييد بينما يغفل وظائف أخرى مثل التثقيف والنقد وتسليح القراء بالوعى السياسى والاجتماعى ومن الواضح ان هذا التعريف يهدف الى عزل الاعلام عن السياق الاجتماعى والتاريخى لجمهور المستقبلين فهو منذ البداية يرى أن الاعلام يسعى الى نشر الحقائق دون ذكر أو اشارة الى المضمون الاجتماعى الذى تعكسه هذه الحقائق . أما التعريف الآخر للاعلام فهو يركز فى الأساس على المضمون الاجتماعى للاعلام ويرى أن الاعلام ظاهرة مجتمعية تسعى الى التعبير عن أفكار ومصالح الطبقات المسيطرة اقتصاديا وأيديولوجيا وسياسيا وذلك من خلال ارساء مضامين فكرية وسياسية واجتماعية محددة تجسد مصالح هذه القوى .

واذا كنا نتطلع الى محاولة استكشاف الأدوار المختلفة التى يقوم بها الاعلام المصرى وخصوصا الصحافة والتى نسعى من خلالها الى تشكيل وصياغة الرأى العام المصرى فى المرحلة الراهنة فان ذلك يستلزم تحديد بعض المؤشرات التى تعد بمثابة دلالات استطلاعية للدراسة . واهم هذه المؤشرات :

أولا — تحديد الخط العام للدولة فى المجال الاعلامى أى تحديد النظرية الاعلامية التى تحكم المجتمع المصرى فى المرحلة الراهنة ويتطلب ذلك تحقيق أمرين :

(أ) مراجعة المواثيق الرسمية للدولة التى تحدد الخط الفكرى والسياسى للدولة ولوسائل الاعلام معا .

(ب) استعراض العلاقة بين الاعلام المصرى والسلطة السياسية أى تحديد ملكية وسائل الاعلام ودور السلطة السياسية فى التأثير على مضمون

الكتابات الصحفية من خلال قوانين المطبوعات والقرارات المنظمة للمؤسسات الصحفية .

ثانيا — تحديد العلاقة بين الاعلام المصرى والبناء الاجتماعى اى تحديد الجمهور الذى تتوجه اليه الصحف فى المدن والريف .

ثالثا — تحديد نوعية القضايا والمشكلات والهموم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تشغل الجماهير المصرية فى المدن والريف فى مرحلتى الستينيات والسبعينيات .

وفيما يتعلق بتحديد النظرية الاعلامية التى تحكم المجتمع المصرى تبرز أمامنا مقولة ولبورشرام عالم الاعلام الأمريكى الشهير (١) الذى يرى انه ليس هناك نظرية للدولة وأخرى لوسائل الاعلام بل هناك أيديولوجية واحدة تحدد الخط العام للدولة ولوسائل الاعلام . فلما كان النظام السياسى يعكس حكم الطبقة التى تملك وسائل الانتاج الأساسية فى المجتمع وتسيطر بالتالى على وسائل التعبير السياسى والنظام التعليمى والثقافى ، فان الاعلام يأتى كتجسيد واضح لهذا البناء الاقتصادى والسياسى . ولا شك أن هناك ايديولوجية واحدة تحدد الخط السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة كما تحدد موقف الدولة من الاعلام ودوره ووظائفه التى تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة بهدف تحقيق وحماية مصالح وقيم وأهداف الطبقة التى تحكم والتى تسيطر بالتالى على وسائل التعبير الاعلامى .

واذا حاولنا الرجوع الى المواثيق الرسمية للدولة فى مصر نجد أمامنا ثلاث قضايا أساسية تتمثل فيما يلى :

١ — قضية الديمقراطية .

٢ — قضية التنمية والتحول الاشتراكى .

---

(١) حسن الحسن : الاعلام والدولة — بيروت ١٩٦٥ ص ٥٨ ، ٦٢ .

٣ — قضية التحالف وتعميقها فكرا وسلوكا وعدم محاباة طبقة على حساب الطبقات الأخرى .

واذا سلمنا بوجود نظرية واحــدة تحدد الخط الفكرى والسياسى للدولة ولوسائل الاعلام التى تعبر عنها ، فان هذا يعنى ضرورة التزام وسائل الاعــلام المصرية بهــذه القضايا التى يتمحور حولها الخط الفكرى والسياسى للدولة . ولا شك أن هذا الاطار النظرى يحدد علاقة الدولة بوسائل الاعلام من الناحية الأيديولوجية والسياسية يعــد بمثابة مدخل ضرورى لتناول العلاقة الفعلية بين الاعلام والسلطة السياسية فى مصر والتى سبق الاشـارة اليها فى مدخل الكتاب (١) .

وقد أكدت جميع المواثيق والتصريحات التى صــدرت من الرئيس عبد الناصر خلال الستينيات على حقيقة أساسية هى حرص الثورة على ضمان حرية الصحافة بالمفهوم الذى حدده الميثاق كما تنفى وجود الرقابة على الصحف . فقد أكد الرئيس عبد الناصر فى فبراير ١٩٦٥ أنه ليست هناك رقابة على الاطلاق وانه يرجو أن تتسع جميع الصدور للنقد البناء وان الاتحاد الاشتراكى يضع خطا مبدئيا واحدا أمام الصحافة وهو الالتزام بالميثاق وعلى أساسه لابد من اتاحة الفرص لكل صاحب رأى كى يبديه وانه لابد من قبول تنوع الآراء واختلافهــا باختــلاف الاجتهادات بشرط أن لا يكون هناك صدام مع المبادىء الأساسية للثورة ، بمعنى انه لا ينبغى المطالبة بعودة الرجعية مثلا أو المطالبة بالانحياز لكتلة من الكتل . وكذلك كانت هناك تأكيدات دائمة من جانب السلطة السياسية بعدم وجود رقابة على الصحف ، ففى أغسطس ١٩٦٦ أكد الرئيس عبد الناصر انه لا توجد رقابة على الصحف وان رئيس التحرير هو المسئول « واننا لم نؤمم الصحف بل ملكناها للاتحاد الاشتراكى » وهــذا يعنى انعدام الرقابة الرسمية على الصحف ولكن ليس معنى ذلك انها الغيت او اختفت بل اصبحت رقابة ذاتية

---

(١) انظر هذا الكتاب مدخل تاريخى عن الصحافة المصرية الجزء الخاص بالصحافة المصرية وثورة يوليو .

يقوم بها رئيس التحرير ، وفى مجال تنظيم علاقة القيادة السياسية للثورة بالصحف صدرت عدة قرارات تنظيمية تستهدف تحديد صلاحيات وسلطات رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية وابرزها ذلك القرار الذى صدر عام ١٩٦٦ ويشترط ضرورة ابلاغ قرارات رؤساء مجالس ادارات الصحف الى وزير الدولة وفى حالة عدم اعتراضه عليها خلال أسبوعين تصبح نافذة . وهذا لا شك أنه يشكل قيدا واضحا على سلطات رؤساء مجالس الادارات رغم ما جاء فى قانون المؤسسات الصحفية الذى صدر فى مارس ١٩٦٤ والذى يمنح رؤساء ادارات المؤسسات الصحفية سلطات واسعة . ومن القيود الخفية التى فرضتها الثورة على حرية الصحافة والمؤسسات الصحفية ذلك الشرط الخاص بتعيين رؤساء مجالس ادارات الصحف وأعضائها بقرارات من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى . وقد شكلت أمانة للصحافة تابعة للاتحاد الاشتراكى كانت تضم رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية ولكن نشاطها لم يستمر الا بضعة أشهر .

وقد شهدت الفترة التالية صدور قرارات تلخص بدقة التغييرات السلبية والايجابية التى طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة فى مصر . وأبرز هذه القرارات الغاء الرقابة على الصحف الذى صدر فى فبراير ١٩٧٤ ، وكان صدوره يمثل نهاية مرحلة من المناقشات فى مجلس الشعب بدأت منذ يونيو ١٩٧٢ . ومن المعروف أن الرقابة كانت مفروضة على الصحافة منذ اعلان الأحكام العرفية مع وقوع العدوان الاسرائيلى على البلاد العربية فى ٥ يونيو ١٩٦٧ . وقد وافقت لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٧٢ على مشروع القانون الذى قدمه الدكتور محمود القاضى الذى ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض اية رقابة عليها الا بموافقة مجلس الشعب كما ينص المشروع على بعض الضمانات

المهنية بعدم جواز نقل الصحفيين الى مهن أخرى أو منعهم من مزاولة أعمالهم فى حدود قانون نقابة الصحفيين . وكانت نقابة الصحفيين قد سبق أن وافقت على قرار بشأن رفع الرقابة على الصحف فيما عدا الأخبار العسكرية وذلك استجابة للرأى العام الصحفى وحثا للرئيس السادات على تحقيق الوعد الذى أعلنه بخصوص رفع الرقابة عن الصحف فور اقرار ميثاق الشرف الصحفى . وقد صدر قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة فى الاشراف على ما تنشره الصحف وذلك فى ٩ فبراير ١٩٧٤ . ومع مراعاة خضوع الأخبار العسكرية للرقابة . ولم يكد يمر بضعة أسابيع حتى صدر قرار بالغاء الرقابة المفروضة على برقيات الصحفيين الأجانب . ولكن لم يمض اقل من شهر حتى بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش المحدود من الحرية الذى منحته للصحف اذ أبدى السادات تبرمه الشديد مما أسماه سوء استغلال الصحافة للحرية وأعرب عن استيائه فى عدة خطب وتصريحات وقد دفعه ذلك الى التفكير فى انشاء مجلس أعلى للصحافة لتنظيم المهنة علاوة على وضع ميثاق شرف يسترشد به العاملون فى الصحافة . وقد عبر السادات عن موقفه هذا فى حديث نشرته جريدة الجمهورية فى أكتوبر ١٩٧٥ .

قال : « ان الصحافة بعد الحرية انطلقت تعدد الأخطاء حتى خيل لمن يقرأ الصحف بعد الغاء الرقابة عليها أن كل شىء فى مصر خطأ وفاسد ومرتبك وأن الحياة لم تعد تطاق وأن ملايين المصريين ثائرون على هذه الأوضاع فلم يعد باقيا الا ان تقوم ثورة تصحح الأوضاع » . وقد بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تتأزم حتى بلغت مداها فى مارس ١٩٧٦ عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف ونبه الى سوء استخدامها للحرية مشيرا الى ما نشرته أخبار اليوم حول الرئيس الراحل عبد الناصر . وأوضح السادات الفرق بين النقد البناء ودوامة المهاترات الرخيصة التى انحدرت اليها بعض الصحف المصرية كما اكد اصراره على

حرية الصحافة مهما تعددت الممارسات الخاطئة ولكنه أصدر قرارا بتشكيل مجالس ادارات الصحف فى مارس ١٩٧٦ . وكان الرئيس السادات قد أصدر قرارا فى مارس ١٩٧٥ بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الأمين العام للاتحاد الاشتراكى وعضوية بعض رجال الاعلام والشخصيات العامة . وقد نص القرار على أن تؤول الى العاملين فى المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد الاشتراكى ٤٩٪ من ملكية هذه المؤسسات . كما حدد القرار اختصاصات المجلس الأعلى ويمكن تلخيصها فى الاشراف على انضباط **العمل داخل المؤسسات الصحفية ووضع ميثاق الشرف الصحفى واصدار تراخيص الصحف والعمل فى الصحافة للصحفيين** . وفى **يوليو ١٩٧٥** أصدر المؤتمر القومى العام الثالث ميثاق **الشرف الصحفى** وهو يتضمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التى يجب أن يلتزم بها العاملون فى الصحافة كما يتضمن ميثاق الشرف الصحفى أصوليات التعامل المهنى ويشير الى مشاركة المحررين لرئيس التحرير فى مسئولية ما ينشر . والواقع أن القرارين الأخيرين الخاصين بانشاء مجلس اعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفى ليسا أكثر من قيود تنظيمية رأت السلطة السياسية ضرورة اصدارهما لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعد اللعبة السياسية أو الالتزام الاقتصادى والأيديولوجى للسلطة . كانت السلطة قد مهدت لهذا الموقف ببعض الاجراءات التى لم تصدر بشأنها قرارات رسمية ولكنها حققت نتائجها التى تتفق مع المسار العام للنظام السياسى دون ضجيج اعلامى . ويتضح هذا من تصفية الكوادر اليسارية فى الصحف المصرية وابرز مثال طرد الكادر الصحفى لمجلة الكاتب فى ١٩٧٤ وتحويل مجلة الطليعة اليسارية الى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريرى على مختلف الأقسام فى صحيفة الأهرام اليومية وذلك فى مارس ١٩٧٧ . هذا علاوة على التغييرات التى أحدثتها السلطة والتى تتمثل فى اقصاء رؤساء تحرير ومجالس ادارات بعض الصحف مثل المصور وروز اليوسف واستبدالهم بآخرين يلتزمون بالخط الفكرى والأيديولوجى للسلطة السياسية الحاكمة وقد تم ذلك فى اطار تصور النظام الحاكم لدور الصحافة ورسالتها .

اذ كان يؤمن بضرورة اعادة تنظيمها على انها سلطة رابعة من سلطات النظام السياسى وقد عمدت السلطة السياسية فى السبعينيات الى تعزيز دائرة نفوذها واحكام سيطرتها على الصحافة باصدار مجموعة من القوانين تحت أسماء مختلفة وابتداء من عام ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ وابرزها قانون حماية الوحـدة الوطنيـة ١٩٧٢ ثم قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ١٩٧٨ وأخـيرا قانون حماية القيم من العيب أبريل ١٩٨٠ وقد نصت هذه القوانين وخصوصا القانون الأخير على مجموعة من العقوبات السياسية والأدبية والحرمان من القيام بأعمال لها تأثير فى الرأى العام وتقنين سلطة الصحافة فى القـانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ . وقد عززت السلطة السياسـية فى السبعينيات هـذه التشريعات بمجموعة من الممارسات تجسدت كأوضح ما يكون فى مواقفها من صحف المعارضة وخصوصا صحيفة الأهالى لسان حال حزب التجمع وما تعرضت له من مصادرات وملاحقات انتهت بتوقيفها بعد عدة اشهر من صدورها . وكذلك موقفها من جريدة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى حيث قامت بسحب ترخيص الصحيفة نهائيا فى سبتمبر ١٩٨١ . هذا وقد بلغت الأزمة بين السادات والصحافة ذروتها فى سبتمبر ١٩٨١ وكانت بمثابة جزء من الأزمة الشاملة لنظـام السادات وصدامه مع كافة القـوى الوطنيـة والديمقراطية . والتى تمثلت فى اعتقـال عدد كبير من الصحفيين وفصلهم من اعمالهم ضمن سائر الفئات من المثقفين واساتذة الجامعات وقوى المعارضة . ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يمارس فيها النظام الحاكم سلطاته ضد حرية الصحفيين وحقوقهم فقد كانت البداية مبكرة منذ فبراير ١٩٧٣ حيث تم اسقاط عضوية ٦٤ صحفيا من الاتحاد الاشتراكى مما ترتب عليه ابعادهم عن العمل الصحفى ولم تقتصر مطاردة النظام لمعارضيه من الصحفيين فى الداخل بل ترددت شكواه من الصحفيين المصريين الذين يكتبون لصحف اجنبية وطلب الاتحاد الاشتراكى منذ أبريل ١٩٧٤ من نقابة الصحفيين أن تتخذ موقفا منهم لانهم يتعاملون مع صحف تحارب مصر وفى لقاء السادات بكتاب مصر وصحفييها فى مايو ١٩٧٨ قال : « اننا لن نطالب بشطب الصحفيين الماركسيين من جدول النقـابة ولكن

مسئولية النقابة أن تتخذ الاجراءات الواضحة فى مواجهـــة هؤلاء الذين اساءوا الى سمعة مصر فى الخارج » وفى يونيو ١٩٧٨ تم تحويل خمسة صحفيين الى المـدعى الاشتراكى للتحقيق معهم بتهمـــة نشر مقـالات فى الخارج — وقد ردت نقابة الصحفيين على موقف السادات بشكل حاسم عندما أصدر مجلس النقابة بيانا فى مارس ١٩٧٩ يؤكد فيه ما سبق أن أعلنته الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين من أنها ترفض بشدة وتدين أى محاولات سابقة ولاحقة للمساس بجدول الصحفيين على أسس سياسية وقد أكد مجلس النقابة أن نقابة الصحفيين نقابة مهنية وليست حزبا ورغم ذلك لم يتوقف النظام الحاكم عن اثارة هـــذه القضية ومحاولة توريط مجلس الشعب والهيئات القضائية فى اصدار تصريحات تحمـــل تهديدا لسلطة الصحفيين الذين يعملون بالخارج الى أن انتهى الأمـــر فى أكتوبر ١٩٨١ باستدعاء المدعى الاشتراكى لـــ ١٠٢ صحفيا مصريا بالخارج قيـــل انهم يكتبون مقالات مناهضة لنظام الحكم فى مصر . هذا ولم تسلم نقابة الصحفيين من تهديدات النظام وسعيه الى سحب اختصاصاتها فى القيـــد والتأديب وتحويلها الى نادى اجتماعى مثل نادى القضاة وقد أفصح كل من السادات ورئيس مجلس الشعب عن هذه الرغبة أكثر من مرة ولكنهما تراجعا عنها بسبب رد الفعل العنيف الذى أثارته هذه التصريحات فى الأوساط الصحفية واعلن وزير الاعلام فى يوليو ١٩٨٠ أن توجيهات السادات بشأن قانون الصحافة الجديد تتضمن الابقـــاء على نقابة الصحفيين لترعى شـــئون أعضائهـــا .

أما المؤشر الثانى الخاص بتحديد علاقة الاعـــلام المصرى بالبنـــاء الاجتماعى أى تحديد الجمهور الذى تتوجه اليه وسائل الاعلام . ويلاحظ بوجـــه عام غياب الدراســـات الخاصة بالجمهور رغم أهميتها الجوهرية بالنسبة لبحوث الاعلام . غير أن الخريطة الطبقية للمجتمع المصرى تشير الى أن الشرائح الوسطى للطبقات البورجوازية من سكان المدن هى التى تتولى قيادة العمليات الاعلامية سواء المقروءة او المسموعة والمرئية . كما أن معظم الدراسات الميدانية والمعملية التى اجريت على الاعلام المصرى

قد أثبتت ان الغالبية العظمى من جمهور الصحف والاذاعة والتليفزيون من سكان المدن ايضا بل ومن الفئات المتعلمة والقادرة اقتصاديا كما اثبتت هذه الدراسات أن المضامين الاعلامية التى تنشرها وتذيعها وسائل الاعلام المصرية لا تتناول الا مشكلات وهموم الطبقة الوسطى من سكان المدن كما سنرى فيما بعد .

وفيما يتعلق بالمؤشر الثالث الخاص بتحديد نوعية المشكلات والهموم التى تشغل الجماهير المصرية فى المدن والريف فى المرحلة الراهنة فاننا سوف نستند الى نتائج الدراسة التى اجريت بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عن تحليل مضمون بريد القراء فى الصحافة المصرية فى الستينيات والسبعينيات (١) ورغم ان ابواب بريد القراء فى فترة الستينيات .. لم تكن تنال الاهتمام الكافى من الصحف المصرية ويرجع ذلك الى عدة أسباب فى مقدمتها طبيعة النظام السياسى القائم فى ذلك الوقت . اذ كان يعتقد ان البلاد تمر بمرحلة انتقال اجتماعية تفرض ضرورة ان تتقدم قضية التحول الاجتماعى على قضية الديمقراطية الا أنه يلاحظ زيادة اهتمام الصحافة المصرية بأبواب بريد القراء فى السبعينيات وقد تمثل ذلك فى زيادة المساحة الممنوحة لها أو انتظام نشر هذه الأبواب والاهتمام باخراجها الصحفى . ويرجع ذلك فى الأساس الى أن السلطة السياسية كانت فى حاجة الى التعرف على اتجاهات الرأى العام المصرى فى تلك المرحلة فسمحت للصحف بالتوسع فى نشر ابواب بريد القراء .

وتشير نتائج هذه الدراسة الى ما يلى :

اولا — لوحظ تغير نوعية المشاكل والقضايا التى تشغل الجماهير المصرية فى الستينيات عنها فى السبعينيات ، فالشكاوى والآراء الاقتصادية التى نشرت فى أبواب بريد القراء فى الستينيات كانت تتناول المحافظة

---

(١) دراسة جماعية أجريت تحت اشراف الدكتورة عواطف عبد الرحمن و د. نادية سالم — المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية — القاهرة مارس ١٩٧٩ .

على المال العام والفصل التعسفى والازدواج الوظيفى وتطبيق القوانين الاشتراكية للسوق المصرى ومشـــكلات خاصـــة بالجمارك وبيع الأراضى لغير المصريين والاختلاسات والسرقات فى القطاع العام والعاملون فى الدول العربيـــة .

ثانيـــا — اتضح أن الشكوى من الخدمات كالمواصلات والاســـكان وارتفاع الأسعار والروتين وانقطاع الميـــاه استمرت خـــلال الستينيات والسبعينيات وان كانت قد ازدادت فى السبعينيات بشكل ملحوظ كما لوحظ أن هذا النوع من الاستمرارية فى بعض الشكاوى يرجع الى طبيعة البنـــاء الاجتماعى والاقتصادى ونمط الانتاج السائد الذى لم يتغير تغييرات جوهرية تسمح باحداث تحولات فى اتجاهات الرأى العام .

ثالثـــا — اكدت نتائج هـــذه الدراسة أن النسبة الغالبة من الذين يبعثون الرســـائل الى الصحف ينتمون الى الطبقـــة الوسطى بمختلف شرائحها الاجتماعية فى المدن وعواصم الأرياف .

بعد تحديد هذه المؤشرات الأساسية التى أوضحت لنا أبعاد العلاقة بين الاعلام المصرى والسلطة السياسية . كما أوضحت نوعية الجمهور والمشكلات والقضايا التى تشغل اهتمام الجماهير المصرية . فاننا سوف نقوم باستعراض وتحليـــل نتائج بعض الدراسات الميدانية التى أجريت على الاعلام المصرى وقياس اتجاهاته ازاء بعض القضايا . وهذه الدراسات سوف تزودنا ببعض الاجابات التى يمكن استخدامها فى تحـــديد الأدوار التى يقوم بها الاعلام المصرى سواء فى تشكيل اتجاهات الرأى العـــام او تضليله أو تعديل مساره لخدمة مصلحة ما .

ولنحاول معا أن نرى هل يهتم الاعلام المصرى بالمشكلات والقضايا التى أشارت اليها نتائج الدراسة الخاصة بأبواب بريد القراء ..؟ وما هى الشرائح الاجتماعية التى يخاطبها الاعلام المصرى ..؟ وهل يلتزم بمواثيق الدولة والى اى مدى ؟.

لدينا ثلاث دراسات تتناول الأولى الآراء ووجهات النظر التى يتلقاها

القارىء المصرى من خلال الكتابات اليومية لرؤساء تحرير الصحف المصرية فى مسألتين محوريتين القضية الوطنية المتمثلة فى الصراع العربى الاسرائيلى والقضية الاجتماعية المتمثلة فى التنميـة والتحول الى الاشتراكية . وقد اعتمدت الدراسة على تحليل مضمون كتابات كل من انيس منصـور — محسن محمد ومصطفى أمين وموسى صبرى .

الدراسة الثانيـة تتناول الصورة التى ترسخها الصحف المصرية فى العقل المصرى عن القضايا العربية والأفريقية والعالمية وذلك من خلال دراسة تناولت تحليـل مضمون الصفحة الخارجية فى الصحف اليومية المصرية فى السبعينيات .

أما الدراسة الثالثة فهى تركز على القيم التى تغرسها وسائل الاعلام فى العقل المصرى عن دور المرأة المصرية وقضاياها ومشاكلها فى المجال الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

وتهدف جميع هذه الدراسات الى كشف أبعاد الدور الذى يقوم به الاعلام المصرى فى تشكيل الرأى العام واتجاهاته ازاء القضايا الوطنيـة والاجتماعية التى تحدد مسار حياته اليومية وآفاقها المستقبلية .

نتائج الدراسة الأولى :

لقد اعتمدت هـذه الدراسة على تحليـل مضمون بعض الكتابات الصحفية التى نشرت خلال شهر مايو ١٩٧٧ بهدف الكشف عن القضايا والمشكلات التى تطرحها هـذه الكتابات ومدى ارتباطها بالمشكلات التى تعانى منها الجماهير المصرية فى المرحلة الراهنة . كما تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن الرؤية التى تطرحها هذه الكتابات وهل تستند الى اسس نقدية تعمـل على تزويد الجماهير بالوعى الاجتماعى والسياسى أم رؤية تستند الى جوانب تضليلية تهـدف الى تشويه وتزييف الوعى الوطنى والاجتماعى ..

وقد استندت الدراسة الى عينة من الكتابات تغطى مساحة زمنية محدودة تبلغ اسبوعين تبدأ من ٢٩ ابريل ١٩٧٧ الى ١٥ مايو ١٩٧٧ .

وتتضمن هذه العينة عمود انيس منصور الذى يحمل عنوان « مواقف » بالأهرام وعمود محسن محمد الذى يحمل عنوان « من القلب » بالجمهورية وفكرة مصطفى أمين بالأخبار (١) .

وقد أوضح التحليل الكمى بالنسبة لكل من :

١ — انيس منصـور :

١ — اذا رتبنا الموضوعات التى اهتم بها انيس منصور على مدى ١٥ يوما سنجد أنها مرتبة حسب نسبتها المئوية كالآتى :

— الفنانون — مطربون وممثلون — ثلاث حلقات بنسبة (٢٠٪) .

— الحديث عن الرئيس السـادات مرتين بنسبة (١٣ر٣٪) .

— الأدباء والكتاب مرتين بنسبة (١٣ر٣٪) .

— بقيـة الموضوعات مرة واحـدة بنسبة (٦٦ر٦٪) وهى : (الألمان الأوربيون — اليهود — الطلاب المهاجرون — موضة السيدات — الأشجار — سفاراتنا بالخارج — كلام عام) .

٢ — يلاحظ على أهم المشكلات المطروحة أمرين أساسيين :

— انها مشكلات جزئية وفردية لا تهم الا أفرادا محدودين .

— انها مشكلات لا تخص المجتمع المصرى على الاطلاق باستثناءات ضئيلة جدا من ناحية أسلوب التعبير والصياغة .

— لا يهتم الكاتب بأى نوع من التفسير لأى مشكلة من المشكلات التى يطرحها رغم جزئيتها وهـذا يتناقض مع عنوان عموده اليومى « مواقف » التى تعنى فى الأساس النقـد والتحليل والتفسير وتجاوز الواقع الى بدائل أفضل .

---

(١) قام باعداد هذه الدراسة الدكتور عبد الباسط عبد المعطى كجزء من دراسة أشمل العنوان « الاعلام وتزييف الواقع » ص ٦٢ — ٨٥ — دار الثقافة الجديدة — القاهرة ١٩٧٩ .

٢ — محسن محمد :

١ — ان اهتمامات محسن محمد مرتبة حسب نسبتها المئوية ، هى كالآتى :

— المشكلات والقضايا العامة تجاوزا بما فى ذلك مجلس الشعب ٦ حلقات بنسبة (٤٠٪) .

— مشكلة كرة القدم حلقتين بنسبة (١٣٫٣٠٪) .

— بقية الموضوعات ولكل منها حلقة واحدة بنسبة (٦٫٦٦٪) وهى (الأدباء — الصحفيون — القانون — الفلسطينيون — مقاومة العصابات — على أمين — منوعات) .

٢ — المشكلات التى طرحها الكاتب معظمها مشكلات جزئيــة وفرعيــة وان كان هو أكثر اقترابا من بعض القضايا الهامة من « أنيس منصور » حيث أشار « محسن محمد » اشارات حذرة للقضية الفلسطينية ، واشارات محدودة للمستغلين والطفيليين والى بعض الأمور المرتبطة بسيادة القانون والتنظيمات ومجلس الشعب .

٣ — مصطفى أمين :

١ — ان اهتمامات مصطفى أمين مرتبة حسب نسبتها المئوية كالآتى :

— قضايا شبه عامة تجاوز عددها ثلاثة بنسبة (٣٠٪) فقط .

— البــاقى قضايا جزئية وفردية بنسبة (٧٠٪) .

٢ — القيم المعروضة تركز على البطولة الفردية والنجاح الفردى والهجرة وعدم الارتباط بالوطن وتشجيع العمــل الفردى واعتبار الانسان سلعة وكلها قيم رأسمالية وفردية وان كانت بعض الأفكار لا تخلو من القيم الايجابية كالتضحية والوفاء .

٣ — القيم المطروحة قيم فردية تتعارض مع قيم المجتمع الاشتراكى كالعمل والجماعية والمبادأة والعدل والكفاية .

ثانيا — قضية التحول الاشتراكى والانفتاح الاقتصادى : أسفرت التحليلات الكيفية لاتجاهات الكتاب المصريين ازاء قضية التحول الاشتراكى فى الستينيات والتغير الذى طرأ على مواقفهم والذى استطعنا رصده من خلال كتاباتهم عن الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات عن النتائج التالية :

١ — موسى صبرى يبدى فى الستينيات تأييدا حماسيا لعملية التحول الاشتراكى فى المجتمع المصرى ويرى ان تلك العملية الشاقة تحتاج لجهد مستمر وخاصة أن المجتمع لم يتطهر بعد من رواسب الاستغلال ويجب أن تستمر لجنة تصفية الاقطاع فى عملها »(١) .

سرعان ما ينتقل موسى صبرى بنفس الحماس الى تاييد سياسة الانفتاح الاقتصادى ويبدو ذلك من خلال كتاباته العديدة فى هذا المجال وخصوصا الحوار الذى اجراه مع د. عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء السابق عن العقبات التى تعترض سياسة الانفتاح فيقول موسى صبرى : « سمعت أن بعض القائمين على أمر القطاع العام يضع العقبات أمام سياسة الانفتاح لأنه يخشى أن تكشف منافسة الادارة الناجحة عن عجزه وفشله . ثم يوجه موسى صبرى نصيحته لرئيس الوزراء بضرورة اللجوء الى المشروعات التى تحقق عائدا سريعا وأولها واهمها مشروعات السياحة » (٢) .

٢ — أما أنيس منصور فقد أكد ايمانه وعبر عن تأييده غير المحدود لقوانين التأميم التى صدرت فى يوليو ١٩٦١ فى عديد من المقالات وخصوصا فى باب اخبار الأدب الذى كان يشرف على تحريره فى جريدة الأخبار (٣) ولكننا سرعان ما نكتشف التخلى شبه الكامل عن آرائه فى قوانين يوليو الاشتراكية والتحول عن موقفه المملوء تأييدا وتشجيعا لمسيرة البلاد نحو التحول الى الاشتراكية . واذا به

---

(١) الأخبار — ٣٠ اغسطس ١٩٦٦ .
(٢) الأخبار — ١٧ يوليو ١٩٧٤ .
(٣) الأخبار — ٢٨ يوليو ١٩٦١ .

يتحدث عن الانفتاح الاقتصادى بانه خير واموال سوف تهبط على مصر فتحولها الى جنة ، فيقول بالحرف الواحد : « شىء من ذلك سوف يحدث فى مصر فلوس كثيرة من العرب وأمريكا واوربا . هذه الفلوس مياه غزيرة لابد لهـا أن تضبط حركتها وضبط الحركة هو وضـع خطة لها ذهابا وايابا » (١) .

بالنسبة للصراع العربى الاسرائيلى :

وعندما حاولنا اجراء مقارنة بين الآراء التى كار يرددها رؤسـاء تحرير الصحف المصرية فى فترة الستينيات ثم تحولوا عنهـا فى فترة السبعينيات وخصوصا فيما يتعلق بقضـية الصراع العربى الاسرائيلى توصلنا الى بعض النتائج الأساسية التى يمكن تلخيصـها على النحـو التالى :

اسفر التحليل الكيفى لمقالات موسى صبرى فى جريدة الأخبار خلال عامى ١٩٦٧ ، ١٩٧٧ عن المؤشرات التالية :

١ — كتب فى ٢٩ اكتوبر ١٩٦٧ مقالا يرفض فيه الحل السلمى (الدبلوماسى) الا فى حدود كونه يمثل مرحـلة قوميـة او خطوة تكتيكية ويرى أن القضية العربية لن تحل الا على الأرض العربية ويؤكد أن ما تصر أمريكا على فرضه على العرب لا يرضى أحدا ولن ينتج عنه اى حل شامل للمشكلة ولن يكون طريقا الى حياة جديدة فى المنطقة كمـا يتصور البيت الأبيض وأن الكفاح الدبلوماسى يهدف الى منع العدو من ان يفرض شروطه علينا فهو هـدف محدد لمرحلة محـددة لأن الحلول الدائمة هى التى تتفق مع طبيعة الأشياء . وينتقل فى مقال آخر الى توضيح ماذا نعنى بالحلول الدائمة فيقول (اننا نعيش أياما فاصلة اما أن نثبت وجودنا واما أن يلغى الأعداء هذا الوجـود) ويطالب برفع شعار كل وحدة عمل خلية ثورية اى يجب أن تتحول الجبهة الداخلية وكل مواطن فيها الى قمة الاستعداد لمواجهة العدو

---

(١) الأخبـار — ٢٥ اغسطس ١٩٧٤ (مواقف) .

الاسرائيلى فى الداخل بنفس القوة والاستعداد الذى ستواجهه به قواتنا المسلحة فى جبهة القتال (١) .

وعندما ننتقل الى مقالات موسى صبرى فى السبعينيات نراه يصف قرار السادات بزيارة القدس بأنه ضربة معلم وان رحلة السادات الى اسرائيل هى اخطر رحلة فى تاريخ منطقة الشرق الأوسط منذ ثلاثين عاما (٢) . ويتهم موسى صبرى دول الرفض بأنها تتاجر بالقضية العربية وتريد أن تدفع مصر دفعا الى حل منفرد مع اسرائيل . ثم نفاجأ بترحيبه الحار بزيارة بيجين لمصر اذ يقول تحت عنوان مرحبا بزيارة بيجين : (نعم الأحداث تجرى بسرعة ولم نكن نتوقع زيارة بيجين لمصر بهذه السرعة وليس معنى ذلك انه جاء ليرد الزيارة للسادات ولكن جاء لأن عنده ما يقوله ولم يبق أمام المعارضة الاسرائيلية مفر الا أن تخضع لارادة شعبه ويتعايش مع صفحة التاريخ الجديدة التى صنعها السادات » (٣) .

٢ — يبدى مصطفى امين حماسا ملحوظا فى تأييده لمبادرة السادات اذ يرى أنها لا تعمل من أجل مصر فقط ولكن من اجل العرب والفلسطينيين (٤) ثم سرعان ما يقع فى التناقض عندما يشير فى سائر مقالاته الى انه بالمال اليهودى والعبقرية المصرية نستطيع أن نبنى الشرق الأوسط من جديد . ولا يتعرض لمناقشة الفوائد التى ستعود على الفلسطينيين والعرب من المبادرة بل يقتصر فقط على ابراز الجوانب الايجابية بالنسبة لليهود ويهاجم قوى الرفض العربية برميهم بشتى التهم فنراه مثلا يقول (ان العرب يمقتون الديموقراطية ويعبدون الديكتاتورية ويرون فى تلقى الأوامر من موسكو عروبة وطنية وفى الاستقلال عن موسكو خيانة وطنية » (٥) ويرى أن قوى الرفض العربية والفلسطينية تمثل أقلية مسحوقة وليس من المعقول ان تتحكم فى اغلبية ساحقة برفضها لمعاهدة السلام .

---

(١) الأخبار — ٢ يوليو ١٩٦٧ ، ٥ نوفمبر ١٩٦٧ .
(٢) الأخبار — ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ .
(٣) الأخبار — ١٨ ديسمبر ١٩٧٧ .
(٤) الأخبار — ٢١ نوفمبر ١٩٧٧ .
(٥) الأخبار — ديسمبر ١٩٧٧ .

٣ — أما أنيس منصور فقد خصص العديد من المقـــالات التى ناقش من خلالها المبادرة بروح مملوءة بالتأييـد الحذر والحرص على عـدم الالتزام بمواقف محددة واضحة . ففى نهاية ١٩٧٧ يعتمـد انيس منصور فى كتاباته عن المبادرة على أسلوب الكر والفر والجمل التى لا تحمل رأيا مثلا يقول عن المؤتمر الصحفى الذى حضره السادات وبيجين (ان مصر لديها التزامات قوميـة واخلاقيـة والمشـكلة الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة والمنظمات الفلسطينية .. هذا الالتزام هو الذى جعل مصر ترفض ان تعلن ما تحقق فى لقاءات القدس والاسماعيلية » (٦) .

ويدافع أنيس منصور عن المبادرة بأسلوب فيه من الاعتـذار اضعاف ما به من الاقتناع يقـول (ان عذرنا الوحيـد هو أن هذه المبـادرة خطوة ليس لها نظير فى التاريخ ولذلك فقد اخذتنا معهـا وبهرتنا واربكتنا — لقد اكتسحتنا المبادرة وأطاحت بأحلامنا ورؤوسنا ثم جاءت الأصداء من العالم كله فأخذنا الناس معنا وطرنا بهم الى السماء) (٧) .

ويعترف فى احدى كتاباته بأنه (كان من الأفضـل أن ننتظر ونساوم اسرائيل على هذه الخطوة ويبرر عدم الانتظار بأننا جادون فى السلام ولكن المشكلة متعددة الأطراف ومعقدة والناس مستعجلون ولذلك فان النتائج سوف تأتى ولكن ابطأ مما يتصور الناس) (٨) .

ويؤكد انيس منصور بأن موافقة أمريكا على اعطاء سـلاح لمصر والسعودية لا يعنى أن أمريكا لن تساند اسرائيل ولكنها سوف

---

(٦) الاهرام — ٢٧ ديسمبر ١٩٧٧ .
(٧) الأهرام — ١٦ نوفمبر ١٩٧٨ .
(٨) الأهرام — » ١٩٧٨ .

تساندها ولكن ليس الى درجة الاضرار بمصالح الشعب الأمريكى فى الشرق الأوسط والعالم كله (٩) .

٤ — ويبدو محسن محمد اكثر ذكاء من زملائه فى اعلان تاييده للمبادرة مع ابراز تحفظاته على موقف اسرائيل من خلال صياغات مدروسة ومحسوبة معا اذ نلاحظ حرصه على نشر المواقف الاسرائيلية المتعنته والعدائية خصوصا ازاء الضفة الغربية ومنظمة التحرير الفلسطينية (١٠) . ويتميز موقفه من الدول العربية الرافضة بأنه اقل عداء وحدة من زملائه الذين سبق أن استعرضنا مواقفهم كما أنه يحاول أن يفند مواقف الرافضين فى هدوء ويبدى اهتمامه بتفسير الدوافع التى أدت الى قيام السادات بمبادرته فيستعيد الأزمة الاقتصادية وعدم وجود السلاح ويركز على سبب آخر هو (أن مصر تستسلم لأنها ترى أن اسرائيل هزمت فى آخر الحروب العربية الاسرائيلية وأن السلام قد استقر فى القلوب ويقى أن يتخذ شكله المكتوب فى اتفاق ونصوص) (١١) .

ومما يجدر ذكره أن محسن محمد لم يتعرض فى عموده اليومى لموضوع المبادرة منذ اعلان الرئيس السادات بأنه على استعداد لزيارة اسرائيل فى خطابه بمجلس الشعب وحتى ٢٨ نوفمبر . ولم يكتب عن المبادرة الا يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ ثم استمر فى متابعة الموضوع من زواياه المختلفة مثل موقف موسكو من المبادرة ومؤتمر طرابلس وجبهة الرفض .

---

(٩) الأهرام — ١٨ مايو ١٩٧٨ .
(١٠) الجمهورية — عمود من القلب — ١٩٧٧/١٢/٢٨ .
(١١) « — » » » — ١٩٧٧/١٢/٣٠ .

نتـائج الدراسـة الثانيـة (١) :

تعتمـد الدراسة الثانية على تحليل مضمون الصفحة الخارجيـة فى الصحف اليومية الثلاث (الأهرام — الأخبار — الجمهورية) من خـلال عينة زمنية تشمل ستة أشهر تبدأ من يناير الى يونيو عام ١٩٧٩ . وتهدف هـذه الدراسة الى تحديد حجم ونوع المعلومات التى يتلقاها القـارىء المصرى عن العالم الخارجى وهى تتضمن أخبار العالم الراسمالى ويطلقون عليه العالم الأول والعالم الاشتراكى أى العالم الثانى ثم العالم الثالث مع التركيز على الوطن العربى والدول الأفريقية . كما تهـدف الدراسة الى تحديد المصادر التى تعتمد عليها الصحف المصرية فى استقاء الأنبـاء الخارجيـة .

وقد أسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية :

١ — تحتل أخبار العالم الراسمالى المرتبة الأولى فى الصفحة الخارجية فى الصحف المصرية وتليها أخبار العالم العربى ثم العالم الاشتراكى وأخيرا الشئون الأفريقية . هذا باستثناء الموقف فى ايران حيث كانت هذه الفترة تمثل ذروة تصاعده وبالتالى فقد احتـل مساحة كبيرة من الصفحة الخارجية فى الصحف المصرية .

كذلك يلاحظ أن أخبار العالم الراسمالى تحتـل أكبر مساحة علاوة على تنوع طرق عرضها وصياغتها من حيث أنماط التحرير الصحفى ما بين التقرير والحديث والمقال والخبر والتعليق بينما تقتصر أخبار العالم العربى فى الأهرام مثلا على برقيات صغيرة ومقتضبة فى بعض الأحيـان .

٢ — هناك اعتماد كبير على مصادر الأنبـاء الغربية وخصوصا وكالات الأنبـاء الغربية فهى تستقى منها كل أخبار العالم الغربى وحوالى ٤٥٪ من أخبار الدول العربية و ٦٥٪ من أخبـار العالم الثالث ،

---

(١) قام باعداد هـذه الدراسة فريق من الباحثين بكلية الاعلام تحت اشراف الدكتورة عواطف عبد الرحمن — ديسمبر ١٩٧٩ .

٥٧٪ من اخبار الكتلة الشرقية والصين — بينما لا تستقى الا ٣٪ من أخبار العالم الثالث و ٢١٪ من أخبار العالم الاشتراكى من خلال وكالات الأنباء الاشتراكية ولا تستقى من وكالات الأنباء العربيـــة الا ٤٠٪ من الأنباء العربية و ٢١٪ من أنباء العالم الثالث و ١٥٪ من أنبـــاء الدول الاشتراكية .

٣ — القيم : تسجل الجداول ارتفـــاع نسبة الأخبار السلبية المنشورة عن العالم الاشتراكى ٥ر٨٢٪ والعـــالم الثالث ٦٨٪ بينما سجلت ارتفاع نسبة الأخبار الايجابية عن العالم الرأسمالى ٦٥٪ .

نتـــائج الدراســـة الثالثـــة :

تتناول هذه الدراسة تحليل مضمون صفحة المرأة فى صحيفتى الأهرام والأخبار ومجلة حواء . وتشمل العينة الزمنية فترات مختلفة من الستينيات وتمتد حتى منتصف السبعينيات . وقد جاء اختيار العينـــة على اساس اختيار ثلاثة اشهر من كل عام من الأعوام التالية : ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ مع مراعاة توزيع العينة الزمنية على مختلف شهور السنة . وفيما يتعلق بمجلة حواء فقد تم اختيار ١٠٪ من اعدادها السنوية تتضمن بداية ١٩٧١ ومنتصف ١٩٧٣ ونهاية ١٩٧٦ (١) .

وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التاليـــة :

١ — تركيز صفحة المرأة على اهتمامات وقضايا لا تخص سوى شريحة ضئيلة من نساء مصر مثل الأزياء والماكياج وحياة المرأة بعـــد سن الستين ولا تتعرض للنشاطات النسائية فى المجـــال الاقتصـــادى والسياسى والاجتماعى أو انجازات الخلق والابداع لدى القطاعات النسائية الا فى اضيق نطاق وعلى شكل اخبار قصيرة .

٢ — تنـــال نساء المدن وخصوصا الشريحة البورجوازية النصيب الاكبر من اهتمام صفحة المرأة . كما لوحظ انها تحتل ٣٦ صفحة من صفحات

---

(١) انظر : عواطف عبـــد الرحمن : الصحافة المصرية ودور المرأة فى التنمية — مؤتمر الانسان المصرى عام ٢٠٠٠ — القاهرة ديسمبر ١٩٧٦ .

العدد الاسبوعى لحواء اى بنسبة ٧٠٪ على الاقل بينما لا تنال مشكلات وقضايا وهموم نساء الطبقات الشعبية فى المدن اكثر من ٣ صفحات أسبوعيا من مجلة حواء اى بنسبة ١/١٦ . وفيما يتعلق بنساء الريف فلا وجود لهن على صفحات حواء الا من خلال جريمة قتل نسائية أو قصة طريفة او أزمة الشغالات فى المنازل رغم ضخامة عدد النساء العاملات فى القطاع الزراعى فى مصر فلا نجد اية بادرة من جانب الصحافة النسائية فى مصر لمعالجة مشاكلهن او حتى التطرق لهن كجزء من القوى الاجتماعية المنتجة فى المجتمع المصرى .

٣ — اما القيم التى تؤكدها الصحافة النسائية فى مصر فهى تدور حول تكريس الاطار التقليدى للمرأة بكل ما يرمز اليه هذا الاطار من قيم متخلفة عن متطلبات العصر بشكل عام وتمثل عائقا فعليا أمام اطلاق قدرات ومواهب المرأة من خلال مشاركتها فى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

بعد استعراض النتائج التى أسفرت عنها الدراسات السابقة سنحاول ان نستخلص منها الاجابة على سؤالين رئيسيين اولهما الى أى حد تسهم وسائل الاعلام المصرية فى تشكيل الرأى العام وما هو نوع هذا الاسهام هل يتسم بالسلبية والتضليل أم بالايجابية والنضج ..؟.

والسؤال الثانى يتعلق بالشرائح الاجتماعية التى يعبر عنها الاعلام المصرى والجمهور الذى يتوجه اليه ويحاول التاثير فيه سلبا او ايجابا ..؟.

ويمكننا التوصل الى اجابات ليست نهائية ولكنها قابلة للمناقشة اذا استعرضنا النتائج النهائية لهذه الدراسات والتى يمكن تلخيصها على النحو التالى :

اولا — ان القيادات الاعلامية ممثلة فى كبار الكتاب والصحفيين يعملون وبوعى ضد الخط الاشتراكى والقيم الوطنية والروح الجماعية حيث يركزون على القيم الفردية والمظاهر الاستهلاكية ويشجعون على ترك

الوطن وقد اتضح ذلك من خلال التحليل الكمى لكتاباتهم فى الصحف اليومية . هذا فضلا عن التذبذب الواضح فى مواقف واتجاهات هؤلاء الكتاب ازاء قضيتى الصراع العربى الاسرائيلى والتحول الاشتراكى وقد تأكد ذلك بشكل حاسم من خلال مقارنة آرائهم فى الستينيات فى هاتين القضيتين ورصد التحول الملحوظ الذى طرأ على وجهات نظرهم فى السبعينيات .

ولا يخفى علينا الآثار السلبية التى تترتب على تذبذب آراء القيادات الاعلامية وعدم ثبات مواقفها الفكرية والسياسية ازاء القضايا الجوهرية التى يواجهها الراى العام المصرى ومن ابرز هذه الآثار فقدان الثقة من جانب الراى العام المصرى فى قياداته وبالتالى انعدام قدرة هذه القيادات على التأثير الايجابى .

ثانيا — تتعمد الصحف المصرية تشويه رؤية المواطن المصرى للعالم الخارجى من خلال تقديم معلومات متحيزة وجزئية وآحادية المصدر عن أحداث العالم الخارجى اذ تعتمد بشكل أساسى على المصادر الغربية فى استقاء هذه الأنباء يضاف اليها الصياغات المجزاة وغير المتكاملة . وبهذا تنتهك الصحافة المصرية أحد الحقوق الأساسية التى نص عليها ميثاق حقوق الانسان وهو حق الانسان فى الاعلام أى تلقى معلومات كاملة عما يدور حوله من أحداث .

ثالثا — ان الفئات والشرائح الاجتماعية التى يركز عليها الكتاب والصحفيون فى كتاباتهم هم نجوم المجتمع من الكتاب والأدباء والمطربين والممثلين ولاعبى كرة القدم . ويقتصر تناولهم لهذه الفئات على ابراز جوانب الشهرة والبطولة الفردية . ونادرا ما يتعرض هؤلاء الكتاب للقضايا ذات الطابع الجماعى أو التى تهم القطاعات العريضة من الطبقات الشعبية فى المدن أو الفلاحين فى الريف .

رابعا — تعمل الصحافة النسائية على تدعيم الاتجاهات التقليدية بالتركيز على ابراز الجوانب المختلفة من اهتمامات المراة مثل الأزياء

والماكياج وسائر الموضــوعات المشابهة التى لا تمس فى الواقع ســوى الشرائح العليا من نساء الطبقة الوسطى (بورجوازية الدن) وخصوصا الفئــات النسائية غير المنتجة .

ولا تحاول الصحافة النسائية الاقتراب من مشاكل الغالبية العظمى من نساء مصر فى الريف أو فى الأحياء الشعبية وذلك بالتعرض التحليلى والدراســة للمشكلات التى تمس هــذه القطاعات والتى تنبع جميعهــا من الفقر والأمية والنضال الضارى الذى تخوضه المراة المصرية المنتمية لهذه القطاعات فى مواجهــة التخلف الاقتصادى والاجتماعى والشــعور بالعجز الناتج عن عمليــة التغير الاجتماعى الذى لا تجنى المراة المصرية الكادحة سوى سلبياته وكل تلك التفصيلات غائبة تماما عن ذهن ووجدان القيادات الاعلامية المسئولة عن الصحافة النسائية فى مصر .

اعتمدت هذه الدراسة على المصادر التاليــة

اولا — بحوث ودراسات عربية غير منشورة :

١ — ليلى عبد المجيــد : الصحافة المصرية من أكتوبر ١٩٧٠ — أكتوبر ١٩٨٠ — المركز القومى للبحوث الاجتماعيــة والجنائيــة — أبريل ١٩٨٢ .

ثانيــا — كتب ودراسات عربيــة :

١ — د. ابراهيم امام : الاعــلام والاتصــال بالجماهير — القــاهرة — الأنجلو ١٩٦٩ .

٢ — د. أحمد أبو زيد : سيكولوجية الرأى العام ورسالة الديمقراطية — القــاهرة — عالم الكتب ١٩٦٨ .

٣ — حسن الحسن : الاعــلام والدولة — بيروت ١٩٦٥ .

٤ — د. صليب بطــرس : الصحافة فى عقــدين ١٩٦٠ — ١٩٨٠ — القــاهرة — المركز العربى للصحافة ١٩٨١ .

٥ — د. عبد الباسط عبد المعطى : الاعلام وتزييف الوعى — القاهرة — الثقافة الجديدة — ١٩٧٩ .

٦ — د. عواطف عبد الرحمن : دراسات فى الصحافة المصرية والعربية — دار العربى — القــاهرة — ١٩٨١ .

٧ — ميلوش ماركو : الحرب النفسية — ترجمة لبيب لهيطة — القاهرة — الثقافة الجديدة — ١٩٧٣ .

٨ — كامل زهــيرى : الصحافة بين المنح والمنــع — سلسلة القضايا المعاصرة — العدد ٣٦ — القاهرة (دار الموقف العربى — ١٩٨١) .

بحـوث ومقـالات منشـورة

١ — د. نادية سالم ، د. عواطف عبد الرحمن :

بريد القـراء فى الصحافة المصرية فى الستينيات والسبعينيات — المركز القـومى للبحوث الجنائيـة والاجتماعيـة — القـاهرة — مارس ١٩٨٠ .

٢ — د. عواطف عبد الرحمن وآخرون :

الدلالة الاجتماعية لصفحة الحوادث فى الصحافة المصرية فى الستينيات والسبعينيات — المركز القومى للبحوث الجنائيـة والاجتماعية — القـاهرة — أغسطس ١٩٨١ .

٣ — د. عواطف عبد الرحمن :

دور الاعـلام المصرى فى صياغة الرأى العـام فترتى السـادات وعبد الناصر — مجلة قضايا عربية — بيروت ١٩٨٠ .

٤ — د. عواطف عبد الرحمن :

وسائل الاتصال الجماهيرى لمصلحة من ؟ — مجلة الموقف العربى — القـاهرة — مايو ١٩٧٨ .

الفهرس

صفحة

صفحة

صفحة

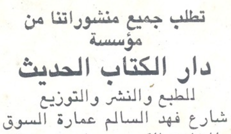
صفحة

صفحة

صفحة

رقم الايداع ٨٥/٧٨٣٣
الترقيم الدولى ٥ - ١ - ٢٠١٠ - ١٠ - ٩٧٧

دار عطـــوه للطبـــاعة



تطلب جميع منشوراتنا من
مؤسسة
دار الكتاب الحديث
للطبع والنشر والتوزيع
الكويت شارع فهد السالم عمارة السوق الكبير
بجوار المخازن الكبرى محل رقم ٢٥٠ أرضى
ت : ٤٣٦٧٦٥ ص ٠ ب ٢٢٧٥٤

